جامعة الجزائر 2 _ أبو القاسم سعد الله

كلية العلوم الإنسانية

قسم التاريخ

الأوضاع السياسية في جنوب السودان

1898م-1919م

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث المعاصر

إعداد الطالب:
عطيات البشير

إشراف الأستاذ الدكتور:
محمد الصالح حوتية

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أ د/ منصف بكاي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر02 أبو القاسم سعد الله	رئيسا
أ د/ محمد الصالح حوتية	أستاذ التعليم العالي	جامعة أدرار	مشرفا ومقررا
أ د/ عبد الرحمان أولاد سيدي الشيخ	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر02 أبو القاسم سعد الله	عضوا
د/ وهيبة قطوش	أستاذة محاضر أ	جامعة الجزائر02 أبو القاسم سعد الله	عضوا
أ د/ بن يوسف تلمساني	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة 02 علي لونيسي	عضوا
د/ عبد الرحمان بوسليماني	أستاذ محاضر أ	جامعة البليدة 02 علي لونيسي	عضوا

الموسم الجامعي 2020م/2021م

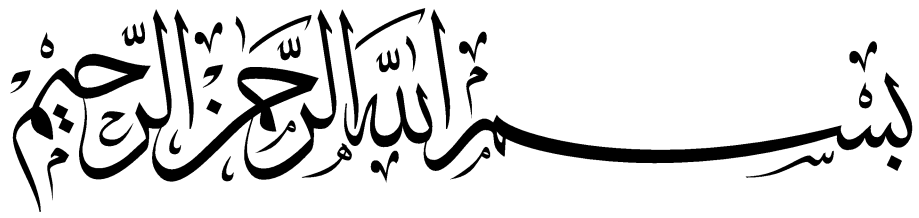
بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر والعرفان

إن الشكر لله سبحانه وتعالى أولا وأخيرا ثم إلى أستاذي الفاضل الدكتور حوتيه محمد لتفضله بالإشراف على رسالتي وصبره معي لإظهارها بهذا الشكل العلمي .

ويدفعني الاعتراف بالجميل أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى كل من الدكتور زناتي عامر ، والدكتور جنيدي عبد الحميد اللذان لم يبخلا عليا بمادتهما العلمية ونصائحهما .

وإلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إخراج هذا الجهد إلى حيز الوجود أوجه شكري وامتناني .

الإهداء

إلى من رضي بالله ربا وبالإسلام دينا وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبيا .

إلى روح الوالد الذي منحني الحياة ورعاني وعلمني .

إلى أمي التي سهرت بجانبي وكانت عونا وشجعتني على الصبر.

إلى زوجتي الكريمة.

إلى أولادي .

إلى عبد القادر رابحي وحرمه، إلى حكيم .

إلى من يعرفني من قريب أو من بعيد .

والى سكان قرية ابن ناصر بن شهرة .

إلى كل غيور على كرامة ووحدة الوطن العربي .

إليكم جميعا اهدي هذا العمل المتواضع .

المـــقـــدمـــة

مقدمة:

احتل السودان موقعا متميزا في السياسة البريطانية في إفريقيا في نهاية القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، فهو عمق مصر التي احتلتها بريطانيا، لاستراتيجية موقعها، وحساسية كيانها بالنسبة للسياسة العالمية آنذاك.

واستغلت بريطانيا ظروف ضعف العلاقات بين مصر والسودان لقيام ثورة محمد أحمد المهدي سنة 1881م، تلك الثورة التي عاصرت الصراع بين القوى الوطنية في مصر، والتي تمثلت في أحمد عرابي وصحبه، وبين قوى الاستعمار المتمثلة في الخديوي والإنجليز من خلفه، وعرضت على الخديوي فكرة استعادة السودان والإطاحة بحكم المهدية وكان للفكرة بريقها أمام عيون المصريين، رغم أن جوهرها كان استعمال يد مصر، لتتحمل عبء الاستعادة من مال ورجال وعتاد، وتجني إنجلترا الثمار.

ونجحت هذه الفكرة، واستعادت القوات المصرية بالاشتراك مع بعض القوات البريطانية السودان سنة 1898م.

وفي 19 جانفي 1899م أبرمت اتفاقية الحكم الثنائي بين مصر وبريطانيا، والتي لم تكن لمصر منها سوى الاسم، ومن هنا بدأت بريطانيا تمد ذراع الإدارة للعمل على نزع السلطة المصرية من السودان، وهذا ما تحقق لها، وبعد ذلك بدأت في تطبيق سياستها الرامية إلى فصل جنوب السودان عن شماله.

وقد شهدت منطقة جنوب السودان أوضاعا سياسية تختلف عما شهدته بقية أجزاء السودان فمنذ الاحتلال البريطاني للسودان عام 1898م عانت منطقة الجنوب من سياسة استعمارية كان الهدف منها فصل جنوب السودان عن بقية أجزاء البلاد، إذ اتبعت الإدارة البريطانية شتى السياسات لجعل الجنوب يعيش حالة من التخلف والانعزال، الأمر الذي أدى إلى خلق حالة من الفرقة بين أبناء البلد الواحد.

وتعود جذور مشكلة جنوب السودان إلى عهد الاستعمار البريطاني عام 1898م الذي اتبع

شتى السياسات بهدف فصل جنوب السودان عن شماله والحد من تأثير تدفق العناصر العربية المسلمة من شمال السودان وشمال إفريقيا عامة إلى أرجاء القارة الأفريقية.

وقد اتجه البريطانيون في سبيل تحقيق أهدافهم إلى إدارة الجنوب السوداني كوحدة منفصلة عن بقية السودان وذلك بإطلاق يد المبشرين وتشجيع نشر المسيحية فضلاً عن تشكيل الفرقة الاستوائية عام 1917م من أبناء الجنوب وبإدارة ضباط إنجليز، إذ تم إجلاء جميع الجنود الشماليين من الجنوب.

ولذلك فإن اختيار موضوع **الأوضاع السياسية في جنوب السودان 1898م-1919م** لهذه الدراسة التي أتقدم بها لنيل شهادة دكتوراه علوم له أهمية كبيرة لا سيما وأن المكتبة الجزائرية تعاني من قلة ما كتب عن تاريخ جنوب السودان في هذا المجال، وكذلك رغبة مني في دراسة التاريخ السوداني، إضافة إلى أن مثل هذه الدراسة ستلقي الضوء على كثير من الحقائق التاريخية عن السياسة البريطانية في السودان عامة وجنوب السودان خاصة هذه السياسة التي أدت في الأخير إلى انفصال الجنوب عن الشمال، محاولا تحليل الأحداث التاريخية على أساس الموضوعية والابتعاد قد الإمكان عن الأهواء الشخصية.

تبدأ هذه الدراسة من سنة 1898م وهو تاريخ نهاية حكم الخليفة عبد الله التعايشي، والقضاء على الثورة المهدية في السودان، وبداية الحكم الثنائي الذي جسد في اتفاقية الحكم الثنائي بين بريطانيا ومصر، وتنتهي الدراسة زمنيا سنة 1919م مع وضع لجنة ملنر لتقريرها، وقد حاولنا في الفترة الممتدة من 1898م إلى 1919م دراسة الوضع السياسي في جنوب السودان، وهذا قصد الإجابة على الإشكاليات الرئيسية التالية:

- ماهي الدوافع التي حفزت بريطانيا لخلق مشكلة الجنوب؟
- ماهي الأساليب التي اتبعتها الإدارة البريطانية في تنفيذ سياستها في جنوب السودان؟
- هل نجحت بريطانيا في تنفيذ سياستها الرامية إلى فصل الجنوب عن الشمال؟
- ماهو دور الإرساليات التبشيرية في جنوب السودان؟

كما عالجت خلال هذه الدراسة عدة إشكاليات فرعية أخرى تمثلت فيمايلي:

- كيف كان وضع السودان خلال الثورة المهدية؟
- ماهي أوضاع جنوب السودان خلال الثورة المهدية؟
- ماهي آثار اتفاقية الحكم الثنائي على السودان عامة وجنوب السودان خاصة؟
- كيف كانت مقاومة أبناء جنوب السودان للاستعمار الإنجليزي؟
- كيف كان نظام الإدارة البريطانية في جنوب السودان؟
- كيف أنشأت الفرقة الاستوائية.

وفي طريقي للإجابة عن هذه التساؤلات واجهتني عدة صعوبات في سبيل إخراج هذا البحث إلى النور لعل أبرزها قلة المصادر والمراجع التي تتناول بشكل مباشر تاريخ جنوب السودان، وكذلك صعوبة الوصول إلى الوثائق التاريخية التي تؤرخ لتلك الفترة من تاريخ جنوب السودان.

ورغم هذه الصعوبات إلا أنني حاولت الإجابة على هذه التساؤلات ذات الأهمية التاريخية البالغة وهذا بخطة اشتملت على مقدمة وأربعة فصول وخاتمة ومجموعة من الملاحق ذات الصلة المباشرة بموضوع البحث، وقائمة متنوعة باللغتين العربية والأجنبية من المصادر والمراجع.

جاء **الفصل الأول** بعنوان **الأوضاع السياسية في جنوب السودان ما بين 1820م-1881م**، فتناولت فيه موقع جنوب السودان من حيث الموقع الجغرافي والفلكي وأهمية الموقع بالنسبة لبريطانيا وما امتاز به الموقع، وبينت المديريات التي بني عليها جنوب السودان وهي مديرية بحر الغزال، وأعالي النيل، والمديرية الاستوائية، ثم تناولت السكان والقبائل السودانية التي تقطن هذا القطر من السودان، والتي جاءت متنوعة وخليط مزيج بين القبائل الإفريقية التي تقطن تلك المناطق، وفي العنصر الآخر تناولت بالذكر الأوضاع السياسية في السودان من حملة محمد علي باشا إلى غاية قيام ثورة محمد أحمد المهدي،

فعالجت فيه كيفية ضم السودان لمصر سنة 1921م، والحكام الذين تناوبوا على حكمه، وبعده تطرقت إلى أوضاع جنوب السودان في فترة الحكم المصري، حيث تطرقت إلى فترات حكم كل من حكم صمويل بيكر و غوردون باشا والزبير باشا، وما عاشه جنوب السودان في فترة حكم كل واحد منهم، كما تطرقت في هذا العنصر إلى تجارة الرقيق وأثرها على الوضع في جنوب السودان، كما ضم هذا الفصل دراستنا لثورة محمد أحمد المهدي من أسباب قيامها التي تنوعت، إلى قيامها ومراحل انتصاراتها التي توجت بدخول عناصر المهدي للخرطوم والاستيلاء عليها، أما في آخر هذا الفصل فقد تناولت الثورة المهدية في جنوب السودان في عهد محمد أحمد.

أما **الفصل الثاني** فقد جاء بعنوان **ثورة عبد الله التعايشي و التدخل الأجنبي في السودان 1885م-1899م**، حيث اشتمل العنصر الأول الثورة المهدية في عهد عبد الله التعايشي، بدءا من توليه للحكم خلفا لمحمد أحمد المهدي الذي توفاه القدر بعد أشهر من تحرير الخرطوم، وكيف استطاع عبد الله التعايشي أن يثبت أقدامه في الحكم والقضاء على منافسيه من الأشراف وبقية المعارضين له، ثم بعد ذلك توجهه إلى استكمال ما كان قد بدأه محمد أحمد المهدي وهذا بخوضه لعدة حروب داخلية وخارجية، الداخلية وجهها لكل من كسلا وسنار وجنوب السودان(مديرية الاستوائية)، أما الخارجية فقد كانت ضد كل من مصر والحبشة، وهذا ما أدى إلى تكالب القوى الأجنبية عليه وعلى السودان عامة، وفتح باب الاحتلال الإنجليزي الذي وجه حملة لاسترداد السودان بقيادة الضباط الإنجليز وبقوة ونفقة مصرية، حيث درسنا الأسباب التي أدت ببريطانيا إلى توجيهها لحملتها ضد التعايشي ثم مراحل هذه الحملة التي انتهت بالقضاء على التعايشي، وتوقيع اتفاقية الحكم الثنائي.

وجاء **الفصل الثالث** بعنوان **أثر اتفاقية الحكم الثنائي على جنوب السودان 1899م**، فاشتمل على خلفية الاتفاقية بدءا من احتلال الإنجليز للسودان والقضاء على الخليفة عبد الله التعايشي، ثم زيارة كرومر للسودان في 04 جانفي 1899م الذي مهد من خلال هذه

الزيارة بإلقائه للخطبة الممهدة لنوع الحكم المراد تطبيقه في السودان، ثم درست في هذا الفصل بنود اتفاقية الحكم الثنائي الموقعة في 19جانفي 1899م، وتم توقيعها عن الجانب المصري عن طريق بطرس غالي، وكرومر نيابة عن بريطانيا ببنودها السياسية والإدارية، فتناولتها مادة مادة، وأثر هذه الاتفاقية على السودان عامة وجنوب السودان خاصة.

بعد ذلك اشتمل هذا العنصر على ردود فعل قبائل جنوب السودان حول اتفاقية الحكم الثنائي، حيث تطرقت إلى ثورات قبائل النوير وثورات قبائل الدينكا وثورات قبائل الزاندي وثورات قبائل البيير، وكيف استطاع الاحتلال الإنجليزي القضاء على هذه الثورات.

أما في العنصر الموالي فقد تطرقت إلى السياسة البريطانية الإدارية في جنوب السودان 1899م-1920م، حيث تطرقت إلى نظام الإدارة في السودان بعد اتفاقية الحكم الثنائي عامة وجنوب السودان خاصة حيث تكون هذا الجهاز الإداري من المفتش الإنجليزي وزعماء القبائل والإدارة الأهلية، ثم تناولت ظروف تكوين الفرقة الاستوائية، أما خاتمة هذا الفصل فقد اشتملت على السياسة الجنوبية في جنوب السودان المطبقة من طرف الحكومة البريطانية.

وجاء **الفصل الرابع** بعنوان **أساليب السياسة البريطانية في جنوب السودان 1899م-1920م** حيث تناولت في هذا الفصل الإرساليات التبشيرية في جنوب السودان والدور الذي لعبته بين أهالي جنوب السودان، فذكرت هذه الإرساليات وهي الإرسالية الإيطالية الكاثوليكية والإرسالية الأمريكية والإرسالية الإنجليزية والإرسالية السودانية المتحدة ،أما العنصر الموالي فقد تناولت فيه السياسة البريطانية تجاه التعليم في جنوب السودان قبل وبعد اتفاقية الحكم الثنائي وأهم المدارس الموجودة في جنوب السودان وأنواعها، كما تطرقت في هذا الفصل إلى السياسة البريطانية لمواجهة العروبة والإسلام في مناطق جنوب السودان، خاصة مرحلة تمهيد الأرض 1899م-1919م، أما في آخر هذا الفصل فقد تناولت أثر ثورة 1919م على الأوضاع السياسية في جنوب السودان، بما في ذلك تقرير لجنة ملنر على جنوب السودان.

ولتناول هذا الموضوع استعملنا المنهج التاريخي التحليلي و ذلك لتحليل وتفسير مختلف جزئيات ومفردات هذا الموضوع وتحليل مختلف الأحداث التاريخية والخروج بنتائج موضوعية وهذا المنهج ساعد على استقراء و استنباط العديد من الحقائق التاريخية، كما حاولت الاعتماد على المنهج التاريخي الوصفي خاصة في عرض الوقائع والأحداث التاريخية ووصفها كرونولوجيا متصاعدًا، لأنّ وصف الوقائع أو الظواهر في أي علم من العلوم الإنسانية والاجتماعية يكون سابقًا لغيره من المناهج الأخرى، ثم ملت إلى تحليل المادة التوثيقية المعتمدة وحاولت توظيفها بموضوعية علمية.

أما فيما يتعلّق بمصادر البحث، فقد اعتمدت أولا على المصادر الأرشيفية منها التقرير الصادر عن إدارة المقطم سنة 1907م الخاص بالمالية والإدارة والحالة العمومية في مصر وفي السودان سنة 1906م، حيث استفدنا في شقه الخاص بالسودان.

أما فيما يخص الاتفاقيات فقد استفدت من التقارير الصادرة عن المطبعة الأميرية على شكل كتابين، هما قضية السودان لرئاسة مجلس الوزراء وهيئة المستشارين، الصادر سنة 1947م، والكتاب الثاني المعنون بالسودان من 13 فبراير 1841م إلى 12 فبراير 1953م الصادر سنة 1953م عن طريق رئاسة مجلس الوزراء.

وفيما يخص تقرير ملنر الذي جاء بعد ثورة 1919م فقد استفدت من تقريره الخاص والذي نشر سنة 1921م والمعنون بتقرير ملنر، المسألة المصرية في دورها الأخير، والصادر عن دار البستاني بمصر 01مارس 1921م.

كما اشتملت قائمة المصادر الأرشيفية على التقرير المعنون بمآسي الإنجليز في السودان، الذي عرضه وفد السودان سنة 1946م، والذي شرح الأوضاع السياسية للسودان.

إضافة إلى ما سبق ذكره فقد اعتمدت على جريدة الغازتية السودانية، التي تعتبر أول جريدة رسمية سودانية ناطقة باللغتين العربية والإنجليزية وقد صدرت سنة 1899م، فكان أول وثيقة اعتمدت عليها هي اتفاقية الحكم الثنائي والتي صدرت في العدد الأول بتاريخ 07مارس

1899م تحت عنوان . وفاق بين حكومة جلالة ملكة الإنجليز وحكومة الجناب العالي خديوي مصر بشأن إدارة السودان في المستقبل، أما الثلاثة الأعداد الأخرى فكانت حول تصاريح للإتجار بمديريتي بحر الغزال وأعالي النيل وغربي كردفان و إلحاق إدارة احتلال بحر الغزال بالحكومة السودانية و إنشاء مديرية منقلا، وجاء هذا في الأعداد 34 و64 و86 والمنشورين بين سنوات 1902م و 1906م.

أما فيما يخص المصادر فقد تنوعت هذه المصادر، ومن بين ما اعتمدت عليه نذكر كتاب **جنوب السودان دراسة لأسباب النزاع** للمؤلف عمر محمد البشير الذي أفادنا في التمهيد لدراسة الأسباب التي زرعتها إنجلترا في السودان لأجل تقسيمه، وكذلك كتابه الثاني المعنون بـ **مشكلة جنوب السودان، خلفية النزاع من الحرب الداخلية إلى السلام،** حيث استفدت من جزئه الثاني. وكذلك كتاب **تطور التعليم في السودان 1898م-1956م،**

كما استعنت في أطروحتي على مؤلفات مكي شبيكة منها **تاريخ شعوب وادي النيل مصر والسودان في القرن التاسع عشر** وكتاب **مختصر تاريخ السودان الحديث** وكتاب **مقاومة السودان للغزو والتسلط** وكتاب **السودان في قرن 1819م-1919م،** تعتبر هذه الكتب لأول مؤرخ سوداني حائز على شهادة الدكتوراه في فلسفة التاريخ، وقد دون ما شاهده من أحداث في ذلك العصر، والتي امتدت من تاريخ الثورة المهدية إلى غاية سنة 1919م.

كما اعتمدت على كتاب **جغرافية وتاريخ السودان** للمؤلف نعوم شقير اللبناني الأصل وكتابه يعد مصدر مهم في تاريخ السودان الحديث (العثمانية، والمهدية والحكم الثنائي)، ولا يمكن الاستغناء عنه، لأن مؤلفه كان شاهد عيانٍ على بعض الأحداث والقضايا التي وقعت في ذلك العصر، وأحداث أخري نقلها عن معاصريها، أو بعض الذين اشتركوا في صياغتها فضلاً عن أنه نقل بعض الوثائق المرتبطة بتاريخ العهد العثماني المصري، والمهدية وبواكير الحكم الثنائي في السودان.

ومن بين المصادر الأخرى التي احتوت عليها أطروحتي مؤلفات محمد فؤاد شكري، المتمثلة في ثلاث كتب هي **مصر والسيادة على السودان** و **مصر والسودان تاريخ وحدة وادي النيل السياسية في القرن التاسع عشر 1820م- 1899م**، و **مصر والسيادة على السودان الوضع التاريخي للمسألة.** هذه الكتب أرخت لتاريخ السودان وعلاقته بمصر.

أما كتاب ضرار صالح ضرار المعنون بـ **تاريخ السودان الحديث** فقد أفادني في كون أن كتابه يؤرخ للفترة الممتدة من 1820م إلى 1956م.

كما اعتمدت على كتب عمر طوسون، وهي **تاريخ مديرية خط الاستواء المصرية من فتحها إلى ضياعها من سنة 1869م-1889م**، وكتاب **صفحة من تاريخ مصر في عهد محمد علي الجيش المصري البري والبحري في عهد محمد علي باشا**، وكتاب **كلمات في سبيل مصر** حيث اعتمدنا على هذه الكتب المذكورة آنفا خاصة كتاب مديرية خط الاستواء.

كما اشتملت دراستي على عدة مصادر متنوعة منها التي تناولت الموضوع مباشرة ومنها من أشارت إليه كل على حساب ميوله الشخصية سواء مؤرخين مصريين أو غيرهم، ومن بينهم نذكر مؤلفات الرافعي المتمثلة في **مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال – تاريخ مصر القومي من سنة 1882م إلى 1892م**، و**الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي** و**عصر إسماعيل باشا**، وكتب محمد سعيد القدال وهي **المهدية والحبشة دراسة في السياسة الداخلية والخارجية لدولة المهدية 1881م – 1898م** وكتاب **الإمام المهدي محمد بن عبد الله 1844م – 1885م**، و كتاب **السياسة الاقتصادية للدولة المهدية. مصادرها. مظاهرها. تطبيقها. 1881م-1898م**، وكتاب **تاريخ السودان الحديث 1820م-1955م**، وكتاب يواقيم رزق مرقص، المعنون **بتطور نظام الإدارة في السودان في عهد الحكم الثنائي الأول 1899م-1924م**، وكتاب حميدة بشير كوكو، **صفحات من تاريخ التركية والمهدية**، وغيرها من المصادر التاريخية التي تناولت تاريخ السودان عامة وجنوب السودان خاصة.

أما فيما يخص المراجع فقد تنوعت قائمة المراجع بين الكتب والرسائل والمقالات المتخصصة في تاريخ السودان، ومن بين الكتب نذكر مؤلفات زكي البحيري **مشكلة جنوب السودان بين الميراث التاريخي والتطورات السياسية 1955م- 2011م** و**السودان تحت الحكم الإنجليزي المصري دراسة في علاقات وادي النيل 1899م-1936م** و **مشكلة دارفور الجذور التاريخية، الأبعاد الاجتماعية والتطورات السياسية** وكتاب أبو سعدة أحمد المعنون **بجنوب السودان وآفاق المستقبل،** وكذلك كتاب الديب عبد العظيم محمود، **جنوب السودان وصناعة التآمر ضد ديار المسلمين،** وكتاب عبد الرزاق محمد الأمين، **جنوب السودان والطريق إلى الوحدة المستدامة،** وكتاب عبد الصمد منصور عبد الفتاح، **العلاقات المصرية السودانية في ظل الاتفاق الثنائي 1899م-1924م،** وكتاب عبد الرزاق محمد الأمين، **جنوب السودان والطريق إلى الوحدة المستدامة.**

أما الرسائل الجامعية فهي تنوعت بين الماجستير والدكتوراه منها رسالة الماجستير لزناتي عامر والمعنونة بـ **ثورة محمد أحمد المهدي في السودان 18881م -1884م،** وكذلك أطروحته في الدكتوراه المعنونة بـ **الحركة الوطنية السودانية 1899م-1956م** ، وكذلك أطروحة دكتوراه لعبد الحميد جنيدي المعنونة **السياسة الاستعمارية البريطانية في السودان(1821م- 1956م)،** وأطروحة محمد الطاهر بنادي، **أزمات السودان بعد الاستقلال 1956م-2005م الجنوب أنموذجا،** هذه الرسائل تعتبر كدراسات سابقة لموضوعي.

كما اعتمد على أطروحة جوهر موسى النهار، **السياسة البريطانية و أثرها في تكوين مشكلة جنوب السودان 1899م- 1956م،** وأطروحة حلمي جرجس، **موقف الإدارة البريطانية من نمو الحركة الوطنية خلال الحربين العالميتين في الفترة 1914م-1947م،** وغيرها من الرسائل التي أفادتني في بحثي.

أما المقالات فقد استعنت بمجوعة منها ما كتبه المهدي الصادق في مجلة الثقافة الوطنية و محمد موسى فيصل في مجلة مركز البحوث والدراسات الإفريقية ومجلة دراسات حوض النيل، وما كتبته مكاوي محمد قيلي عفاف في مجلة الدراسات الإنسانية، ولبيب رزق يونان في مجلة الجمعية التاريخية المصرية ومجلة مؤسسة الأهرام، و زكي البحيري في حوليات أداب عين الشمس.

أما فيما يخص المصادر والمراجع الأجنبية فاعتمدت على البعض، ومنها كتاب **The river** of **war** للمؤلف **Churchil** كما اعتمدت على المترجم منه والذي طرح تحت اسم **تاريخ الثورة المهدية والاحتلال البريطاني للسودان** وقد عالج هذا الكتاب تاريخ الثورة المهدية في العهدين المهدي وعهد التعايشي، خاصة وأن صاحبه عايش الأحداث وكان فاعلا فيها، وكذلك اعتمدت على كتاب **The Administration of the Sudan since 1898** للمؤلف **Karamalla Awad** وكذلك كتاب **The Southern Sudan under British Rule 1898-1924** للمؤلف **Mawut Lazarus Leek** وكما اعتمدت على كتاب **Mahadism and Egyptian Sudan** وهو لحاكم عام السودان السيد **Wingate Rignald** هذه المصادر وغيرها مما اشتملت عليه أطروحتي كانت سندا لي في تصويب الأحداث التاريخية، ومعرفة خبايا الصراع الذي زرعته بريطانيا منذ حملة استرداد السودان وتوقيعها على اتفاقية الحكم الثنائي سنة 1899م، وهي تحاول زرع الفتنة بين أبناء الوطن الواحد وهو ما نجحت فيه هذه السياسة البريطانية، وخلقت كيانين متصارعين.

لا شك أن البحث في مثل هذا الموضوع الواسع الجوانب والمتعدد المعارف المتداخل الأفكار والآراء يتطلب من الباحث فيه أن يبذل كل ما لديه من طاقة فكرية ومادية، وأن يضحي بكثير من متطلبات حياته اليومية، والباحثون الأكاديميون يعرفون بدون شك ما يعترض الباحث من صعوبات وعراقيل تتطلب الصبر والإرادة القوية من أجل إنجاز دراسته

الأكاديمية، خاصة وأن بحثي يحاول معرفة جذور الصراع الذي أدى في الأخير إلى انقسام السودان إلى الشمال والجنوب، وحصر منطقة الجنوب في مديرياتها الثلاث قبل المسمى بجنوب السودان، فحاولت دراسة الأوضاع السياسية في تلك المديريات الثلاث والتي شكلت فيما بعد جنوب السودان، دون أن ننسى تأثير شمال السودان عليها، وهذا حتما مع دراسة من كان السبب في انقسام السودان وهو الاستعمار البريطاني، والذي غرس بذور الانقسام بعد توقيعه لاتفاقية الحكم الثنائي سنة 1899م.

وفي الأخير هذا جهد بذلت فيه ما استطعت، فإن أصبت فذاك توفيق من الله وحده ـ فله الحمد والمنة ـ وإن أخطأت فعذري أني من البشر، وأشكر الله سبحانه وتعالى أن أعانني على إتمام هذا العمل.

الفصل الأول: الأوضاع السياسية في جنوب السودان ما بين 1820م-1881م

أولا: جنوب السودان.

1- الموقع.

2- السكان:

3- القبائل السودانية:

ثانيا: الأوضاع السياسية في السودان1820م-1881م:

1- ضم مصر للسودان 1820م:

2- حكام السودان:

ثالثا: جنوب السودان والحكم المصري1821م-1881م:

1- حكم صمويل بيكر.

2-حكم غوردون باشا.

3-الزبير باشا.

4-تجارة الرقيق:

رابعا: ثورة محمد أحمد المهدي1881م- 1885م:

1- أسباب الثورة المهدية:

أ- السياسية

ب- الاقتصادية

ت- الدينية

2- علان دعوته

خامسا: انتصارات محمد أحمد

1- مهمة غورودون

2- سقوط الخرطوم

ساوسا: الثورة المهدية في جنوب السودان في عهد محمد أحمد.

أولا: جنوب السودان:

استخدم المؤرخون العرب تعبير بلاد السودان للدلالة على الأراضي الواقعة في إفريقيا جنوب الصحراء، ويستخدم المؤرخون المحدثون تعبير السودان للدلالة على حزام السافانا، والمناطق شبه الصحراوية الممتدة عبر قارة إفريقيا من إريتيريا في الشرق إلى السنغال في الغرب ـ ويطلق على هذه المنطقة اسم منطقة الساحل أيضا ـ وتشغل جمهورية السودان الحالية[1] الجزء الشرقي من هذا الإقليم، وتقع أراضي الدولة السودانية فيما بين خطي عرض أربعة و اثنان وعشرون درجة شمال خط الاستواء، وتمتد شرق القارة على البحر الأحمر حتى وسطها على الحدود التشادية ما بين خطي طول 16 و 38.5 شرقا[2] ويجاور السودان تسعة دول هي مصر وليبيا من ناحية الشمال وجمهورية إفريقيا الوسطى وتشاد من ناحية الغرب، وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا وكينيا من ناحية الجنوب، وإثيوبيا وإرتيريا من ناحية الشرق[3].

وينقسم السودان إداريا إلى تسع مديريات[4] هي المديرية الشمالية وعاصمتها دنقلة، ومديرية الخرطوم وعاصمتها أم درمان، ومديرية كسلا وعاصمتها كسلا، ومديرية كردفان وعاصمتها الأبيض، ومديرية دارفور وعاصمتها الفاشر، ومديرية النيل الأزرق وعاصمتها واو، ومديرية بحر الغزال، ومديرية أعالي النيل وعاصمتها الملكال، والمديرية الاستوائية وعاصمتها جوبا[5].

---

(1)- أنظر الملحق رقم 01.

(2)- صلاح الدين علي الشامي، **السودان دراسة جغرافية**، منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر، 1972م، ص ص 21-22.

(3)- محمد محمود مصطفى، **جغرافية الوطن العربي**، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي ، الأردن، 2005م، ص 218.

(4)- أنظر الملحق رقم 02

(5)- محمود السيد، **تاريخ الشعوب الإسلامية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2002م، ص 291. و أنظر أيضا: محمد محي الدين رزق، **إفريقيا وحوض النيل**، الطبعة الثانية، مطبعة عطايا، مصر،1935م، ص ص 41-42 .

وتشكل الثلاث مديريات الأخيرة جنوب السودان، والتي هي من مخلفات الاستعمار البريطاني للسودان، الذي عمل على تقسيمه إلى الشمال والجنوب.

1-الموقع:

يمتد جنوب السودان من خط عرض عشرة درجة شمالا حتى شمال بحيرة ألبرت في أوغندا جنوبا، ويمتد إلى خط أربعة شمالا، ومساحته تبلغ ما يقرب من ربع مليون ميل مربع، أي حوالي ربع مساحة السودان بكامله[1] وتحيط به دول كل من أوغندا وكينيا وزائير وإفريقيا الوسطى وإثيوبيا، إضافة لشمال السودان وهذه الحدود هي حدود اصطناعية، لا تقوم على أسس طبيعية في كثير من الجهات، وقسمت في كثير من الأحيان القبائل بين السودان وجيرانه[2] فكانت بذلك عاملا أساسيا في نشوء مشكلة جنوب السودان، ففيما يتعلق بالحدود مع إثيوبيا نجدها ترتبط بالصراع الذي قام بين الدول الأوروبية في شرق السودان والأطماع الأثيوبية في السودان وموقف السلطات المصرية البريطانية، وكان ذلك عبر سلسلة من الاتفاقيات الدولية التي عقدت بين بريطانيا وأثيوبيا، وفي أفريل 1898م استؤنفت المفاوضات بين الحكومتين البريطانية والأثيوبية حول مسألة الحدود وادعاءات إمبراطور الحبشة فيها وحقوق مصر في وادي النيل، وفي نفس الوقت أوفدت الحكومة البريطانية بوتر Butter والقائد مود Maud لاستكشاف حدود أثيوبيا الجنوبية وجمع المعلومات للتمكن من تسوية الحدود بين شرق إفريقيا البريطانية وأثيوبيا فأسفرت الجهود عن عقد اتفاقية ماي 1902م[3] .

لذلك نجد أن الحدود السودانية الأثيوبية هندسية تسير مع حضيض هضبة الحبشة، ثم مع المجاري المائية عبر أعالي نهر السوباط، كما أدت إلى انقسام قبيلة الأنواك بين السودان

(1)- عصام الدين احمد عبد الله، **مشكلة جنوب السودان صراع الهوية تحليل إعلان كوكادام 24مارس 1986م**، رسالة ماجستير غير منشورة، دراسات الإدارة العامة والحكم الاتحادي، جامعة الخرطوم، السودان، 2005م، ص 96.

(2)- أنظر الملحق رقم 03.

(3)-جوهر موسى النهار المهيدات، **السياسة البريطانية و أثرها في تكوين مشكلة جنوب السودان 1899م-1956م**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، قسم التاريخ، جامعة اليرموك، العراق، 2006م، ص ص 11- 12.

وأثيوبيا، إضافة إلى عمليات الفرار عبر الحدود والصعوبات الإدارية وزيادة حوادث السلب والنهب على كلا الجانبين من القبائل التي تسكن المنطقة متجاهلة الحدود بين الدولتين.

أما الحدود مع كينيا وأوغندا فقد تأثرت بالمصالح المائية في وادي النيل وتحركات القبائل على الحدود، وبعد أن أتمت بريطانيا سيطرتها على السودان طرح موضوع الحدود من جديد سنة 1911م، من خلال اقتراح كتشنر Kitchener [1] والحكومة السودانية لوزارة الخارجية البريطانية بأن يتم تعيين الحدود بين البلدين على أسس قبلية طبيعية، وبناءا على ذلك عرضت المقترحات على وزارة المستعمرات البريطانية وحاكم أوغندا السيد جاكسون Jackson فوافق عليها مع بعض التعديلات، مما دفع الخارجية البريطانية إلى إصدار أوامرها للحكومتين السودانية والأوغندية بتنفيذ المقترحات وتشكيل لجنة ثنائية برئاسة السيد توفنيل Tufnel عن أوغندا والسيد كيلي Kellyعن السودان، فاستطاعت اللجنة تعيين منطقة الحدود بين النيل وجبل هاجو إلى شمال شرق جبل منيجا، وفي سنة 1914م تم تبادل أراضي الحدود بين الطرفين، أما مع دولة كينيا فقد تأثرت بتحركات قبيلة التركانا، أما الزائير فقد بدأ تعيينها منذ سنة 1894م، عندما تم الاتفاق بين بريطانيا وحكومة الكونغو الحرة(بلجيكا) والتي تم بموجبها تأجير مديرية بحر الغزال بأكملها للملك البلجيكي ليوبولد الثاني Leopold 2 مقابل أن تأجر بريطانيا شريطا من الأرض عرضه 25 كلم بين بحيرتي تنجانيقا ونياسا لبريطانيا، ولينتهي هذا التأجير بين الطرفين سنة 1906م[2].

---

(1)- كتشنر: هو هوراشيو هربت قائد عسكري وسياسي بريطاني معتمد في مصر من 1911م إلى 1914م، تلقى علومه الأولى بالكلية الحربية ثم التحق بعد ذلك بسلاح المهندسين البريطاني في 1871م، اشتغل بالجيش المصري بعد احتلال مصر في 1883م، ثم عين حاكما لشرق السودان من 1886م إلى 1888م، عين سردارا للجيش المصري في 1892م وقاد عملية غزو السودان في 1896م، وبعد معركة أم درمان عين حاكما عاما على السودان المصري الإنجليزي، ثم استدعي لقيادة القوات البريطاني في جنوب إفريقيا في حربها ضد البوير في الفترة 1899م-1902م، وبعد هذه الحرب عين قائدا للقوات البريطانية في الهند1904م-1909م ،ثم عمل قنصلا لبريطانيا بمصر الى غاية الحرب العالمية الأولى ليصبح وزيرا للحرب في بلاده، مات غريقا على في طرادة بريطانية كانت في طريقها لروسيا في سنة 1916م. أنظر عبد الوهاب الكيالي وارخرون، **موسوعة السياسة**، الجزء الخامس دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، 1990م، ص 326.

(2)- نفسه، ص 12.

ويقع معظم الجنوب[1] داخل إطار المنطقة الاستوائية، وتختلف كمية الأمطار المتساقطة عليه من عام إلى آخر.

وينقسم الجنوب إلى إقليمين رئيسين هما: إقليم الفيضان والإقليم الاستوائي، ويقع القسم الشمالي من مديرية أعالي النيل ضمن منطقة الأعشاب الممطرة السائدة في السودان الأوسط، أما إقليم الفيضان فيتألف من مراع فسيحة ومستنقعات، وتنتشر في الإقليم الاستوائي الأدغال والمستنقعات والسدود في وسط مياه الأنهار المنحدرة على سفوح خط تقسيم المياه، وتستمر حتى تبلغ الوادي تجاه الشمال، وأهم النباتات المنتشرة هي نباتات البردى التي تجعل الملاحة عسيرة، وتضع فاصلا بين الشمال والجنوب[2].

وفي جنوب السودان ثلاث مديريات هي بحر الغزال، وأعالي النيل، والمديرية الاستوائية، ولا يتوفر عن تاريخ تلك المناطق قبل وصول القوات المصرية سنة 1820م سوى معلومات قليلة[3].

فمنذ عام 1948م أصبح جنوب السودان يتكون من الناحية الإدارية من ثلاث مديريات، الاستوائية في أقصى الجنوب وعاصمتها جوبا، وبحر الغزال وعاصمتها واو، وأعالي النيل وعاصمتها ملكال، وقبل هذا التاريخ كانت المديرية الاستوائية تسمى باسم مديرية منقلا[4] والتي أنشأت سنة في 01 جانفي 1906م[5] وقد ظلت محتفظة بهذا الاسم حتى سنة 1935م وبعدها أدمجت بحر الغزال ومنقلا رسميا بالمديرية الاستوائية وعلى هذا الأساس تكون المديريتان اللتان تتكون منهما جنوب السودان في الفترة ما بين 1935م 1948م هما

(1)- أنظر الملحق رقم 04.

(2)- زكي البحيري، **دور بريطانيا في خلق الصراع الثقافي في جنوب السودان 1899م-1947م**، حوليات أداب عين الشمس، المجلد 31، مصر، 2003، ص 255.

(3)- نفسه.

(4)- تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر وفي السودان سنة 1906م، إدارة المقطم، مصر، 1907م، ص 236.

(5)- أنظر الملحق رقم 05.

الاستوائية وأعالي النيل وأضيفت إليهما من عام 1948م المديرية الثالثة وهي بحر الغزال، وهذا هو تحديد المديريات الجنوبية من الناحية الإدارية [1].

تشغل هذه المديريات الثلاث حوالي ربع المساحة الكلية للسودان، ويختلف الجنوب عن الشمال في أن الجنوب يقع داخل المنطقة الاستوائية، وتختلف أمطاره من مكان لآخر[2].

يعد البريطانيون أول من سمى جنوب السودان بهذا الاسم، كان ذلك في عام 1921م، وقد هدف البريطانيون من هذه التسمية إلى إيجاد كيان في المستقبل، يكون دولة مستقلة وهذا ما وقع فعلا، لكن هناك رأيان يعتبران أساسيان حول التسمية التي أصبحت فيما بعد مشكلة جنوب السودان، فالرأي الأول القائل إن مشكلة جنوب السودان التي تحولت إلى صراع هي نزاع بين العرب المسلمين والأفارقة المسحيين في الجنوب، وبالوقت ذاته هي صراع بين الشماليين والجنوبيين السودانيين، أما الرأي الثاني فيرى أن الطريقة الصحيحة لمعرفة وفهم الصراع هي في الاطلاع على أحواله الميدانية ثم دراسة خلفيته السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين المواطنين الجنوبيين والحكومات المركزية التي تعاقبت على السودان منذ 1821م تاريخ حملة محمد علي باشا على السودان[3].

2- **السكان:**

تتفق بعض الدراسات السكانية على أن سكان السودان عموما يعودون إلى أصول إفريقية، لكن الهجرات السكانية المتتالية إلى السودان أدت إلى اختلاط سكان السودان الأصليين بالوافين الجدد، مما أدى إلى اكتساب أولئك الوافدين السحنة السوداء قليلا ومن ثم السيطرة

---

(1)- يحي الشريف حامد التكينة، **مسألة جنوب السودان في الصحافة السودانية (دراسة تحليلية على صحف النيل والسودان الجديد والرأي العام في الفترة 1945م-1958م)**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 2004م، ص 03.

(2)- زكي البحيري، **مشكلة جنوب السودان بين الميراث التاريخي والتطورات السياسية 1955م- 2011م**، دار ركائز المعرف، مصر،2010م، ص 11.

(3)- توفيق المديني، **تاريخ الصراعات السياسية في السودان والصومال**، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، سوريا، 2012م، ص 16.

على البلاد، فعملوا على ملاحقة أعداد كبيرة من السكان الأصليين إلى الجنوب مما أدى إلى احتفاظ جنوب السودان بطابع السكان الأصليين وعلى أساس النظام القبلي، وقد دلت الإحصاءات أن عدد القبائل الموجودة في جنوب السودان يتجاوز 270 قبيلة تشكل ما نسبته ربع سكان السودان، وأن بعض تلك القبائل يتجاوز تعداد أفرادها المليون نسمة في حين لا يتجاوز تعداد البعض عشرات[1] وعليه فإن سكان جنوب السودان يتكونون من العناصر التالية[2]:

- **النيليون:**

من أهم القبائل في جنوب السودان من حيث التعداد، وتضم مجموعة النيليين القبائل الأتية (الدينكا، النوير، الشلك) وقد أجمع علماء الأجناس علي تسميتهم بالقبائل النيلية لاتصافهم بمميزات طبيعية في سحناتهم وعاداتهم لم تتوفر في قبائل الزنج الأخرى بالسودان، كما تتشابه فيما بينها إلي حد كبير في الخصائص اللغوية والثقافية والأساطير، والذي ينبئ بأصل مشترك في الثقافة، وهم كذلك قبائل حروب وغارات يعدون شبابهم منذ الصغر علي الحرب، كما يربون الماشية والتي تدخل في معاملاتهم الاجتماعية مثل الزواج والغرامات والمكانة الاجتماعية ولا يوجد من القبائل الأخرى من يشابههم في الاهتمام بالحروب وتربية الماشية[3].

- **النيليون الحاميون:** الذين يتكونون من القبائل التالية: المورلي والديدنجا والبويا والتبوسا و(الأتوكا) وتعيش أكثرية هذه القبائل في مديرية الاستوائية، كما يعيش جزء منهم في أوغندة وكينيا[4] .

(1)- جوهر موسى النهار المهيدات، المرجع السابق، ص 14.

(2)- أنظر الملحق رقم 06.

(3)- عصام الدين احمد عبد الله، المرجع السابق، ص 97.

(4)- أحمد أبو سعدة، **جنوب السودان وآفاق المستقبل**، الهيئة العامة السورية للكتاب، سوريا، 2011م، ص 12.

و توجد القبائل النيلية الحامية في داخل حدود السودان الجنوبية، وخارجها في أوغندا وكينيا وأثيوبيا، ويعتبرون من رعاة البقر بحكم تقاليدهم وعاداتهم وقد قسمت القبائل النيلية الحامية إلي ثلاث شعب علي أساس تقارب الثقافات والعلاقات الظاهرة.

الشعبة الأولي : تضم الباري والمنداري وجمع القبائل التي تسكن غرب بحر الجبل.

الشعبة الثانية : تضم اللوكوبا واللولوبا.

الشعبة الثالثة : تضم اللاتوكا واللانجو.

وفي تقسيم أخر قسمت القبائل النيلية الحامية إلي القبائل التي تتوطن الضفتين الشرقية والغربية لبحر الجبل جنوب طومبي وتضم: الباريا، والمنداري، ونيانجوار وبوجواو وكاكوا، وكوكا، ونابيو، ولوكوبا ولولوبا، ولوبيت، ولانجو، وإلي القبائل التي تتوطن في شرق الاستوائية وتضم: التبوسا، والدنيرو، والجاي، والتركانا، وبالنسبة للمعتقدات الدينية للقبائل الحامية النيلية، فنجدهم يتمسكون بديانات إفريقية سابقة، وبعضهم يدين بالمسيحية والبعض الآخر بالإسلام[1].

3- القبائل السودانية:

السودانيون أو القبائل السودانية يتكونون من عدة قبائل صغيرة، وتعيش في الجزأين الغربي والجنوبي، وأهم هذه القبائل هي قبيلة الزاندي، أما القبائل الأخرى فهي الباي و(النيانجوار) والماندراي والفوجلو والمورو واللالوبا وهذه غير قادرة على بسط نفوذها على بقية القبائل كما أنَّها لم تستقر منذ زمن قديم في جنوب السودان، أما (الشلك) فقد هاجرت من المناطق الواقعة شرق بحيرة فكتوريا بأوغندا، أما قبيلة (الدينكا) فقد هاجرت من مناطق البحيرات العظمى في شرق إفريقيا، وقبيلة (الزاندي) فقد هاجرت من أواسط إفريقيا، بينما القبائل

(1)- عصام الدين احمد عبد الله، المرجع السابق، ص 100..

السودانية فقد هاجرت من قرب بحيرة تشاد، وكل هذه القبائل لا تستطيع الادعاء بأنَّها من السكان الأصليين، ويعيش أكثرهم في أراضي بحر الغزال وأعالي النيل[1].

والملاحظ أن هذه القبائل أن هذه القبائل جميعا لم تنشأ في الجنوب، ولا هي تقض حياتها كلها فيه[2] إذ لا يمكن القول أن حدود الجنوب هي حدو فاصلة بين السلالات السكانية فبعض القبائل التي تقطن السودان الجنوبي مثل قبائل الزاندي واشورى واللوتوكا والأنواك كانت تتخطى أماكن وجوده، وتمتد إلى البلاد المجاورة حيث أوغندا وكينيا وأثيوبيا والكونغو، وكذلك تتخطى بعض القبائل القاطنة في الأقسام الشمالية من مديريتي أعالي النيل وبحر الغزال خط عرض عشرة درجة شمالا فيمتد السكان إلى الشمال[3].

أما عن اللغة في جنوب السودان فيوجد هناك ترابط مع الثقافة الإفريقية الاستوائية، هذا التنوع الثقافي نتج عنه تعدد اللغات واللهجات، والاختلافات السلالية بين القبائل المنتشرة فيه وهذا ما أدى إلى عدم وجود وحدة لغوية بين القبائل، وعدم معرفة جميع القبائل لمعظم اللغات واللهجات فكثير من اللغات لا يزال معزولا ومجهولا، وتنحصر المجموعات اللغوية الرئيسية في جنوب السودان باللغات النيلية واللهجات المتفرعة منها مثل لهجة الدينكا والنوير والشلك... الخ، ومجموعة اللغات النيلية الحامية كالباريا واللاتوكا، ومجموعة لغات المادي التي تتكلمها قبائل المادي والمورو، ومجموعة اللغات السودانية الغربية مثل لغة الزاندي، ويبلغ مجموع اللغات واللهجات السودانية 264 مجموعة، ويستخدم معظم سكان الجنوب لهجة عربية تسمى عربية جوبا كأداة للتفاهم الشعبي، وهي أكثر اللغات انتشارا في الجنوب[4].

---

(1)- أحمد أبو سعدة، المرجع السابق، ص 13.

(2)- زكي البحيري، **دور بريطانيا في خلق الصراع الثقافي في جنوب السودان 1899م-1947م**، المرجع السابق، 257.

(3)- زكي البحيري، **مشكلة جنوب السودان بين الميراث التاريخي والتطورات السياسية 1955م- 2011م**، المرجع السابق، ص 11.

(4)- جوهر موسى النهار المهيدات، المرجع السابق، ص ص 14-15.

إنَّ اللهجات الرئيسية هي لهجات النيلين والتي تشتمل على لهجات قبائل الدينكا والنوير والشلك والأشولي و البرن، أما لهجات قبائل الباري فهي تشمل كلاً من القبائل التالية: الياري و الأتوكا، وكذلك تشتمل لهجات قبيلة الديدنجا على الديدنجا أنفسهم وكذلك قبيلة التوبوسا وكذلك لهجات الماوي تشمل كلاً من قبيلة الماوي والمورو، وكذلك لهجة الزاندي على قبيلة لموندي والكريش، والذي نفهمه من ذلك أنَّ في جنوب السودان عدة لهجات يتم التخاطب بها، ويقدّر ورد wordعدد اللهجات المستخدمة باثنتي عشرة لهجة، وبالرغم من أنَّ هذه اللهجات يتم التخاطب بها إلاَّ أنَّها لم تستطع أن تكون لغةً أساسية حضارية، وبقيت اللغة الأساسية للمخاطبة والتفاهم هي اللغة العربية المحلية بين كافة القبائل بالرغم من كل المحاولات الأجنبية لإخفائها[1].

يلاحظ أن جنوب السودان مجتمع قبلى متعدد الولاءات ومتعدد اللغات ومتعدد الأديان المحلية والتي ربما تكون لها علاقه بالسحر حيث لا يوجد دين تقليدي واحد[2] وان القيم الاجتماعية للقبائل الجنوبية تمجد الحروب وتعد لها النشئ نفسيا منذ الصغر وأن الصراع بين القبائل في الجنوب كان متصلا منذ القدم والي الحد الذى اعتبر معه بعض الكتاب تلك المنطقة في حالة فوضى والتي تعم المجتمعات البدائية ولعل هذا هو السبب الذى دفع سلاطين الفونج إلي الحذر من التعامل السياسي مع الجنوب.

وإضافة للأديان المحلية التقليدية يوجد الدين الإسلامي والوثنية، والمسيحية من كاثوليك وبروتستانت[3].

هناك القليل الذي يعرف عن جنوب السودان قبل حملة محمد علي باشا على السودان سنة 1820م، ويعتقد العض أن حضارة كوش التي كانت في الشمال بين 750ق م- 300 ق م

(1)- أحمد أبو سعدة، المرجع السابق، ص 13.

(2)- قيصر موسى الزين، **الأديان في جنوب السودان في سياق الدينامية الثقافية والسياسية**، مجلة الدراسات الإفريقية، العدد 49، جامعة إفريقيا العالمية، السودان، 2013م، ص 47.

(3)- أحمد أبو سعدة، المرجع السابق، ص 13.

كان لها الأثر على الجنوب، وكذلك الحضارة المصرية القديمة، وعندما انتشرت المسحية والإسلام في شمال السودان كان لهما أثر ضعيف على الجنوب بسبب وعورة المنطقة، وصعوبة المواصلات، وعندما قامت مملكة الفونج في سنار[1] في أوائل القرن السادس عشر الميلادي بدأت بعض المعلومات تصل إلى الخارج عن الجنوب، وقد كان الجنوب في تلك الفترة التي سبقت الحملة المصرية 1820م يعيش حالة حروب وصراعات قبلي، فالقبائل الكبيرة مثل الدينكا والزاندي، كانت تتوسع على حساب جيرانها من القبائل الصغيرة، ولم تتوقف هذه الصراعات القبلية إلا بعد أن توطن الحكم المصري في السودان، الذي به بدأ عهد جديد، فلأول مرة يخضع الجنوب والشمال لحكومة واحدة، وبذلك بدأ الاهتمام بجنوب السودان، وبدأت مرحلة الاكتشافات خاصة تلك الرحلات التي تمت في عهد محمد علي باشا بين سنوات 1838م – 1840م، ثم أعمال إسماعيل باشا التوسعية والتي قام بها صمويل بيكر، وغوردون باشا[2].

ثانيا: الأوضاع السياسية في السودان1820م-1881م:

1-ضم مصر للسودان 1820م:

ارتبط السودان بمصر بروابط متينة منذ أقدم العصور، إذ أن الطبيعة نفسها قد وحدت بينهما بسريان النيل في كل منهما، وأصبح النيل والبحر الأحمر طريق المواصلات العامة بين سكان الشمال والجنوب، وسهلا في التأثير المتبادل في كل إقليم على الآخر إلى أن جاء الفتح العربي، وقوى هذه الروابط بإدخاله الإسلام واللغة العربية.

---

(1)- جزيرة سنار تقع بين النيل الأبيض والنيل الأزرق ، وهي بلاد المكروبين الذين ذكرهم هيرودوت أنهم في أقصى جنوب إثيوبيا ، قامت هذه المملكة على إنقاذ مملكة علوة (العنج) سنة 1505م ، حيث امتدت من الشلال الثالث إلى أقصى جبال فازوغلي شمالا وسواكن على البحر الأحمر إلى النيل الأبيض شرقا وغربا ، وهي عاصمة مملكة الفونج مابين 1505م إلى 1821م . أنظر: محمد بن عمر التونسي، **تشحيذ الأذهان بسيرة بلاد العرب والسودان**، تحقيق ظليل محمود عساكر و مصطفى محمد مسعد، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، 1965م ، ص 30

(2)- محمد محمد الأمين عبد الرزاق، **جنوب السودان والطريق إلى الوحدة المستدامة**، الطبعة الأولى، دار الكتب والوثائق القومية، مصر، 2015م، ص 34.

وقد تضافرت عوامل مختلفة لتقسيم السودان إلى مناطق صحراوية تسكنها القبائل الرعوية الراحلة، ومناطق من السفانا الواسعة التي ترعاها الماشية والأغنام ومساحات من الأراضي المروية ريا مطريا أو صناعيا، ومن هذه العوامل المؤثرة المناخ والأمطار والتربة والتضاريس ونهر النيل برحلته الطويلة من أقصى الجنوب حتى وادي حلفا حيثّ إلى مصر، وارتباط مصر بالسودان قديم قدم التاريخ، وساعد على ذلك اشتراك البلدين في اللغة والدين والتاريخ، ولقد أحس محمد علي باشا[1] في بداية القرن التاسع عشر بمطامع الدول الأوروبية في إفريقيا والسودان ومنابع النيل مورد الحياة لمصر[2] فقام بضمه إلى مصر سنة 1821م، أما عن الأسباب التي من أجلها ضم محمد علي باشا السودان إلى حكمه فهي:

- ✓الاستيلاء على مناجم الذهب في سنار، التي طبقت شهرتها الأفاق وكثرت فيها الأقاويل والقصص الموضوعة، لاسيما في مدينة القاهرة فقد سمع أن جنوب السودان رماله الذهب، وأن فيه من الخيرات ما لو استغل لساعد في إيجاد المال اللازم لما يريده محمد علي من إصلاح وتأسيس دولة قوية[3].

(1)- **محمد علي باشا:** ولد هذا الرجل في مدينة قوله (بلدة قديمة مقدونية ، واسمها عند اليونان نيابوليس أي البلد الجديد واقعة على بحر جزائر الروم) سنة 1182هـ 1769م ، وهو مؤسس العائلة الخديوية توفي والده وهو صغير فرباه عم له حتى بلغ أشده ، فزوجه ابنته ثم اشتغل بتجارة الدخان ، أين ربح منها كثيرا ، ولما دخل الفرنسيون مصر أتى محمد علي مع من أرسل من الجنود لمحاربتهم ، فشهد واقعة أبي قير ، وأخذ يتدرج في المسؤوليات إلى أن أصبح واليا على مصر ، فقد أصدر الباب العالي فرمانا بذلك وصل مصر في 10 ربيع الثاني سنة 1220هـ الموافق لـ 08 جويلية 1805م ، توفي بالقاهرة في 13 رمضان سنة 1365هـ 02 أوت 1849م ، دفن في الجامع الذي بناه بالقلعة . أنظر: محمد فريد بك المحامي، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، تحقيق إحسان حقي، دار النفائس، الطبعة الأولى، بيروت لبنان، 1401هـ - 1981م، ص ص 390 391. وأيضا عائض بن خزام الروقي، **حروب محمد علي في الشام وأثرها في شبه الجزيرة العربية 1247هـ -1255هـ('1821م-1839م)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ،مكة ، المملكة العربية السعودية، د ت، ص 15.

(2)- عمر طوسون، **كلمات في سبيل مصر**، المطبعة السلفية، مصر، 1928م، ص 33.

(3)- مكي شبيكة، **السودان عبر قرون**، الطبعة الأولى، دار الثقافة، بيروت، لبنان، 1964م، ص 93.

- ✓مطالبة أهلها أنفسهم بإنشاء حكومة قوية على يد مصر، تقضي على أسباب الفوضى المنتشرة في البلاد، فقد وفد الملك نصر الدين ملك الميرفاب[1] على محمد علي باشا وشرح له حال سنار، وما صارت إليه من الضعف والانحلال وهون عليه أمر ضمها، وجاءه أيضا رجل من عائلة الزبير المالكة في أرقو[2] وأخبره بحال دنقلة[3] وأمر الممالك فيها[4].
- ✓تحديث الجيش المصري بعناصر موالية للوالي الجديد، وبذلك لابد من الانتفاع بالعناصر السودانية، خاصة بعد فناء جزء كبير من قوته العسكرية، فتذكر المصادر انه تم جلب أكثر من ثلاثين ألفا إلى منفلوط في صعيد مصر على الشاطئ الأيسر للنيل[5].
- ✓ استغلال تجارة السودان، واحتكار محصولاته، وتسويقها عن طريق مصر في الأسواق العالمية، وكان من أهم محصولات السودان آنذاك الرقيق والعاج وريش

---

(1)- مملكة الميرفاب تقع في شمالي الجعليين بين المقرن ، ووادي السنقير ومركزهم بربر ولهم ككر وطاقية ، اشتهر الميرفاب بالكرم والنباهة كما اشتهروا بالشجاعة ، وكان آخر ملوكهم الملك نصر الدين الذي حج إلى بيت الله الحرام قيل أن الهمج أساؤوا إليه فذهب إلى مصر وحرض محمد علي باشا على ضرورة ضم سنار إليه انتقاما لنفسه منهم .انظر: كرم الصاوي باز، **ممالك النوبة في العصر المملوكي . اضمحلالها وسقوطها و أثره في انتشار الإسلام في سودان وادي النيل 1250م 1517 م** .، المكتبة الأنجلو مصرية، مصر، 2006م ، ص 261 .

(2)- مملكة أرقو قامت في جزيرة أرقو على أنقاض مملكة قديمة في زمن الجاهلية، حكمت فيها عائلة عرفت بعائلة الزبير، وهذه المملكة هي أقصى الممالك التي خضعت للفونج من جهة الشمال، أما البلاد التي بينها وبين الشلال الأول فقد تولاها العثمانيون . انظر: نعوم شقير، المصدر السابق، ص ص 428- 431

(3)- دنقلة: هي دنقلة بضم أوله وسكون ثانيه وضم قافه مدينة كبيرة في بلاد النوبة ، فإذا استقبلت الغرب كانت على يسارك في الجنوب ، وهي منزلة ملك النوبة على شاطئ النيل ، وطول بلادها على النيل مسيرة ثمانين ليلة . انظر: ياقوت الحموي، **معجم البلدان**، المجلد الثاني، دار صادر، لبنان ، 1977م ، ص 470 .

(4)- نعوم شقير، **جغرافية وتاريخ السودان**، الطبعة الأولى، دار الثقافة، بيروت، لبنان، 1967م، 491.

(5)- عمر طوسون، **صفحة من تاريخ مصر في عهد محمد علي الجيش المصري البري والبحري في عهد محمد علي باشا، الطبعة الثانية**، مكتبة مدبولي، مصر، 1996م، ص 05.

النعام، والذهب والجلود، كما كان يرى أن السودان سيكون سوقا كبيرة لصادرات مصر متى بدأت مصر تبحث عن أسواق لها[1].

- ✓تعقب فلول المماليك الذين فروا من مصر، إثر مذبحة القلعة سنة 1811م خشية أن يتمكنوا من تثبيت أقدامهم هناك فيشكلون بذلك خطرا يهدده من الخلف[2].
- ✓إن السودان هو العمق الاستراتيجي والامتداد الطبيعي لمصر، وأن الاستيلاء عليه يحقق لمحمد علي السيطرة الكاملة على البحر الأحمر، بعد أن نجح في القضاء على السعوديين وبسط نفوذه على الساحل الشرقي لذلك البحر[3].

وفي عام 1820م كان محمد علي قد أعد جيشين أحسن إعداد، ورسم الخطة على أن يسير الجيش الأول لضم الأراضي الواقعة على النيل وتضم السلطنة الزرقاء حتى يبلغ حدود الحبشة، أما الثاني فكان عليه أن يتجه إلى سلطنة الفور ليستولي على أراضي كردفان ودارفور، وهي البقاع التي كانت خاضعة لسطان الفور[4].

تولى قيادة الجيش الأول ابنه إسماعيل، وكان شابا في حوالي الخامسة والعشرين من عمره، ويضم جيشه حوالي 4500 من الجنود[5] فيهم الأتراك والأرناؤوط والمغاربة، وعدد من قبيلة العبابدة الذين يعرفون الطرق الصحراوية بين السودان ومصر، وكان سلاح هذا الجيش البنادق و 24 مدفعا[6] وصحب الجيش أيضا ثلاثة من العلماء، هم القاضي محمد الأسيوطي الحنفي، والسيد أحمد البقلي الشافعي، والشيخ السلاوي المغربي المالكي، ووهب

---

(1)- ضرار صالح ضرار، **تاريخ السودان الحديث**، الطبعة الرابعة، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان ، 1968م ، ص 25.

(2)- سليمان الغنام، **سياسة محمد علي باشا التوسعية في الجزيرة العربية والسودان واليونان وسوريا 1811م-1840م قراءة جديدة**، الطبعة الأولى، المركز الثقافي العربي، المغرب، 2004م، ص 64.

(3)- نفسه.

(4)- ضرار صالح ضرار، نفسه، ص 27.

(5)- يذكر المؤرخ مكي شبيكة أن عدد الجند قدر بحوالي 4800 جندي. أنظر: مكي شبيكة، **مقاومة السودان للغزو والتسلط** ، معهد البحوث والدراسات العربية ، مطبعة الجبلاوي ، القاهرة مصر ، 1972م ، ص 19

(6)- نفسه.

كلا منهم خلعة سنية و 15 كيسا وأوصاهم أن يحثوا أهل البلاد على الطاعة بلا حرب بحجة أنهم مسلمون، وأن الخضوع لجلالة السلطان أمير المؤمنين وخليفة المسلمين واجب ديني[1].

وفي الفترة الواقعة بين 1820م-1823م تمكنت قوات محمد علي باشا بقيادة ابنه إسماعيل من إدخال أقاليم النوبة وسنار وكردفان في حوزة مصر، وبدأ من هذا التاريخ تأسيس الوحدة السياسية الحديثة لوادي النيل[2].

بعد أن تكمنت جيوش محمد علي باشا من إحكام سيطرتها على الأراضي التي وقعت تحت حكمها، أسس محمد علي باشا نظام الحكمدارية والذي بموجبه يتم تعين حكمدار على رأس المديريات، حيث يتمتع الحكمدار بصلاحيات إدارية وتشريفية وتنفيذية وعسكرية، وقسم البلاد إلى ستة مديريات هي دنقلا و بربر والخرطوم وسنار وفازوغلي[3] وكردفان، وزيدت مديرية التاكا سنة 1840م [4].

2- حكام السودان:

كان لوفاة محمد علي باشا الأثر عميق على الطريقة التي كانت تساس بها شؤون السودان، فتولى عباس باشا حفيد محمد علي باشا الحكم في 24 نوفمبر 1848م[5] هذا الأخير لم يول عناية كبيرة بالسودان، ولم يفكر يوما في زيارة ذلك الإقليم الخاضع لسلطته، فقد عاش عهده الفوضى، أما الشيء الذي يحسب له هو أن التجارة في عهده شهدت عصرا ذهبيا مع

---

(1)- نعوم شقير، المصدر السابق، ص 494 .

(2)- عبد الفتاح عبد الصمد منصور، **العلاقات المصرية السودانية في ظل الاتفاق الثنائي 1899م-1924م**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1993م، ص 12.

(3)- فازوغلي تقع في الجنوب من مشيخة خشيم البحر، امتدت من الرصيص إلى فداسي وعاصمتها فازوغلي. أنظر: نعوم شقير: المصدر السابق، ص 421 .

(4)- Rebert et Mainne Cornevin , Histoire de L' Afrique des origine à la deuxiéme guerre mondiale , 3 eme trim, Paris , France, 1974 ,p287 .

(5)- عبد الرحمان الرافعي، **عصر إسماعيل باشا**، الجزء الأول، الطبعة الرابعة، دار المعارف، مصر ، 1987م ص 22.

قدوم التجار الأوروبيين الذين شجعوا تجارة السودان مع الدول المجاورة له، وتوفي عباس باشا مقتولا بفعل المؤامرة التي دبرت له في 14 جويلية 1854م[1].

ثم تربع على العرش المصري محمد سعيد بن محمد علي باشا (1822م-18 جانفي 1863م) وكانت فترة حكمه قد امتدت من 1854م إلى 1863م ، تميز أوائل عهده بإلغاء نظام الحكمدارية لأنه كان يرى أنه لم يدخل إلى البلاد أي تطور سياسي، وأنه سبب الرشوة والفساد الإداري، لكن في آخر أيامه أعاده لأن تجربة إلغاءه لم تجد نفعا، وقد تميز عهده بتحريم تجارة الرقيق سنة 1857م، كما ألغى الضرائب المتأخرة على أهالي السودان[2].

وبعد وفاة محمد سعيد باشا تولى الخديوية إسماعيل بن إبراهيم بن محمد علي باشا وكانت فترة ولايته من 1863م إلى غاية 1879م، وفي عهده تم ضم فاشودة سنة 1865م ومديرية خط الاستواء وإقليم التاكا الواقع شرق نهر عطبرة، وتم الوصول حتى التخوم مع الحبشة، كما ضمت كل من سواكن ومصوع إلى نطاق الممتلكات المصرية وفي سنة 1874م تم ضم إقليم دارفور وبحر الغزال، وتم الاستيلاء على محافظتي زيلع وبربر في سنة 1875م الواقعتين على خليج عدن، وعرف عهد أيضا بعدة إصلاحات شملت مجالات التعليم والزراعة والمواصلات وغيرها، لكنه في المقابل أوقع مصر في ديون كثيرة للدول الأجنبية، فاضطر تحت الضغط الإنجليزي الفرنسي إلى الاستقالة سنة 1879م، وتولى بعده عرش الخديوية توفيق باشا الذي في عصره بدأت الثورة المهدية[3].

أما السودان فقد تعاقب على حكمها في العهد المصري من 1820م إلى 1885م ثلاثة وعشرون حاكما تراوحت فترة حكمهم ما بين الأشهر إلى الخمس سنوات وهم: الأمير إسماعيل باشا من 13 جويلية إلى 20 فيفري 1823م، و محمد بك الأستانلي المعروف

---

(1)- نفسه، ص 25.

(2)- زناتي عامر، **ثورة محمد احمد المهدي 1881م-1885م**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009م، ص 29.

(3)- نفسه.

بالدفتردار وهو صهر محمد علي باشا تولى الحكم من 15 ديسمبر 1824م إلى 11 ماي 1825م، علي أغا خورشيد وهو ابن شقيقة محمد علي باشا، وكان ذا دين وورع واستقامة شيد المساجد، وأحسن إلى العلماء كانت ولايته من 31 أوت 1826م إلى 12 ديسمبر 1838م وفي فترته زار محمد علي باشا السودان فنزل بالخرطوم في 25 نوفمبر 1838م، أحمد باشا جركس (أبو ودان) تولى من 12 ديسمبر 1838م إلى 25 أكتوبر 1843م) غزى السودان الشرقي و أسس مدينة كسلا، وجاء بعده أحمد باشا قوللي المنكلي من 18 مارس 1844م إلى 14 ديسمبر 1845م، ثم خالد باشا الأستانلي 14 ديسمبر 1845م إلى 12 نوفمبر 1849م، وعرف هذا الحاكم بالسماحة والبلاهة، وقد كان لهثه وراء الذهب في السودان بأمر الوالي مصدرا للسخرية من أهالي السودان وبعده الأمير عبد اللطيف باشا تولى الحكم من 13 نوفمبر1849م إلى غاية 14 يناير 1852م، ففي عهده أنشأ العالم المعروف رفاعة رافع الطهطاوي مدرسة الأميرية وكان يتولى نظارتها، الأمير رستم باشا جركس 14 جانفي 1852م إلى 28 ماي 1852م [1] ثم جاء بعده إسماعيل باشا أبو جبل كانت فترة حكمه من 04 جويلية 1852م إلى غاية 30 أفريل 1853م، الأمير سليم باشا الجزائرلي من 24 أفريل 1853م إلى 22 جويلية 1854م، علي باشا سري الأرناؤوطي من 22 جويلية 1854م إلى غاية 24 نوفمبر 1854م، علي باشا جركس (كوكو باشا) تولى الحكم من 29 نوفمبر 1854م إلى نهاية عام 1855م، وجاء بعده الأمير عبد الحليم باشا الذي في عهده ألغي النظام العامل باستقلال المديريات عن الخرطوم، حيث أعاد النظام القديم في جعل الخرطوم عاصمة السودان ومركزا له كانت ولايته من 24 نوفمبر 1855م حتى 28 ديسمبر 1856م، موسى حمدي باشا تولى من 27 ماي 1862م إلى غاية 11 جوان 1865م، جعفر صادق باشا من 19 جوان 1865 إلى غاية 09 جانفي 1866م ثم أتى جعفر مظهر باشا الذي تولى من 09 جانفي 1866م إلى 30 سبتمبر 1871م ففي

(1)- عبد الرحمان زكي، **حكمدارو السودان**، المجلة التاريخية المصرية، العدد الأول، الجمعية الملكية للدراسات التاريخية، القاهرة، مصر، 1948م، ص 432 .

أيامه احتل المصريين فاشودة، إسماعيل أيوب باشا من نوفمبر 1873 إلى غاية 17 فيفري 1877م، تم في أيامه الاستيلاء على سلطنة دارفور ، وضمها إلى أملاك الحكومة المصرية علي يد الزبير رحمت باشا في نوفمبر1874م ودخل إسماعيل إقليم الفاشر وإقليم هرر[1] ثم جاء بعده غوردون باشا وهو أول حكمدار إنجليزي للسودان تولى الحكم من 18 فيفري 1877م إلى 08 ديسمبر 1879م، عمل على القضاء على تجارة الرقيق، كما فض ذلك النزاع الحاصل بين الحبشة ومصر، محمد رؤوف باشا من مارس 1879م إلى 15 فيفري 1882م، في عصره لاحت بوادر الثورة المهدية، فأخفق في القضاء عليها[2].

امتاز الحكم المصري للسودان في هذه الفترة كونه حكما مركزيا موغلا في مركزيته، لكن ذلك النظام لم يتخذ شكله الأمثل منذ أول وهلة، فقد شهدت البلاد بعض التجارب اللامركزية، يقف حكمدار عموم السودان على قمة الجهاز المركزي، وقد تطور المنصب حتى وصل شكله النهائي سنة 1836م، كان الحكام في البداية هم العسكريون الذين قادوا الحملات إسماعيل باشا والدفتردار ثم أصبح قائد الجيش هو الحاكم مثل عثمان جركس 1823م-1824م، وعندما بدأ النظام يستقر وأخذ الجانب العسكري يتقلص، منح الحاكم خورشيد باشا لقب مدير الأقاليم السودانية، ثم أصبح أمير لواء، ثم ميرجيران (فريق)، وفي 1836م ترقى إلى رتبة حكمدار عموم السودان.

وأصبحت تتبع له كل المديريات بعد أن كان مديرا لسنار وما حولها فقط، وأصبح أعلى سلطة عسكرية ومدنية في البلاد ويتصل مباشرة بالوالي في القاهرة، وكانت سلطات الحكمدار مطلقة، وتتمتع بحرية التصرف وهذا لبعده عن القاهرة، لذلك أصبح منصب إغراء لبعض الحكام الطموحين للتفكير في الاستقلال، كما دفع بعضهم لممارسة مختلف أساليب التسلط والفساد، فالمنصب أصبح مصدر ريبة مستمرة من جانب ولاة مصر، أثرت تلك

(1)- عزالدين إسماعيل، **الزبير باشا ودوره في السودان في عصر الحكم المصري**، الهيئة المصرية العامة، مصر 1998م ، ص ص159 160

(2)- زناتي عامر، **ثورة محمد احمد المهدي 1881م-1885م**، المرجع السابق، ص 31.

الريبة على سياستهم، وأدت إلى سلبيات انعكست على المنصب، ومن أبرزها ضعف الحكام الذين تربعوا على قمة الجهاز الإداري وقصر مدة حكمهم، كما أن اختيار الحكام كان يخص الفئة المغضوب عليها فينفون إليه، فغدت فترة العمل في السودان بالنسبة لهم فترة العقوبة، فاعتبروها فرصة للترقي في السلم الإداري أو الثراء الشخصي[1].

أنشأ في هذا العهد نظام الدواوين منها ديوان الحكمدارية وهو خاص بالسلطة المركزية، وديوان المديرية وهو خاص بمديرية الخرطوم، وضمن تلك الدواوين مجموعة من الإداريين والكتبة الذين يسيرون شؤون الحكم، وأغلبهم من المصريين[2].

اهتمت الحكومة المصرية بالجانب الاقتصادي وركزت عليه باعتباره أنه الهدف الرئيسي من دوافع ضم السودان وهو استغلال موارده الاقتصادية، فصبت جل اهتمامها بالتنقيب عن الذهب بمنطقتين في شيبون في جبال النوبة، وجهات فازوغلي، وجبال بني شنقول[3] أما سياستها في الجانب الإداري فهي أسوأ من الجانب الاقتصادي حيث عملت على تمزيق المجتمع وإضعافه، فعملت على سياسة التفرقة والتمييز، فميزت قبيلة الشايقية[4] عن بقية القبائل الأخرى[5].

ويذكر محمد سعيد القدال أن أهل السودان لم يسكتوا على الظلم، ولذلك فإن مقاومتهم له من تكويناتهم القبلية ومؤسساتهم المحلية ما كانت فعالة، على أن تلك المقاومة رغم تشتتها شكلت خلفية نضالية وحافظت على جذوة الغضب مشتعلة لا تنطفئ، وقد مرت بمراحل

---

(1)- محمد سعيد القدال، **تاريخ السودان الحديث 1820م-1955م**، مكرز عبد الكريم الميرغني، السودان، 2002م، ص 74.

(2)- نفسه، ص 75.

(3)- إبراهيم إحسان محمد حسن، **منهج المهدية كفكرة ودعوة وأثر ذلك في تغيير المجتمع 1881م- 1885م**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 2007م، ص ص 21-22.

(4)- مملكة الشايقية قامت على أطلال مملكة نبتة القديمة، امتدت من الشلال الرابع إلى أبي دوم قشابي، ومركزها مروى، هي مملكة عربية محضة، اشتهر الشايقية في السودان بالشجاعة وحب الغزو. أنظر: نعوم شقير، المصدر السابق، ص 427 .

(5)- نفسه، ص 22.

مختلفة واتخذت عدة أشكال، فخرج الشايقية وأهالي كردفان، فكانت انتفاضة 1822م-1825م، التي بدأت بمذبحة شندي ثم انفجرت في الحلفايا والعيلفون والجريف، وقاومت قبائل الجنوب الحملات التي أرسلتها الحكومة لأسرهم واسترقاقهم، فوقف ضدها الدينكا والشلك ببسالة، كما واجهت الحكومة تمرد الجنود النظاميين خاصة تمرد الجهادية في كسلا عام 1864م-1865م، كما قاوم الهدندوة والفور ورفاعة الهوى[1].

ويضيف القدال كانت الحقب الستة من الحكم المصري ذاخرة بالمقاومة والبطولات، لا يكاد ينقضي عام دون أن يشهد مظهرا من مظاهر المقاومة، فالسودان الحديث وجد وهو يقاوم الغزو الأجنبي، وشب وهو يقاوم الحكم الأجنبي، ورغم غزارة تلك المقاومة وتعدد أشكالها إلا أن الحكم الأجنبي كان يقض عليها لأنها كانت متفرقة، تنطلق من منطلقات قبلية وإقليمية، لكن في مجملها شكلت الخلفية الأساسية للثورة المهدية[2].

ثالثا: جنوب السودان والحكم المصري1821م-1881م:

1-حكم صمويل بيكر:

يذكر ضرار صالح ضرار أن حوض النيل الجنوبي أصبح بعيدا عن متناول الخديوية المصرية، إذ كان إما مستقلا بقبائله الإفريقية، أو واقعا تحت نفوذ تجار الرقيق من الأوروبيين، وكان واضحا لإسماعيل باشا أن هناك تسابقا بينه وبين الأفراد الأوروبيين للسيطرة على النيل في منابعه، لذلك قرر إسماعيل أن يسرع في ضم تلك المناطق إلى أملاكه قبل يستحوذ عليها الأوروبيين[3] وقد وجد لهذه المهمة الرحالة الإنجليزي صمويل بيكر Samuel Baker[4] وذلك لأنه وصل حتى منابع النيل في اكتشافاته، وهذا بعد توصية من ولي العهد الإنجليزي عند زيارته لمصر سنة 1869م، هذا الاختيار الذي لم يوفق فيه

(1)- محمد سعيد القدال، **الإمام المهدي محمد بن عبد الله 1844م – 1885م**، الطبعة الأولى، دار الجيل، لبنان، 1992م، ص ص 17- 18.

(2)- نفسه، ص 18.

(3)- ضرار صالح ضرار، المصدر السابق، ص 83.

(4)- نفسه.

إسماعيل باشا كون أن صمويل بيكر من الداعين للاستعمار[1] وتم تعيينه كحكمدار على جنوب السودان بمرتب عشرة آلاف جنيه سنويا[2] وذلك لتحقيق غرضين هما:

- اكتشاف منابع النيل.
- إيقاف تجارة الرقيق[3].

كما عهد إليه بإخضاع كل المناطق الواقعة إلى الجنوب من غندوكرو لسلطة مصر وبالقضاء على تجارة الرقيق وبإدخال نظام التجارة المشروعة وبفتح البحيرات الاستوائية للملاحة وبإقامة عدد من المحطات العسكرية والمخازن في وسط إفريقيا على أن يتخذ من غندوكرو قاعدة لعملياته[4].

نجح بيكر في الاستيلاء على أراض واسعة امتدت إلى حدود أوغندا وبذلك جعل الجزء الأكبر من حوض النيل تحت سلطة خديوي مصر، ولم يتمكن من ذلك إلا بعد أن خاض معارك كثيرة مع القبائل القاطنة في تلك المنطقة، كما أن إدارته لتلك المناطق في تلك الفترة كانت تفتقد للحكمة وسوء التسيير، مما لاقى معارضة من زعماء القبائل الساكنة وتجار الرقيق[5].

لم يكن السير صمويل بيكر يختلف في حقيقة الأمر عن غيره من بناة الإمبراطورية البريطانية مثل رودس ولوجارد، فقد اعترف بذلك صراحة وأكد انه كان يعمل على تقوية النفوذ البريطاني في تلك المناطق التي عهدت إليه مصر بإرداتها[6] كما نجده أنه فسر

---

(1)- علي فرغلي هريدي، **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر الكشوف-الاستعمار-الاستقلال**، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، مصر، 2008م، ص 69.

(2)- عبد العظيم محمود الديب، **جنوب السودان وصناعة التآمر ضد ديار المسلمين**، دار الجيل للطباعة، مصر، 1992م، ص 22.

(3)- فيصل محمد موسى، **موجز تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**، منشورات الجامعة المفتوحة، ليبيا، 1997م، ص 23.

(4)- يحي جلال، **الثورة المهدية وأصول السياسة البريطانية في السودان**، مكتبة النهضة المصري، مصر، 1959م،ص 04.

(5)- ضرار صالح ضرار، المصدر السابق، ص 84.

(6)- يحي جلال، المصدر السابق، ص 05.

مهمته في هضبة البحيرات على أنها تهدف إلى القضاء على تجارة الرقيق قبل كل شيء، وهو الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه الحكومة البريطانية، ومما يدل على ذلك أن كتابه المسمى الإسماعيلية وهو الاسم الذي أعطاه لغندوكرو له عنوان ثانوي هو ملخص الحملة الموجهة للقضاء على تجارة الرقيق في إفريقيا الوسطى، وبينما هو في خدمة الحكومة المصرية عمل على توسيع النفوذ البريطاني في منطقة البحيرات، ولم يحاول إخفاء أهدافه، فذكر أن مهمته الرئيسية هي العمل لصالح مصر ولكنه على زيادة النفوذ البريطاني في نفس الوقت ومات وهو يأمل في أن تصل بريطانيا إلى الخرطوم[1].

ويذكر المؤرخون أن صمويل بيكر إلى جانب أنه حكم المنطقة الاستوائية إلا انه قام بعدة حملات استكشافية وصل بها إلى فاشودة وغندوكرو وفاتيكو بجنوب السودان، حتى وصل إلى مملكة الأنيورو بشمال أوغندا، وحاول ضمها إلى أملاك الخديوية المصرية، لكن بريطانيا لم ترض عن ذلك فعاد بيكر إلى القاهرة ومنها إلى بريطانيا[2].

انتهت فترة بيكر وقد ترتب عليها إنشاء ثلاث محطات في غوندكرو وفويرا، وقد خف من حدة تجارة الرقيق في المنطقة إلا أن النفوذ لم يتعد أسوار هذه المناطق، وعاد بيكر إلى الخرطوم ومنها إلى القاهرة، وبذلك انتهت مدته في الحكم، وقد جاء في آخر نشرة من صمويل بيكر بتاريخ 31ديسمبر1872م هذه الكلمات ""أتى آخر العام ونحن بحمد الله متمتعون بسلم تام في هذا البلد والحالة تبشر بمستقبل زاه زاهر""[3] ووصل بيكر إلى مصر في 24 أوت 1873م واستعفى من وظيفته فقبل استعفاؤه[4].

---

(1)- جوهر موسى النهار المهيدات، المرجع السابق، ص 28.

(2)- زكي البحيري، **مشكلة جنوب السودان بين الميراث التاريخي والتطورات السياسية 1955م- 2011م**، المرجع السابق، ص 24.

(3)- عمر طوسون، **تاريخ مديرية خط الاستواء المصرية من فتحها إلى ضياعها من سنة 1869م-1889م**، الجزء الأول، مطبعة العدل، مصر، 1938م، ص 97.

(4)- نعوم شقير، المصدر السابق، ص 252.

بعد سفر السير صمويل بيكر عين أمير الالاي رؤوف مديرا لمديرية خط الاستواء لكونه أرقى الضباط الذين كانوا مع السير صمويل، ولم يكن حكمدارا لهذه المديرية، لأنها كانت مستقلة عن حكومة السودان في عهد سلفه، وقد ألحقت بهذه الحكومة في عهده وصارت تابعة لحكمدارية السودان العامة لغاية قدوم غوردون[1].

2-حكم غوردون باشا[2]:

يذكر عمر طوسون " أنه بعد أن انتهى عقد مهمة صمويل بيكر سنة 1873م، أخذت الحكومة المصرية بواسطة نوبار باشا تبحث عن خلف له قبل ذلك التاريخ، وكان غوردون Gordon يشغل في تلك الفترة منصب عضو بريطاني في قومسيون بنهر الدانوب، وقد قابل في سبتمبر سنة 1872م الوزير نوبار باشا في السفارة البريطانية في الأستانة وتعرف به، ثم سأله عما إذا كانت له معرفة بضباط من فرقة مهندسي الجيش البريطاني ويقبل أن يخلف السير صمويل بيكر فوعده غوردون بالتفكير في هذا الأمر وأن يأتيه بالجواب فيما بعد"[3]

وفي جويلية 1873م كتب غوردون لنوبار أنه يقبل هو نفسه أن يشغل هذه الوظيفة إذا رضيت بذلك الحكومة البريطانية، وقد قبلت هذ الأخيرة هذ التعيين، ووصل غوردون القاهرة في فيفري 1874م[4].

كان السودان برمته ابتداء من رحيل صمويل بيكر لغاية تاريخ تعيين غوردون تحت سيطرة حكمدار واحد غير أن الخديوي غير هذه الطريقة وقسمه إلى قسمين هما:

---

(1)- نفسه، ص 106.

(2)- غوردون : إداري ومهندس بريطاني، خدم في حرب القرم وفي الصين حيث عرف بغوردون الصيني التحق بخدمة الخديوي إسماعيل في مصر وترأس إدارة السودان من 1874م إلى 1880م، وبعد ما يقرب من سنتين في جنوب إفريقيا أعادته السلطات البريطانية إلى السودان لمحاربة المهدي محمد أحمد ، وقد أخطئ غرودون في تقديره لقوة المهدي، وهذا ما وجد نفسه محاصرا في الخرطوم وبعد حصار طويل قتل غوردون في مركز الحاكمية . أنظر: عبد الوهاب الكيالي و آخرون، **موسوعة السياسة**، الجزء الرابع، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 1990م ص374.

(3)- عمر طوسون، المصدر السابق، ص 107.

(4)- نفسه، ص 107.

- السودان مع فاشودة كحد جنوبي، وقد ولي عليه إسماعيل أيوب باشا.
- مديرية خط الاستواء وهي تشمل جميع المناطق الخاضعة لسلطة الحكومة المصرية ابتداءا من جنوب فاشودة، وتشمل أيضا المناطق التي يجب أن تتكون منها وقد ولى عليها غوردون باشا[1].

زودت الحكومة المصرية غوردون بعدة تعليمات متمثلة في إنشاء سلسلة من المحطات العسكرية على النيل الأبيض وضم أوغندا، واطلاق السفن المصرية في بحيرتي ألبرت وفكتوريا، والعمل على إلغاء تجارة الرقيق مع عدم إظهار العداء للأهالي، كان أول أعماله بعد ووصوله غندوكرو المطالبة بتوسيع حدود مديرية خط الاستواء بضم المناطق المجاورة لها، لكن الحكومة المصرية رفضت ذلك لأنه لم يكن من صالحها تركيز مناطق جنوب المحرومة من وسائل الاتصال بيد حاكم أجنبي، ولتفضيلها اقتصار غرودون على منطقة جلب الرقيق[2] وتوجه غوردون باشا إلى خط الاستواء فوصل غندوكرو في 15أفريل 1874م[3] وقد كان قبلها أصدر عدة تعليمات:

- ✓ احتكار الحكومة لتجارة العاج في المناطق الاستوائية .
- ✓ منع تصدير السلاح الناري لخط الاستواء.
- ✓ تسريح كل القوات العسكرية الخاصة بتجارة الرقيق.
- ✓ منع أي شخص من الدخول لخط الاستواء إلا بإذن خاص من السلطات.

وبعد وصوله لغندوكرو واصل غوردون مجهوداته في تعقب تجارة الرقيق وهذا باتخاذ عدة إجراءات منها:

- ➢ إقامة عشرة نقاط عسكرية على النيل الأبيض.
- ➢ العمل على إقامة حكومة منظمة في خط الاستواء.

(1)- نفسه، ص 108.

(2)- جوهر موسى النهار المهيدات، المرجع السابق، ص 29.

(3)- نعوم شقير، المصدر السابق، ص254.

- كسب وتأييد الأهالي[1].

ونجحت هذه الإجراءات في شل تجارة الرقيق هنالك مما اضطر كثيرا من تجار الرقيق إلي تسريح قواتهم واعتزال أعمالهم[2].

بلغ نجاح غوردون في مهمته حدا أبعد من سلفه بيكر لأن غرودون استطاع أن يكسب مودة بعض القبائل وذلك بمعاونة الإداريين الذين اختارهم من الأوروبيين، كما انه أقام حوالي عشر محطات عسكرية في تلك المناطق، هذه الأخيرة ساعدته كثيرا على تثبيت الأمن ومطاردة تجار الرقيق، وجعل الاتصال بين الشمال والجنوب أمرا مأمونا لا تحفه المخاطر، مما جعل من الممكن للتجارة المشروعة بين الشمال والجنوب أن تسير بنجاح إن لم يعرقل رجال الحكومة سبيلها، لكن غرودون تسبب في ضياع أوغندا التي كانت تنظر شمالا لارتباطها بالعالم الخارجي، ومنذ استقلال متيسا أضحت أوغندا تتجه شرقا نحو كينيا وشرق إفريقيا، وانقطع اتصالها بمجرى النيل[3].

قام غوردون خلال توليه تلك المناصب الإدارية بالعديد من الرحلات الاستكشافية في أنحاء السودان، ومن أهم مساهماته في استكشاف المنطقة الاستوائية، ومحاولاته للتحقق من علاقة بحيرة فيكتوريا ببحيرة ألبرت، تلك المشكلة التي لم يتمكن من حلها صمويل بيكر من قبل، وسار غوردون مع نيل فيكتوريا، ودخل بلاد الأونيور بشمال أوغندا ثم سار إلى مورلي ولكن كثرة الصعاب جعلته لا يستكمل مشواره، فاستعان لحل هذه المعضلة بالمستكشف الإيطالي جيسيJesse الذي كان يعمل رئيسا لأركان حرب الجيش الخديوي المصري رفي السودان، حيث تمكن هذا الأخير من إنجاز المهمة[4].

---

(1)- عصام الدين احمد عبد الله، المرجع السابق، ص 105.

(2)- نفسه.

(3)- ضرار صالح ضرار، المصدر السابق، ص ص 85-86.

(4)- زكي البحيري، **مشكلة جنوب السودان بين الميراث التاريخي والتطورات السياسية 1955م- 2011م**، المرجع السابق، ص 24.

قسم غوردون منطقة خط الاستواء إلى مراكز صغيرة وعين عليها مسؤولين، وكان أولئك الموظفين من الدناقلة الذين عملوا على تحصيل الضرائب والمحافظة على النظام وشراء سن الفيل، كما قاموا أحيانا بالفصل في القضايا بوصفهم قضاة محليين[1].

واستعفي غوردون من الخدمة 1876م كمدير لخط الاستواء، وعاد في عام 1877م حكمدارًا علي السودان والتي امتدت فترته إلي 1879م وكانت مهمته فيها إلغاء تجارة الرقيق وتحسين الموصلات وبذل غرودون مجهودات كبيرة في تعقب تجارة الرقيق.

وبوصول غرودون باشا إلى الخرطوم في 1877/05/05م أعد مشروعا يقوم على أحكام الرقابة على نشاط تجار القوافل ومنعهم من حمل الرقيق إلى موانئ البحر الأحمر[2] كما أنه بعد تعيينه في شهر جويلية 1878م قام غوردون بعزل الموظفين المصريين والسودانيين الذين رأى فيهم تواطئا مع تجار الرقيق وعين مكانهم أكثر من أربعة عشر موظفا أوروبيا فعملوا لغير مصلحة البلاد وبالغوا في سياسة منع تجارة الرق[3].

وقد عمل غوردون بعد أن تم تعيينه حكمدارا على السودان على تحقيق الأهداف القديمة وهي:

- ❖ تفتيت السودان وعدم السماح لدولة بهذا الاتساع برفع هامتها في قلب القارة.
- ❖ القضاء على الدين الإسلامي.
- ❖ محاصرة العنصر العربي في السودان وإضعاف شأنه وتحطيمه.

أما عن الأساليب التي اتخذها فهي:

- o عزل جميع الموظفين ذوي السمعة الحسنة والسيرة النبيلة مصريين وسودانيين، ولم يكن يطيق أي سوداني يتفهم مشكلات بلاده ويعمل على حلها واستعادتها.

---

(1)- سيرجي سمرنوف، **دولة المهدية من وجهة نظر مؤرخ سوفياتي**، ترجمة هنري رياض، دار الجيل، بيروت، 1994م، ض 17.

(2)- مكي شبيكة، **السودان عبر قرون**، الطبعة الأولى، دار الثقافة، بيروت، لبنان، 1964م، ص 223.

(3)- نفسه.

- جاء بجيش من الموظفين المرتزقة من أوباش الأمم، وكان شرطه الأول والأخير فيمن يعمل معه أن يكون عنصريا متعصبا للرجل الأبيض.
- عمل على بعث الروح القبلية بين أهالي البلاد، والعمل على الوقيعة بين كل القبائل والزم كل سوداني أن يكتب بجوار اسمه في الأوراق الرسمية كشهادة الميلاد وغيرها اسم القبيلة التي ينحدر منها، حتى لا ينعم أهل البلاد بالأخوة الكاملة، وهذا دليل على عنصريته.
- عمل على تحطيم العقيدة الإسلامية في نفوس الشعب السوداني، فأوعز إلى بعض رجاله الأوروبيين فادعوا الإسلام، ولبسوا ملابس المشايخ أصحاب الطرق الصوفية، وادعوا التفقه في الدين وأخذوا في الإفتاء على هواهم.
- أباح البغاء العلني واستقدم جيشا من العاهرات، وأباح لهن السكنى في أي مكان ولو بجوار المساجد والزوايا.
- عمل على فصل جنوب السودان، فقد نشرت صحيفة المكتشف الإيطالية في تلك الفترة وفيها على لسان أحد معاوني غوردون الإيطاليين " يجب أن نفصل تماما البلاد السوداء أي بلاد الزنوج عن البلاد العربية من السودان والتي يهيمن عليها العرب، وأن تجمع تحت إدارة مستقلة واحدة في أراضي بحر الغزال، ذلك أن العرب الموجودين في السودان ليسوا إلا لصوصا وشحاذين يجب إرجاعهم إلى بلادهم الأصلية" [1]
- عمل على التخلص من الزعماء السودانيين خاصة الزبير باشا[2].

حرر غوردون باشا الكثير من الرقيق، لاسيما بعد نشر المعاهدة السالف ذكرها، ولما رأى الرقيق أن حريتهم باتت في أيديهم صاروا يتركون أسيادهم لأقل سبب أو حتى بدون سبب.

(1)- عبد العظيم الديب، **جنوب السودان دراسة تاريخية**، مجلة التربية، العدد 46،اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم، قطر، 1981م، ص 92.

(2)- نفسه.

عدً السودانيون أن مداخلة غوردون وغيره من النصارى المسيحيين في منع تجارة الرقيق بأنهم يتعرضون لهم فعظم لهذا الخطب وعمت الفوضى[1].

هذا ولم يلبث أن استقال غوردون من منصبه بعد عزل الخديوي إسماعيل عام 1879م، وتولى ابنه الخديوي توفيق الحكم، لكن الضغوطات البريطانية استمرت على الخديوي الجديد عن طريق قنصلها مالت Malet الذي نقل رغبات حكومته إلى الخديوي بضرورة الاستمرار في القضاء على تجارة الرقيق، لكن الإجراءات القمعية القاسية التي اتخذت بحق تجار الرقيق سواء خلال فترة حكم غوردون وخلفه محمد رؤوف باشا لم تلبث أن تبلورت في المجتمع السوداني لتعبر عن نفسها بانخراطها في ثورة محمد أحمد المهدي[2].

3- الزبير باشا:

من قبيلة الجمعيات (نسبه إلى جميع العباسي) وهي قبيلة مشهورة بالشجاعة عاهدت الأمير إسماعيل محمد علي يوم ضمه للسودان، وتثبت على ولاءه لأسرة محمد علي باشا، وقد كان للزبير شأن يذكر في تاريخ السودان، بدأ حياته بالتجارة ثم سافر مع ابن عمه إلى بحر الغزال في خدمة التاجر المصري على أبي عموري من نجع حمادة سنة 1856م[3].

بدأ الزبير باشا رحلته الخاصة بعد أن استقال بتجارته مع أبي العموري، لذلك سافر إلى الخرطوم بغرض شراء ما يلزمه من البضائع التي كانت منتشرة في البلاد، لكي يتخذها تجارة له، ثم قام باستئجار من يعمل معه، وليبدأ جولة جديدة في حياته، وبعد رحلة طويلة قادته إلى مكان التقاء بحر العرب ببحر الغزال[4] ثم بدأ الزبير ينتقل بين قبائل الجنوب وقد راجت تجارته، فاتخذ لنفسه جيشا جمعه من المرتزقة ومن الذين حكم عليهم ملوكهم بالموت يفتديهم

(1)- نعوم شقير، المصدر السابق، ص 634.

(2)- جوهر موسى النهار المهيدات، المرجع السابق، ص 33.

(3)- داود بركات، **السودان المصري ومطامع السياسة البريطانية** ، دار كلمات عربية للترجمة والنشر، مصر، 2013م ، ص 27.

(4)- عز الدين إسماعيل ،**الزبير باشا و دوره في السودان في عصر الحكم المصري**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1988م، ص 28.

من بين جلاديهم، ويضمهم إلى جيشه، أحسن الزبير معاملة جنده فأحبوه، وتزوج من بنات أشراف القبائل الجنوبية فعلا مركزه فيهم، ثم لجأ إلى بلاد قولو حيث دارت بينه وبين ملوك هذه البلاد عدة حروب أدت في الأخير إلى مقتل ملك وأبن ملك بلاد قولو[1] وبذلك استحوذ الزبير على ملك هذه البلاد وصار ملكا عليهم، واتخذ من دويم الزبير عاصمة له والتي كانت تعرف ببلدة باية، واستطاع أن يفتح طريق التجارة بين بحر الغزال وكردفان[2] طبق الزبير باشا أحكام الإسلام في مملكته، واتخذ مجلسا للشورى مؤلفا من اثني عشر عالما، لكنه بهذا الفعل اصطدم مع التبشير المسيحي الذي بدأ يغزو المنطقة بشكل واسع يدعمه حكام السودان الإنجليز، والذين لهم نفوذ كبير في المنطقة [3]و يذكر ضرار صالح ضرار أنه من الجدير بالملاحظة أن حكومة الزبير باشا هي أول حكومة إسلامية تقام في بحر الغزال، فقد فتح الزبير للتجار الشماليين أبواب تلك المنطقة التي كانت تحت حمكه تنعم بالهدوء والأمن[4].

هذا الاستقرار لم يظل في بحر الغزال لأن الخديوي إسماعيل كان في هذا الوقت يفكر في ضمها إلى أملاكه، لذلك عين محمد البلالي أحد المغامرين لكي يكون مديرا عليها، وأمده ببعض جند الجهادية والبنادق، ووصل إلى بحر الغزال سنة 1872م، ودارت بينه وبين التجار عدة مناوشات، خاصة بعدما منعهم من الإتجار بالرقيق، وفي هذا الوقت كان الزبير يسمي نفسه ملكا على تلك الجهات، لذلك فقد تحدى مبعوث الخديوي إسماعيل ودارت بينهما معارك عديدة أدت في الأخير إلى انتصار الزبير ومقتل البلالي وبذلك أضحى السيد المطاع في مديرية بحر الغزال[5] وبسبب القوة التي كان يمتلكها الزبير اضطرت الحكومة

(1)- داود بركات، المرجع السابق، ص 27.

(2)- محمود شاكر، **مواطن الشعوب الإسلامية في إفريقيا السودان**، الطبعة الثانية، المكتب الإسلامي، لبنان، 1981م، ص 30.

(3)- نفسه.

(4)- ضرار صالح ضرار، المصدر السابق، ص 87.

(5)- نفسه.

الخديوية بأن تعين الزبير باشا مديرا على بحر الغزال، وقد وصله الأمر في ديسمبر 1873م[1] كذلك استطاع الزبير ضم بلاد الزريقات، ثم دارفور، وانهى حكم الملك إبراهيم آخر ملوك أسرة الفور سنة 1875م[2].

ظهرت حنكة وفراسة الزبير في منطقة بحر الغزال باستقلاله بالحكم وفي زمام الأمور في منطقة بحر الغزال هذا الأمر كان له مخاوف لدى الخديوي الذي استدعاه إلى القاهرة وأعطاه رتبة تشريفية وكلفه بمهمة خارج السودان لكي يتم إبعاده عن مطامح وأطماع رسمها الخديوي لزبير في منطقة بحر الغزال بعدما رأى توسعات الرجل الكبيرة وإخضاع العديد من القبائل وأن نتائجه كانت باهرة إذا قارناها بنتائج المبعوثين الإنجليز.

4-تجارة الرقيق:

بما أنه كانت من بين الأسباب التي أدت بمحمد علي باشا لضم السودان جلب الرجال والمال، فقد حث محمد علي باشا موظفيه منذ البداية على بذل قصارى جهدهم للاهتمام بأمر جلب الزنوج لتجنيدهم، كما أمرهم باتخاذ إجراءات صارمة لمنع تجار الرقيق من تصديره للخارج، وأنشأ لذلك مركزا في أسوان لتدريبهم على الجندية، وبذلك انطلقت الغزوات المسلحة سنويا من الأبيض والخرطوم وسنار لصيد الزنوج من ثلاث مناطق رئيسية، بدأ من الشلك على ضفاف النيل الأبيض، وبلاد الدينكا في النيل الأبيض[3] إلا أن محمد علي باشا فشل في جلب الأعداد التي كان يطمح إليها وذلك راجع لعدة أسباب:

- ✓إعتاد موظفو وجنود محمد علي باشا الاستيلاء على الأسرى الذين يقبض عليهم في الغزوات وبيعهم لمصلحتهم الخاصة.
- ✓تعرض الزنوج طوال رحلتهم الطويلة من السودان لمصر لكثير من الأمراض والمشقة مما أدى إلى وفاة البعض وهزال الكثيرين .

---

(1)-

(2)- نفسه، ص 31.

(3)- نعوم شقير المصدر السابق، ص ص 214-220.

- ✓لم يرغب الزنوج السودانيين في مفارقة أوطانهم لذلك قاوموا الغزوات التي أرسلت لصيدهم، كما فر البعض إلى الكهوف بالرغم من قلة الماء والطعام فيها وفضل آخرون الانتحار على حياة الذل والأسر.
- ✓تعرض محمد على باشا لضغوط كبيرة من الدول الغربية، وعلى رأسها بريطانيا لإيقاف تجارة الرقيق، وذلك بعد نشر الرحالة الذين زاروا السودان في القرن التاسع عشر الأخبار السيئة عن أحوال الرقيق، مما أضطر إلى الوعد بإلغاء هذه التجارة تدريجيا وبالفعل أصدر محمد علي باشا في ديسمبر 1838 أمرا للحكمدار خورشيد باشا بإبطال الغزوات لجلب الرقيق وأبطال دفع مرتبات الجند من الرقيق[1].

استمرت تجارة الرقيق بعد عام 1838م بصورة غير رسمية في عهد محمد علي باشا وفي عهد الخديوي عباس باشا ونتيجة لإلغاء سياسة الاحتكار عقب زيارة محمد علي باشا للسودان في أكتوبر 1838م وفتح النيل الأبيض للملاحة عقب رحلات سليم قبودان توافد الأجانب على السودان وقوى نفوذهم وتوافد رهبانهم، وأنشأت قنصلياتهم وتحول بعض التجار الأوربيين من التجارة في العاج إلى التجارة في الرقيق وقهروا القبائل المحلية بالعنف[2].

كما تجدد النشاط الكشفي عن مناطق الجنوب ومنابع النيل، وتمثل ذلك النشاط في رحلات البكباشي سليم وسليمان كاشف والتي نشرت الجمعية الجغرافية الفرنسية عام 1841م رحلتهما[3].

وقد أدى العنف إلى ازدياد الطلب على الأفراد القادرين على القتال فجند التجار الأوربيين بعض الشماليين والجنوبيين لأعمالهم في تجارة الرقيق، واشترك أيضا مع بعض التجار الأوربيين، بعض التجار السوريين والمصريين، ثم لاحقا التجار الشماليين والذين كانوا يعاونون أولئك التجار الأجانب في العمل في تجارة الرقيق ، كما أنضم لهم عدد من الجنود

(1)- عصام الدين احمد عبد الله، المرجع السابق، ص 103.

(2)- جوهر موسى النهار المهيدات، المرجع السابق، ص 18.

(3)- عصام الدين احمد عبد الله، المرجع السابق، ص 97.

المسرحين من الجيش التركي المصري، وعدد من الفارين من الضرائب الباهظة كما اشترك معهم بعض زعماء القبائل الجنوبية، مثل الزعيم موبوي، كما كانت بعض القبائل الكبيرة في الجنوب تسترق القبائل الصغيرة[1].

وفي 04 أوت 1877م عقدت اتفاقية بين الحكومتين البريطانية والمصرية لمكافحة الرقيق، اعرب فيها الطرفان على الرغبة في العمل والتعاون معا لأبطال تلك التجارة، كما تعهدت مصر بمنع إدخال الرقيق في أراضيها وفرض أشد العقوبات على المخالفين، وفي نفس الوقت صدر قانون خاص بإلغاء تجارة الرقيق، وموقع من قبل قنصل بريطانيا فيفيان Vivian وشريف باشا ناظر الخارجية المصرية على سريان نصوص الاتفاقية، بحيث تنتهي مسألة الرق كاملة بشقيها التمليك والتجارة في الأراضي المصرية خلال سبع سنوات، وخلال اثني عشر سنة في جهات السودان وباقي ملحقات الحكومة المصرية[2].

لقد أدت هذه الأحداث التاريخية التي مر بها السودان في فترة الحكم المصري، إلى انفجار الوضع السياسي في البلاد والى بداية التدخل البريطاني للسودان، هذا ما أدى إلى نشوب المقاومة المهدية للحكم القائم آنذاك، وتمثلت في بروز شخصيتي المهدي محمد أحمد ، وعبد الله التعايشي خليفته وهذا ما سنحاول التطرق إليه في العنصر الموالي.

رابعا: ثورة محمد أحمد المهدي1881م- 1885م:

يمكن لحركة ثورية أن تنجح عادة إذا انتشر السخط بين أفراد المجتمع عامة، ولم يقتصر على طبقة واحدة أو منطقة محدودة، بحيث يكون صادر عن مشاكل رئيسية وليس أخطاء سطحية أو فورة مؤقتة، ويجب ثانيا أن يقترن هذا بإحساس واضح بما عليه الحكم القائم من ضعف مادي ومعنوي، لا يتيح له القدرة على إخماد الثورة فور قيامها، ولابد ثالثا من وجود جيش ثوري يقوم أفراده على أتم الاستعداد لاستخدام القوة لتحقيق أغراضهم وقادرين على

(1)- نفسه، ص 104

(2)- عبد الفتاح عبد الصمد منصور، **العلاقات المصرية السودانية في ظل الاتفاق الثنائي 1899م 1924م**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر،1993م، ص 39.

ذلك، ورابعا يحتاج الأمر إلى قيادة ثورية عليا، تؤدي وظيفة مزدوجة، هي نشر الدعاية التي تذكي السخط وتنشره، في حين تقترح نظاما اجتماعيا وسياسيا جديدا، و تنظم النشاط الثوري الذي تحضره هذه الدعاية[1].

اعترت فترة الحكم المصري العثماني (1821م – 1885م) أحداث جمة أحاطتها دوافع عدة، صبغة فترته بصبغة عسكرية في أغلبها، حيث يمكن القول أن نواياهم في الإصلاح والنهوض بالسودان لم تسطع آثارها الإصلاحية أن تبرز وسط العوامل الأخرى التي طغت على هذه الإصلاحات، فدفعت بالحكام أنفسهم إلى المحاولة أكثر من مرة إلى السفر للسودان لاستطلاع أحواله، و بالرغم من تلك الجهود المبذولة من طرف هؤلاء الحكام، إلا أنهم لم يستطيعوا أن يصلحوا من أمر السودان.

كل هذه الأمور عجلت بقيام ثورة كان لابد أن يتزعمها أهل السودان، فكانت تحت راية محمد أحمد بن عبد الله الدنقلاوي[2] استطاعت هذه الثورة أن تكسب مؤيدين لها في شتى أنحاء البلاد، إن لم نقل السودان كله، تولى قيادتها أحد أبناء السودان، الذين سئموا الوضع الذي كانوا يعيشون فيه، كانت شرارتها الأولى في آبا، لتعم بقية السودان، تولى قيادتها في بادئ الأمر محمد أحمد المهدي، ليكمل بعده المسيرة عبد الله التعايشي.

---

(1)- زناتي عامر، **ثورة محمد احمد المهدي 1881م-1885م**، المرجع السابقّ، ص 39.

(2)- ولد محمد أحمد بن عبد الله في 12 أوت 1844م الموافق لـ 27 رجب 1260هـ في جزيرة الخناق المعروفة بلبب الواقعة جنوب مدينة العرض وهي قاعدة إقليم دنقلة، من أبوين دنقلاويين من قبيلة كانت تدعى الخنايقية تسكن هذه الجزيرة، وتتكون الأسرة من أربع أبناء هم محمد ومحمد أحمد وحامد وعبد الله ، وبنت اسمها زينب، أما أمه فاسمها جارة وهم ذرية رجل صالح يسمى بالحاج شريف، الذي اشتهر بالعلم والتقوى في أواسط القرن السابع هجري 07 هـ تعلم محمد أحمد القراءة والكتابة وحفظ شيئا من القرآن في خلاوي كرري والخرطوم ، مالت نفسه إلى التصوف فتتلمذ على رجال الطرق الصوفية منه الشيخ محمد الشريف نور الدايم والشيخ القرشي ود الزين، وبعد أن لاحظ الظلم الذي تعيش في بلاده أخذ في دعوته السرية ، ثم أعلن بعد ذلك أنه المهدي المنتظر وأخذ في مقاومة الوجود المصري العثماني، وبعد دخوله الخرطوم توفي في 22 جوان 1885م .أنظر زناتي عامر، المرجع السابق، ص ص 64 65 66. وأنظر أيضا: علي الجابري، **الحركة المهدية في السودان**، مجلة الثقافة الجديدة، العدد 76، بغداد، العراق، 1975م، ص77. وأيضا: عبد الودود شلبي، **الأصول الفكرية لحركة المهدي السوداني ودعوته**، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، 2001م ص 18.

1-أسباب الثورة المهدية:

تعدد أسباب الثورة المهدية في السودان[1] من السخط والتذمر السياسي وما كان يفعله الوجود المصري في السودان من تسلط الحكام، وثقل الضرائب المفروضة على السكان، ومنع تجارة الرقيق التي كانت تمثل مصدرا للرزق لأهالي السودان، إضافة لذلك تبلور الفكر التحرري لدى شخصية محمد أحمد المهدي، التي حملت لواء هذه الثورة، ضف إلى ذلك تكوين شخصية المهدية الدينية، ومن بين الأسباب نذكر:

أولا: السياسية:

لقد نظر المسؤولون المصريون إلى الخدمة في السودان كعقوبة يوقعونها على الذين يريدون نفيهم وإبعادهم من مصر، فتألفت إدارة الحكم في السودان من عناصر لا تطبق سياسة الخديوية في القاهرة أو عن الحكمدارين في الخرطوم، كما أنه كان كافيا لضياع العدالة وانتشار المظالم والعنف[2] وامتازت سياسة الحكام الإداريين في السودان بأنهم علة الخراب وأصل جميع المظالم، فقد كانوا يشترون الوظائف بالأموال، لذلك كانوا يحرصون على ردها في شكل رشاوي باهظة[3].

إن هذا الواقع السياسي سمح للحكام أن يفضلوا قبيلة على قبيلة أخرى وطريقة صوفية على أخرى، وجماعة سياسية على جماعة، وهذا ما اختصت قبيلة الشايقية، وجماعة الختمية من امتيازات أثارت حقد الطرق الصوفية والقبائل الأخرى[4].

---

(1)- أنظر الملحق رقم 07.

(2)- محمد فؤاد شكري، **مصر والسودان- تاريخ وحدة وادي النيل السياسية في القرن 19م(1820م-1899م)**- الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، مصر، 2014م، ص 274. وأنظر أيضا: نعوم شقير، المصدر السابق، ص 315.

(3)- إبراهيم فوزي باشا، **السودان بين يدي غرودون وكتشنر**، الجزء الأول، طبع على نفقة مؤلفه، إدارة جريدة المؤيد الخرطوم، السودان، 1319هـ، ص 69.

(4)- ب م هولت، **الدولة المهدية في السودان**، ترجمة جميل عبيد، مراجعة احمد عبد الرحيم مصطفى، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، 1978م، ص 35.

كما كان للحركات الإسلامية المعاصرة أثرها في إشعال الثورة، وكانت الثورة العُرابية العامل الرئيسي الذي أدى إلى إشعال الحركة المهدية على الحكومة، وذلك لأن الثورة المهدية قامت بعد أشهر قليلة على قيام ثورة أحمد عرابي[1] وأن الأسباب التي أدت إلى قيام الثورة العُرابية هي التي أدت إلى قيام الثورة المهدية بسبب نظام الحكم الذي كان في سائدا في كلا المجتمعين، وأن الفتاوى التي أصدرها علماء الأزهر بسبب انحياز الخديوي إلى الجيش البريطاني، قدمت إلى المهدي أكبر حجة لثورته ضد ممثلي هذا الحكم ونوابه في القطر السوداني[2].

أ: الاقتصادية:

زيادة الضرائب على السودانيين حيث كانت تثقل كاهلهم، مما اضطرتهم للهجرة إلى أطراف البلاد المجاورة[3] وكان الجباة يجمعون ضرائب أخرى إلى جانب الضرائب الرسمية ففرضوا على الأهالي ضرائب غير رسمية يجمعونها، ذلك أن أكثر الولاة الذين حكموا السودان كانوا يأتونه من مصر على غير إرادتهم، لبعد السودان ولحره ومشاقه فهم لا يهتمون في الغالب

(1)- احمد عرابي : ولد أحمد عرابي في 1841/01/31م في قرية رزنة بمحافظة الشرقية، أبوه شيخ البلد حيث أرسله إلى الأزهر سنة 1849م ليطلب العلم، فدرس به أربع سنوات إلى أن جند بالجيش في ديسمبر 1854م، ورقي بعد ذلك إلى قائمقام في سبتمبر 1860م، ثم اعتزل الخدمة، لكنه عاد بعد عامين ليرقى إلى اميرال في عهد الخديوي توفيق، ثم لواء، وبعد أن تكاثر في وقته الاستبداد السياسي في مصر تزعم الثورة وحشد وحدات من الجيش المصري في عابدين في 1881/09/09م لمطالبة الخديوي بعزل وزارة رياض باشا المعادية للشعب، وتشكيل مجلس النواب وزيادة عدد الجيش فأذن له الخديوي بذلك ، وعينه وزيرا للحربية في عهد وزارة محمود سامي البارودي، ورفع شعار مصر للمصريين مما أدى بالإنجليز إلى التدخل العسكري متحالفين مع الخديوي، وهزموا قوات أحمد عرابي في معركة التل الكبير في 1882/09/19م ودخلوا القاهرة وحكم على عرابي بالإعدام، ثم خفف الحكم إلى النفي ثم عاد إلى القاهرة عام 1901م وقضى بقية حياته حتى توفي في 1911/09/21م.أنظر: عبد الوهاب الكيالي و آخرون، المرجع السابق، الجزء الأول ص100. وأيضا: عبد الرحمان الرافعي، **الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي**، الطبعة الرابعة، دار المعارف، مصر 1983م، ص ص 82- 83.

(2)- عبد الودود شلبي، **الأصول الفكرية لحركة المهدي السوداني ودعوته**، مكتبة الآداب، مصر، 2001م، ص 17.

(3)- عبد الله علي إبراهيم، **الصراع بين المهدي والعلماء**، دار خويار للطباعة، السودان، 1999م، ص 15.

إلا بالانتفاع من وظائفهم، فيفرضون على المديرين أموالا باسم الهدايا لذلك يضطر جامعي الضرائب إلى مضاعفتها أضعافا لأجل وفاء ما فرض عليهم حفاظا لمناصبهم وأنفسهم[1].

ويذكر محمد سعيد القدال "أن دراسة أسباب الثورة المهدية خارج إطار الواقع الاقتصادي، لا يساعد على فهم المحرك الحقيقي لها، فالواقع الاقتصادي يتحكم لحد كبير في مجرى الأحداث، فالبعد الاجتماعي للثورة المهدية لا نستبين مداه خارج إطار التشكيلة الاقتصادية السائدة آنذاك واحتلال المواقع المؤثرة، التي كان يحتلها في المجال السياسي والاقتصادي، و من الممكن أن تقوم ثورات سياسية لا تمس الأسس الاقتصادية لحياة المجتمع، إذ تكون تلك الأسس قد نمت في أحشاء المجتمع القديم، وتحتاج اليوم فقط إلى نظام جديد يناسبها ويرعاها"[2].

منع تجارة الرقيق التي كانت مصدرا للتجار السودانيين، وقد ارتبطت بانتعاش الاقتصاد السوداني، الأمر الذي دمر اقتصاديات السودان في منعها، هذه التجارة التي ساهم محمد علي باشا في رواجها، وكذلك احتكار الحكومة لتجارة العاج، الذي يعد من أهم مصادر الثروة في السودان، وقد وقع هذا الاحتكار في عهد غوردون أيام ولايته الأولى، فكان هذا العمل المبني على الظلم هو النواة المقدمة للثورة المهدية[3].

لقد كان النظام الاقتصادي في الأيام الأخيرة للحكم المصري العثماني في السودان في طريقه إلى التحلل والتفكك، خاصة بعد منع تجارة الرقيق ومضاعفة الضرائب فتدهورت

---

(1)- نعوم شقير، المرجع السابق، ص632.

(2)- محمد سعيد القدال، **السياسة الاقتصادية للدولة المهدية. مصادرها. مظاهرها. تطبيقها. 1881م-1898م**، الطبعة الأولى، دار الجيل، لبنان، 1992م، ص 49.

(3)- عبد الرحمان الرافعي، **مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال – تاريخ مصر القومي من سنة 1882مإلى 1892م**- الطبعة الثالثة، الدر القومية للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 1966م، ص 99.

الأحوال المعيشية للمزارعين وبذلك ساءت أحوال الأهالي، كما أن الأحوال المالية للسودان في عهد غوردون وصلت إلى نقطة خطيرة حيث تدهورت ميزانية السودان بشكل سريع[1].

ب: الدينية:

لقد كان أهالي السودان يدينون بالعقيدة الإسلامية بواسطة الطرق الصوفية وإتباع المشايخ ويعطي وزنا كبيرا للكرامة وخوارق العادات، دخل في روعه مخالفة الولي الصالح لا تضره في أخرته فحسب بل قد يرى أثرها الضار في الدنيا نفسه أو ولده أو ماله، وعندهم من الأمثلة شواهد يرونها في مشايخهم كغيرهم من المسلمين ينحون بالملائمة في الحالة التي تردى فيها الإسلام، وكيف أنه أصبح غريبا كما كان أولا، فهم يأملون أن يجدد الإسلام على رجل من آل بيت الرسول صلى الله عليه وسلم يملأ الأرض عدلا بعد أن ملأت جورا وظلما، فقد ركب الفساد الحياة الدينية ولم يعد مأمولا في الطبقات القيادية المعهودة إصلاح الحال[2].

آمن أهالي السودان بفكرة المهدي المنتظر وكانوا يرون أن أوصافها تنطبق على محمد أحمد[3]ولعل إعلان محمد أحمد المهدي نداؤه للمسلمين من أجل العون في نوفمبر 1881م وتمسك السودانيين بهذا النداء دليل على تمسك السكان بذلك[4].

كما حدد هولت Holt أربعة شروط كان يرى أنها ضرورية لنجاح الثورة المهدية، أولا استياء وسخط عام لا يكون قاصرا على طبقة أو جماعة معينة، إنما يمتد إلى كل فئات المجتمع ويكون مصدره إحساسا محددا بالظلم، ثانيا أن يطابق ذلك الوعي مع الإحساس بضعف النظام القائم وعجزه عن سحق الثورة في مهدها، ثالثا وجود جيش ثوري قوي يقف على استعداد لتحقيق أهداف الثورة، رابعا وجود قيادة ثورية، ثم تعرض هولت لمحاولات الحكومة

(1)- حمدنا الله مصطفى حسن، **دراسات في تاريخ السودان الحديث والمعاصر**، مكتبة النهضة المصرية، مصر 1991م، ص 169.

(2)- الصادق المهدي، **يسألونك عن المهدية، دار القضايا**، مصر، 1975م، ص 144 .

(3)- مكي شبيكة، **السودان عبر قرون**، الطبعة الأولى، دار الثقافة، لبنان، 1964م، ص 272.

(4)- ب م هولت، المصدر السابق، ص46.

لقمع تجارة الرقيق، واعتبر ذلك القمع السبب المباشر الذي أدى لاندلاع الثورة لأن أثره شمل معظم فئات المجتمع[1].

لقد كانت هذه الأسباب وغيرها من أهم العوامل التي جعلت أهل السودان يلتفون حول قيادة محمد أحمد المهدي وثورته، وقد أدى كل ذلك إلى سرعة نجاح الثورة التي حققت أول انتصاراتها على قوات الحكومة في عام 1881م أي في العام نفسه الذي اندلعت فيه[2].

و لهذا اندلعت الثورة المهدية والتي لم تكن مجرد صدفة، بل بلغ التذمر أشده، وذلك من أجل القضاء على الحكم الأجنبي، مستمدة برنامجها من التراث الإسلامي السوداني، الذي تبلور في فكرة المهدي المنتظر، ووجدت الفكرة قبولا سريعا لمختلف القبائل ومناطق السودان.

2- إعلان دعوته:

في الربع الأخير من القرن التاسع عشر وصل الوضع في السودان إلى مفترق الطرق، فالوضع السياسي أوصل السودان إلى حافة الانهيار ووصلت معاناة السودانيين إلى درجة لم يعدها احتمال، فقد كان حكام السودان قبل وأثناء الثورة المهدية على قدر كبير من الظلم، وانعكس هذا الوضع على جوانب الحياة في السودان، وبات الجميع في انتظار الفرج القريب بعد أن مهدت الطرق الصوفية وبشرت بظهور المهدي[3] وجاءت بشائر الخلاص على يد محمد أحمد المهدي بن عبد الله عندما أعلن المهدية، ولخطورة الأوضاع فقد جاء الإعلان على مرحلتين، كانت الأولى قاصرة على صفوة أصحابه، فبدأ يسر لمن حوله من المريدين الذين التفوا به لتصوفه وورعه، بدأ يسر لهم ببعض الخواطر التي كانت تطرأ عليه فبعد عودته من الحلاويين أخذ يدعوا الناس للمهدية سرا[4] بايعه خلق كثير من قبائل الأعراب

---

(1)- نفسه، ص ص 45 - 46.

(2)- محمد سعيد القدال، **تاريخ السودان الحديث 1820م-1955م**، المرجع السابق، ص 36

(3)- مكي شبيكة، **تاريخ شعوب وادي النيل مصر والسودان في القرن التاسع عشر**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، لبنان، دت، ص 696.

(4)- وصلت فكرة المهدية إلى السودان عن طريق مصدرين، عن طريق الاطلاع على المصادر والكتب التي تحدثت عن المهدي المنتظر، والتي لاقت رواجا وشهرة واسعة في السودان في القرن التاسع عشر، والمصدر الثاني البشرى التي

النازلين حول جزيرة أبا، منهم قبيلة دغيم وكنانة، وكان سبب إقبال هاتين القبيلتين على دعوته الخليفة علي بن حلو صاحب محمد أحمد فقد كان يخلفه في جزيرة أبا، وهناك قد عاهده كثير من موظفي الحكومة السودانية بموافاته بالأخبار، فاجتمع له زهاء ثلاثة الآلاف رجل من الأعراب وعمال الحكومة [1] بدأ محمد أحمد بمكاتبة رجال الحكومة ومشايخ الطرق الصوفية، وعلماء الشريعة سرا، وكانت كتاباته الأولى في بادئ الأمر تلميحا لا تصريحا [2] وقد امتدت هذه المرحلة السرية إلى مارس 1881م [3] أما في المرحلة الثاني فقد أعلن عن مهديته في 18 رجب 1298هـ، وأرسل إلى الجميع الذين عاهدوه بالطاعة منشورا ختمه بخاتم نقش فيه محمد أحمد بن عبد الله قال في طالعه بعد البسملة والحمد له :

((...جاءني النبي صلى الله عليه وسلم في اليقظة ومعه الخلفاء الراشدون والأقطاب والخضر عليه السلام، وأمسك بيدي صلى الله عليه وسلم وأجلسني على كرسيه، وقال لي أنت المهدي المنتظر، ومن شك في مهديتك فقد كفر، وأن الترك كفار وهم أشد الناس كفرا لأنهم ساعون في إطفاء نور الله، ويأبى الله إلا أن يتم نوره ولو كره الكافرون، وأخبرني صلى الله عليه وسلم بأن النصر يسير بين يدي أربعين ميلا، وأنه صلى الله عليه وسلم يحضر بذاته الكريمة أمام جيشي، ومعه الخلفاء الراشدون، و أن الله تعالى أيدني بالأولياء والشهداء والصالحين من لدن آدم عليه السلام إلى زماننا هذا ومؤمني الجن يجاهدون معي ، ولا يهزم لي جيش، وأن الله ناصري ومؤيدي على كل من جارني من الثقلين، و أن أصحابي كأصحابه صلى الله عليه وسلم، وعامتهم أكبر مقاما من دار الخلد ...))[4].

روجتها حركة عثمان دان فوديو بظهور المهدي جهة الشرق نواحي السودان والتي أوصى فيها أتباعه حين ظهور هذه الحركة باتباعها، وقد أدى ذلك إلى هجرة العديد من الوفود الى السودان ترقبا لها، كما ساهمت أيضا حركة الحجيج إلى السودان في انتشارها. أنظر: إحسان محمد حسن إبراهيم، **منهج المهدية كفكرة ودعوة وحركة أثر ذلك في تغيير المجتمع 1881م-1885م**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 2007م، ص 33.

(1)- إبراهيم فوزي باشا، المصدر السابق، ج 01 ، ص 76 .

(2)- مكي شبيكة، **عبر قرون**، مصدر سابق، ص 254 .

(3)- محمد محجوب مالك، المرجع السابق، ص 55 .

(4)- إبراهيم فوزي باشا، المصدر السابق، ج01، ص 78 .

وبذلك تم إعلان ظهور المهدي في جزيرة أبا في أول شعبان من سنة 1298هـ الموافق لـ 29 جوان 1881م، ورغم أن هذا الإعلان كان من المحتم أن يؤدي إلى صدام مع الحكومة إلا أن النداءات التي بعث بها محمد أحمد المهدي لم ترتكز كثيرا على فكرة الجهاد ضد أعداء المهدية، بل دعت أتباعها إلى واجب آخر وهو الهجرة أي الهروب للإفلات بعقيدتهم بعيدا وفي حمى محمد أحمد المهدي[1] .

لم يهتم الحكمدار محمد رؤوف باشا [2] بأمر الخطابات التي كان يرسلها محمد أحمد المهدي إلى بعض الكبار من الفقهاء والأعيان في بادئ الأمر، لكن عندما تواترت الأخبار وانتشرت قصة المنشورات رأى الحكمدار ضرورة استدعاء محمد أحمد إلى الخرطوم، فأرسل معاونه أبو المسعود إلى جزيرة أبا للقيام بهذه المهمة، وبلغ أبو المسعود الجزيرة في 11 رمضان 1298هـ الموافق لـ08 أوت 1881م [3] وجرى بينه وبين محمد أحمد المهدي حوارا أدرك منه أبو المسعود أن المهدي مصمم على دعوته، فعاد إلى الخرطوم وأخبر الحكمدار بما جرى بينه وبين محمد أحمد المهدي [4] وفي نفس الوقت أرسل محمد برقية إلى الحكمدار يرد فيها على خطابه الذي حمله أبو المسعود، ومؤكدا له أنه المهدي المنتظر وأنه ولي الأمر، معلنا عن عزمه على القضاء على الترك بحد السيف، فما كان من رؤوف باشا إلا أن أرسل أبا المسعود نفسه على رأس قوة ليجبر محمد أحمد على المجيء إلى الخرطوم والقضاء على حركته في المهد، بلغ أبو المسعود أبا في 16 رمضان 1298هـ

(1)-Samone Damoulin , **Soudan** , Edition du seuil , Paris , France , 1979 , p 64.

(2)- محمد رؤوف باشا لواء في الجيش المصري ، قيل أن أباه نوبي و أمه حبشية ولد سنة 1831م ، خدم المديرية الاستوائية ، وخلف غردون في سنة 1880م حكمدارا للسودان ، بدأت الثورة المهدية في عهده ، فرفع عن منصبه في سنة 1882م لفشله في قمع الثورة المهدية ، خلفه عبد القادر حلمي باشا ، توفي في المينا سنة 1888م . أنظر : محمد إبراهيم أبو سليم ،**الحركة الفكرية** ، مصدر سابق ، ص 20 .

(3)-Hamid Naseem Rafiabadi , Op , Cit. P 352.

(4)- محمد محجوب مالك، المرجع السابق ، ص 56 .

الموافق لـ13 أوت 1881م[1] بلغ هذا الخبر إلى مسامع محمد أحمد فاستعد لها، وكانت المعركة الأولى بقيادة محمد أحمد [2].

خامسا: انتصارات محمد أحمد:

كانت تحركات محمد أحمد في مساحة واسعة من السودان تمتد من دنقلة إلى سنار ومن النيل إلى كردفان، والتفاف الناس حوله بصورة كبيرة واتصالاته السرية وإخفاء أمر المهدية، تؤكد قدرته الفائقة في ترتيب أموره كما تؤكد مدى استعداد الناس لمؤازرته ضد الحكم القائم، الذي أوصلهم إلى مرحلة الهوان، ومن جانب آخر تؤكد على ضعف هذه الإدارة التي لم تكترث لتلك التحركات التي كان يقوم بها.

مرت مقاومة محمد أحمد بأربع مراحل متباينة، استطاع من خلالها أن يقضي على الحكم القائم، وأن يقلب النظام الذي كان سائدا في تلك المنطقة، فقد أجبر بريطانيا على سحب حملتها التي جردتها للسودان.

كانت أولى الانتصارات التي حققها المهدي في 16 رمضان الموافق لـ 13 أوت 1881م عندما استطاع أن يقضي على تلك الحملة التي أرسلتها الحكومة القائمة في الخرطوم بقيادة أبو السعود، وهذا رغم قلة أتباعه الذين كانوا يقدرون بـ200 رجل، وضعف أسلحتهم وقد اصطلح على هذه المعركة باسم معركة أبا [3].

---

(1)- محمد إبراهيم أبو سليم، **الحركة الفكرية** ، مصدر سابق، ص 20 .

(2)- كان عمر محمد أحمد عندما اشتعل فتيل الثورة دون الأربعين سنة، كان يدعى أولا بمحمد أحمد بتركيب الاسمين، ثم قال أمرني سيد الوجود صلى الله عليه وسلم بالاقتصار على الجزء الأول أعني محمدا وتغيير اسمي بمحمد المهدي، فإنه قال صلى الله عليه وسلم في بعض حضراته أني كنت أسمى محمدا فلما بلغت الرسالة والنبوة سميت رسول الله ونبي الله، وأنت كنت تسمى محمد أحمد فلما حصلت على المهدية يقال لك المهدي، وسنطلق هذا الاسم بعد الآن، كان لمحمد المهدي خواتم يختم بها كتبه ومنشوراته، وآخرها خاتم منقوش فيه ثلاثة أسطر بهيئة مربع: لا إله إلا الله سطر، محمد رسول الله سطر ، محمد المهدي بن عبد الله سطر . أنظر: نعوم شقير، المصدر السابق، ص 650 .

(3)- محمد فؤاد شكري، **مصر والسودان تاريخ وحدة وادي النيل السياسية في القرن التاسع عشر 1820م- 1899م**، الطبعة الثالثة، دار المعارف، مصر، 1963م، ص 264.

وبعد نهاية هذه المعركة غادر محمد أحمد إلى جبل القدير حتى وصل إلى جبل الجرادة، ومن المرجح أن الهجرة إلى جبل القدير قد اختمرت في ذهن محمد أحمد قبل إعلان مديته وقبل مصادمته قوات الحكومة[1] فسمع به حاكم مديرية فاشودة راشد أيمن فوقعت بينهما معركة في 1881/12/09م انتهت بانتصار المهدي وتم في هذه المعركة القضاء على ارشد أيمن ومعه 1400من جنوده[2]وغنم محمد أحمد وأتباعه عدة غنائم، فحصل على 1000 بندقية من طراز رامنجتون[3].

أما الحكومة المصرية فقد كانت مشغولة بالثورة العرابية، لذا لم تتمكن من إرسال الإمدادات اللازمة للقضاء على هذه الثورة، فقامت بإصدار مرسومين يتعلقان بتنظيم الإدارة وإنشاء وزارة السودان وعينت في مارس1882م عبد القادر حلمي باشا حاكما عاما على السودان[4]وبالرغم من تعيين هذا الأخير حاكما عاما على السودان إلا انه تأخر في الالتحاق بمنصبه في أوائل ماي 1882م[5] وأثناء فراغ منصب الحاكم العام شغله الألماني جيكلر باشا Jichaelr [6] بالنيابة عن عبد القادر حلمي، و أوكل جيكلر باشا إلى يوسف الشلالي[7] بتجهيز حملة قواهما أربعة ألاف جندي، غادرت هذه القوة الخرطوم في

(1)- مكي شبيكة، **تاريخ شعوب وادي النيل مصر والسودان**، المصدر السابق، لبنان، 646.

(2)- وينتسون تشرشل، **تاريخ الثورة المهدية والاحتلال البريطاني**، ترجمة عز الدين محمود، دار الشروق، القاهرة، مصر، 2006م، ص 43.

(3)- إبراهيم فوزي، المصدر السابق، الجزء الأول، ص 84.

(4)- جوهر موسى النهار، نفسه، المرجع السابق،31 .

(5)- محمد محجوب مالك، المرجع السابق، ص 61

(6)- ألماني الجنسية التحق بخدمة الحكومة المصرية في وظيفة مهندس تلغراف، ثم عين مديرا لمصلحة التلغرافات بالسودان عمل ما بين مصوع والسودان، ثم ترقى إلى رتبة باشا، وعينه غوردون باشا حاكما عاما لمدة غيابه. أنظر: سلاطين باشا، **السيف والنار**، تعريب جريدة البلاغ، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، 2008م ، ص11.

(7)- يوسف الشلالي ولد في الخرطوم وعين برتبة لواء عام 1879 حيث قاد حملة بجيش كبير لمواجهة أحمد محمد المهدي الذي قام بإبادة حملته عام 1882. انظر: محمد إبراهيم أبو سليم، **الحركة الفكرية في المهدية**، دار جامعة الخرطوم، الخرطوم، السودان، 1989م ، ص 25.

1882/03/15م[1] ووصلت هذه القوة إلى موقع الجرادة حيث يقيم المهدي وأنصاره ووقعت بينهما موقعة الشلالي في 1882/05/30م[2] انتهت بانتصار المهدي وأنصاره الذين زاد عددهم بسبب الانتصارات المتتالية له، فبلغوا أكثر من 20ألف[3]أما عبد القادر حلمي باشا فبعد وصوله للخرطوم أخذ في العمل على طمأنة أهالي السودان وحث حكومته على إرسال المزيد من الإمدادات[4].

إن الانتصارات المتوالية على الحكومة زادت من أتباع المهدي، ومن كان في حالة تردد من امر مهديته، فقد آمن بها، ومن لم يستطع الوصول إلى جبل قدير فقد أشعل الثورة في محل إقامته تحت راية المهدي، مما أدى لانفجار الثورات في الجزيرة وكردفان والنيل الأبيض، وليس أدل على ذلك من ثورة عامر المكاشفي واستحواذه لسنار، وثورة البطاحين والشكرية والجعليين والدناقة، وكذلك التفاف الناس حول محمد زين من قبيلة رفاعة الهوى، كما التف الناس حول فضل اللد ود كريف بغرب الجزيرة، وفي الروصيرص اندلعت الثورة بقيادة الحاج أحمد عبد الغفار من قبيلة كنانة، كما نحج المكي إبراهيم من قبيلة الحوازمة والغديات والجوامعة في الثورة الشعبية بكردفان، ونتج من هذه الثورات سقوط معظم الحاميات الحكومة بكردفان ولم يتبق سوى بارا والأبيض [5] .

استطاع المهدي أن ينتصر في بارة يوم 27جوان 1882م[6]واستطاع مهاجمة الطيارة[1] والانتصار على قائدها محمد الشافعي[2].

---

(1)- سلاطين باشا، المصدر السابق، ص 51. أنظر أيضا: ونستون تشرشل، المصدر السابق، ص 44.

(2)- محمد سعيد القدال، **الأمام المهدي**، المرجع السابق، ص 118.

(3)- نفسه.

(4)- جوهر موسى النهار، **بريطانيا والحركة المهدية في السودان 1881م- 1899م**، المرجع السابق، ص 31. وأنظر أيضا: إبراهيم بن سليمان الباحوث، **الحركة المهدية في السودان عقيدتها وآثارها**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العقيدة، كلية أصول الدين بالرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، 1404هـ، ص 41.

(5)- محمد فؤاد شكري، **مصر والسودان تاريخ وحدة وادي النيل السياسية، المصدر السابق**، ص 274.

(6)- نعوم شقير، المصدر السابق، ص 687.

وبسقوط الطيارة فتحت الطريق لمحمد أحمد و أنصاره صوب مدينة الأبيض، هذه الأخيرة قام بحصارها وبعد مرور أسبوع من الحصار أمر بالهجوم عليها في 08 سبتمبر1882م[3]

إلا أن المهدي وقواته انهزموا في هذه المعركة، وتعتبر أولى الهزائم التي مني بها منذ بدأ ثورته، فقد ما يقارب العشرة ألاف مقاتل[4].

لكن المهدي وأنصاره عاودوا حصار الأبيض من جديد حيث استمر هذا الحصار حتى 19 جانفي1883م أين استطاعت قوات محمد أحمد المهدي الدخول إلى الأبيض[5].

ترتب عن سقوط الأبيض في يد محمد احمد المهدي وتبعية كردفان، اندلاع الثورة في شرق السودان بفضل جهود عثمان دقنة[6] والشيخ الطاهر المجذوب، اللذان نجحا في كسب التأييد للمهدية في الشرق[7].

بعد سقوط الأبيض وقعت مصر في هذه الفترة تحت الحكم الإنجليزي في 14 سبتمبر1882م[8]وتم حل الجيش المصري في 19سبتمبر1882م مع عدم معارضة بريطانيا لإنشاء جيش مصري في المستقبل[1].

---

(1)- الطيارة: مدينة تجارية تقع جنوب مدينة الأبيض اشتهرت بصناعة الصمغ، تسكنها قبيلتي الجوامعة، والبقارة. أنظر: إبراهيم فوزي باشا، المصدر السابق، الجزء الأول ، ص 103.

(2)- نعوم شقير، نفسه، ص 688.

(3)- ب م، هولت، المصدر السابق، ص 71.

(4)- محمدين إبراهيم بابكر، **البعد الديني للثورة المهدية في السودان 1881م-1898م**، رسالة ماجستير غير منشورة، دامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 2005م، ص 60.

(5)- شوقي عطا الله الجمل، **تاريخ سودان وادي النيل حضارته وعلاقاته بمصر من أقدم العصور إلى الوقت الحاضر** الطبعة الأولى، المكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، مصر، 2008م، ص 621.

(6)- عثمان دقنة: هو عثمان بن أبي بكر دقنه نسبة إلى قبيلة الدقني وهي قبيلة صغيرة في سواكن ، وهو داعية المهدي في السودان الشرقي، كان من أوائل المبايعين للمهدي، تولى قيادة المهدية في شرق السودان هذه المنطقة تعتبر من أعظم المناطق إذ تضم الموانئ البحرية، وطريقا ممتدا من سواكن إلى بربر ذا أهمية استراتيجية لمصر، ومجاورة لإثيوبيا. أنظر: إبراهيم فوزي باشا، الجزء الأول، المصدر السابق ، ص176.

(7)- محمدين إبراهيم بابكر، المرجع السابق، ص 60.

(8)- سلاطين باشا، المصدر السابق، ص 64.

أرسلت الحكومة في مصر علاء الدين باشا حاكما للسودان خلفا لعبد القادر حلمي باشا الذي طلب إعفاءه من الخدمة في السودان[2] وقد وصل علاء الدين للخرطوم في 20 فيفري 1883م[3] وأول ما قام به حملي هو تجريده لحملة عرفت باسم موقعة المرابيع في 29 أفريل1883م انتهت بمقتل أكثر من 12 من كبار مساعدي المهدي منهم أحمد المكاشفي احد كبار قادة أنصار المهدي[4] بعد هذه الموقعة تم إرسال حملة أسندت قيادتها لـ هكس Hicks [5] خرجت هذه القوات من الخرطوم في 08 سبتمبر1883م[6] والتقى الجمعان في 21 نوفمبر1883م[7] واستطاعت قوات المهدي القضاء على أكثرية قوات هكس[8] ولم ينج من القتل سوى العدد القليل، وهذا النصر كان له طعمه الخاص، وترتب عليه زيادة هيبة المهدي في نفوس السكان والحكام، على أن أعظم آثار معركة شيكان هو تسليم الفاشر للمهدي في جانفي 1884م، وتسليم بحر الغزال في نفس التاريخ[9].

كان لانتصار المهدي في شيكان صدى مدويا في كل أنحاء السودان بل في العالم بأسره، وكانت نتيجته المباشرة هي أن جميع أولئك الذين كانوا يأملون في انتصار الحكومة قد انضموا إلى المهدي في الحال، فقد وضعت هزيمة هكس حدا لأمالهم، ورأوا أن يحتاطوا

---

(1)- ناصر الأنصاري، **المجمل في تاريخ مصر النظم السياسية والإدارية**، الطبعة الأولى، دار الشروق، مصر 1993م، ص248.

(2)- مكي شبيكة، **السودان عبر القرون**، المصدر السابق، ص 384.

(3)- جوهر موسى النهار، **بريطانيا والحركة المهدية في السودان 1881م- 1899م**، المرجع السابق، ص 33.

(4)- عبد الرحمان الرافعي، **مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال – تاريخ مصر القومي من سنة 1882مإلى 1892م**- الطبعة الثالثة، الدر القومية للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 1966م، ص ص 127- 128. وأنظر أيضا: نعوم شقير، المصدر السابق، ص 716.

(5)- من الضباط الإنجليز الذين انظموا في الجيش الهندي سنة 1849م ،شهد عدة مواقع في الهند والحبشة، وتقاعد برتبة كولونيل . انظر: شوقي الجمل وعبد الله عبد الرزاق، **تاريخ المسلمين في إفريقيا ومشكلاتهم**، معهد الدراسات الإفريقية، مصر، 1996م، ص 73.

(6)- وينتسون تشرشل، المصدر السابق، ص 46.

(7)- مكي شبيكة، مختصر **تاريخ السودان الحديث**، الطبعة الثالثة، بيروت، لبنان، 1965م، ص 60.

(8)- محمد فؤاد شكري، **مصر والسودان**، المصدر السابق، ص 323.

(9)- محمدين إبراهيم بابكر، المرجع السابق، ص 63.

للمستقبل، و أدركوا أن مصير حكومة الخديوي قد حسم، أما على الصعيد الخارجي فقد كان لابد على بريطانيا من إتباع سياسية جديدة تحفظ لها هيبتها، وتجنبها مغامرة التدخل العسكري في السودان.

1- مهمة غوردون:

توصلت بريطانيا في نهاية الأمر إلى أن إخلاء السودان وتركه للمهدي على الأقل في تلك الفترة هو أكثر طريقة لتفادي هذا الوضع المعقد، وبالفعل تم اختيار الجنرال غوردون لتنفيذ هذه السياسة[1] و كانت الحكومة البريطانية تثق فيه ثقة كبيرة خاصة أنه قد عمل في السودان من قبل رغم التحفظات التي أبدتها الحكومة المصرية لكنها أجبرت على تعينه[2] وترتب عن ذلك إرغام الوزراء الرافضين لتنفيذ هذه التوصية بالاستقالة من مناصبهم، وتم تشكيل وزارة جديدة تولى رئاستها أرمني مسيحي يدعى نوبار باشا باغوص[3].

وفي 18 جانفي1884م [4]حصل في وزارة الحربية في لندن الاجتماع المشهور، الذي جمع كل من جرانفيلGranville وزير الخارجية، وهارتنجتون Hartington وزير الحربية، و ولسلي Wellesley الذي رتب الاجتماع، و نورثبروك Northbrook وزير البحرية و تشارلس ديلك Charles Delk وزير شؤون الحكومات المحلية وغوردون و غلادستون Gladstone، في هذا الاجتماع طلب وزير الخارجية من غوردون أن تكون مهمته إخلاء السودان بدل أن تكون تقريرية، وبناءا على طلب جرانفيل كانت مهمة غوردون هي إخلاء السودان، فكتب غلادستون قائلا ((إن حكومة جلالة الملكة تريد أن تسافروا دون تأخير إلى

(1)- الصاوي عبد العزيز و علي جادين محمد، **الثورة المهدية مشروع رؤية جديدة**، الطبعة الأولى، دار الفارابي، السودان، 1987م ،ص93.

(2)- جلال يحي، المصدر السابق ،ص127.

(4)Young George, **Egypt from the Napoleonic Wars Down to Cromer and Allenby** ,Gorgla press .United State of America , 2002 .p134.

(4) - Featherstone Donald, ((**General Gordon's last stand**)) campaign series 23Khartoum , Sudan ,1885

سواكن كي تقدم لها تقريرا عن الحالة العسكرية في السودان وعن الوسائل التي يلزم اتخاذها لضمان سلامة الحاميات المصرية التي لا تزال في أماكنها هناك والسكان الأوربيين في الخرطوم، فعليكم أن تفحصوا وتقرروا الوسائل الممكن اتخاذها للتمكن من إخلاء السودان.))[1].

كما يفهم من مهمة غوردون أنها كانت تهدف إلى تحقيق ما يلي:

- ✓ تأمين سلامة الحاميات المصرية التي لاتزال محتفظة بمراكزها في السودان.
- ✓ سلامة السكان الأوروبيين في الخرطوم.
- ✓ تنفيذ سياسة الإخلاء في أحسن الظروف.
- ✓ إرجاع البلاد لأولئك السلاطين الذين كانوا يحكمونها عند دخول محمد علي باشا عليها، والذين لاتزال سلالتهم موجودة في السودان.
- ✓ خفض مصروفات مصر، وبذلك تتجنب إنجلترا أي تدخل أوروبي فيها.
- ✓ تهيئة الفرصة أمام إنجلترا لتحل محل مصر في مديرياتها المفقودة وبذلك تربط بين الممتلكات البريطانية بسلسلة من الأراضي بين الكاب والقاهرة[2].

لم تكلل مهمة غوردون بالنجاح، فهو على حد تعبير جمال الدين الأفغاني لم يفعل شيئا وما فعل شيئا[3].

في إطار هذا التدخل في شؤون مصر، التي وصلها غوردون في فبراير 1884م أين قابل الخديوي إسماعيل الذي قام بإعطائه بعض الإرشادات لتنفيذها قبل سفره[4] مؤكدا على

---

(1)- فؤاد شكري محمد فؤاد شكري محمد ، **مصر والسيادة على السودان** ، دار الفكر العربي القاهرة مصر ، د وت،ص124

(2)- عمر سالم عمر بابكور، **غوردون وسياسة إخلاء السودان1884م-1885م**، مجلة المؤرخ العربي، العدد التاسع المجلد الأول، اتحاد المؤرخين، القاهرة، مصر، مارس 2001م، ص 121.

(3)- جمال الدين الأفغاني، محمد عبده، **العروى الوثقى**، تقديم سيد هادي خسرو باشا، الطبعة الأولى، الشروق الدولية القاهرة، مصر، 2002م، ص248.

(4)-سيرجى سمرنوف ، المرجع السابق ،ص16.

ضرورة جلاء كل الرعايا المدنيين، والعسكريين، وكل من يرغب من أهالي البلاد التوجه إلى مصر ثم العمل على تنظيم الحكومة في المديريات المختلفة[1] ولم تدم إقامة غوردون طويلا حيث غادرها في ذلك اليوم بصحبة مساعده ستيوارت وإبراهيم فوزي والأمير عبد الشكور أحد أقرباء سلطان دارفور[2] حاملا معه فرمانين [3].

في هذه المرحلة من مهمة غوردون كان مقتنعا بإمكانية إخلاء السودان سلميا وإقامة علاقات طيبة مع المهدي لذا فقد عمد إلى إرسال خطاب للمهدي أعلن فيه أنه لا يعتزم محاربته ويقترح تعينه سلطانا على كردفان[4] على أن سياسة الإخلاء لم تكن سوى غطاء سياسي للقضاء على الثورة المهدية وبسط النفوذ البريطاني على السودان فقد صدرت الأوامر بإرسال أربعة ألاف جندي إنجليزي بقيادة الجنرال جراهامGraham لمواجهة تصاعد الثورة في الشرق[5].

رغم هذا التناقض في السياسة البريطانية إلا أن غوردون واصل تنفيذ مهمته، فبعد وصوله إلى الخرطوم في الثامن عشر من فبراير1884م [6] حاول أن يظهر للأهالي أنه جاء بعهد جديد للسودان، فأمر بالإفراج عن المسجونين، وبإشعال نار كبيرة أمام سراي الحاكم وبحرق سجلات الضرائب[7] وأعلن السماح بعودة تجارة الرقيق[8] كما وزع منشورا على أهل الخرطوم وضواحيها ذكر فيه :((إن السودان قد فصل عن مصر فصلا تاما، وقد جئتكم حاكما

(1)- ونستون تشرشل، **تاريخ الثورة المهدية والاحتلال البريطاني للسودان** ، ترجمة عز الدين محمود ، مراجعة يوسف حسن ، الطبعة الأولى، دار الشروق، مدينة نصر، مصر، 2006م ، ص53.

(2)- يحي جلال ، المصدر السابق ، ص138.

(3)- مكي شبيكة ،**مقاومة السودان للغزو والتسلط** ، معهد البحوث والدراسات العربية ، مطبعة الجبلاوي ، القاهرة مصر ، 1972م ، ص223.

(4)- هولت ، المصدر السابق ،ص109.

(5) – شبيكة مكي ، **السودان عبر قرون** ، المصدر السابق، ص338 .

(6)- فيفيان ياجي ،المرجع السابق، ص68.

(7) – يحي جلال، المصدر السابق ، ص143.

(8)- إبراهيم فوزي باشا، المصدر السابق ، ص279.

مفوضا عليه فجعلت محمد أحمد سلطانا على كردفان، وألغيت الأوامر الصادرة في منع الرقيق، وأغضيت عن المتأخر من الضرائب لغاية 1883م، وعن ضرائب سنتين في المستقبل، وسأجعل حكومة وطنية من أهل البلاد ليحكم السودان نفسه بنفسه، وقد ندبت أبا سن ليكون مديرا على الخرطوم)) [1].

وقبل أن يجني غوردون ثمار هذا الجهد، كانت الثورة قد دخلت مرحلة حاسمة بل إن إقدام غوردون في نظر هولت على إعلان فرمان الإخلاء، وخطته الإصلاحية قد أدى إلى توسيع فرص انتشار الثورة، واتساع نشاطها في الشرق والجزيرة حتى وصل إلى الخرطوم نفسها[2].

وقد ازدادت مهمة غوردون تعقيدا، بعد الخطاب الذي تلقاه من المهدي، والذي دعا فيه غوردون إلى الدخول في دين الإسلام، والإيمان بالمهدية، وأرسل له حلية موقعة باعتبارها شارة من شارات ذلك الإيمان، ثم بشره بسلام روح، وعفو سياسي من القيادة المهدية[3] ويذكر نعوم شقير أن غوردون إستشاط غضبا [4].

في هذه الظروف كانت سياسة الإخلاء قد دخلت مرحلة حرجة فقد توقفت بناءا على توصيات من ضباط غوردون[5] وعلى الجبهة العسكرية فقد انتشرت الثورة في منطقة بربر ونواحيها بقيادة محمد الخير عبد الله خوجلي[6] أما في الشرق فقد أرسل المهدي عثمان دقنة الذي استطاع قيادة ثورة ناجحة أدت إلى حصار طوكر وهزم قوة بقيادة بيكر فأضحى من المستحيل إرسال قوات مصرية بعد قطع الطريق بين سواكن وبربر [7].

---

(1)- نعوم شقير ، المصدر السابق ، ص767-778.

(2)- هولت ،المصدر السابق ، ص95.

(3)- إبراهيم فوزي باشا،المصدر السابق، ص331.

(4)- نعوم شقير، المصدر السابق ، ص783.

(5)- هولت، المصدر السابق ، ص113.

(6) - فيفيان ياجي ،المرجع السابق، ص68

(7)-أبو سليم محمد إبراهيم ، **الحركة الفكرية في المهدية** ، المصدر السابق، ص124.

2- سقوط الخرطوم:

أكمل المهدي استعداداته، وخرج من الأبيض زاحفا على الخرطوم وفي طريقه استقلت أم درمان في 05 من جانفي 1885م[1]ولم تنفذ تحركات غوردون الموقف وذلك لأن جيش المهدي بدأ بهجوم على الخرطوم في أكتوبر 1884م[2]كانت الخرطوم محاطة من كل جانب بالأنصار بقيادة عبد الرحمن النجومي، وعسكر المهدي في أبي سعد[3].

وكان البرلمان البريطاني قد طالب حكومته بإنقاذ غوردون، عندما تمت محاصرته، ومن جانبها، فقد أعلنت الحكومة البريطانية أنها مسؤولة على المحافظة على حياة غوردون[4] وقد أوصى العسكريون البريطانيون حكومتهم بأن يقوموا بإرسال قوة عسكرية مكونة من عشرة ألاف جندي بقيادة ويسلي[5] بيد أن حملة الإنقاذ هذه قد وصلت متأخر، حيث كان الجنرال غوردون قد قتل من طرف أنصار المهدية[6]ويؤكد إبراهيم فوزي باشا أن احد المشاركين في الفتح قد ذكر له أن غوردون قد قتل بأمر الخليفة عبد الله[7] وتم فتح الخرطوم في 26 جانفي 1885 م[8] فلم يبق للحملة هدف فعاد ويسيلي إلى مصر[9].

وبعد فتح الخرطوم أرسل المهدي ثلاث جيوش، احدهما نحو الشمال بقيادة عبد الرحمن ود النجومي لإيقاف تقدم الإنجليز وطردهم من السودان، وكان الجيش الثاني يتكون من عدد

---

(1) – محمد سعيد القدال ،**الإمام المهدي**، المرجع السابق ، ص134.

(2)– فيفيان ياجي ،المرجع السابق، ص68.

(3) – نفسه، ص69

(4)– Onald Featherstone , ((**General Gordon's last stand**)) ,campaign series 23, Khartoum Sudan ,1885, p13

(5)– كان قائدا للحملة الإنجليزية على مصر 1882م . أنظر الرافعي عبد الرحمان ، **مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال – تاريخ مصر القومي من سنة 1882م إلى 1892م –** ، الطبعة الثالثة ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة مصر ، 1966م ، ص 152 .

(6)– هولت، المصدر السابق، ص133

(7)– إبراهيم فوزي باشا ،المصدر السابق ، ص402

(8)–فيفيان ياجي ،المرجع السابق ، ص 71 .

(9)– محمد فؤاد شكري ، **مصر والسودان** ، مصدر سابق، ص155.

من أمراء الراية الزرقاء، وتم تسليحه تسليحا قويا، وأنيط بحمدان أبو عنجة قيادته، وكلف بإخضاع جبال النوبة، وتقلى حتى تسلم لأمر المهدية، أما الجيش الثالث بقيادة محمد عبد الكريم ابن عم المهدي ويتكون من عدد كبير من رجال الراية الحمراء، وانطلق لإخضاع سنار التي كانت محاولات حصارها قد بدأت منذ ثلاث سنوات متأرجحة بين الفشل والنجاح[1] .

وهكذا يعتبر استيلاء قوات الثورة المهدية على مدينة الخرطوم وتحريرها قمة انتصارات الثورة المهدية، وأصبح المهدي سيد الموقف في السودان بلا منازع[2] فقد سيطر كرم الله كركساوي على بحر الغزال، كما سيطر عثمان دقنة على إقليم شرق السودان، ولم يبق للسلطات الحاكمة غير بعض الحاميات في أنحاء متفرقة ومتباعدة عن بعضها البعض، فأمين باشا في أقصى جنوب السودان في إقليم خط الاستواء، وجنود حملة الإنقاذ في دنقة، وحاميتان في كسلا وسنار، وقد اشتد عليهما الحصار وهما على وشك الانهيار والاستسلام[3].

وقد كتب محمد أحمد المهدي في هذه الفترة كذلك رسائل إلى الخديوي، وسكان مصر، والشام، وسكان الحجاز والمغرب، والى الملك يوحنا الرابع يدعوهم إلى الإيمان بالمهدية[4].

سادسا: الثورة المهدية في جنوب السودان في عهد محمد أحمد:

أدت إبادة جيش هيكس في شيكان، إلى نتائج خطيرة على الوضع في السودان، وفي علاقته بمصر وبريطانيا، ففي داخل السودان أصبح موقف الحاميات المصرية وقادتها من الأوروبيين والبريطانيين في غاية الحرج، فقد أصبح جنوب السودان بمديرياته بحر الغزال وجبال النوبا والمديرية الاستوائية في عزلة تامة، ففي بحر الغزال كان المدير لبتون

(1)- فيفيان ياجي ،المرجع السابق ، ص 74.

(2)- أنظر الملحق رقم 08.

(3)- عوض جبر آدم، **نظم الحكم والإدارة في دولة المهدية بالسودان 1885م-1898م**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة النيلين، السودان، 2004م، ص 49.

(4)- نعوم شقير ،المصدر السابق ،ص ص928،922، وانظر أيضا : هولت ،المصدر السابق ،ص ص،116،115.

Lepton وهو شاب بريطاني، وفي خط الاستواء كان مديرها أمين الألماني، وكانوا يأملون في أن ينتهي أمر المهدي بانتصار هكس عليه، لكن الأمور لم تسر كما كانوا يأملون[1].

شجعت الانتصارات المتتالية للمهدية قبائل الدينكا والنوير للانضمام إلى المهدي، فقد بايعت هذه القبائل المهدي في الأبيض[2] ثم عادوا لشن حملة على حاكم المديرية لبتون والحاميات المصرية المنتشرة في بحر الغزال منذ 1881م، وقد استمرت مقاومة لبتون لحركة القبائل في جنوب السودان، دون أن يحقق أي نصر عليهم، حتى وصول قائد المهدي عليهم كرم الله شيخ محمد كركساوي لنصرتهم، الذي استطاع بمساعدة قبائل تلك المناطق أن يحرر بحر الغزال في 28 أفريل 1884م[3] وبقي كركساوي في بحر الغزال إلى سنة 1886م[4] وبذلك انضمت بحر الغزال إلى الثورة المهدية[5].

أما في مديرية خط الاستواء فقد كانت تحت إدارة أمين، الذي تولى إدارتها منذ 1878م، وبالرغم من بعدها عن بقية أجزاء السودان، إلا أن وصول الثورة إلى بحر الغزال، جعل هذه المديرية قريبة المتناول، فقد طلب مبعوث المهدي كرم من حاكمه أمين أن يسلمها، لكن هذا الأخير تمنع عن ذلك، مما اضطره إلى محاصرته وسقوطها في الأخير في مارس 1885م[6].

أما أمين باشا فقد انتقل من ودلاى إلى تنقرو على بحير ألبرت، وكان قد أذيع أن معنوياته وجيشه في حالة يرثى لها، فتألفت في لندن حملة لإنقاذه تحت قيادة هنري موتون ستانلي

(1)- ضرار صالح ضرار، المصدر السابق، ص 141.

(2)- يذكر هولت أن الحركة المهدية في بحر الغزال قد بدأت في أواخر عام 1881م عندما زار جماعة من شيوخ الزنج المهدي في جبل قدير وحلفوا له يمين الولاء، وقد أعيدوا لأقاليمهم لطرد الحاميات المتواجدة هناك. أنظر: هولت، المصدر السابق، ص 90.

(3)- هولت، المصدر السابق، 92.

(4)- نفسه، ص 142.

(5)- نعوم شقير، المصدر السابق، ص 419.

(6)- ضرار صالح ضرار، المصدر السابق، ص 143.

Henry Mouton Stanley، وتوجهت من لندن إلى القاهرة ثم إلى زنجبار إلي مصب نهر الكونغو، الذي بدأت منه الحملة داخل إفريقيا، لإنقاذ أمين باشا بعد الدوران حول رأس الرجاء الصالح، وفي 30 أفريل 1888م التقى ستانلي مع أمين باشا في جنوب غرب بحيرة ألبرت، وسلمه فرمانا من الخديوي توفيق يبلغه بأن تلك الحملة تألفت لإنقاذه للحضور ومن معه إلى مصر، وطلب ستانلي من أمين باشا ومن معه الانسحاب إلى مصر، لكن أمين باشا تردد في ذلك فقرر ستانلي إرغامه على ذلك ولو باستخدام القوة العسكرية، فانسحب أمين إلى زنجبار التي بلغوها في 06 ديسمبر 1889م[1].

ولم يدم حكم المهدي سوى اشهر قلائل عقب فتح الخرطوم، ففي الثاني من رمضان 1302هـ، أحس المهدي بحمى شديدة لازمته لعدة أيام، و كانت حرارة الحمى عالية حتى انهم كانوا يضطرون لسكب الماء على ارض الحجرة التي كان يرقد فيها ، ومنذ بداية مرضه كان الخليفة عبد الله قد أمر كل الناس، رجالا ونساء، أحرارا وعبيدا، أن تقرا سورة الإخلاص من أجل المهدي[2].

وفي يوم الجمعة طلب المهدي من الخليفة عبد الله أن يؤم الناس في الصلاة، ويخطب خطبة الجمعة بدلا منه وذلك مثل ما فعل النبي (ص) حينما كلف أبا بكر الصديق رضي الله عنه في مرضه بإمامة الصلاة بدلا منه[3]وتوفي المهدي في يوم الاثنين 09 رمضان (08رمضان حسب التقويم السوداني)1302هـ/22 جويلية 1885م ، وكان مرضه حسب ما أورده شقير، وحسب ما أكده الطب الحديث بسبب السحائي، وليس التيفوئيد كما ذكر سلاطين[4] .

---

(1)- زكي البحيري، **مشكلة جنوب السودان بين الميراث التاريخي والتطورات السياسية 1955م- 2011م**، المرجع السابق، 42.

(2)- فيفيان ياجي، المرجع السابق ، ص 76.

(3)- نعوم شقير، المصدر السابق ،ص935

(4)- فيفيان ياجي، المرجع السابق، ص76. وانظر أيضا: نعوم شقير، المصدر السابق، ص935، وأيضا سلاطين، المصدر السابق، ص329

بوفاة محمد أحمد المهدي، تكون قد بدأت صفحة جديدة في تاريخ السودان، ولم يغفل المهدي عن تنظيم إدارته تنظيما محكما، أعطاها صبغة دولة المهدية، وقد نظم هذه الحكومة بين ثلاثة عناصر حسب هولت هي قيادة المهدية العليا، والنظام المالي، والنظام الاقتصادي[1].

وفي آخر هذا الفصل يمكننا القول أن السودان قبل سنة 1821م كان يتكون من مجموعة من المماليك والسلطنات الإسلامية المنفصلة عن بعضها البعض، وكانت الروح السائدة فيه هي روح القبيلة، أما جنوب السودان فقد كان عبارة عن مجموعة من القبائل الممثلة في قبائل الدينكا والزاندي والنوير والشلوك، هذه القبائل تشكل في مجموعها جنوب السودان الذي لم يكن معروف بهذا الاسم، وقد مثلته كل من مديريات الاستوائية وأعالي النيل وبحر الغزال.

إن سودان القرن التاسع عشر كان يشكل جزءا هاما من مشروع محمد علي باشا لإقامة إمبراطورية كبيرة، ودولة حديثة وقوية تشمل معظم بلدان الوطن العربي وقتذاك، ومن ضمن الأهداف التي دفعته للسيطرة على السودان أنه يستهدف وضعه في مصر ضد خطر احتمال الغزو والهجوم من قبل الدول الأوروبية خاصة بريطانيا، ولتأمين ما يحتاجه لمشروعه التوسعي وكذلك لبناء الدولة الحديثة التي كان يطمح لها.

تعود جذور الأطماع البريطانية في السودان إلى ما قبل قيام المهدية، خاصة في منطقة خط الاستواء بدعوى محاربة تجارة الرقيق واكتشاف منابع النيل، وازدادت هذه الأطماع في عهد الخديوي إسماعيل، وكانت تعتبر وادي النيل وحدة واحدة من منبعه إلى مصبه، وازداد هذا التوجه بعد احتلالها لمصر، فمن يسيطر على مصر لابد له من السيطرة على السودان، وهذا لأنه في نظرها أنه امتداد طبيعي وجغرافي لمصر، ولذلك اعتبرت السودان منطقة نفوذ خاصة بها فاستغلت قيام الحركة المهدية سنة 1881م لإضعاف النفوذ المصري في

(1)- هولت، المصدر السابق ، ص 127 .

السودان، وأعلنت موقفها مما يجري في السودان وهو اتخاذ سياسة عدم التدخل، وأن إعادة النظام إليه ليس جزءا من مهامها، وتركت الحكومة المصرية تواجه حركة محمد أحمد المهدي لوحدها.

شكل نوع إدارة السودان من طرف الحكام المصرين تذمر وسخط السودانيين، إذ كان ينظر إلى هذه الإدارة على أنها لا تتلاءم وطبيعة السكان، خاصة بما امتازت به من تسلك الحكام وقسوتهم، لذلك فقد كانت الحافز لقيام ثورة محمد أحمد المهدي، هذه الشخصية التي صقلتها الظروف الدينية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية للقيام بثورتها ضد الوضع المتردي الذي كان يعيشه السودان في تلك الفترة.

استطاعت ثورة محمد أحمد المهدي في أربع سنوات امتدت من 1881م إلى 1885م أن تحقق عدة انتصارات على الحكم المصري القائم بفضل التفاف السودانيين حول شخصيته، مما جعل ثورتها ثورة شعبية، استطاعت في الأخير إجبارهم على التخلي على السودان وتحرير الخرطوم.

إن توقيت قيام هذه الثورة في نقطة زمنية معينة وقيادة معينة وبمحتوى فكري معين هو الناحية الجوهرية التي تهتم بها التفسيرات الأحدث لثورة المهدي، فيعود هذا إلى التقاء العوامل العثمانية والسودانية والمصرية، و قدرة المهدي على نقل أفكاره إلى أكبر دائرة ممكنة سواء شفهيا أو كتابيا من خلال منشوراته المعروفة، وكذلك من خلال الوفود التي كانت تفد إليه من كل جهات السودان مبايعة له، بفضل هذا اكتسبت هذه الثورة الطابع الشعبي لها.

أقام محمد أحمد المهدي نظاما يرتكز في الأساس على النظام الإسلامي فنظم إدارته الداخلية ، وقسم البلاد إلى عمالات، كما نظم جيشه بأن أعطاه صبغة الحداثة ، لكن القدر شاء أن يأخذه دون أن يتم مشروعه التوسعي فتوفي بعد شهور من فتحه للخرطوم تاركا وراءه هم هذه الدولة لخليفته عبد الله التعايشي، هذا الأخير الذي لم يستطع أن يحافظ على هذا الموروث، وهذا لكثرة المشاكل التي واجها، وتكالب قوى الاستعمار الغربي عليه.

كانت ثورة محمد أحمد المهدي بمثابة إعلان وتعريف بالسودان ترابا و أهلا، فقد كان السودان قبلها ذا تاريخ قديم طواه النسيان وصار قبيلها محافظة نائية من محافظات مصر الخديوية تتأثر بالإحداث ولا تؤثر فيها، لكن بعد قيام الثورة صار السودان مسرح أحداث عظام وقف العالم الإسلامي والعربي، والإفريقي والأوروبي والأسيوي يشاهدها ويتتبع أحوالها من موقف التعاطف في عالم إسلامي يتطلع للبعث والاتحاد، وعالم عربي يتحرق للتخلص من الظلم ولرد الكرامة العربية السلبية وعالم إفريقي وأسيوي يتغنى بالخلاص من السلطان الأوروبي ويطرب طربا هائلا للحركات التي تتحداه وتنازل وتهزمه، ومن موقف الإشفاق والخوف في عالم أوروبي كان يرى أن ازدهاره الاقتصادي وضمان حصوله على المواد الخام وعلى الأسواق مقرونا بفرض الأسر والاستعمار والحماية على الأقطار الأخرى.

كانت بريطانيا مقتنعة باستحالة قضاء الحكومة المصرية على حركة الدراويش في ضل ضآلة الموارد العسكرية والمالية، في حين أن بريطانيا عملت على فصل السودان عن مصر بعد هزيمة هيكس، وتبين لها ضعف سياستها فاتخذت قرارا بإخلاء السودان وفرض هذا القرار على الحكومة المصرية، هذه الأخيرة التي لم تفكر في التخلي عن السودان.

تولى بعد وفاته الخليفة عبد الله التعايشي الحكم، والذي شهد عهده عدة تقلبات، وهذا ما سنحاول التطرق إليه في الفصل الموالي.

الفصل الثاني: ثورة عبد الله التعايشي و التدخل الأجنبي في السودان 1885م-1899م

أولا: الثورة المهدية في عهد عبد الله التعايشي:

1- توليه الحكم:

2- سياسته في الحكم:

3- حروبه

أ- الحروب الداخلية:

- كسلا.

-سنار

-جنوب السودان(مديرية الاستوائية):

ب-الحروب الخارجية:

-الحبشة:

-مصر

ثانيا: التنافس الأوروبي على السودان.

1-الاحتلال الإنجليزي للسودان.

أ-أسباب الاحتلال.

ب-مراحل الاحتلال.

-احتلال ونقلة.

-احتلال عطبرة.

-احتلال أم درمان.

-احتلال جنوب السودان.

ثالثا: نهاية حكم الخليفة عبد الله التعايشي.

توفي محمد أحمد المهدي في التاسع من رمضان من عام 1302هـ الموافق لـ 22 جويلية 1885م، وذلك بعد فترة قصيرة من تحرير الخرطوم، حيث تمكنت الثورة في عهده من بسط سيطرتها على أرض السودان، وجاء بعده الخليف عبد الله التعايشي ليواصل مسيرة الثورة واستكمال إنجاز مهامه التي حددها محمد أحمد المهدي في منشوراته وخططه العملية أثناء حياته.

فبعد أن رأينا كيف استطاع محمد أحمد بن عبد الله المهدي، أن يضع اللبنات الأولى لدولته، ونجاح ثورته في تغير السودان، على صعيد الدولة والمجتمع، سنحاول التعرف على مكانة الرجل الثاني في الدولة المهدية، وظروف توليه السلطة.

أولا: الثورة المهدية في عهد عبد الله التعايشي:

1-توليه الحكم:

عقب وفاة المهدي انعقد مجلسا يضم الخلفاء الثلاثة عبد الله التعايشي [1]والخليفة على ود حلو والخليفة محمد شريف بن حامد، ومعهم أحمد شوقي صهر المهدي، وهو من المؤيدين للخليفة عبد الله وأحمد على قماصي الإسلام[2] والسيد محمد المكي الكردفاني بن إسماعيل

(1)- عبد الله التعايشي: ولد عبد الله التعايشي في جنوب دارفور حوالي سنة 1264هـ الموافق لـ1846م، من قبيلة التعايشية أحد أفخاذ قبائل البقارة، وعندما نشبت الحرب بين الرزيقات والزبير رحمه سنة 1873م ، وقع عبد الله التعايشي في الأسر وأمر الزبير بقتله ، ولكن العلماء اعترضوا لان الشرع لا يسمح بقتل الأسير في الحرب فضلا عن أن السياسة تنكر عليه قتل رجل يعتقد الناس صلاحه، كان عبد الله التعايشي القادم من غرب السودان رجل قوي الشخصية شعر بما يشعر به السودانيون من سخط وثورة ، وقد تعرف على عبد الله المهدي في جزيرة آبا، ومنذ 1299هـ الموافق 1881م أصبح لعبد الله المكانة الأولى في قلب محمد أحمد، وكان مستشاره الأول ، وظل نفوذه يتصاعد كلما علا شأن الدعوى المهدية ، وتقوت الصلة بينهما ، وصار عبد الله التعايشي اليد اليمنى لمحمد أحمد المهدي ، وشارك في كل المعارك التي واجهت محمد احمد المهدي، وبعد أسبوع من سقوط الأبيض في 17 ربيع الأول 1300هـ -الموافق 26 يناير سنة1883 أصدر المهدي منشورا بشأن عبد الله بن محمد التعايشي أعلن فيه انه خليفة أبو بكر الصديق باعتباره أول المصدقين بالمهدية ، بهذا احتل الخليفة عبد الله مركزا خاصا ، وهو خليفة الخلفاء ، وصار أيضا أمير جيش المهدية، وبعد وفاة المهدي تولى الخلافة من بعده وعرف عهده عدة صراعات توفي في 1898/02/24م انظر: سالم عمر بابكور، **أوضاع السودان في عهد الخليفة عبد الله التعايشي**، الجمعية التاريخية السعودية، الإصدار التاسع، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، 2000م، ص ص 3 4 5.

(2)- holt,. Op Cit p.120

الولي شيخ الطريقة الإسماعيلية بكردفان وكبار الأشراف أمثال عبد القادر ساني طبيب المهدي، واحمد عبد الكريم ابن عم المهدي، وكان رأي الأشراف توليه الخليفة محمد شريف بن حامد، وحار الأشراف في أمر بيعة للخليفة عبد الله، وحدثتهم أنفسهم بأن المهدي قد مات بعد أن أسس ملكا، إلا نتبع ترتيب الملك ونولى ابنه أو الخليفة محمد شريف ابن عمه؟ ولكن لم يكن في وسعهم المجاهرة بهذه الأفكار أو القيام بحركة مضادة لأن قوات المهدية في السودان كانت على ثلاث رايات الراية السوداء راية الخليفة عبد الله وهي أكبر الرايات [1] ولم يكن غائبا عنها سوى جيش حمدان أبي عنجة والراية الخضراء، وتحتها قبائل دغيم وكنانة وهي راية الخليفة على ود حلو والراية الحمراء وهي راية الخليفة محمد شريف بن حامد وتحتها جميع سكان النيل والجزيرة، وكانت معظم قواتها منصرفة خارج العاصمة حيث كان عبد الرحمان النجومي في المتمة، ومحمد عبد الكريم في سنا، و محمود عبد القادر في كردفان ومحمد خالد زقل في دارفور، وكرم الله كركساوي في بحر الغزال ومع كل منهم جيش كبير ولو كان رجال هذه الراية في أم درمان لأعلنوا الحرب على الخليفة عبد الله متجاهلين كل تأكيدات المهدي بأن يتولى الخليفة عبد الله الأمر من بعده[2].

احتل عبد الله التعايشي بخلافته الواردة في كتاب المهدي إلى محمد المهدي السنوسي بليبيا في 30 مايو 1883م، منصب الخليفة الأول، وهو لقب ديني أضيف إلى مركزه كآمر لجيش المهدية، كما احتل منصب خليفة الخلفاء، والنائب عن المهدي خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهما من الألقاب الدينية التي أضيف إلى مركزه في الإدارة المهدية[3] و انفرد الخليفة عبد الله بهذه الألقاب دون الخلفاء الآخرين فهو بالإضافة إلى كونه الخليفة الأول أي خليفة أبو بكر الصديق، وفي مقامه هو أيضا خليفة المهدي في مقامه، ولقب خليفة المهدي

(1) –Bujarrio , E , **L état Mahdistte de Soudan** , préface par Henei Pensa , libraire oriental Américaine , Paris , France , p 196 .

(2) – فيفيان ياجي، المرجع السابق، ص77

(3)–هولت، المصدر السابق، ص85

سبق أن أضفاه المهدي على الخليفة عبد الله ثم لقب يؤكد مقام الخليفة عبد الله الديني كخليفة للصديق، ويؤكد دوره الجديد المماثل لدور أبي بكر الصديق في خلافة المهدي[1].

وبعد وفاة المهدي أخذ الناس يتجادلون، وظل الخليفة عبد الله صامتا لا يقول شيئا، وإنما يستمع، وينظر حوله فقط، فقام الفكي الداداري وهو من قبيلة الفلاتة، واخذ بيد عبد الله ورفعها وقال: ((بايعناك يا خليفة المهدي)) وفي الحال قام جد الأشراف احمد شرفي فاخذ بسيف المهدي وعمامته وأعطاه إلى الخليفة عبد الله قائلا: ((...بايعناك يا خليفة المهدي...)) ثم جاء بعده الخليفة ود حلو والسيد المكي وبايعاه، وتبعهم بقية الحاضرين وفي النهاية الأمر بايعه الخليفة شريف[2].

ويذكر شقير أن الخليفة عبد الله اغتصب السلطة والخلافة من الأشراف مستغلا وجود الغالبية من أهل الغرب في جيش المهدية بأم درمان، وأن الأشراف بايعوه على الخلافة مرغمين[3] ويزعم كذلك أن الخليفة علي ود حلو أيد الخليفة عبد الله لأنه هو خليفة الفاروق أي الخليفة الثاني للنبي صلى الله عليه وسلم حسب ترتيب الخلفاء، وعليه ستؤول الخلافة إليه بعد وفاة الخليفة عبدالله[4].

وقد قسم بعض المؤرخون مجلس إعلان البيعة إلى دينيين أو من يمثلون الجانب الديني في قيادة الثورة المهدية وهم : الخليفة على ود حلو ومحمد المكي وأحمد شرف، وهو أول من بايع الخليفة عبد الله، والجانب اللاديني الذي يمثله الأشراف، ومن معهم من أولاد البلد لم يكن أمامهم سوى إعلان بيعتهم للخليفة عبد الله[5] وتذكر بعض المصادر أن الأشراف ومن معهم من أولاد البلد لم يكن في وسعهم الخروج على إجماع الحاضرين، وقد بايعوا الخليفة

(1) – المهدي على، المصدر السابق، ص47

(2) – فيفيان ياجي، المرجع السابق ، ص77

(3)–نعوم شقير، المصدر السابق ،ص ص،973–973.

(4)–نفسه،ص974 ، وانظر ايضا :هولت المصدر السابق ، ص136

(5) – Bujarrio.Op Cit. p120.

عبد الله على مضض[1] ولا شك في أنهم كانوا لا يزالون يعانون من أثر الصدمة فقبل عشرة أيام من وفاة المهدي في آخر جمعه له تبرأ منهم علنا وعلى رؤوس الأشهاد[2].

بعد ذلك صعد الخليفة عبد الله المنبر بالجامع الكبير في أم درمان [3] وبايعه الناس كافة بقولهم : ((بايعنا الله ورسوله ومهديه، وبايعنا الخليفة عبد الله على السمع والطاعة والانقياد لحكمه)) وبعد البيعة قال لهم الخليفة عبد الله بعد التسليم والثناء على الله و على النبي ((أيها الناس أعلموا أن ضعفيكم عندي قوي حتى آخذ له الحق من القوي وقويكم عندي ضعيف حتى آخذ منه الحق للضعيف))[4] .

ويمكن القول انه عندما مات المهدي كان جهاد الدولة المهدية في أشده ، ولم تكن الدولة قد استقرت سياسيا بعد، وقد مات الرأس الروحي، وكان لابد من وجود خليفة له ولأجل الحفاظ على الحركة وأساسها الجهادي، ولذا كان على الخليفة عبد الله أن يعلن خلافته للمهدي وجهاده من أجل إحياء الدين، وأن يحمل لقب خليفة المهدي، وإن حمله لقب خليفة المهدي يعني أنه احتل مقام المهدي، وهو سند ديني قوي أمام معارضيه، لذا كان حرص الخليفة عبد الله على أن يجمع تلك الألقاب الثلاثة بناء على أمر رسول للمهدي، والمدقق في ظروف توليه الخليفة عبد الله بعد موت المهدي، يجد أن توليته تأتى منطقيه تماما مع تطور الأحداث من قبل ومع ما اختصه به المهدي من منزلة، لكن الخليفة عبد الله كان عليه أن يواجه عدد من المصاعب، والتهديدات من الداخل والخارج ، فقد كان عليه أن يواجه عداء أقارب المهدي الأشراف وحلفائهم، الذين كانوا يرغبون أن تظل الخلافة والسلطة بيد عائلة المهدي، وان يواجه كذلك زعماء القبائل الذين قبلوا سلطة المهدي بدرجات متفاوتة .

---

(1) – هولت، المصدر السابق، ص139

(2)– عبدالودود شلبي، المصدر السابق ،ص55

(3) – كان جامع الكبير في أم درمان حتى وفاة المهدي عبارة عن فضاء محاط بالشوك ،بعد وفاة المهدي بقليل شرع الخليفة عبد الله في بناء سور بالطوب الاحمر حوله في سبتمبر1885 ولاستحالة سقفه بنيت المظلات داخله. انظر:ابو سليم ، تاريخ الخرطوم ، المصدر السابق ، ص124

(4) – المهدي علي، المصدر السابق ،ص111.

2- سياسته في الحكم:

كانت سياسة الخليفة عبد الله التعايشي بشقيها داخلية وخارجية مرتبطة بالعرض المزدوج وهو تأسيس السيطرة المطلقة على أهل السودان والاحتفاظ بهذه السيطرة لنفسه، تسلم الخليفة التعايشي زمام الدولة المهدية وكانت إنجلترا تأمل في أن تسود الفوضى في صفوف المهديين بعد وفاة المهدي الفجائية، وتم جلاء المصريين عن دنقلة نهائيا، ووضعت في وادي حلفا وأسوان قوات إنجليزية مصرية لحماية حدود مصر الجنوبية[1].

ويذكر نعوم شقير في كتابه تاريخ وجغرافية السودان، أن الخليفة عبد الله التعايشي تولى الخلافة وهو لا يصدق أنه يتولاها، وكان يغار عليها حتى من خياله ويحرص عليها حرصه على نفسه، وقد ساسها بثلاثة أمور هي:

- الأول: المحافظة على شعائر المهدية مع علمه بمروق العقلاء منها إذ لا جامعة لأنصاره إلا بها ولا حجة له في الملك سواها.
- مراقبته المنكرين حقه في الملك والمزاحمين له على السلطة والبطش بهم بالقتل أو النفي كثروا أو قلوا.
- حصر المناصب العليا في أهله التعايشة وتفريق سائر القبائل، وإذلالهم حتى لا تقوم لهم قائمة[2].

ويذكر المؤرخ بشير كوكو أن خليفة المهدي عبد الله التعايشي، استطاع خلال الثلاثة عشرة سنة التي قضاها في الحكم بأن يقضي على كل منافسيه الخطيرين، وجعل منهم شخصيات لا يؤبه بها هذا من جهة، ومن جهة أخرى قبض ناصية القوة الضاربة في البلاد ليحمي نفسه، كما حافظ على توازن القوى بين أبناء العرب، وأبناء البلد لمصلحة قبيلته[3] ويضيف

(1)- شهاب الدين محمد إبراهيم محمد، **الوفاق الثنائي البريطاني المصري وآثاره السياسية والإدارية على السودان 1899م- 1936م**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 2014م، ص 09.

(2)- نعوم شقير، المصدر السابق، ص 647.

(3)- بشير كوكو حميدة، **صفحات من تاريخ التركية والمهدية**، دار الإرشاد، الخرطوم السودان، 1969م، ص 199.

قائلا "" إن سياسة الخليفة عبد الله كانت نضالا من أجل البقاء، وقد صمم منذ البداية أن يقيم سلطة لا يتطاول عليها أي أحد كائنا من كان، ثم يبقي على هذه السلطة لكيلا تتعرض للزوال""[1].

فبمجرد استلامه الحكم حتى شعرت القبائل السودانية التي تسكن على النيل بأن السلطان خرج من أيديهم إلى من هم دونهم تقدما ومدنية ومالا، ووجدوا أنفسهم يحكمهم رجل لا يكنون له احتراما كبيرا لأنه لا يمتاز عنهم بشيء في النسب أو الجاه، بل يعتبرونهم أقل منهم في كل ناحية، وخاصة العلم والرقي، ومنذ ذلك الحين انقسم السودانيون إلى قسمين: سكان النيل وسكان الغرب الذين يسكنون في غرب السودان، وكان زعماء سكان النيل هم من الأشراف والدناقلة والجعليين أساسا، أما أهل الغرب فعلى زعاماتهم للبقارة ثم بقية من ناصرهم من هناك[2].

وجد الخليفة عبد الله التعايشي نفسه في مواجهة عدة جبهات، وهذا منذ توليه الحكم في يومه الأول، فقد قامت عدة ثورات وحركات تمرد ضد حكمه، وكان عليه أن يواجه هذه الحركات في الدولة التي كانت خروجا عن خلافة الخليفة عبد الله، وبعضها كان موجها ضد المهدية ذاتها ولأطماع شخصية، ومن هذه الثورات : ثورة الجهادية بالأبيض الذين ثاروا بسبب سوء معاملة الأنصار من الدناقلة لهم في عهد محمود عبد القادر عامل المهدية في كردفان، وتم القضاء على ثورة الجهادية بقيادة حمدان أبي عنجة في أوت 1886م[3] .

كما قامت ثورة الكبابيش في شمال كردفان بسبب ضياع الامتيازات المادية على اثر قطع العلاقات التجارية بين مصر والدولة المهدية، وقد أخمدت هذه الثورة في 17 ماي 1887م[4].

---

(1)- نفسه، ص 200.

(2)- ضرار صالح ضرار، المصدر السابق، ص 178.

(3)- مكى شبيكة، **السودان عبر القرون**، المصدر السابق، ص251 .

(4)- عبد الهادي العطا العوض، **تاريخ كردفان السياسي**، المجلس القومي لرعاية الآداب والفنون، السودان، 1973م، ص 118.

في حين أن وينتسون تشرشل يصف عبد الله التعايشي في كتابه تاريخ الثورة المهدية بقوله "" ... لقد طبق كل أساليب حكام الشرق، لم يترك طريقة إلا ولجأ إليها، كانت سياسته واضحة، هي أن يزيح عن طريقه أي منافس قوي يمكن أن يطمع في الحكم، أو أي قائد طموح أكثر من اللازم يمكن أن يشكل عقبات في طريق تنفيذ السياسة التي وضعها الخليفة..."" [1]

و بالقضاء على تمرد الكبابيش تنفس الخليفة عبد الله الصعداء لان هذا التمرد كان خطيرا و كلفه الكثير من الجهد، فوجود الكبابيش في المواقع التي كانوا يحتلونها وهو تجمع لمديريات دنقلة و دارفور و الخرطوم و لديه منفذ إلى مصر، شكل خطرا على الدولة المهدية ، نظرا لقربها من السلطات الحاكمة في مصر.

كما ثارت عليه قبائل البقارة في جنوب دارفور، فقد رفضت أن يكون ابن القبيلة الصغيرة سيدا عليهم، كما تمردت قبائل شمال دارفور لنفس الأسباب، بالإضافة إلى أن ضعف العقيدة الدينية زادها صدودا، وقد تلت ثورة الرزيقات ثورة الفور بزعامة يوسف إبراهيم، وهي مواصلة لجهود سابقة لعهد الخليفة عبد الله لاستعادة حريتهم وبعث ملكهم، أما ثورة أبي جهيزة فقد تأثرت بها أركان دارفور جميعها ورغم إخفاقها، تعتبر أقوى حلقات المقاومة التي شنها أهل دارفور في وجه الأنصار، وقد كسبت تأييد سلاطين غربي دارفور المتطلعين إلى الاستقلال التام من الدولة المهدية، كما أن انتشار المذهب السنوسي وقف عقبة في طريق ذيوع فكرة المهدية في ديار سلاطين المنطقة الغربية [2].

ومن أكبر المشكلات التي واجهت الخليفة عبد الله هي مشكلة الأشراف، فكانت هذه من الأزمات التي واجهت الخليفة، فقد عرف منذ اللحظة التي توفي فيها المهدي أن الإشراف عن الإدارة وجردهم تدريجيا عن السلطة ومن الإتباع لأنه خشي على مركزه، وجعل الجيش

---

(1)- وينتسون تشرشل، **تاريخ الثورة المهدية والاحتلال البريطاني**، ترجمة عز الدين محمود، دار الشروق، القاهرة، مصر، 2006م، ص 86.

(2)- زكي البحيري، **مشكلة دارفور، الجذور التاريخية، الأبعاد الاجتماعية والتطورات السياسية**، دار الجيل، مصر، 2006م، ص48. وأنظر أيضا: كمال حمّاد، **إدارة الأزمات**، مجلة الدفاع الوطني، العدد 75، السودان، 2006م، ص ص. 149- 150

في يد أخيه يعقوب الذي عهد إليه بتصريف شؤون الدولة العسكرية والمالية والإدارية، واستبدل قادة الجيوش وحكام الأقاليم، بآخرين من أقرباءه وأتباعه الموثوقين، وأنشأ حرسا خاصا عرف باسم الملازمين بلغ عددهم تسعة آلاف وجعل ابنه أميرا عليهم[1] وبهذه التغييرات التي أحدثها على نظام وإدارة الدولة المهدية أثارت التذمر لدى الأشراف خاصة، وبقية القبائل النيلية الأخرى لإبعادهم عن شؤون الحكم والإدارة، فثارت ثائرة الأشراف والتفوا حول الخليفة شريف وتآمروا على خلع الخليفة في 1891م لكن التعايشي استطاع أن يخمد هذه الفتنة والحصول على مبايعتهم له[2] .

ساهمت الأساليب المتعبة من طرف الخليفة لتوفير جميع الأسباب لإبقاء السلطة في يده و لكن أدت هذه التصرفات و الأساليب إلي ظهور العديد من القبائل المتمرد في أماكن متعدد من السودان و كانت أخطرها ثورة أبو جهيزة في دارفور التي كادت أن تسقط حكم الخليفة عبد الله التعايشي في السودان[3].

نجح عبد الله التعايشي في القضاء على تلك الصراعات، وأخمد الثورات التي واجهته، ثم بدأ في تأسيس دولته، فاستعان بالفقهاء والعلماء والقضاة في الكثير من القضايا، فأنشأ محاكم صغير للنظر في القضايا المختلفة وعلى رأسها محكمة عليا، وإكمالا لسياسته الرامية لتأمين وضعه وحماية حكمه، أمر سكان الغرب بالهجرة إلى أم درمان والجزيرة، وجهز حملة لحمل معداتهم، وقصد بذلك كسب ولاء قبيلته وإظهار قوتها، كما كان يهدف من هذا العمل إلى إنشاء مناطق حشد قريبة للمقاتلين[4].

بالإضافة إلى الأزمات الداخلية كان على الخليفة التعايشي أن يواجه خطر الغزو الخارجي أيضا، فالقوات المصرية الحديثة بإشراف الضباط البريطانيين ومساندة الجيوش الإنجليزية لها

---

(1)- شهاب الدين محمد إبراهيم محمد، المرجع السابق، ص 15.

(2)- نفسه، ص 16.

(3)- جمال زكريا قاسم، **الأصول التاريخية للعلاقات العربية و الإفريقية**، دار الفكر، مصر، 1996م، ص 287.

(4)- قيلي عفاف مكاوي محمد، **أساليب الدولة المهدية 1881م-1898م في نشر الدعوة الإسلامية في السودان**، مجلة الدراسات الإنسانية، العدد 07، جامعة دنقلة، السودان، 2012م، ص ص 12-13.

تتربص بهذه الدولة على الحدود الشمالية، وفي شرق السودان على البحر الأحمر مازال البريطانيون يسيطرون على سواكن ويحاربون الأمير عثمان دقنة[1] بقواتهم البرية وأساطيلهم البحرية، كما فرضوا حصارا قويا على الشواطئ السودانية، وفي شرقي كسلا كانت الجيوش الحبشية نشطة في اتصالاتها بالقوات المصرية ومحاولة مساعدتها ضد الأنصار، كل هذه العناصر كانت تشكل خطرا عظيما على الدولة المهدي، وتهددها بالفناء[2].

3- حروبه.

لاشك أن الخليفة عبد الله نجح في مواجهة هذه الثورة التي كادت تقصف بدولة المهدية وقد فشل الأشراف في الحصول على المركز المرموق الذي كانوا يستشعرون أنهم أجدر بها و فشلوا في الاستيلاء على السلطة، والجدير بالذكر أن الأشراف حتى في نهاية المهدي لم يكسبوا إرضاء الناس بل حظوا بالسخط، وذلك نتيجة للمراكز الخاصة التي شيدوها لأنفسهم، الأمر الذي اضطر معه المهدي أن يوجه اللوم لهم قبل عشرة أيام من وفاته، هكذا استطاع التعايشي أن يقضى على معارضيه، وعلى المناوئين للحركة المهدية عامة وبدأ بعد ذلك يتفرغ لشئون الحكم و الإدارة.

أ-الحروب الداخلية:

مع هذه الانشقاقات الداخلية والثورات ضد المهدية لم يغفل الخليفة عبد الله التعايشي عن الهدف الرئيسي للثورة التي بدأها محمد أحمد المهدي، وهذا بإخضاع باقي أجزاء السودان تحت راية المهدية، ومن بين المناطق التي حررها من الحاميات المصرية، التي لم تستسلم بعد، ونعني بذلك حاميات كسلا، سنار والمديرية الاستوائية.

---

(1)- عثمان دقنة: هو عثمان بن أبي بكر دقنه نسبة إلى قبيلة الدقني وهي قبيلة صغيرة في سواكن ، وهو داعية المهدي في السودان الشرقي، كان من أوائل المبايعين للمهدي، تولى قيادة المهدية في شرق السودان هذه المنطقة تعتبر من أعظم المناطق إذ تضم الموانئ البحرية، وطريقا ممتدا من سواكن إلى بربر ذا أهمية استراتيجية لمصر، ومجاورة لإثيوبيا. أنظر: إبراهيم فوزي باشا، الجزء الأول، المصدر السابق ، ص176.

(2)- ضرار صالح ضرار، المصدر السابق، ص 180.

❖ **كسلا.**

بدأ حصار المهديين لحامية كسلا على عهد المهدي محمد أحمد في 1884م، وقد تم تسليم حامية كسلا في 29 جويلية 1885م، وذلك بعد أن صبر رجال حامية كسلا على الجوع حتى نفذ القوت أو كاد، و لما رأى المدير احمد عفت هذا الحال يئس من انتظار المدد، ولم يرى بدا من التسليم [1] فانتدب ثلاثة من رجاله، و أرسلهم إلى الأمناء بكتاب التسليم، على انهم لا يؤذون أحدا من أهل الحامية، ولا يأخذون منهم سوى خمس مالهم، فتلقاهم الحسين زهرا وحلف لهم على الكتاب بذلك، فخرج المدير اليهم في نفر من الضباط والموظفين، وعلى رأسهم وكيل المديرية، ورئيس الحسابات، و احد أعيان التجار فتلقاهم الحسين زهرا عند شجرة جميز بالترحيب، ثم أحضر لهم طعاما من اللبن و العصيد فأكلوا ثم أعلنوا تأييدهم للمهدية[2] .

وفي 21 أوت 1885م حضر عثمان دقنة وسلمت المدينة، و في تلك الفترة أعلنت الحرب على رأس الولاية في كوفيت، ونتيجة للهزيمة التي حلت بأنصاره، وفي أثناء غياب عثمان دقنه عن المدينة حاول أحمد عفت استعادتها ولكن عثمان دقنه عاد موضحا وضع الحامية، والحصار على الجيزة [3] .

وقد كتب المهدي إلى الأنصار المحاصرين الجيزة يناشدهم بالصمود، و يستحثهم على تشديد الحصار، فكتب عيسى ولد زايد خطابا بتاريخ 2 جماد ثاني 1302 هـ الموافق 17 فيفري 1885م موصيا بتقوى الله و تشديد الحصار على الجيزة و قطع المواد عنها كلية[4] كما كان المهدي يحاول أن يعكس تجربته في حصار الأبيض التي أرغمها على التسليم بعد تجويعه، و لكن الأبيض في وسط السودان معزولة عن بقية المراكز أما الجيزة فهي على

---

(1) -Holt , P.M.: OP.Cit ., P.150

(2) -Wingate , F.R.: OP.Cit. p 249.

(3)-نعوم شقير ، المصدر السابق، ص ص 901-902.

(4)- نفسه.

الحدود الحبشية، وهي العنصر الحاسم في إنقاذ تلك الحاميات[1] وكانت حامية الجيزة تعتمد على عيسى ولد زايد زعيم قبيلة الضبائية، الذي كان يمدها سرا بأخبار الحصار، و أحوال انصار المهدية، و ليس هذا بأمر مستبعد لان عيسى ولد زايد لم يكن منذ البداية عميق الإيمان بالمهدية .

كانت الحكومة المصرية على علم بحصار الحاميات على حدود الحبشة، و لكن لم يمكنها إنقاذها فطلبت إلى الملك يوحنا ملك الحبشة أن يساعدها على ذلك فتعطيه المراكز نفسها بما فيها من الأسلحة و الذخائر[2].

❖ **سنار.**

كانت سنار هادئة مطمئنة، وأرسل إليها المهدي وهو في طريقه إلى حصار الخرطوم المرضي أباروف الذي حشد حشدا كبيرا من عربان قبيلة رفاعة الهوى لحصارها في 19 أكتوبر 1884م، وظل محاصرا لها حتى سقوط الخرطوم في 26 جانفي 1885م، حين تمكن من هزيمة قومندان الحامية النور بك، وقد كتب المرضى أباروف معلما قمندان الحامية بسقوط الخرطوم، ويدعوه إلى التسليم فعقد النور اجتماعا مع الضباط، والأعيان وكان القوندمان قد اعتقل مدير سنار حسن صادق بسبب الأمر الذي أرسله غرودون من قبل إلى النور بك ليصبح قومندان العساكر، وعد المدير أن الأمر إهانة لأنه أقدم من النور وبالتالي أحق منه بالقومندانية، وانحاز معظم العساكر إلى النور فحبس المدير في منزله ووضع الخفراء على بابه، وعندما تقدم المرضي إلى حصار سنار خرج عليه النور بنحو سبعمائة من عساكر الحامية، وهزمه وتقدم إلى غاية الكبوش، وأقام فيها محاصرا سنار إلى أن سقطت الخرطوم، وعندما تأكد للنور سقوط الخرطوم عقد اجتماعا من الضباط والأعيان

1)- القدال محمد سعيد ،المرجع السابق ، ص 31.

(2) – نفسه، ص 32.

فتوسل الأعيان إليه، فأخرج المدير ودعاه إلى المجلس، وسأله رأيه فقال: انه إذا سلمت له القيادة العسكرية سيتكفل بطرد المحاصرين، وإذا لم نفر لجأنا إلى الحبشة[1] .

وقبل وفاة المهدي بقليل أرسل جيشا بقيادة محمد عبد الكريم لحصار سنار وصل معه من الأمراء الشيخ عبد الرحمان المضوي، ومحمد احمد شيخ إدريس ومصطفى ولد جباره، وخليل أبو زهانة، فحاصروا سنار من جهة الشمال، وبمجرد وصولهم كتبوا كتابا إلى أهل سنار، ويدعونهم فيه إلى الدخول في طاعة المهدية، واشتد الحصار من جانب الأنصار على سنار وحاميتها [2]، التي كانت في انتظار نجدة من الشمال، ولما فقد رجال الحامية الأمل في وصول النجدة قرروا مهاجمة الأنصار وصمم النور صادق قوندمان على الخروج ومواجهة الأنصار وفي 20 جويلية 1885م، فخرج في ألف ومائتين من العساكر النظامية، فهدم حاميتي المهديين في منطقة البساتين وقتل من فيها، وزحف قاصدا ديم البقارة [3]، حيث استقر المهديون فحملوه إلى سنار، وتولى عثمان الدالي قيادة العساكر فدخل الديم وقتل ألفي رجل، وغنم ما فيه من حبوب وأسلحة ثم عادوا إلى سنار[4] .

وبذلك زال ما حل برجال الحامية من كرب وجوع ، كما وجدوا في ديم المهديين رسائل من أم درمان تؤكد وفاة المهدي فاستبشروا، وظنوا أن المهدية انتهت، وان المهديين لن يرجعوا للقتال [5] ولكن الأنصار تجمعوا مرة، وعادوا إلى مقرهم في ديم البقرة فقرر أهل الحامية إعادة الكرة عليهم وكان النور صادق لا يزال طريح الفراش فقاد عثمان الدالي العساكر فخرج بهم في 30 جويلية 1885م، وكان الأنصار قد أقاموا متراسا أمام الديم ووضعوا عليه الأنصار المسلحين بالأسلحة النارية فلما اقبل العساكر بادروهم بالرصاص، فاتجه عثمان

(1) –نعوم شقير ، المصدر السابق ،ص987.

(2)– نفسه، ص987

(3)–ديم :قرية او ثكنة او معسكر بالمعنى العسكري .

(4) –wingate f.r .Op.Citp238.

(5) – نعوم شقير ، المصدر السابق ،ص991.

الدالي إلى جهة أخرى فهاجمه حملة الحراب ففتح العساكر الديم مرة أخرى فاخذوا جميع ما وجدوه من حبوب وغلال وأغنام واحرقوه[1].

عاد العساكر إلى سنار بعد أن قتل مائة وعشرين منهم وأصيب الدالي بثلاث رصاصات أما محمد عبد الكريم فقد حمله إلى البرياب بجهة سنار لمعالجته ولزم الفراش، وامر محمد احمد شيخ إدريس فجمع شتات الأنصار وعاد معهم إلى ديم البقارة[2].

ظل النور صادق وعثمان الوالي في الفراش بسبب الجراح، وتولى حسن عثمان قيادة العساكر، وعلم أن بجهة كاب شرقي النيل مخزنا كبيرا للغلال، وفي صباح 01 أوت 1885م تقدم بالعساكر إلى كساب فلم يجد فيها شيئا [3] وأراد حسن عثمان التوغل جنوبا للتفتيش عن الغلال فلم تذعن العساكر لأمره وبات ليلته في كساب، ولما استيقظ وجد أن أربعمائة من عساكر السود، قد انضموا إلى مصطفى ود جبارة أمير الأنصار جهة الشرق فرجع باقي العساكر قاصدا سنار، فمكن له ود جباره بين سنار و كساب في غابة الشرخ فرح في 17 أوت1885م، ولما اقترب خرج عليه بجيشه فقتله ومن معه واسروا البعض، ولم ينجو من العساكر إلا القليل فعبروا النيل سباحة إلى سنار ونزل بعضهم بالمراكب، فأرسل الوابور محمد علي فقبض على المراكب ومن فيها، ولم يرجع من الألف رجل الذين خرجوا إلى الشرق إلا نفر قليل، وأصبحت حامية سنار تحت رحمة الأنصار[4] .

وقد ألبس محمد احمد شيخ إدريس أربعة من العساكر جببا مرقعة وأرسلهم في 18 أوت1885م إلى سنار بكتاب إلى أهل الحامية يدعوهم إلى التسليم ويقول لهم اذا أسلمتم سلمتم وإلا هاجمناكم، فجمع النور صادق الضباط والتجار والأعيان وعقد مجلسا فلم يجدوا

(1) – فيفيان ياجي، المرجع السابق، ص214.

(2)– نفسه، ص ص214–215.

(3)– wingate f.r. Op.Cit, p238.

(4) – نعوم شقير، المصدر السابق، ص ص992–993.

بدا من التسليم فكتبوا بذلك كتابا إلى محمد احمد شيخ إدريس وخرجوا وسلموا له في 19 أوت 1885م[1] .

وكانت حامية سنار أخر من سلم من حاميات السودان بعد جهاد ثلاث سنين وخمسة أشهر وعندما علم الخليفة عبد الله بما حصل للأنصار أرسل عبد الرحمان النجومي، ومحمد عثمان، ومحمد عثمان أبا قرجة، وغيرهم من الأمراء والأصحاب، ومعهم القوات لأخذ سنار و فتحها بدون تأخير، ولكن تم تسليمها قبل وصولهم في أوت سنة 1885م [2] .

وبعد تسليم أهل سنار دخل محمد احمد شيخ إدريس، ومن معه من الإصحاب المدنية واستولوا عليها، ثم بعد أيام حضر محمد عبد الكريم بالبحر، ودخلها ثم أمر أهلها بالطاعة و الدخول في المهدية، وكتب محمد عبد الكريم إلى الخليفة عبد الله يبشره بفتح سنار في أغسطس 1885م، فأذاع الخليفة عبد الله خبر فتح سنار إلى أمرائه في كل الجهات[3].

و عندما وجد الخليفة عبد الله أن الأنصار في سنار اتجهوا إلى الإقامة بها ولم تفلح منها منشورات الدعوة للجهاد في الشمال، حيث كان الإنجليز يتقدمون[4] اصدر الأوامر بهدم سنار وتخريبها [5] .

❖ جنوب السودان(مديرية الاستوائية):

كان امتداد الثورة المهدية جنوبا على مرحلتين الأولى، من جنوب دارفور إلى بحر الغزال وأصبح كرم الله كركساوي عاملا عليها منذ أفريل 1884م، أما المرحلة الثانية فجاء امتداد نفوذ المهدية خلالها من نهر النيل إلى مديرية خط الاستواء، بعث كرم الله كركساوي في مايو 1884م إلى أمين باشا أخر حاكم عينه الخديوي إسماعيل يطلب إليه تسليم المديرية، ولكنه وضع شروطا رفضها كرم الله، وعند سقوط الخرطوم ومقتل غوردون أرسل مرة أخرى

---

(1) –فيفيان ياجي، المرجع السابق ، ص214.

(2) – الرافعي عبد الرحمان، **مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال**، المصدر السابق ، ص160.

(3) – نعوم شقير، المصدر السابق، ص994.

(4)– wingate f.r Op.Cit. p 241.

(5)– فيفيان ياجي، المرجع السابق، ص255 .

إلى أمين باشا بلاغا نهائيا في مارس 1885م، بأنه إذا لم يحضر في أفريل 1885م فانه سيغزو مديرية خط الاستواء، ولكن تطور الأحداث في دارفور وقيام ثورة الرزيقات [1] شغل كرم الله عن غزو خط الاستواء [2].

وفي صيف 1888م اصدر الخليفة عبد الله أمر بغزو مديرية خط الاستواء حيث رأى أن الوقت قد حان لتخليص السودان من احد المظاهر السياسية للحكم العثماني المصري الباقية وكان قد علم بان هناك حملة يقودها الأوروبيون وصلت إلى مديرية خط الاستواء [3].

وفي ماي 1887م كان قناصل الدولة الأوروبية في زنجبار قد بعثوا مبعوثين فاخبروا أمين باشا بان ستانلي قادم لإنقاذه بطريق الكنغو فأرسل أمين للبحث عنه فلم يجده وفي 29 أفريل 1888م التقى أمين باشا بستانلي في نسابي، حيث سلمه مرسوم الخديوي محمد توفيق بإخلاء المديرية، واتفقا على تنفيذ ذلك ثم السفر إلى مصر [4] كما أرسل خطابات بالتسليم إلى الحامية العسكرية في الرجاف التي رفضت التسليم [5].

وفي 5 أكتوبر 1888م جاءت الأخبار من الرجاف بان المهديين يحاصرون مركز الرجاف وفي 19 أكتوبر وصلت الأخبار إلى حامد أغا بسقوطها فحشد عساكره ، وسافر إليها وكان قلقا بصورة خاصة من اجل إنقاذ أسرته [6]وفي 12 نوفمبر 1888م تحرك المهديون من الرجاف وهاجموا القوة بقيادة حامد أغا عند ضفتي بحر الجبل، وفي خلال نصف ساعة تمكن عمر صالح من هزيمة قوات حامد أغا الذي قتل في هذه المعركة، كما قتل عدد كبير

(1)- هولت، المصدر السابق، ص 71،

(2) -شبيكة مكي ، السودان الثورة **المهدية من واقعة ابا الى حصار الخرطوم** ،المصدر السابق ، ص136-143.

(3) – مورتين ستانلي الرحالة الشهير حضر على راس حملة تألفت في لندن لإنقاذ أمين باشا وقواته في مديرية خط الاستواء عن طريق مصر والبحر الأحمر زنجبار ثم راس الرجاء الصالح حتى نهر الكسفو. انظر :هولت المصدر السابق، ص154

(4) – نعوم شقير، المصدر السابق، ص1095.

(5)- نفسه، ص 1094.

(6) -. شبيكة مكي، المصدر السابق، ص 149.

من ضباطه، وجنوده بينما هرب الباقون من رجاله، أما عمر فلم يفقد من رجاله غير ستة فقط [1] .

و تراجع عمر صالح بسرعة إلى الرجاف عندما علم أن قوات خط الاستواء في طريقها إلى إليها، وتمكن عمر صالح في 30 ربيع أول 1306هـ الموافق 4 ديسمبر1888م، من السيطرة على دفيل، والواضح أن خسائر عمر لم تكن كبيرة، فقد منذ بداية المعارك حوالي مائتين وخمسين رجلا من الأنصار، وبدأت الحامية المصرية في التراجع نحو التانجو في بحيرة ألبرت [2] .

وبعد معركة الرجاف ظل أمين باشا في التانجو، ووصلته أخبار في 26 جانفي 1889م بوصول ستانلي إلى بحيرة البرت، وقد أزعجت عودة ستانلي الجنود في واد لاي وانقسموا إلى قسمين قسم يقوده فضل المولى محمد يريدون البقاء في خط الاستواء تحت أي ظروف، وقسم يقوده سليم أغا باشا يردون السلام، واللحاق بامين باشا، والانضمام الى ستانلي، وقرروا أن يبعثوا إليه بمندوبين ليبلغوا برغبتهم في التحرك [3] .

ووصل أمين باشا إلى كافاليز في 17 فبراير 1889م، حيث كان ستانلي معسكرا، وعقدوا مجلسا تقرر فيه الجلاء بأقصى سرعة ممكنة من المديرية، ولكن فضل المولى رفض الانضمام إلى ستانلي، وسار في الليل إلى مستودع الذخيرة في اودلاي، وحمل ما يمكن حمله منها، ومعه حوالي سبعين من الدناقلة، وبضع مئات من الجهادية وترك وادلاي إلى التلال المحيطة بها[4]رافضا الجلاء عن بلاده.

وفي 26 فيفري تحرك سليم باشا شمالا مع مندوبين ليجمع من يريد الذهاب من سكان خط الاستواء إلى كافاليز، وأعلن ستانلي للمجلس المنعقد في كافاليز انه لن ينتظر اكثر من 10

---

(1) – نفسه، ص149

(2)Colline robert.O the southem sudan1883-1889 struggle for control 5 yale 1962. p67.

(3)-Ibid pp67-69.

(4) – Ibid , pp69-70.

أفريل، وتأكيدا لكلامه تحرك خارج كافاليز في اليوم المحدد ومعه أمين باشا ومن وافق المجيء معه من سكان خط الاستواء، الذين وصلوا إلى المركز وهم ستمائة من المصريين والبقية من خط الاستواء ومعهم زوجاتهم وأطفالهم كلهم حوالي خمسمائة متجهين شرقا نحو زنجبار [1].

وفي 22 أفريل ارسل سليم أغا إلى ستانلي يطلب منه انتظار وصوله، وكان هذا أخر اتصال بين قوات الإنقاذ بقيادة ستانلي وسليم أغا، ولم يستطع سليم أغا أن يعود إلى وادلاي بسبب وجود القوات المسلحة تحت سيطرة فضل المولى في التلال ، ولم يكن معه إلا القليل من الرجال في تانجورا بينما انتشرت الأغلبية على طول الطريق إلى وادلاي [2]، واستمر أمين باشا في طريقه حتى وصل زنجاي في 6 ديسمبر 1889م، وكان انسحاب أمين باشا، قد فتح باب الصراع بين المانيا وإنجلترا وبلجيكا على النفوذ في هذه الجهات[3].

أما سليم أغا فقد بقي في كافاليز رافعا العلم المصري معتقدا أن الإنقاذ سيأتيه من الساحل بينما كل من معه تسعون من الرجال ومائة من النساء والأطفال، كما انه تعرض لهجوم الوطنيين بعد تسعة أيام من وصوله وفقد خمسين من رجاله، وطلب سليم مساعدة شيخ كافاليز الذي حذر الوطنيين من انه اذا عاد ستانلي سيقتلون جميعا دون شك، وبعد هذا بقي سليم أغا في سلام في كافاليز وانشأ مقرا صغيرا، ولم يكن لديه أي اتصال بخط الاستواء أما فضل المولى فقد رأى انه لا يستطيع البقاء أو السيطرة على كل هذه القوة في الجهاد فعاد إلى اودلاي [4].

---

(1)- Wingate f.r.op.cit.p463-464.

(2)-Collins , r.o.op.cit p70

(3)- الجمل شوقي عطا الله ، **سودان وادي النيل وعلاقاته بمصر ،الجزء الثالث من الحركة المهدية الى قيام الجمهورية** مكتبة الانجلو مصرية، مصر، 1980م، ص108.

(4)-Collins .Op.Cit. p71.

لقد نجح المهديون في تحقيق انتصار ونفوذ واضح في وادي بحر الجبل مابين 1889م-1890م، وحققوا انتصارا على القبائل النبيلة، وانتصارات على القبائل العديدة شرق النيل[1] كما دارت معركة أخرى بين الكنغوليين، والأنصار و علي عبد الرحمان قد أرسل، ومعه سبعمائة من الأنصار لحصار مركز الكنغوليين في موند، وبسرعة حاول الكنغوليين تحصين مركزهم، و احكم الأنصار حصار مركز موندو، ولكن بسبب هجوم الكنغوليين من خارج المركز اضطر الأنصار إلى الانسحاب إلى دونجو في فيفري 1894م، و قامت ثورة القبائل ضد الكنغوليين في وادي أولى في فيفري 1894م، وكان هدفهم قتل الأوروبيين والاستيلاء على السلاح والذخيرة، ومن ثم انسحب الكنغوليين[2] .

وفي 12 ماي 1894م ثم توقيع المعاهدة الكنغولية أجرت بمقتضاها إنجلترا لولاية الكنغو الحرة، ما صار يعرف بحاجز اللادو، وهو منطقة كبيرة من بحر الغزال بموجبها أعطت ولاية الكنغو منفذا إلى النيل الأعلى بموجب إيجار يستمر مدة حكم الملك ليوبولد، وفي مقابل ذلك أجرت ولاية الكنغو الحرة لإنجلترا من بحيرة ادوارد الى بحيرة تنجانيقا[3] .

وقد أعلنت إنجلترا رسميا حمايتها على أوغندة في 18 جوان 1894 م، ومن ذلك الوقت أخذت الحكومة الإنجليزية تمد نفوذها إلى الأقاليم المجاورة، فقضت على سلطة كباري بجا ملك اورينو، وضمت بلاده إلى إدارتها، ورفعوا العلم البريطاني على وادلاي والدفلاي[4]

وفي صيف نفس العام بدا من الواضح أن وادي أصبح معرضا لخطر الوقوع في أيدي الأنصار، حيث وصل الكنغوليين بقيادة فرانكي إلى دونجو، وشكلوا طابورا نظاميا لطرد المهديين من الزريبوة التي أقاموها في نهر ناجيرو، وفي 23 ديسمبر 1894م اصطدام

(1)- Ibid -p80.

(2)- Ibid -p88.

(3) -الجمل شوقي عطاالله، **تاريخ سودان وادي النيل** ، المرجع السابق، ص108.

(4)-Collins .Op.Cit.p125.

فرانكي بالمهديين، وهزمهم ودمر زريبتهم، وتم إبعادهم عن أراضي دولة الكنغو الحرة إلى الأبد[1] .

وبقي عربي في بور في موقف لا يحمد عليه فقد خسر اكثر من ربع قواته بالإضافة إلى سبعمائة بندقية، وتعددت الاشتباكات مع قبائل النيكا المجاورة، ومع ذلك بقي عربي محتفظا ببور وابدى في ذلك مهارة، وشجاعة جديرة به كواحد من اقدر قواد المهدية و لم يتوقف عربي دفع الله يوما عن إرسال حملات صغيرة للإغارة على الكنغوليين، و استطاعت بالفعل أن توقع بهم خسارة كبيرة، ففي 4 جوان 1898م أباد الأنصار الحامية الكنغولية بالرجاف، ووضعوا أيديهم على بعض أقسام المركز، لكنهم اضطروا إلى الانسحاب إلى بور بعد أن كبدوا الحامية خسائر كبيرة في الأرواح بلغت حوالي ثلاثمئة ما بين قتيل وجريح، في حين لم تتجاوز خسائر المهديين عن نصف هذا العدد، وبادر الكنغوليين على الفور بإرسال التعزيزات من نهر أولي، كما أن المهديين لم يقوموا بعدها باي هجوم أخر على الجاف [2]، وبقي عربي دفع الله في بور، ولم يعلم بمعركة أم درمان، وفي نوفمبر 1898م علم بان قوة إنجليزية، كنغولية مشتركة تحت قيادة الماجور مارتر تتقدم نحو بور، فاضطر إلى التخلي عنها وسار في الاتجاه الشمالي الغربي إلى رومبيك وواصل سيره عبر أنهار يونجو ولول وبحر العرب إلى دار كلكة حيث شيد لنفسه زريبة قوية [3].

ب-الحروب الخارجية:

❖ **الحبشة:**

كانت حالة الصراع مع بلاد الحبشة منذ عهد محمد أحمد المهدي، لأن هذا الأخير كان يرغب في أن تصل الدعوة المهدية لكل بقاع العالم، ومن الأشياء التي أثرت بصورة مباشرة

(1)-Ibid .p126.

(2) -Ibid.p 127

(3)-نعوم شقير، المصدر السابق ، ص 1303.

في علاقة المهدية بالحبشة، هو مساعدة الأحباش للحاميات على الحدود وتحديدا حامية القلابات، وبهذا العمل تصبح الحبشة قد دخلت الحرب ضد المهدية[1].

أما عن لماذا دخل التعايشي في حروب مع الأحباش، أولا لإنهاء ما بدأه محمد أحمد المهدي، الذي كان أرسل إلى ملك الحبشة رسالة يدعوه فيها لاعتناق المهدية في 15 جوان 1885م، وقد رفض يوحنا خطاب المهدي، كما تعرض لشخص المهدي بالإساءة[2] وثانيا من باب الحروب الدفاعية بهدف المحافظة على أراضي دولته في وجه الأطماع الأجنبية، فالأحباش يمثلون أبرز أعداء المهدية منذ البداية في تعاونهم وتحالفهم مع البريطانيين والمصريين، وهذا لتسهيل عملية انسحاب الحاميات العسكرية في منطقة الشرق، وفي تحرشهم على قوات المهدية والحدود الشرقية، وفي تحول أراضيهم إلى مركز لتجمع العناصر ونشاط القوى المعادية للثورة المهدية[3].

استطاع أحد قادة الخليفة التعايشي القائد حمدان أبو عنجة أن يوقع بالأحباش الهزيمة قرب غندار في 18 جانفي 1888م [4]ثم هزمهم مرة أخرى في واقعة القلابات في12 مارس 1889م التي انتهت بمقتل ملك الأحباش يوحنا، وتولى مكانه الملك منليك الذي اتجه لسياسة التهادن مع الدراويش انصار المهدية، وذلك ليتفرغ للخطر الإيطالي الذين نزلوا في مصوع بمعاونة إنجلترا و اخذوا يحققون أطماعهم في الحبشة [5].

انتهج الخليفة عبد الله التعايشي مبدأ اللين مع الأحباش في حدود الدولة المهدية الشرقية، وفي 10نوفمبر 1891م حدث تطور ملحوظ في علاقات المهدية بالحبشة، وذلك عندما أرسل بتيوه أحد زعماء الأحباش رسالة إلى الأمير أحمد علي أبدى له فيها استسلامه للمهدية،

---

(1)- مكي شبيكة، **عبر قرون** المصدر السابق، ص 403.

(2)- محمد سعيد القدال، المهدية والحبشة، المرجع السابق، ص 40.

(3)- عبد العزيز الصاوي و محمد علي جادين، **الثورة المهدية مشروع رؤية جديدة**، الطبعة الأولى، دار الفارابي، السودان، 1987م، ص 126.

(4)- محمد سعيد القدال، **المهدية والحبشة**، المرجع سابق ، ص 107 .

(5)- شوقي الجمل، المرجع السابق، ص 688 .

ورغبته الأكيدة في فتح الطريق التجاري بين القلابات ومدن الحبشة، وقد استغلت المهدية الصراع الداخلي في الحبشة ونتيجة لظهور الخطر الإيطالي الذي أصبح يهدد الحبشة، وانشغاله بالمشاكل الداخلية اتجه الملك "منليك" إلى انتهاج سياسة يسودها الود مع المهدية، وفي سنة 1893م قام بتيوه حاكم حلفايا بإرسال الضريبة التي فرضها عليهم مع رسوله وهي عبارة عن 2000ريال [1] .

لقد كان لانتصار المهدية على الأحباش له الأثر السياسي في منطقة شرق إفريقيا، وسنحت الفرصة للاستعمار بالتوغل على المنطقة، كما أن مثل هذه المعارك الإقليمية تساعد الاستعمار في التدخل المباشر في إفريقيا.

أما الجانب البريطاني الذي كان يراقب الوضع في السودان وتتبع خطوات المهدية وتقاربها مع الأحباش، فقد خافت من هذا التقارب خاصة بعد هزيمة الأحباش للإيطاليين فأقدمت على اتحاد الخطوات اللازمة لاسترجاع السودان وإنهاء حكم المهدية[2].

❖ **مصر:**

بعد أن تحقق النصر للسودانيين على الأحباش في رجب 1206هـ الموافق لـ مارس 1889م، حققت الدولة المهدية بعض تطلعاتها الخارجية، فهذه الدولة الفتية قد تمكنت من طرد كلا من المصريين والبريطانيين والانتصار على الأحباش في أرضهم، ولاشك أن هذا مجهود كبير قامت به هذه الدولة، وهذا بالطبع قد أدى إلى إرهاقها، وكان من المفترض أن تأخذ هذه الدولة وقتا لإعادة ترتيب الأمور وإعدادها للمرحلة القادمة لا سيما وأنها أخذت الآن تسع سنوات في كفاح مستمر ضد المصريين والبريطانيين، وبقية أعدائها.

(1)- محمد عبد الغفار عبد العلي، **أثر العوامل السياسية والاقتصادية في سقوط الدولة المهدية 1881م-1898م**، دار الأهداف، السودان، 2004م، ص 196.

(2)- شهاب الدين محمد إبراهيم محمد، المرجع السابق، ص 21.

لا شك أن هذه الانتصارات قد ألهبت في الناس روح الحماس، وأشعلت فيهم روح الجهاد، وكان أنصار المهدية يعتقدون أنهم وبهذا الحماس اللامحدود سوف يحققون انتصارات أكبر وفي مختلف الأصعدة، مما جعلهم يفكرون في غزو مصر[1].

ويذكر ضرار صالح ضرار أن السودان في ذلك الوقت قد أصبح مطمعا للعديد من الدول وخاصة الأوروبية، ففرنسا تظهر نواياها ومطامعها في السودان منذ 1884م وبريطانيا قد وضحت مطامعها عندما استولى الإنجليز على مصر وواصلوا توغلهم حتى وادي حلفا، وكانوا يقومون بإعداد كبير لجيوشهم المؤلفة من أبناء مصر، وبعض السود السودانيين، وكانوا يرمون من وراء ذلك للقضاء على دولة المهدية، وامتد هذا التحدي حتى تمكنوا من احتلال سواكن في شرق السودان، ضاربين بذلك حصارا على الشواطئ ليمنعوا الحج والصادرات والواردات وأهمها الأسلحة النارية والمواد الغذائية من خارج البلاد، وهذا بالطبع كان مردوده السلبي على قوات الأمير دقنة في الشرق[2].

كان أكبر خطأ في كيان الدولة الحديثة الحماس الذي كان مشتعلا في صدور الشعب والشباب، وكان السودانيون يعتقدون أن حماسهم الذي أكسبهم كل تلك الانتصارات على أعدائهم من مصريين وإنجليز وأحباش سيدفعهم إلى انتصارات أخرى في طريق جهادهم الطويل.

وكان البريطانيون أنفسهم قد احتشدوا جنودا وضباطا على الحدود المصرية السودانية وهم يعدون العدة للحماس السوداني الذي سيتجه إلى الشمال، وكانوا حريصين كل الحرص على ألا تصيبهم هزيمة في أولى معاركهم مع الطلائع الثورية السودانية، ولذلك قرروا أن يشترك

(1)- الكباشي عبد الفتاح، **حملة أمير الأمراء عبد الرحمان النجومي إلى مصر أسبابها ونتائجها**، مجلة دراسات حوض النيل، العدد 10، مج 05، جامعة النيلين، السودان، 2007م، 180.

(2)- ضرار صالح ضرار، المصدر السابق، ص 190.

في الدفاع على الحدود المصرية قوات مصرية وبريطانية وسودانية من الرقيق الذين كانت قوافلهم ترسله أيام الحكم المصري[1].

ويتضح لنا جليا الموقف البريطاني، والذي يهمه أولا وأخيرا الدفاع عن مصر ذات الموقع الاستراتيجي الهام، أما من جانب الخليفة عبد الله التعايشي فقد وجه إنذارا لأهل مصر بل أن يحرك لهم جيوش المهدية، وقد جاء في هذا الإنذار "" ... إلى أحبابه في الله أهالي الريف والجهات البحرية كافة، اعلموا انه ما حملني على نصحكم ولا دعاني إلى بسط العنان في عظتكم إلا مزيد من الشفقة عليكم، والخوف من أن لا تنجح فيكم المواعظ غرورا بالأماني الكاذبة، وركونا إلى راحة الدنيا الفانية الذاهبة، فتدور عليكم الدوائر كما دارت من قبلكم في بلاد السودان لما أعرضوا عن قبول الحق، وجنحوا إلى إيقاع أقوال علماء السوء الذين أضلهم الله على علم واغتروا بأكاذيب حكامهم، وكثرة عدد جنودهم وعددهم العارية عن معونة الله، فختم الله على سمعهم وقلبهم وجعل على بصرهم غشاوة، وحاق بهم مكرهم هلكوا وحرقت النار أجسامهم، وخسروا الدارين والعياذ بالله، ولكم فيها عبر وعندكم من أمرهم خبر والسعيد من اتعظ بغيره، ونظر في صلاح عاقبته وكشف ضميره""[2].

كما وجه إنذارا لخديوي مصر توفيق "" ... واعلم إنما دعوناك إليه هو الدين الحث القديم، والمنهاج الواضح المستقيم، فلا تعرض عنه إلى نزعات الباطل، فإن الحق جدير بالاتباع، والباطل حري بالتلاشي والضياع، ولو كان قصدي من هذا الأمر ملك الدنيا زائل، وعزها الفاني الذي ما تحته طائل، لكان السودان وملحقاتها كفاية كما تعلم من أقسامها وتنوع ثمراتها، ولكن ما القصد كما يعلم الله إلا إحياء السنة المحمدية، والطريقة النبوية بين أظهر عامة البرية، ولو نظرت بعين البصيرة والإنصاف، وتركت التعامي عن الحق، والاعتساف لأذعنت لي بذلك، وسلكت باتباعي أحسن المسالك، وتيقنت أنك الآن بمعزل عن الهداية،

(1)- نفسه، ص 194.

(2)- مكي شبيكة، **السودان عبر القرون**، المصدر السابق، ص 402.

حيث اتخذت الكافرين أولياء من دون المؤمنين أهل العناية، وركنت إلى مؤاخاتهم والانخراط في سلكهم حتى كأنك تريد بهم إطفاء نور الله ويأبى الله إلا أن يتم نوره ولو كره أعداؤه""[1]

أرسل الخليفة عبد الله التعايشي أحد كبار أمراء المهدية وهو عبد الرحمان النجومي ليقود الحملة العسكرية الزاحفة على مصر، وقد خرج هذا الأخير في 03 ماي 1889م[2] بقوة مكونة من 4000 مقاتل من قبائل الدناقلة والجعليين والبقارة والبطاحين ومعهم 300 بندقية فقط، وكان يصحبهم أبناؤهم ونساؤهم وعبيدهم وعددهم 7000 على أمل أن يقطنوا مصر بعد ضمها[3] .

كان لابد للخليفة عبد الله التعايشي وقائد حملة النجومي أن يتخذا من الأساليب الدعائية والخداعية للحصول على مصر، فلذلك نجدهما قد اعتمدا على بث الدعاية ضد العدو المشترك لمصر والسودان وهو العدو البريطاني، فأرسل إلى قبيلة العبادية التي تسكن الحدود المصرية السودانية رفقة أهالي صعيد مصر بأن ينضموا إلى إخوانهم أنصار المهدية في حربهم لكن لم يستجيب أي جانب منهما لهذه الدعوة[4].

كانت أولى الاشتباكات في واقعة أرقين في 02 جويلية 1889م ضد قوات بريطانية بقيادة ودهاوس، خسر فيها السودانيون أضعاف ما خسر الجيش الإنجليزي، وأصيب في هذه الموقعة النجومي في فخذه بشظايا قنبلة[5].

بعد هذه الموقعة تحرك النجومي حتى بلغ قرية توشكي بقوة قدرها ضرار صالح ضرار بحوالي 2821 مقاتل أضناهم الجوع والعطش وقلة السلاح، أما ودهاوس فهو في قوة قدرت بحوالي 3680 مقاتل من مصري وسوداني وبريطاني مزودين بثمانية مدافع[6] والتقى

(1)- نفسه، ص 403.

(2)- بشير كوكو حميدة، المصدر السابق، ص 242.

(3)- ضرار صالح ضرار، المصدر السابق، ص 195.

(4)- الكباشي عبد الفتاح، المرجع السابق، ص 182.

(5)- نعوم شقير، المصدر السابق، 781.

(6)- ضرار صالح ضرار، المصدر السابق، ص 196.

الجمعان في توشكي يوم 03 أوت 1889م وتغلبت الكثرة على الشجاعة، وسقط أغلبية أنصار المهدية وكذلك قائدهم النجومي وولده، وأسر الأطفال والنساء[1] .

لم يستطع الخليفة التعايشي أن يغزوا مصر، فقد أظهرت هذه المعركة ضعف إمكانياته الهجومية واختلال سياسته الداخلية والخارجية، وأوجدت حدا لأسطورة جيش الدراويش الذي لا يقهر، ومن ناحية أخرى أعطي انتصار للإنجليز والمصريين ثقة في نفسهم، وتوغل داخل الأراضي السودانية من الناحية الشمالية، وظهر ضعف الدولة المهدية الشيء الذي أثار مخاوف بريطانيا من عدم قدرة الخليفة للتصدي لأي تدخل أوروبي محتمل[2].

كانت هزيمة جيش الأمير عبد الرحمان النجومي نهاية المطاف لدولة المهدية، وترتب على ذلك تداعيات عميقة في تاريخ السودان، وسقطت تطلعات الخليفة التعايشي الخارجي، واختل ميزان السياسة العامة لدولة المهدية وظهرت بواطن الضعف في إمكانيات الجيش، أما بالنسبة لبريطانيا فقد شكلت لها هزيمة أنصار المهدية بداية القضاء على هذه الدولة الفتية واسترجاعا للسودان، وبذلك غلق باب الأطماع الخارجية التي كانت تحوم حول السودان بعد ثورة محمد أحمد المهدي، ورجوع حملة الإنقاذ.

ثانيا-التنافس الأوروبي على السودان:

إن موقف الدول الاستعمارية يعتبر من الأسباب التي دفعت إلى تغير السياسة البريطانية والتعجيل باحتلال السودان و قد تسابقت هذه الدول على اقتطاع أطراف من السودان والتوغل في أرضه، و الدول التي كانت لها أطماع في هذه الجهات، هي ألمانيا وإيطاليا، و بلجيكا، و الحبشة، و فرنسا [3].

و بالنسبة للألمان و الإيطاليين، فقد أعطت إيطاليا مناطق على البحر الأحمر (مصوع) التي كانت ملكا لمصر، وعقدت إنجلترا اتفاقا مع إيطاليا في أفريل 1891م اعترفت فيه

(1)- نعوم شقير، المصدر السابق، 792.

(2)- شهاب الدين محمد إبراهيم محمد، المرجع السابق، ص 25.

(3)- فيفيان ياجي ، المرجع السابق ، ص 148.

إيطاليا بالحقوق الشرعية التي لمصر مع السودان بما فيها سماح الإنجليز للإيطاليين باحتلال كسلا بصفة مؤقتة على أن تستردها مصر في الوقت المناسب وغربا في الكاميرون في مقابل تخلي ألمانيا عن ادعاءاتها في صرف النيل بموجب معاهدة مع إنجلترا في سنة 1890 م [1].

وكان تفكير الحكومة البريطانية قد اتجه إلى احتلال السودان و استرجاع دنقلة في البداية ، و لكن في أعقاب عقد اتفاق مع إيطاليا في أفريل 1890م، أعلنت إنجلترا مؤقتا عن مشروع دنقلة، و قد اعترفت بريطانيا بالحبشة منطقة نفوذ إيطالية، و ذلك في وقت كان دي رودينس يتولى فيه الحكم في إيطاليا [2].

و في 21ديسمبر 1893م انتصرت إيطاليا على المهديين في موقعة أغوردات [3]و رأى لورد كروم بارنج أن الإيطاليون يريدون احتلال كسلا، و انه إذا لم تتفق الحكومتان الإيطالية و البريطانية على حدود المنطقة فإن الحكومة الإيطالية ستعمل على التوسع غربا بعد فترة وجيزة و هذا سيقودها حتما إلى وادي النيل [4].

ولما كان احتلال إيطاليا لكسلا في جويلية 1894م، قد وضع الحكومة البريطانية أمام الأمر الواقع، فلم تجد هذه الأخيرة مفرا من إقرار الخطوة التي قامت بها الحكومة الإيطالية و لا سيما تعهد كريس الذي عاد إلى الحكم في إيطاليا في ديسمبر 1893م متعهد رسميا بالالتزام بما جاء في اتفاق أفريل 1891م مع إنجلترا، و من حيث اعتبار احتلال إيطاليا لكسلا لا يتعارض مع حقوق السيادة الشرعية التي لمصر عليها، و أن يكون في استطاعة الحكومة المصرية استرداد كسلا من الإيطاليين في الوقت المناسب[5]و تعهدت الحكومة الإيطالية بالامتناع عن إقامة منشآت للري على نهر عطبرة.

---

(1)- نفسه ، ص 149.

(2)- Shibeika, Mekki : **British, policy in the Sudan, 1882-1902** Oxford,1952 P 321 .

(3)-

(4)- حراز محمد السيد رجب، المصدر السابق ، ص 325.وانظر أيضا: نعوم شقير، المصدر السابق، ص 820.

(5) - حراز محمد السيد رجب، نفسه ، ص ص، 340-341.

و أكد مالسيوري لكرومر[1] في 29 فيفري 1891 م، بان إنجلترا لن تجني شيئا إذا قامت باحتلال كسلا و السياسة التي يجب أن تتبع هي الانتظار، ففي أي وقت تصبح فيه أصحاب السيطرة في وادي النيل يمكن أن تتناول مسألة كسلا بسهولة و إلى أن يحدث ذلك تصبح كسلا قليلة الأهمية [2].

أما من جهة بلجيكا فقد استطاع ليوبولد الثاني ملك بلجيكا إنشاء دولة الكونغو الحرة واخذ البلجيكيون منذ ذلك الوقت يعملون للتوغل في إقليم بحر الغزال، و في عام 1894م أمرت إنجلترا للبلجيك ما يعرف باسم (حاجز لادو) و كان الهدف الرئيسي من هذا الإجراء هو أن يحول دون الفرنسيين إلى حوض النيل، و أيضا كترضية للبلجيك الذين كانوا يطمعون في السودان كله أو على الأقل في المناطق العليا منه [3].

أما فرنسا فقد كانت تسعى بدورها لتنفيذ مشروع استعماري آخر عرف بمشروع البحر الأحمر – المحيط الأطلس–، أي التوسع الفرنسي في منطقة تمتد من ساحل البحر الأحمر إلى محيط الأطلس، و ذلك بالزحف من الشرق إلى الغرب صوب حوض النيل و إفريقيا الوسطى، و منافسة إنجلترا في السيطرة على هذه الجهات، و من ثمة إزعاج الاحتلال البريطاني في مصر و تهديده، بقطع المياه عن هذه البلاد في حالة تنفيذ فرنسا لهدفها

(1)– كرومر سياسي بريطاني ولد في 1841/02/26م عمل ضابط في الجيش الانجليزي سنة 1858م ثم أمينا خاصا لحاكم الهند الانجليزي ما بين1872م–1876م ثم جاء لمصر وعمل مندوبا لصندوق الدين الذي نصب ليضمن حقوق الدائنين الأجانب، ثم أصبح وزير مالية الهند في الفترة الممتدة من 1880م إلى 1883م ثم عاد إلى مصر بعد الاحتلال البريطاني لها وعمل معتمدا قنصلا عاما لبريطانيا، وصار الحاكم الفعلي لمصر إلى ان ترك مصر عام 1907م، توفي في السنة نفسها. أنظر: عبد الوهاب الكيالي و آخرون، **موسوعة السياسة**، الجزء الخامس، المرجع السابق، ص 115. وأيضا: علي أكرم فضل مهاني، **العلاقات الصهيونية البريطانية في فلسين1918م–1936م**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة غزة، غزة، فلسطين، 2010م، ص08. وأنظر أيضا: محسن محمد، **أصول الحكم تاريخ مصر بالوثائق البريطانية والأمريكية**، دار المعارف، مصر، 1980م، 25.

(2)– نفسه ، ص 325.

(3)– الجمل شوقي، المرجع السابق، ص 149.

التوسعي يضم إقليم بحر الغزال على وجه الخصوص إلى أملاكها في إفريقيا الغربية الفرنسية على أساس أن السودان ملك مباح منذ أن جلى المصريون عنه [1].

و من الطبيعي أن تبذل بريطانيا جهد لمحاصرة الفرنسيين في خليج تأجورة – المطل على خليج عدن– حيث ممتلكاتهم، لمنعهم من الاتصال المباشر بحوض النيل لذا شجعت بريطانيا تأسيس نفوذ لإيطاليا على ساحل البحر الأحمر الغربي، حيث أصبحت ممتلكات الإيطاليين تبدأ من رأس قصار جنوب سواكن إلى حدود الصومال الفرنسي الشمالية، و بذلك نجحت إنجلترا في منع فرنسا من الوصول إلى أعالي النيل، و منافسة إنجلترا في السيطرة على هذه الجهات [2]و قد عملت فرنسا على التوغل في إفريقيا الوسطى و الوصول إلى حوض النيل عن طريق نشر النفوذ الفرنسي في الحبشة على حساب النفوذ الإيطالي من ناحية، و إرسال حملات من الممتلكات الفرنسية إلى إفريقيا الغربية الوسطى إلى حوض النيل للاستيلاء على فاشودة ، و رفع العلم الفرنسي عليها من ناحية أخرى [3].

و كانت كل الدلائل تشير إلى أن فرنسا عاقدة العزم على تنفيذ مشروعها الاستعماري و أخذت تجري الاستعدادات لإرسال حملة بقيادة مونتي "Montic" من نهر إلا ربانجي في الكونغو إلى فاشودة التي تسيطر إلى مجرى النهر الأعلى و على ملتقى رافدية به و هما بحر الغزال و نهر السوباط [4].

و ما لبت فرنسا أن أرجأت حملة مونتي، و عدلت مؤقتا عن مشروع الوصول إلى حوض النيل الأعلى من الاربانجي ، وذلك في أعقاب عقد اتفاق مع الألمان في 15مارس 1894م لتحديد مناطق النفوذ الفرنسي و الألماني في بحيرة تشاد، و تخطيط الحدود بين الكونغو

---

(1)– شكري محمد فؤاد، **مصر و السودان، تاريخ وحده وادي النيل السياسية في القرن التاسع عشر**، المصدر السابق ص 496.

(2)– حراز محمد السيد رجب، المصدر السابق ، ص 366.

(3)– شكري محمد فؤاد، المصدر السابق ، ص 395.

(4)– حراز محمد السيد رجب، المصدر السابق ، ص 368.

الفرنسية و الكاميرون الألمانية، و صار للفرنسيين مطلق الحرية بموجب هذا الاتفاق في التوسع شرقا إلى أقصى ما يستطيعون بلوغه [1].

و قابلت فرنسا معاهدة الإنجليز مع البلجيك باستنكار شديد، و رأت فيها اعتداء على حقوق مصر، و لذلك عجلت فرنسا بإرسال مونتي لطرد البلجيك، و الزحف حتى يصل إلى حوض النيل، على أن تقوم في نفس الوقت حملة أخرى من الحبشة حتى تصل إلى نهر السوباط لتأتي بالمؤن، و الإمدادات من سوباط إلى الحملة الزاحفة بقيادة مونتي [2].

ما لبثت فرنسا أن عقدت اتفاقا مع البلجيك في 14 أوت 1894م، نالت بمقتضاه تعديل الحدود بين مستعمرتها في الكونغو الفرنسية، و دولة الكونغو الحرة [3]و ظل تغلغل النفوذ الفرنسي في الحبشة يشكل خطرا كبيرا على مصالح إنجلترا في إفريقيا الوسطى لذلك كان من الضروري على بريطانيا أن تبذل ما وسعها من جهد لوقف تغلغل ذلك النفوذ الفرنسي في الحبشة، و إدخال هذه البلاد في منطقة النفوذ الإيطالية في شرق أفريقيا، لذلك نظرت بريطانيا بعين الرضا إلى المحاولات العسكرية التي قامت بها إيطاليا منذ سنة 1894م لإخضاع الحبشة إلى نفوذها [4].

و في ديسمبر 1896م أوفدت الحكومة الفرنسية ليون لجارد "Leone Legarde" حاكم مستعمرة الصومال الفرنسي إلى أديس أبابا، و زودته بأموال طائلة، و كميات ضخمة من البنادق و الذخيرة ، لاستخدامها لتقوية النفوذ الفرنسي في الحبشة، و لاسيما في الوصول إلى اتفاق سياسي مع نجاش الحبشة منليك يخدم أغراض فرنسا الاستعمارية في شرق أفريقيا، و الحصول على موافقة العاهل الحبشي على تسهيل مرور حملتين فرنسيتين في بلاده، و مهمتهما الوصول إلى حوض النيل [5]وعقد لجارد اتفاقا مع الحبشة في مارس

---

(1) –Shibeika, M. Op. Cit. P 320–355.

(2)– شكري محمد فؤاد، **مصر و السودان**، المصدر السابق، ص ص 496– 497.

(3)– حراز محمد السيد رجب، المصدر السابق ، ص 369.

(4)– نفسه، ص 369.

(5)– فيفيان ياجي، المرجع السابق ، ص 158..

1897م يقضي بعدم التدخل في الحبشة، و منع أي دولة في التدخل في منطقة النفوذ الفرنسي [1].

أما من جهة الحبشة فكان خوف إنجلترا من عقد حلف بين الخليفة عبد الله التعايشي، وبين منليك الثاني إمبراطور الحبشة للقيام بعمل مشترك خاصة بعد احتلال الإيطاليين لكسلا، و قد صار المهديون يغيرون على كسلا بين الحين و الآخر بغرض استردادها من أيدي الإيطاليين، و قام المهديون بمهاجمة كسلا، و لكن الحماية الإيطالية استطاعت صد الهجوم، و في فيفري 1891م، كلف الخليفة عبد الله أحمد فيصل بمهاجمة كسلا فزحف الأخير في نحو ستة آلاف من الأنصار على كسلا، و ضرب الحصار عليها و تمكن الكولونيل سينفاتي "stevani" من إنقاذ حامية كسلا، و من صد الحصار عنها [2].

والواقع أن احتلال إيطاليا لكسلا لم يضع حدا للأخطار التي كانت تتحاشاها إنجلترا من ناحية المهدية في السودان الشرقي بل على العكس استحمل خطر الأنصار حتى صاروا يهددون بطرد الإيطاليين من كسلا [3].

و قد حدث في أول مارس 1896م تطور سياسي هام في المنطقة عندما استطاع الأحباش هزيمة الإيطاليين في معركة عدوه في مارس1896م، فرأى الأمير أحمد فيصل في القضارف أن يغتنم فرصة انشغال الإيطاليين بالحرب مع الحبشة، و يقوم بغزو كسلا و إعادتها، و تردد الخليفة عبد الله قبل أن يأذن بتلك الغزوة خوفا من وقوع كارثة حربية وأخرى قد تؤثر على نظامه بأكمله [4].

(1)- محمد فؤاد شكري، المصدر السابق، ص 519.

(2) - حراز محمد السيد رجب، المصدر السابق، ص 357.

(3)- شكري محمد فؤاد، المصدر السابق، ص 501.

(4)- محمد سعيد القدال، **المهدية والحبشة**، المرجع السابق، ص ص 146-147.

وعلى وجه الإجمال فإن الحروب الخارجية والحروب على الحدود التي خاض غمارها الخليفة عبد الله التعايشي قد كلفته خسائر فادحة للغاية في الأرواح والأموال، وبالتالي أنهكت قوى دولته، وأدت في النهاية إلى تدهور نفوذه.

وبعد هذا التكالب سرعان ما غيرت بريطانيا موقفها بعد أن رأت تكالب القوى الأوروبية على السودان وشرق إفريقيا فأخذت تفكر في استرجاعه قبل وقوعه بين أيدي القوى الاستعمارية المنافسة لها وهذا ما نحاول التطرق إليه في العنصر الموالي.

1-الاحتلال الإنجليزي للسودان:

أ-أسباب الاحتلال:

سيطر الاحتلال الإنجليزي على مصر وعلى كل مقدراتها، وسرح جيشها فصارت عزلاء، وتحكم في ماليتها واقتصادها تحكما كاملا، وباشر الإدارة فيها مباشرة تامة، وباختصار لم تعد الحكومة تستطيع أن تتحرك خطوة واحدة دون أن تباركها بريطانيا.

وقد تظافرت الظروف لبريطانيا ما بين 1889م-1896م لتغيير خطتها القائمة على الدفاع والعمل على خطة مغايرة تماما تدعو للهجوم على أراضي السودان والقضاء على حكومة التعايشي خاصة بعد أن رأت أن السياسة التي طبقتها سابقا والقائمة على إخلاء السودان ترتب عنها عدة نتائج أهمها:

- ✓ مقتل غوردون وما صاحبه من ضغط للرأي العام البريطاني.
- ✓ ضياع السودان وقيام حكومة المهدي في أم درمان.
- ✓ تكالب الدول الاستعمارية على اقتسام الأراضي التي كانت تحت حكم الإدارة المصرية.
- ✓ تعرض حدود مصر الجنوبية لتهديد انصار المهدية.

وبهذا يمكن القول أن السياسة البريطانية في مصر مرة بمرحلتين:

أولا: دور استطلاعي كان الهدف منه معرفة حقيقة الحالة في السودان قبل اتخاذ القرار النهائي.

ثانيا: دور تقريري بمعنى أن الحكومة البريطانية بعد دراستها لحالة السودان وصلت إلى قرار تمثل في إخلاء السودان مع الاحتفاظ بسواكن لأهميتها الاستراتيجية[1].

ومن بين الأسباب التي كانت وراء تجهيز إنجلترا لنفسها لغزو السودان وضمه إلى ممتلكاتها نذكر:

- الانتقام لقتلة غوردون، فيرجع بعض المؤرخين أنه من ضمن العوامل والأسباب التي أدت إلى غزو السودان الانتقام لقتلة غوردون، ولتأخذ بثأر الذين مرغوا كرامتها ولترضي الوعود السياسية للشعب البريطاني من الثأر لغوردون وصحبه، فكانت الإمبراطورية البريطانية من أحد ألد أعداء الدولة المهدية الفتية، وذلك بسبب الهزائم التي ألحقها بها جيش المهدية، وأجبرها على عودة قوة الإخلاء وهزيمة هكس ومعركة شيكان، ومما ساعد ذلك أيضا هروب سلاطين باشا[2] من سجن عبد الله التعايشي، وكتابته عن الجانب السلبي الذي يعيشه هذا الأخير وحكمه الموصوف بالقسوة، فأراد أن يثير الرأي العام البريطاني بكتاباته ليتحرك، وكذلك كتاب أهولدر Aholder "(..عشر سنوات أسر في معسكر المهدي)" [3].
- مركز إنجلترا في مصر، فقد كانت إنجلترا إلى ذلك الوقت تنظر لاحتلالها لمصر على أنه إجراء مؤقت، لكن أدت التطورات السياسية إلى أن تنظر إلى أن وجودها في مصر سوف يطول، فكان طبيعيا أن تهتم بتوفير الاستقرار السياسي والاقتصادي

---

(1)- زناتي عامر، **الحركة الوطنية السودانية 1899م-1956م**، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم التاريخ، جامعة الجزائر02، الجزائر، 2017م، ص 48.

(2)- سلاطين باشا: ألماني الجنسية التحق بخدمة الحكومة المصرية في وظيفة مهندس تلغراف، ثم عين مديرا لمصلحة التلغرافات بالسودان عمل ما بين مصوع والسودان، ثم ترقى إلى رتبة باشا، وعينه غوردون باشا حاكما عاما لمدة غيابه. أنظر: سلاطين باشا، **السيف والنار**، تعريب جريدة البلاغ، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، 2008م، ص11

(3)- محمد علي إبراهيم، **المنافسة الدولية في أعالي النيل**، الدار القومية، القاهرة، مصر،1963م، ص 219.

لمصر، وأن تعمل على تأمين الحدود الجنوبية لمصر، وهذا لا يتوفر وعلى الحدود المصرية قوة تهدد سلامة وأمن مصر، وقد تكرر التهديد بمنع تدفق مياه النيل مصر[1].

- تحسن الوضعية المالية والجيش في مصر، فقد كانت ترى بريطانيا في مالية مصر أنها قد أصبحت متينة خصوصا ما بين 1890م-1896م ومنعشة لدرجة أن توفر للبلاد احتياطي قدره أربعة ملاين جنيه، وسجلت الميزانية زيادة في الدخل إلى جانب أن فوائد الديون المصرية أصبحت تدفع في مواعيدها، وهكذا فإن مصر أصبحت قادرة على تحمل نفقات حملة استرجاع السودان[2] كما أن الجيش المصري الذي بدأ تشكيله منذ عام 1885م من ستة ألاف جندي حيث عهد بتنظيمه إلى ضباط إنجليز، وقد أثبتت معركة توشكي في 1889/08/03م وطوكر في 1891/02/19م حسن تنظيم واستعداد الجيش المصري وقدرته على خوض الحروب[3].
- رؤية بريطانيا البعيدة المدى بتحويل سهول منطقة الجزيرة حيث الأراضي الخصبة البكر التي تقع بين النيلين الأزرق والأبيض إلى مشاريع لإنتاج القطن، لمد مصانع النسيج في بريطانيا بالمواد الخام، إضافة إلى ذلك وجود نهر النيل الذي يعبر مئات الأميال من أراضي السودان جنوب مصر والتي تشكل هاجسا للدول الأوروبية وتنافسها عليها باعتبارها همزة وصل بالعالم الخارجي، ومنافذ البحر الأبيض المتوسط، وطرق التجارة العالمية بين الشرق والغرب، وبالتالي تستطيع بريطانيا أن تتحكم في السواحل الغربية للبحر الأحمر والتي تشمل مصر والسودان وبالتالي تسيطر على خطوط مواصلاتها مع الهند[4].

---

(1)- عبد الله عبد الرزاق إبراهيم وشوقي الجمل، **تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، مصر، 1997م، ص 333.

(2)- محمد فؤاد شكري، **مصر والسودان**، المصدر السابق، ص 490.

(3)- نفسه.

(4)- نعمات محمد خير خوجلي، المرجع السابق، ص 16.

- مشروعات ضبط النيل فقد ذكر بارنج في سنة 1889م أن التخلي عن السودان أمر يدعوا لأسف الشديد، وهذه البلاد إنما ملك بالطبيعة لمصر، و أن الحكومة التي يكون لها الحكم في دلتا النيل يجب أن تمتلك شاطئ النهر، أن لم يكن إلى مصبه فعلى كل الأحوال إلى مسافة بعيدة على طول مجراه، و عندئذ أكد بارنج أن الاحتلال البريطاني من حقه أن يمحو العار الذي ارتكبه في عهده بإجبار مصر على التخلي من السودان و فقده، و العمل على إرجاع السودان لمصر و إلى الحكم المصري ، وان لم يكن السودان كله فأكبر قسم منه [1]وفي رسالة أرسلها بارنج إلى لورد سالسبوري "Slasibury" يذكر فيها أن سيطرة دولة أوربية على وادي النيل لن يضر بمصالح مصر فقط، بل سيورط مصالح بريطانيا أيضا في مصر نفسها، لأن أي دولة تمتلك حوض النيل الأعلى لابد بحكم الوضع الجغرافي فقط أن تسيطر على مصر، و أن هذه الدولة سوف تضع مصر في قبضتها وسوف يكون في وسعها إنقاص كمية المياه اللازمة لمصر [2].

ففي الفترة ما بين 1890م – 1900م كثر الحديث عن مشروعات ضبط مياه النيل، و كانت قد بدأت في مصر عدة مشروعات لتحسين وسائل الري [3]و تألفت جمعية فرنسية سمت نفسها (جمعية الدراسات النيلية) اتخذت مقرا لها في باريس، وأوفدت بعثات لمصر، و جاء في أبحاثها أن حسن الانتفاع بماء النيل لن يتأتى إلا ببحث مشروعات خاصة بالنيل كله من منبعه إلى مصبه، و أن القسم الجنوبي إذا أدير بشكل مضاد لمصلحة مصر يسبب أضرارا بالغة [4].

---

(1)-Shibeika, M. Op. Cit. P P 321-322 .

(2)- حراز محمد السيد رجب، المصدر السابق ، ص 320.

(3)- الجمل شوقي ، **سودان وادي النيل**، المرجع السابق ،ص 143.

(4)- نفسه، ص 144.

و قد كتب صموئيل بيكر "Samuel Baker" في هذا الموضوع سنة 1896م، وذكر أنه يعرف نقطة نهر العطبرة يمكن منها إنزال ضرر بفيضان النيل الأزرق والعطبرة، وكتب أيضا في وجوب درء الخطر بشكل ما عن مصر بواسطة إبعاد أية دولة أو أية قوة تستطيع إنزال الضرر بمصر، و قال حقيقة أن الأحباش و الدراويش أي الأنصار لا يستطيعون شيئا من ذلك، لكنه إذا فرض أن وقعت هذه المناطق في يد بلد لها براعة هندسية فإنه يمكن أن توقع بمصر ضررا [1].

كما أشار المهندس الفرنسي بروميت "Prompt" الذي كان يعمل في خدمة الحكومة المصرية في أبحاثه أن مشروعات ضبط النيل تستلزم أن يشرف على الوادي سلطان سياسي واحد، و أن توسع مصر الزراعي في المستقبل يقتضي البحث في أمر النيل كله من منبعه إلى مصبه، و أن الأمر لا يقتصر على إنشاء خزانات في القسم المصري من حوض النيل، و ذكر أن القوة التي تسيطر على السودان يمكن أن تتحكم في المياه الذاهبة إلى مصر [2].

- ومن أهم أسباب الغزو البريطاني للسودان عام 1896م والاستيلاء عليه لتأمين قناة السويس من الناحية الجنوبية بما لها من استراتيجية هامة من حيث الموقع وهي الطريق الذي يربط بريطانيا بمستعمراتها في الهند وشرق آسيا[3].
- تحقيق أطماع بريطانيا التوسعية للهيمنة على مصالحها السياسية والاقتصادية في إفريقيا[4].
- التسابق الأوروبي نحو استعمار القارة الإفريقية، وخاصة التنافس بين إنجلترا وفرنسا، إذ كانت الأولى تريد أن تمد نفوذها من الإسكندرية إلى مدينة الكاب، بينما فرنسا تريد أن تطوق إفريقيا بحزام من السنغال إلى الحبشة، وكانت هذه الآمال تتصارع تصارعا

(1)- فيفيان ياجي، المرجع السابق ص189.

(2)- الجمل شوقي، **سودان وادي النيل** ،المرجع السابق، ص 145.

(3)- شهاب الدين محمد إبراهيم محمد، المرجع السابق، ص 41.

(4)- نفسه، ص 15.

عظيما في السودان وخاصة في جهة الجنوب في بحر الغزال، وأرادت كل من الدولتين أن تضم أجزاء من أعالي النيل لتحقيق أهدافها الاستعمارية في ذلك القرن[1].

- تخوف بريطانيا من إبرام حلف إفريقي بين السودان والحبشة ضد النفوذ الأوروبي في القارة الإفريقية، فقد هزم الأحباش الإيطاليين في معركة عدوة في مارس 1896م[2].

أما عن دوافع مصر في غزو السودان، فهذا مرده إلى أن أغلب الحكومات التي تستولي على مصر تمد نفوذها إلى السودان بحكم علاقة الجوار بين البلدين ولربط نهر النيل الذي يشد القطرين بعضهما البعض، واتضح جليا ذلك عندما استولى محمد علي باشا على عرش مصر ففكر جديا في ضم السودان، ومن ثم اتبعه الإنجليز في هذا الطريق، ويذكر كرومر "" إنه من الواجب وضع مصالح مصر ومستقبلها موضع الاعتبار وأن أي قوة متحضرة يمكن من السيطرة على مصادر المياه في أعالي النيل تصبح في النهاية تسيطر على مصر""[3] فبريطانيا التي سيطرت على مصر سيطرة فعلية واستترت بها في غزوها للسودان منادية بحق مصر في السودان أمام الدول الاستعمارية.

أما الحوادث التي أدت إلى تسيير الجيش المصري لاسترجاع السودان فكانت مفاجئة تحت ظروف دولية، فقد شبت حرب بين إيطاليا والحبشة وفي 1896/03/01م انتصرت الحبشة في موقعة عدوة[4]واستنجدت إيطاليا بإنجلترا ليقوم الجيش المصري بمناورة عسكرية في سواكن ومن حلفا وهذا لجذب قوات التعايشي بعيدا عن كسلا، كما رأت بريطانيا ضرورة تلبية نجدة الإيطاليين من جهة والقيام بحملة لضم السودان واسترجاعه من جهة أخرى[5].

---

(1)- ضرار صالح ضرار، المصدر السابق، ص 208.

(2)- فدوى عبد الرحمان علي طه، **السودان في عهد الحكم الثنائي**، دار الزهراء، السودان، 1997م، ص 04.

(3)- شهاب الدين محمد إبراهيم محمد، المرجع السابق، ص ص 42-43.

(4)- أمال إبراهيم محمد، **الصراع الدولي حول البحر الأحمر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر**، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، 1993م، ص 192.

(5)- زناتي عامر، الحركة الوطنية السودانية، المرجع السابق، ص 53.

كان من نتائج معركة عدوة نتيجتان هامتان:

الأولى: تخلي إيطاليا مؤقتا عن أحلامها الاستعمارية في شرق إفريقيا فبات الصراع إنجليزي فرنسي في وادي النيل أمر لا مفر منه.

الثانية: أن أنصار خليفة المهدي التعايشي انتهزوا فرصة أوضاع إيطاليا ونجاح المفاوضات الخاصة بتسوية خلافاتهم مع الإثيوبيين وضغطوا على الإيطاليين في كسلا فباتوا في موقف حرج، وتحت طائلة هذه الظروف ألح الإيطاليون على الإنجليز بضرورة قيامهم بحملة عسكرية ضد السودان، لاسترداد دنقلة في 12مارس 1896م [1].

ب-مراحل الاحتلال:

أمام تزايد الأطماع الأوروبية السابقة في السودان وجنوبه، كان على مسألة حوض النيل والسودان أن تثار في الدوائر البريطانية وأن تتخذ قرارها بإنهاء حكم المهدية في السودان والوصول إلى منابع النيل لحمايته من الأطماع الأوروبية البلجيكية والإيطالية والفرنسية، وبعد مداولات عديدة ومكثفة استطاعت الحكومة البريطانية اتخاذ قرارها حول استرجاع السودان في مارس 1896م، وهذا دون استشارة اللورد كرومر، والسلطات العسكرية في القاهرة، وبعد اتخاذ قرار الاسترجاع والتغلب على معارضي هذا القرار، عينت الحكومة البريطانية السير هربرت كتشنر Kitchener[2] قائدا لحملة استرجاع دنقلة، وقد كان احتلال السودان عبر مراحل.

---

(1)- نفسه، ص 54.

(2)- كتشنر: هو هوراشيو هربت قائد عسكري وسياسي بريطاني معتمد في مصر من 1911م إلى 1914م، تلقى علومه الأولى بالكلية الحربية ثم التحق بعد ذلك بسلاح المهندسين البريطاني في 1871م، اشتغل بالجيش المصري بعد احتلال مصر في 1883م، ثم عين حاكما لشرق السودان من 1886م الى 1888م، عين سردارا للجيش المصري في 1892م وقاد عملية غزو السودان في 1896م، وبعد معركة أم درمان عين حاكما عاما على السودان المصري الانجليزي، ثم استدعي لقيادة القوات البريطاني في جنوب افريقيا في حربها ضد البوير في الفترة 1899م-1902م، وبعد هذه الحرب عين قائدا للقوات البريطانية في الهند1904م-1909م ،ثم عمل قنصلا لبريطانيا بمصر الى غاية الحرب العالمية الأولى ليصبح وزيرا للحرب في بلاده، مات غريقا على في طرادة بريطانية كانت في طريقها لروسيا في سنة 1916م. أنظر عبد الوهاب الكيالي، الجزء الخامس، المرجع السابق، ص 326.

- **احتلال دنقلة 1896/09/23م:**

بعد الصدام الخطير بين الأحباش، و الإيطاليين في عدوه في أول مارس 1896م، و الذي انتهى بهزيمة الإيطاليين، و انعكست آثار ذلك الحدث الخطير على العلاقات بين مصر و الدولة المهدية، فمن ناحية الدولة المهدية بادر الخليفة عبد الله بإعلان النية واستعادة كسلا، و صدرت الأوامر لأحمد فضيل قائد قوات القضارف وعثمان دقنه لقطع خط المواصلات الإيطالية، أما في إيطاليا فقد سقطت وزارة كريسبى نتيجة للكارثة، و تولى دي روديني الذي أعلن عن سياسته السلمية في إفريقيا [1].

و على ضوء هذا الموقف اقترح كرومر المعتمد البريطاني في مصر تقدما محدودا سواء نحو دنقلة أو من سواكن نحو عطبرة، و قد حبذ العملية الثانية لأنها أقل تكلفة، و أكثر فعالية للإيطاليين، فقررت الوزارة البريطانية في 12 مارس 1896م أن يتم التقدم من الشمال لا من الشرق كما نصح كرومر، و بعد الوصول إلى قرار الاتجاه برزت مسألة مدى التقدم المزمع، و كأن رأي وزير الخارجية البريطاني تقدم سريعا إلى "عكاشة" أما دنقلة فيمكن التقدم إليها فيما بعد [2].

و لكن كان للخديوي "عباس" موقف آخر فقد شعر أن العملية كلها بهذه الصورة إنما هي عون للإيطاليين دون أي نفع لمصر مما جعله يرفض أن يخطب في القوات المتقدمة، ولم يكن ثمة علاج لهذا الموقف في رأي كرومر سوى ضرورة التقدم إلى دنقلة مهما كانت

---

(2)- كان اختيار كتشنر لعدة أسباب أهمها:

- ثقة الحكومة البريطانية فيه
- ثقة اللورد كرومر وتزكيته للقيام بهذا العمل.
- حسن أسلوبه وقيادته وتنظيمه للأمور لكفائه العالية.
- يعتبر من أكثر الشخصيات معرفة بأهل السودان وأحوالها فقد سبق له العمل بها.

قدرته على مواجهة الأخطار وإيجاد الحلول اللازمة لها. أنظر: زناتي عامر، **الحركة الوطنية السودانية**، المرجع السابق، ص 54.

(1)- رزق يونان لبيب، المصدر السابق، ص ص 13، 14.

(2)- نفسه، ص 15.

الصعوبات، و في اليوم التالي لطلب كرومر أعلن سالسبري Salisbury رئيس الوزراء البريطاني موافقته على هذا الطلب [1].

قبل قيام الحملة على دنقلة كان المهديين كلما سنحت لهم فرصة يغيرون على بلدة من بلاد الحدود ثم يرجعون قبل أن تدركهم العساكر حتى أقلقوا راحة الجيش و سكان الحدود، و لم يكن منع أمر تعديهم إلا بنشر العساكر من أسوان حتى حلفا شرقا و غربا و هذا لم يكن ميسورا لقلة الجيش، وكان السردار قد طلب مبلغ ستون ألفا من الجنيهات ليدعم بها أسلحته و ذخيرته [2].

و تكاملت قوة كتشنر وتجاوزت أربعة و عشرون ألفا من الجنود منهم ثمانية آلاف ومائتين بريطاني، و البقية من المصريين و السودانيين الذين كانوا يعملون في الجيش المصري [3].

و عندما تقرر إرسال حملة دنقلة استعرض الخديوي جيشه في 15 مارس 1896م، بغرض إرساله إلى الحدود و لم يكن أدنى شك في أن هذه الحرب ستكون حرب نقل وتمويل [4].

و على ذلك فقد عكف كتشنر على دراسة مشكلتي النقل والتموين من حلفا، و كان في ذهنه أول الأمر أن يمد خطا حديديا جنوب حلفا من كورسكو إلى آبار المرات ثم إلى أبي أحمد أي على طريق القوافل القديم، مثل هذا الخط سوف يكون في مأمن من هجمات المهديين لبعده عن النيل، إلى جانب أنه سوف يسير في أراضي تسكنها قبائل موالية لحكومة المصرية وهم قبائل العبابدة، و لكن هذا المشروع قد ترك بعد قرار الزحف على دنقلة، و تركز الجهد في مد خط سكة حديد حلفا سرس، و يتم تموينها عن طريق الهجانة، ثم يتبع

---

(1)- نفسه، ص 15.

(2)- نعوم شقير، المصدر السابق، ص 1193..

(3) -Churchil ,z,s: **The river war**, London 1951,pp,248,249.

(4)-Theobald, A. b.: The Mahdiya, A History of the Anglo Egyptian Sudan 1881- 1899, London, 1951.p 196.

ذلك مد الخط الحديدي إلى هذه النقطة، وعليه تتوالى الإمدادات، و المؤن و يركز السردار قواته في هذه المراكز كنقطة وثوب للمرحلة التالية [1].

أما في حالة ارتفاع منسوب مياه النيل فإن ذلك يسهل عملية النقل، حيث يمكن مرور زوارق المدفعية و سفن المؤن على النيل، وعبر الشلالات حيث يصبح من الممكن السيطرة على النهر و نقل المؤن [2].

و في 08 فيفري1896م، بعث الخليفة عبد الله برسالة إلى حمودة إدريس قائد المركز المتقدم من دنقلة، يحثه على التحرك، و إرسال العيون لمعرفة تحركات الإنجليز من مركزه المتقدم، وفي 22 مارس 1896م أرسل محمد بشارة عامل المهدية في دنقلة إلى قائده في المنطقة موضحا له نوايا العدو ويحثه على مواجهتهم، وكان الإنجليز في طريقهم إلى منطقة عكاشة [3].

أما بالنسبة لقوات الدولة المهدية فان محمد بشارة كان يقوم بالإدارة المدنية، والعسكرية في دنقلة، وكانت هناك قوة في فركه تحت قيادة حمودة إدريس لا تزيد عن ثلاثة ألاف، وأخطأت هذه المرة حين تركت للجيش الزاحف الحرية في مد خطوطه دون إزعاج، وكانوا بإمكانهم أن يقوموا بهجمات في الصحراء، وإتلاف بعض أجزاء الحظ، وهم قد عرفوا بمثل هده الهجمات حتى على الواحات[4].

وظل المهندسون يعملون في مد الحظ بينما الذخائر والمؤن تتجمع في حلفا، والجيوش تحتل محل الجيش المصري في سواكن، فأمكن بذلك لكتشنر أن يحشد قوة تبلغ العشرة ألاف على أتم الاستعداد من حيث التدريب والأسلحة والمؤن[5].

---

(1) –Ibid,.p 198.

(2)– Churchil,w,s:op.cit.,pp,143–144.

(3) – مكى شبيكة ، **عبر القرون**، المصدر السابق، ص435.

(4)–Churchil,Ibid,p–144

(5)– بركات محمد على، **السياسة البريطانية واسترداد السودان**، الهيئة العامة للكتاب ، مصر، 1977م، ص142.

وكانت المرحلة الأولى هدفها "عكاشة " وقد وجدت خالية، وما أن تقدم طابور هنتر قائد فرقة المشاة في 20مارس1896م لاحتلالها، إلا وترامى الخبر لمحمد بشارة في دنقلة، والواضح من مراسلات محمد بشارة مع الخليفة عبد الله، ومع قائده المتقدم حمودة إدريس في فركه، أنه تمكن من تنظيم شبكة استخبارات دقيقة أفلحت دائما في تقديم تحليل صحيح للأحداث، فزيارة السردار كتشنر للحدود في فيفري أي قبل شهر من الغزو وصل خبرها إلى محمد بشارة، واشتبه في أنها تمهيد لتقدم كتشنر وجيشه، وسارع بالأنباء إلى أم درمان طلبا للتعزيز، و وصل خبر التقدم نحو عكاشة إلى محمد بشارة في دنقلة، قبل أن يصل إلى حمودة إدريس في النقاط المتقدمة، و أرسل محمد بشارة إلى كل قادة النقاط المتقدمة ليأخذوا حذرهم [1].

و ما لبث أن وصل كتشنر في 29 مارس1896م بعد احتلال عكاشة، وبدأ في تشخيص الموقع استعدادا للمرحلة التالية [2] ولما علم الأنصار بتحرك الجيش المصري، تقدم حمودة إدريس إلى كوشة فدخلها في 02أفريل 1896م ثم تقدم إلى فركه في 28 منه [3].

والواضح أن محمد بشارة كان يعرف صفة التواكل في قائده المتقدم حمودة إدريس فحثه مرارا على اخذ المبادرة، والبدء في مهاجمة كتشنر، وعدم الانتظار إلى أن يهاجمه، ويرسل منشورا حماسيا يقرأه كل أفراد القوة [4].

وقد حفل الشهران اللذان تليا احتلال كتشنر لعكاشة بأكداس من الخطابات من محمد بشارة عامل المهدية في دنقلة إلى حمودة إدريس توضح مدى الكفاءة التنظيمية، والإدارية وملكات القيادة التي تمتع بها محمد بشارة، وموضحة من ناحية أخرى تقصير حمودة إدريس، والمصاعب التي تكبدها محمد بشارة لحثه على التحرك، فتراه يرسل إليه وهو في الموقع

(1)- زلفو عصمت، المصدر السابق، ص ص 197-198.

(2) -Holt,P.M. :**The Mahdist State in the Sudan**,Oxford,1959, p 121.

(3)- نعوم شقير، المصدر السابق، ص1197.

(4)- زلفو عصمت، نفسه، ص 198.

المتأخر معلومات مفصلة عن توزيع العدو ونواياه، ويلمح في ثنايا الخطاب مؤكدا إياه بواجبه بصفته قائد القوة المتقدمة ويحثه على إرسال أخبار مفصلة عن العدو، ويشدد محمد بشارة على ضرورة مهاجمة السردار قبل أن يكتمل حشده[1].

وأخيرا تحرك حمودة إدريس في أفريل1896م، وهاجم قافلة كتشنر نفسه، وهو يتقدم إلى عكاشة، وكان حشد حمودة إدريس مفاجئا لطلائع استكشاف كتشنر وكاد الهجوم أن يبيدها ليندفع لمهاجمة كتشنر نفسه وهو في موقف عصيب، و كانت اقرب نقطة امتداد تبعد أميالا عن مكان الاشتباك، وأمر يوسف عنقرة قائد الجهادية على مواصلة الهجوم ولكن حمودة أمرا بالانسحاب، والعودة ولولا هذه الأوامر لأباد أنصار المهدية حرس الجيش الإنجليزي[2].

بعد العودة إلى فركه بدأ يوسف عكرة في تحدي قائد المنطقة، مما اضطر حمودة إدريس أن يبلغ محمد بشارة عن سلوك قائد الجهادية، ولكن محمد بشارة كان قد يئس من حث همة حمودة إدريس قائده المتقدم، وبعد تأزم الأمور بين يوسف عكرة وحمودة إدريس عقد محمد بشارة العزم على تولي القيادة في المنطقة الأمامية بنفسه، وكتب للخليفة عبد الله مستأذنا في التحرك لقيادة المنطقة وليس أن يستكمل حشد القوات اللازمة والتعزيزات في دنقلة، فسارع محمد بشارة بإرسال أكثر قادة الجبهة الشمالية ملائمة للظروف التي تتطلب إيجابية وحسما وهو الأمير عثمان ازرق الذي تحرك بقوته للانضمام إلى حمودة إدريس[3].

وسارع محمد بشارة بإخطار الخليفة عبد الله بالتغير الجديد طالبا موافقته، و وافق وبلا تردد وبهذا أصبح عثمان ازرق قائد لحامية فركه، أما الجهادية فقد انقسموا إلى مجموعتين الأولى بقيادة يوسف عكرة والأخرى بقيادة دود بدر بالإضافة إلى الفرسان بقيادة الأمير[4].

---

(1)- بركات محمد علي، المصدر السابق، ص151.

(2)- زلفو عصمت، المصدر السابق، ص 198.

(3)- نفسه، ص199.

(4)- نفسه، ص200.

كانت خطة كتشنر هي التقدم بمحاذاة النيل، وخطه الحديدي يتبعه خطوة بخطوة وبوارجه تتقدم مشاته للاستكشاف لتدمير استحكامات محمد بشارة على أن يكون هدفه الأول هو فركه أول موقع دفاعي للمهديين لاحتلالها بشأنه فقط، ثم يمد الخط الحديدي بعد الشلال الثاني ليحمل عليه قطع البوارج الكبيرة الجديدة ليتم تركيبها في ورشة كوشة جنوب الشلال ويتم إنزالها في الماء، وينتظر ارتفاع النيل ليبدأ تقدمه بالبوارج والمشاة، لقد وصل امتداد السكة الحديدية لمسافة أربعة أميال حتى أبار امبيقول، ويمكن التقدم إلى الأمام حتى تصبح فركه في يد القوات المصرية، وهناك طريقان من عكاشة إلى فركه احدهما بالنهر والثاني بالبر، وقد قرر كتشنر تقدم طابور المشاة عن طريق النهر، أما القوات الراكبة فتتقدم الصحراء[1].

خرج كتشنر بجيشه من عكاشه في 6 جوان1896م ، وسار بطريق النيل وخرج برن مردوخ "Burn Nurdoch" قائد الأسلحة المراكبة وبطريق الصحراء حتى وصل إلى قرية فركه يوم 7 جوان من نفس السنة[2]وكانت الظروف كلها تدل على أن النصر سيكون في صالح الجيش الزاحف البالغ حوالي عشرة ألف بينما كان الأنصار حوالي ثلاثة ألاف في فركه مع الفارق في الأسلحة ونوعها.

كانت خطة عثمان ازرق هي الدفاع عن فركه متحصنا بجبل فركه من الشمال وسلسلة الجبال الجنوبية من الجنوب والنيل من الغرب، واتخذ هذا القرار بعد أن عقد مجلس قبل أيام من المعركة، ولكن ميزة موقع فركه الحصين انقلبت وبالا على المدافعين فخطتهم اعتمدت على التحرك من داخل القرية، واحتلالها لمواقعها المحدد بعد إنذار مبكر من نقاط المراقبة سواء في جبل فركه أو في الجبال الشرقية، وهو أمر مستطاع وطبيعي[3].

---

(1)- بركات محمد على، المصدر السابق ،ص155

(2)- فركه : قرية تنحصر بين جبل فركه من الشمال الشرقي وسلسلة من الجبال المتفرقة من جهة الجنوب الغربي والنيل من الغرب ويشقها خور الدومة ليصب في نهر فاصلا بين جبل فركه والجبال الجنوبية بينهما امتدت منازل القرية بحانب النيل. فيفيان ياجي، المرجع السابق ، ص211.

(3)- زلفو عصمت، المصدر السابق ، ص204.

تحرك الجيش البالغ عدده عشرة ألاف مقاتل في 01ماي 1896م من حلفا إلى عكاشة بعد الاستيلاء عليها وتحصينه، اتخذ الطريق الصحراوي وطريق النيل جنوب فركه، بقصد مباغتة قوة "الدراويش" هناك، وكان عددها حوالي ثلاثة ألاف مقاتل والتقى الجيش الزاحف مع "الدراويش" في 7جوان 1896م [1].

وبينما كانت ألوية كتشنر تتقدم نحو القرية الأولى بقيادة الميجر لويس، والثاني بقيادة الميجر ماكدونالد والثالث بقيادة الميجر ماكسويل في مواجهة اقتحام عريض للقرية فركه، وجه عثمان ازرق اغلب جهوده لتنظيم الانسحاب فبدأ أولا في ترحيل العوائل على المراكب التسعة التي ألقت مراسيها على الشاطئ خلف الديم، ثم جمع كل من بقى من الأحياء والجرحى من بقايا حامية فركه وانسحب بهم جنوبا، وانتهز فرصة الظلام لتنظيم عبور النيل بمراكبه التسعة نحو موارده، ولم يجبر عثمان ازرق إلا بعد أن تأكد من عبور الجميع[2] وبلغت خسائر حامية فركه ثمانمائة قتيل وخمسمائة جريح واسر ستمائة أغلبهم من الجهادية، أما السردار فقد عشرون قتيل وثلاثة وثمانون جريحا[3].

تقبل محمد بشارة عامل المهدية في دنقلة نبأ الهزيمة في فركه بثبات، ولم يضيع دقيقة واحدة في الاستعداد لمواجهة العدو في لقاء فاصل وقضى الشهور الثلاث التي أعقبت انضمام عثمان ازرق في نشاط مستمر، أما كتشنر فقد أرسل منشورا بعد موقعة فركه إلى أهل السودان وصلت نسخة منه إلى بشارة في دنقلة والى الخليفة عبد الله في أم درمان، وقد أوضح في هذا المنشور اتجاهات السياسة البريطانية وأهدافها التوسعية باسم الخديوي عباس حلمي الثاني، أن الهدف من هذا تخليص السودان من حكم الخليفة عبد الله الجائر الظالم حتى يمكن إقامة حكومة عادلة تنقذ السودانيين من الظلم والفساد، والذي تسببت فيه الدولة

(1)- الجمل شوقي ، **سودان وادي النيل**، المرجع السابق ، ص106.

(1)- زلفو عصمت، المصدر السابق ، ص207.

(2)- نعوم شقير، المصدر السابق ، ص ص 1207-1208.

المهدية، وحذر من عدم قبول هذه الدعوة ومساندة الجيوش الزاحفة، والويل لمن يرفض التعاون مع هذه الجيوش الزاحفة القادمة من أجل مصلحة وخير السودان[1].

كان الهدف الثاني للسودان هو دنقلة، وقد عزم التقدم نحوها بأعظم قوة وبكل بواخره السريعة الجديدة، فيسلمها القوى، وكانت الوثيقة الأولى نحو دنقلة هي مد خط السكة الحديد إلى كوشة، ثم إنشاء ورشة لتركيب أجزاء البوارج التي وصلت من لندن مفككة ليتم تركيبها وإنزالها إلى الماء، وعند ارتفاع النيل يمكن عبور الشلال، والتقدم مباشرة نحو دنقلة ، ولكن حسابات السردار الدقيقة لم تضع اعتبارات عديدة طارئة فقد كان هناك عدد خطير بدأ في الفتك بصفوفه وهو وباء الكوليرا، وقد وصل الوباء عبر خطوط إمداد السردار من حلفا بسرعة رهيبة إلى معسكر كوشة، وقد حصدت الكوليرا الكثيرين، توفى تسعة عشر من القوات البريطانية، ومائتين وستون من القوات المصرية، أما الأهالي فتوفى منهم أربعمائة وسبعة وخمسون رجلا ومائة وثلاثة وثمانون من النساء [2] وبعد هذا الوباء تقدم كتشنر جنوبا نحو دنقلة مختصرا الطريق [3].

وقد واجه كتشنر ضربة أخرى فقد وضع أملا كبيرا على الدور الذي تلعبه الباخرة" الظافر" بتسليحها القوي من مدفعية ورشاشات وحمولة المشاة، و بعد إنزالها إلى الماء فجأة توقف تحرك ، وأكد المهندسون انه لابد من قطع غيار من لندن، ويعني هذا ضياع فرصة ارتفاع النيل وبالتالي عدم تمكن السردار من الاستفادة من الباخرة الظافر في التقدم النهائي إلى دنقلة، وبهذا تركت الباخرة في كوشة [4].

---

(3)- نفسه، ص 1208.

(2)- بركات محمد على، المصدر السابق، ص155.

(3)-churchil.s.z.:Op.Cit.pp.143-144.

(4) -Ibid,p 141.

وكان مرور القوة يعتمد على ارتفاع منسوب المياه في النهر، ولكن النهر في تلك السنة ارتفع متأخرا، وكان الماء فيه منخفض [1]كما أن نهر النيل هو قناة الاتصال الرئيسية بين الحملة وقادتها.

وفي 3 سبتمبر 1896م بدأ كتشنر تقدمه نحو دنقلة بينما كان فرسانه ومشاته يتقدمون ضفة النيل الشرقية، وكان أسطوله النهري يتعثر وسط صخور الشلال الثاني، وربطت كل باخرة بحبال وجنازير حديدية امتدت إلى الشاطئ بحبال وجنازير حيث أمسكت بها اذرع ألفين من جنود السردار لجرها عبر الشلالات واستغرق عبور الأسطول أسبوعا كاملا [2]ووصلت طلائع ألوية السردار إلى دلقو في 5 سبتمبر وانضم إليهم اللواء الرابع الذي وصل من القاهرة وبدأ التقدم النهائي نحو كرمة حيث شاهدت مصادر الاطلاع استحكامات محمد بشارة [3].

تحرك محمد بشارة بالباخرة، وقد حملها كل مدفعيته وعند وصوله إلى منطقته الحفير استدعى عثمان ازرق قائد المقدمة من كرمه وانضم إلى محمد بشارة الحفير، وقد استفاد من أسطوله النهري البدائي لنقل وتكديس كمية ضخمة من ذخيرة المدفعية لتمكن مدفعيته الضئيلة من الصعود لساعات أمام مدفعية السردار بينما هم أسطوله الشراعي على الضفة الغربية محملا بالذرة والمؤمن لإعانة الجيش لأطول مدة ممكنة [4].

ظن محمد بشارة أن كتشنر ينوي الزحف جنوبا بالضفة الشرقية، وتحت حراسة وحماية بواخره يتمكن من العبور واحتلال دنقلة، ففي الحال أخلى الحفير وذهب ليرابط في عاصمته، وعندما انقطعت النيران وأكدت لهم منظماتهم المعظمة انسحاب الأنصار أعلنت البشرى،

(1) –churchil.s.z.:Op.Cit.pp 143–144 .

(2)– Ibid.p.148.

(3)– نعوم شقير، المصدر السابق، ص1211.

(4)– زلفو عصمت، المصدر السابق، ص215.

وعد نصرا بعد موقعة عظيمة وسجلت أنها موقعة الحفير والواقع انه لم تلتحم الجيوش في معركة حامية كما حدث في فركه[1].

و في منتصف ليلة المعركة 22 سبتمبر 1896م، عقد الأمير محمد بشارة لأمراء الأرباع ليتشاوروا معهم في تنظيم الدفاع، وقدم حسن النجوس اقتراحا بالانسحاب مقارنا بين قوة الأعداء وعددهم وعتادهم ومدى استعدادهم، وضعف قوة الأنصار، ولكن الأمير محمد بشارة كان مصرا على تنظيم قواته ومواجهة الأعداء[2].

وفي فجر 23 سبتمبر 1896م سار الجيش الزاحف كله برا من ناحية الغرب، وواصل زحفه جنوبا نحو دنقلة ليحاصرها من الجانب الصحراوي، أما البواخر فقد سارت في النيل والباخرة طماي في مقدمتها ثم الظافر ثم البواخر الأربع الأخرى، وقبل أن يطل الجيش الزاحف الغازي على دنقلة، كان الأسطول الخديوي يطلق قذائفه على الأنصار في المنازل وفي الطوابي، ولم يترك لهم زمنا يكملون حصونهم ويحسنون مواقعهم، وهي في معركة متصلة مع الأسطول، و إذا بالجيش يظهر في الأفق، و ينتشر حول المدينة [3].

و استسلم الأمير حسن النجوس الذي اقترح من قبل على الأمير محمد بشارة الانسحاب، وكان متقلد سيفه حاملا حربه بيده فكشف كل خطط الأنصار ومدى استعداداتهم ومواقعهم بالتحديد، وأنهم أي الأنصار ليست لديهم القوة على مواجهة الجيش الزاحف، ودلهم على صومعة الغلال ، وكانت مملوءة بالذرة والقمح والشعير[4].

قرر الأمير محمد بشارة الانسحاب، وترك قليل من الجهادية تحمي ظهورهم وهم ينسحبون إلى الدبة، ومنها عبر الصحراء إلى المتمة، وأمر محمد بشارة جيشه بالخروج من دنقلة،

(1)- مكى شبيكة ، **عبر القرون**، المصدر السابق ، ص 437.

(2)-نعوم شقير، المصدر السابق، ص1217.

(3)- بركات محمد على ، المصدر السابق ، ص166

(4)- مكى شبيكة، **عبر القرون**، المصدر السابق، ص437.

وواصلت البواخر وجيوش العدو تقدمها نحو دنقلة، وهدموا طوابيرها وخرج من فيها منهزمين، وتعقب جيش العدو الأنصار وتمكن من قطع الطريق على بعضهم[1].

و أثار محمد بشارة إلى أنه على إجماع الأمراء بالتقهقر، رغم انه كان يرفض تماما أمر الانسحاب، و تضاربت الروايات عن حقيقة انسحاب محمد بشارة من دنقلة إلى الرية، فأوراق على المهدي تؤكد انه لم ينسحب، ولكنه أرغم عليه بعد أن وضع على جوداه بالقوة.

بلغت خسائر العدو في حملة ستة وعشرين قتيلا ومائة وإحدى عشر جريحا، أما خسائر الأنصار فقد تجاوزت الثمانمائة قتيلا والخمسمائة جريح وألف أسير اغلبهم من الجهادية الذين أعيد تجنيدهم في الجيش المصري[2].

أثبتت حملة دنقلة هذه بوضوح ضعف قوة المهديين وإمكان تحطيمها، إذ حدث وتقدم الجيش نحو الجنوب في قلب السودان، كما أثبتت الحملة كذلك مدى خوف الإنجليز من وصول الفرنسيين إلى جنوب السودان في بحر الغزال وأعالي النيل، خصوصا وقد أكدت المخابرات البريطانية خطة الفرنسيين للوصول إلى حوض النيل من غرب إفريقيا حيث يلتقون مع حملة إثيوبية أخرى تصل من إثيوبيا، وكان ذلك الخوف هو السبب الرئيسي في تقرير بريطانيا التقدم جنوب دنقلة واسترداد باقي السودان وسبق الفرنسيين في الوصول إلى الجنوب[3].

- **احتلال عطبرة:**

قبل استئناف الزحف كان لابد من ضمان حياد الحبشة فأرسلت بريطانيا إلى الحبشة رنييل رووود Rniel Road أما عن أسباب هذه البعثة إلى أديس أبابا فترجع إلى:

- ✓إشاعة بأن الأحباش على وشك الاتفاق أو قد اتفقوا مع المهديين على استئناف العلاقات بينهما رغم هزيمة القلابات سنة 1889م .

---

(1)- المهدي على، المصدر السابق ص 204.

(2)- churchil.s.w.:Op.Cit. p.158 .

(3)- عبد الفتاح عبد الصمد منصور، **العلاقات المصرية السودانية في ظل الاتفاق الثنائي 1899م 1924م**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر،1993م، ص 51..

- ✓تزايد النفوذ الفرنسي في المنطقة وازدادت أكثر بعد أن استولى الفرنسيون على جيبوتي وإنشاء مستعمرة الصومال الفرنسي.
- ✓دخول روسيا خط المنافسة على الحبشة، وخشية بريطانيا أن تتعاون فرنسا مع روسيا لتلبية أطماعها الاستعمارية.

نجحت بعثة رنييل رووד Rniel Road في تحقيق الهدف المراد لها، فاستطاعت أن تزيل كل سوء التفاهم بين ملك الأحباش والبريطانيين، فتعهد ملك الأحباش منليك بعدم تقديم المساعدة لأنصار عبد الله التعايشي، بل أعلن أنهم أعداؤه[1]كما سويت مشكلة حدود الصومال البريطاني مع الحبشة وتركت مسألة الحدود بين السودان والحبشة حتى يتم القضاء على انصار عبد الله التعايشي، ونجح رنييل رووד في توقيع اتفاقية أديس أبابا في 1897/05/14م، وقد ضمت هذه الاتفاقية ستة مواد تضمنت ما اتفق عليه الطرفان، فمن بين بنودها تعهد منليك بأن يمنع بكل ما أوتي من قوة مرور الأسلحة والذخائر من أرضه وكل أملاكه إلى المهديين الذين يعلن أنهم أعداء إمبراطورتيه[2] .

انتهت مهمة الجيش المصري باحتلال مدينة دنقلة، و لكن التكتيك الحربي يقضي بالاستمرار في التوسع، لان الجيش ابتعد عن قواعده وسوف تتعرض خطوط مواصلاته لهجمات الأنصار ومواقعه في دنقلة نفسها أصبحت مهددة بالانقضاض الخاطف عليها من جهات عدة، ومن ثم غادر كتشنر إلى إنجلترا ليدافع عن قضية استمرار الزحف، ومنازلة المهدية في معقلها الحصين أم درمان، وتأكد ما ترامى إلى مسامعهم قبل ذلك من نشاط الفرنسيين في إفريقيا الاستوائية[3].

---

(1) –churchil.s.w.:Op.Cit. p 167.

(2)– زناتي عامر، الحركة الوطنية السودانية، المرجع السابق، ص 58.

(3)– مكى شبيكة، **عبر القرون**، المصدر السابق، ص ص438–439.

وبعد عودة كتشنر بدأ بمزيج من السرعة والحذر حملته وهدفها القضاء على الدولة المهدية واستعادة السودان بكامله بعد أن منحته الحكومة البريطانية السلطة اللازمة لتقدم[1].

أما أنصار التعايشي فبعد هزيمة دنقلة فقد أرسل إليهم الخليفة عبد الله يأمرهم بأن يدخلوا أم درمان متفرقين في جماعات صغيرة بل عليهم أن يلموا شملهم مع أميرهم في هيئة منظمة فوصلوا إلى السرواب، وأمرهم الخليفة عبد الله بان يقابلوه بجهة المرصى و الحرب في أم درمان، وهناك طيب خاطرهم [2].

وفي أم درمان عقد الخليفة عبد الله مجلسا حضره كبار الأمراء، والقضاة بحضور الخليفة على ود حلو، والخليفة محمد الشريف الذي أطلق سراحه في1893م ، بعد أن قضى في السجن عامين بعد تمرد الأشراف المسلح في نوفمبر 1891م [3].

اقتنع الخليفة عبد الله بإخلاء دنقلة، وتجميع قوته لضرب الأعداء ضربة حاسمة، ولم تكن أمامه قوة جديرة بالوقوف أمام العدو خلاف حامية أم درمان، إلا أن جيش الغرب الذي كان يمثل دائما قوة احتياطية الذي لا ينفذ، لذا أرسل للأمير محمود أحمد في الفاشر طالبا حضوره، وجمع كل قادر على حمل السلاح وضمه لجيشه، والتحرك به إلى أم درمان[4].

لم يمنع محمود أحمد من التحرك إلى أم درمان إلا انتظار نهاية فصل الخريف، وعندما جفت الطرق تحرك محمود بكل جيشه ووراءه جيش آخر من النساء والأطفال إلى الأبيض حيث أمره الخليفة عبد الله بترك الجيش في الأبيض والحضور منفردا إلى أم درمان للتباحث معه في تنظيم تحرك الجيش وتنظيم إدارة دارفور فقابله في فيفري 1897م ثم عاد مرة أخرى إلى الأبيض للتقدم بجيشه إلى أم درمان [5].

---

(1) – Thobuld, A,B, Op,Cit,P 208.

(2)– المهدي على، المصدر السابق، ص .205.

(3)– نفسه، ص207–208.

(4)– زلفو عصمت، المصدر السابق ، ص 225.

(5)– الحسن موسى المبارك، المصدر السابق ، ص ص 203–205.

أما كتشنر فبدأ مباشرة مهمته الثانية، وكالعادة برزت مشكلة النقل عبر الصحراء فإذا ما واصلوا مد خط دنقلة حتى الدبة وقفت أمامهم عقبة الاتصال بالخرطوم التي لا تحل إلا عن طريق الصحراء أو عن طريق النيل، غير أن المآسي والمشقات التي قاساها طابور الصحراء في حملة الإنقاذ علمتهم درسا قاسيا، ووضحت لهم خطورة الاعتماد على الطريق الأول، أما بالطريق الثاني فلا تزال هناك سلسلة من الجنادل والصخور تعترض سبيل النهر في أراضي المناصير، لذلك لجأ كتشنر إلى مشروع فيه بعض المجازفة وفيه الكثير من الفائدة وهو وصل حلفا بأبي حمد بطرق حديدي صحراوي فالأرض مستويه نوعا ما ولا حاجة للقناطر، كما أن قوات العبابدة المتحالفة معهم بقيادة عبد العظيم حسين خليفة، قد استولت على أبار المرات[1].

كانت مخاطرة عظيمة من السردار أن يمد خطا حديديا لمائتي ميل عبر الصحراء تخلو تماما من المياه، وقد طلب السردار استشارة فنية من كبار المهندسين والعسكريين، فأجاب المهندسون بالإجماع، باستحالة مد الخط، ولكن كتشنر لم يكترث وقرر المضي قدما في تنفيذ فكرته [2].

وفي أواخر جويلية1897م، كان خط كتشنر قد قطع نصف الصحراء متجها نحو أبي حمد، وكانت حامية أبي حمد بقيادة محمد زين لا تزيد عن ثمانية وخمسون رجلا منهم مائتين وخمسون من الجهادية، ومائة وخمسين فارسا، وأربعمائة من حملة السلاح الأبيض، وكل تسليحهم لم يزد عن ثلاثمائة بندقية، وكانت تعليمات أم درمان لمحمد زين هي الثبات للعدو إذا تقدم بمشاته فقط، والتقهقر إلى بربر إذا تقدم نحوهم بالبوارج والمشاة [3].

لم يرض محمد زين بالدفاع السلبي، فقد بدأت غارته المتقطعة التي بعثها للاشتباك مع أطراف كتشنر في الجنوب الغربي، وهي تتقدم من مروى أولا لإزعاج كتائب السكة الحديد

(1)- مكى شبيكة، **عبر القرون**، المصدر السابق، ص440.

(2)- نفسه ، ص441.

(3)- نفسه.

في الشمال وهي تتقدم جنوبا، فاصدر كتشنر التعليمات للكولونيل هنتر قائد فرقة المشاة جوان1897م بالتقدم إلى حمد واحتلالها، وعندما أفادت طلائع الأمير محمد زين بتقدم العدو، قرر خوض معركة دفاعية في أبي حمد نفسها التي تقع على الضفة اليمنى للنيل قبل انعطافاته المفاجئة للجنوب الغربي، والتي توزعت عليها ثلاثة أبراج بنيت منذ عهد غرودون على تل صغير، و حفر محمد زين بين الأبراج خنادق دفاعية [1].

وقد اتجه محمد زين شرقا ولم تمكنه ضآلة عدد حاميته وأسلحته النارية من تغطية كل مواجهة الهضبة الشرقية، وكان موقعها أهم من أن يتركه خاليا، وكان يعلم أنه يخوض معركة خاسرة، وتقدم كتشنر قائد الحملة إلى لأبي حمد، وفتحت مدفعيته نيرانها، وعندما أصبح العدو على بعد مائة ياردة فقط، أمر الأمير محمد زين جهاديته بفتح النيران، إلا أن بنادق الرمنجتون البطيئة القليلة، كانت أضعف من أن توقف موجات الهجوم العريضة المتوقعة ، فأمر بالانسحاب وخوض معركة الشوارع والأزقة ، فتحصن كل من المدافعين في منزله وانتظر العدو، واستمرت معركة البيوت ساعتين وبعدها تمكن كتشنر من احتلال أبي حمد، وكانت خسائر العدو عشرون قتيلا في معركة أبي حمد [2].

وبذلك انفتح الطريق أمام الخط الحديدي إلى أبي حمد، وفي أواخر جويلية كان الخط الحديدي قد عبر صحراء النوبة، وبلغ المسافة بين أبي حمد وحلفا وبدأ النيل في الارتفاع بحيث يسمح بسحب البواخر فوق الشلال الرابع بين مروى وأبي حمد [3] وكان محمود أحمد قد وصل بجيشه إلى أم درمان بعد مسيرة مئات الأميال من أقصى غرب دارفور عبر كردفان، وعندما قرر الخليفة عبد الله أن يبعث جيش محمود أحمد إلى الشمال، كان ظنه الغالب أن المتمة هي مسرح الموقعة الفاصلة القادمة، لموقعها الاستراتيجي فهي ملتقى

(1)- Churchil.s.w.:Op.Cit. p.160 .

(2)- فيفيان ياجي ، المرجع السابق ، ص، 215 .

(3)- Churchil.s.w.:Op.Cit.pp.160 .

الطرق المؤدية إلى أم درمان وخصوصا الطريق الصحراوي وكان اعتقاده بأن حملة كتشنر ستتبع طريق حملة الإنقاذ إلى المتمة[1].

وصل محمود أحمد إلى المتمة بعد مسيرة هائلة من الفاشر حتى عطبرة، و لاقى صعابا جمة في سبيل المحافظة على جيشه، ومنع أفراده من التسلل، واشتكى إلى الخليفة عبد الله من مقدرته على ضبط تصرفات أفراد جيشه ومنعهم من التعدي على الأهالي، وتكون جيشه من تسعة وخمسون قبيلة وفرع قبيلة، وقد اضطر إلى إصدار أوامره إلى الختيم موسى، الذي تركه خلفه عاملا على كردفان لقطع الطريق على العائدين كما طلب محمود أحمد من الخليفة عبد الله إرسال التعزيزات، والتعيينات لتموين جيشه الضخم [2].

قرر الخليفة عبد الله إخلاء المتمة من سكانها ليعسكر فيها جيش محمود أحمد وأرسل الخليفة في طلب عبد الله ود سعد زعيم الجعليين ليؤكد صدق نواياه، واستعداده التام لتنفيذ مطلب الخليفة رغم أنه لم ينف اتصالاته بالجيش الزاحف لاحتلاله البلاد، وأكد أنها علاقات تجارية، كما أن الخليفة من جانبه لم يفاجئ بهذه الاتصالات، وقد ذكرها ود سعد الذي أبدى استعداده للتعاون [3]ولما عاد عبد الله ود سعد إلى المتمة، عقد مجلسا من كبار رجال القبيلة، واتفق الجميع على تحدي أوامر الخليفة عبد الله [4].

وكان زعيم الجعليين قد أرسل إلى كتشنر في مروى دعوة عاجلة يطلب فيها إمداده بالرجال والسلاح والذخيرة، ووصل الرسولان إلى كتشنر في مروى، وفي الحال أمده بقافلة تحمل ألف ومائة بندقية رمنجتون، وكميات كبيرة من الذخيرة[5].

وصل محمود أحمد إلى بلدة المتمة قبل أن تصل الإمدادات إلى أيدي الجعليين، ويرى ثيوبولد أن محمودا دعا الجعليين للاستسلام وأبدى استعداد للاستماع لشكوكهم ، ولكن عبد

---

(1)- المهدي على، المصدر السابق، ص .208

(2)- مكى شبيكة ، **تاريخ شعوب وادي النيل**، المصدر السابق، ص 360.

(3)- المهدي على، المصدر السابق، ص 208.

(4)- مكى شبيكة، **تاريخ شعوب**، المصدر السابق، ص 361.

(5)-Theobald ,a, b, Op.Cit,p 214.

الله ود سعد رفض الخضوع رغم أن عدد رجاله لم يكن يزيد على ألف رجل ومعهم عدد ضئيل من البنادق رغم انه كان يواجه جيشا تعداده عشرة ألاف مقاتل [1].

وهكذا جاهر عبد الله ود سعد زعيم الجعليين بالعداء للدولة المهدية، وللدولة أن تعاقب الثائر [2]ورغم الظروف العصيبة والاحتلال والدمار الذي تعيشه البلاد رفض عبد الله تقديم العون والمساعدة، ورغم اعتراض البعض من الجعليين عقد عبد الله ود سعد العزم على عدم مغادرة المتمة، كما اتفق من قبل مع الخليفة عبد الله، ثم بدأ الاستعداد لمواجهة محمود أحمد من داخل بيوت المتمة [3].

وعندما دارت المعركة بين الطرفين الجعليين من ناحية، وجيش محمود أحمد من ناحية أخرى، وأبعدوا النساء بعيدا واستعدوا استعدادا حربيا لمقابلة جيش محمود أحمد، وتقدم جيش محمود أحمد نحو المتمة، ففتح عليهم المدافعون النيران من مدى مؤثر وتساقط حوالي خمسون قتيلا من موجات الهجوم في اللحظات الأولى، إلا أن المعركة غير المتكافئة سرعان ما حسمت، وتمكن محمود أحمد من إقتحام المنازل التي تحصن بها الجعليين، وعندما تحرك محمود أحمد ليعسكر على شاطئ النيل ترك خلفه ألفي قتيل من الجعليين في المتمة[4].

و أخذت رأس عبد الله ود سعد وأرسلت إلى أم درمان ومعها المراسلات التي عثر عليها معه، واثبت أن الثورة لم تكن مدبرة من قبل، إنما استعد الجعليون عقب عودة شيخ القبيلة من أم درمان، كما أثبتت مراسلاته مع الإنجليز من دنقلة أنهم يشكون في أمره[5].

---

(1)-Ibid . 214

(2)- مكى شبيكة، **عبر القرون**، المصدر السابق، ص445.

(3) -Theobald ,a, b, M Op.cit,p;214.

(4) -Theobald ,a, b, M Op.Cit,p;215.

(5)-فيفيان ياجي، المرجع السابق، ص213.

وكان الخليفة عبد الله قد عين محمد الزاكي عاملا على بربر، وبالفعل وصل إلى المتمة في 30جولية1897م، وأقام يومين وفي اليوم الثالث عبر النيل إلى الضفة الشـرقية بمن معه وأرسل معه محمودا المحررات الكافية إلى القبائل لضرورة مؤازرته [1].

وكان الزاكي عثمان قد فقد الأمل في وصول إمدادات إضافية، ولم يجد بدا من النزول عند طلب جنوده، وانسحب من بربر في 24أوت1897م متوجها نحو الجنوب حيث عبر نهر عطبرة ثم وصل إلى الدامر [2].

وفي 27أوت1897م علم الجنرال هنتر في أبي حمد بنبأ انسحاب الزاكي عثمان من بربر فأرسل أحمد بك خليفة وشقيق خليفة زعيم قبيلة العبابدة، على رأس قوة من الهجانة العبابدة لاستطلاع الأمر، وبالفعل دخل العبابدة المدينة في 2 ربيع أخر 1315هـ الموافق 31 أوت1897م [3] ولم يلبث أن أعلن احتلال بربر رسميا في 1 سبتمبر ورفع العلم المصري عليها [4].

وضع كتشنر في بربر لواء كاملا، وهو أكبر وحدة عسكرية يمكن إمدادها بالتموين على طول هذه المسافة البعيدة [5]وبفتح طريق بربر قدم مشايخ الهدندوة لإظهار ولائهم للحكومة، واضطر عثمان دقنة لإخلاء مقر قيادته بعد أن بات يشعر بخطورة موقعه فيها [6].

وقد رسم مدير المخابرات صورة الزريبة لكتشنر كأنه يراها، فزحف هذا الأخير بالجيش في 04أفريل1898م قاصدا النخيلة، وأرسل هنتر لاستكشاف زريبة محمود أحمد، والاحتيال

(1)- نفسه، ص215.

(2)-المهدي على، المصدر السابق، ص 225.

(3)- نفسه، ص226.

(4)- نفسه، ص228.

(5)-Theobald ,a, b, Op.cit,p;216 .

(6) .Holt,b,m,Op,Cit.pp,216-217 .

على إخراجه منها فسار هنتر حتى اقترب جدا من الزريبة، ونصب المدافع وأطلقها عليها وعاد إلى معسكره [1].

ولما رأى كتشنر أن محمود لم يخرج من زريبته سار في مساء 07أفريل1898م بالجيش كله قاصدا محمودا في قريته، فخرج لهم فرسان الأنصار، ولكن مدافع المكسيم ردتهم على أعقابهم، وأطلق الأنصار مدافعهم، ولكن أكثرها لم يطلق غير طلقة واحدة، وأما حملة البنادق فأنهم صبروا على نار المدافع نصف ساعة حتى اقترب الجيش منهم جدا وانهالوا عليه، واستمرت مدافع العدو ترمى بمقذوفاتها على الزريبة والجيش الزاحف يتقدم نحو الزريبة حتى أغرقوها غرة وقتل من المهديين، وانقسموا قسمين ذهب بعضهم إلى القضاريف، وبعضهم إلى أم درمان وفيهم عثمان دقنة، وقد قتل من الجيش الزاحف حوالي ثلاثة وستون منهم خمسة من الضباط الإنجليز، وحوالي أربعمائة أربعة وستون جريحا، أما المهديين فقد قتل منهم حوالي ثلاثة ألاف رجل كما أسر ألفين بينهم محمود أحمد قائد جيش الأنصار في الشمال[2].

تعتبر معركة العطبرة من المعارك الفاصلة في استرجاع السودان ويمكن أن نجمل نتائج هذه المعركة في النتائج التالية:

- ✓ تناقص قوات الخليفة التعايشي بما لا يقل عن 11000 منهم من قتل أو جرح أو تشتت أو استسلم، ولم يعودوا لأم درمان.
- ✓ زعزعة معنويات جيش الخليفة في أم درمان بعد وصول فلول وبقايا جيش العطبرة المهزوم، وما تناولته الأنباء عن قوة سلاح الجيش المصري البريطاني.
- ✓ وجود خلافات نشبت بين الخليفة وأتباعه، خاصة بعد أن عين محمود أحمد أمر القيادة رغم وجود الأكثر خبرة منه وهو القائد عثمان دقنة.

(1)- نعوم شقير، المصدر السابق، ص ص 1232-1233.

(2)- نفسه ، ص 1233.

- ✓ ظهور طبقة جديدة تناصر الجيش الزاحف أطلق عليها أصدقاء العرب ممن ضاق بهم تصرف الخليفة وعماله في الأقاليم.
- ✓ كفاءة كتشنر في التخطيط للمعركة[1].

- **احتلال أم درمان (معركة كرري):**

بعد أن أفاق الخليفة عبد الله من هزيمة عطبرة تنبه إلى ضرورة السيطرة على الأرض التي بينه وبين عدوه، عين الخليفة عبد الله طليعة من مائتي فارس لمتابعة تحركات العدو ومده بالإخبار أولا بأول، وأمر بحشد كل القوات الممكنة في أم درمان فلبى نداء ما يزيد عن الستين ألفا من المقاتلين منهم ثمانية وعشرون ألفا من الجهادية، والملازمين نصفهم يحمل البنادق، وبقيتهم من العربات حملة السيوف والحراب، وبني الخليفة طوابي أكثرها على الضفة الغربية من النيل ووزعت فيها من خمسين مدفعا، وحشد فيها ألفان من المقاتلين حملة البنادق، وثبت الخليفة بعض الألغام في مياه النهر في أم درمان وتدفقت جيوش الأقاليم لتعزيز العاصمة [2].

وعين الخليفة عبد الباقي الوكيل قائدا لكل المنطقة من أم درمان شمالا قائدا للفرسان الذين سلحوا بالبنادق، وكان واجبه إرسال تقارير يومية عن العدو، وتسلم أوامر صريحة بعدم الاشتباك مع العدو، وبالانسحاب جنوبا كلما تقدم، وقسم قواته إلى ثلاثة أقسام، القسم الأكبر احتفظ به لرئاسته لمواجهة كافة الاحتمالات، والقسم الثاني يتكون من مائة فارس للعمل في الاتصال مع العدو وجمع الأخبار أو لإرسال الأطواف المحاربة للإغارة أو للحصول على الأسرى واستجوابهم، أما القسم الثالث فقد كان عنصر مواصلات [3].

(1)- زناتي عامر، **الحركة الوطنية السودانية**، المرجع السابق، ص 60.

(2)-فيفيان ياجي، المرجع السابق، ص219.

(3)- زلفو عصمت، المصدر السابق، ص 341.

أما كتشنر فقد أمضى أغلب شهور ينتظر في انخفاض مياه النيل في عطبرة وانتظار بقية الإمدادات التي وعدته بها القيادة البريطانية استعدادا للمرحلة الأخيرة من الحملة[1]واقتصر نشاطه على إرسال البواخر جنوبا إلى أقصى مدى يسمح به الارتفاع للملاحة، وفي أفريل 1898م رأى قادة البواخر فرسان استكشاف الأمير عبد الباقي، وتمكنوا من رؤية أربعون فارسا يتحركون إلى الشمال، فأطلقت عليهم المكسيم إلا أنهم كانـوا خارج المدى [2].

ومن ناحية أخرى كان الأمير عبد الباقي عبد الوكيل من موقعه المتقدم يبعث للخليفة عبدالله بتقاريره عن تحركات العدو، خاصة عندما توصل إلى معلومات عن تحركات الفرق بتفصيل أكثر، وذلك في 07أوت1898م، بعدما اضطر الأمير عبد الباقي إلى الانسحاب إلى موقعه بوادي بشارة، فقد كادت عناصر العدو المتقدمة أن تحتاج رئاسته، واضطر الأمير أن ينقلها جنوبا جاعلا فاصلا بينه وبين عدوه، كما استطاعت مصادر فرسانه المتقدمة تصوير الموقف تصويرا جيدا، سواء كان ذلك فيما يتعلق بعدد البواخر المقاتلة، أو بوصف المعسكر في قرية ود حامد القريبة من عطبرة، كما علم الخليفة عبدالله أن سلاطين باشا قادم مع الجيش الزاحف[3].

في أواخر أوت 1898م تحرك الجيش الإنجليزي من قرية ود حامد إلى حبل الروبيان جنوب شلال السيلوقة التي أخليت طوابيرها، بينما سار الجنرال وندل بالمتطوعين من الجعليين اتجاه الشرق، ثم تحرك الجيش جنوبا، واستقر في مكان يدعى السجيجة على بعد ثمانية أميال من أم درمان [4].

وفي يوم 25 أوت تقدم كتشنر في كتلتين بشريتين طويلتين تكونت مقدمتها من لواءين في الأمام إلى اليسار ملاصقا للنهر، ويمينه لواء لويس المصري، في الجانب البعيد من النهر

(1)- مكى شبيكة، **عبر القرون**، المصدر السابق، ص 446.

(2)- زلفو عصمت، المصدر السابق، ص355-356.

(3)- نفسه، ص ص365-366.

(4)- نفسه، ص ص 369-380.

نحو الصحراء، وخلفهما أخذت باقي الألوية مكانهما في ذلك التشكيل المزدوج، وفي تلك الأثناء كان أسطول كتشنر النهري يتعثر ببطء، بسبب صعوبة مجرى النهر في شلال السيلوقة [1].

وقد رأى عبد الباقي عبور البوارج دقيقة بدقيقة وأرسل تقريره إلى الخليفة عبدالله يعلمه تقدم فرسان كتيبة الرماحة واحتلوا جبل الشيخ الطيب الذي استخدمته قوات الخليفة المتقدمة كنقطة ملاحظة، ثم أخلته بعد أن أتمت واجبها بالتبليغ عن تقدم العدو[2].

وعند إحدى القرى أحاط العدو بالقرية وأخرجوا الأهالي من بيوتهم وبدأوا في استجوابهم، وعندئذ برز احد الرجال مرتديا جهة الأنصار المرقعة فتم أسره ، وأعيد إلى الخلف بعد أن قدم إليه جواد سريع وحرس، و كان الرجل الذي أثار دهشة كل المعسكر، يتجرأ على دخول المعسكر مرتديا جهة أنصار المهدي أحد عملاء ونجت السريين وهو الطيب الحسين [3].

لقد صور هذا الجاسوس الموقف موضحا كل استعدادات الخليفة عبد الله، فقدم إلى ونجت كشوفات مطولة عن وحدات الخليفة عبد الله، وتعداد كل منها من المقاتلين و الأسلحة النارية والخيول سواء منها بداخل أم درمان أو خارجها، وأخيرا أوضح لونجت[4] خطة

---

(1)-Warner,**P,M,Dervich,the,riqe qnd the fall of an African Empire**,(New,york,1975)p,212

(2)-زلفو عصمت، المصدر السابق، ص215.

(3)-الطيب الحسين :جاسوس وتجت الذي كان يعمل مع شعبة الاستخبارات، كان أمين بيت مال دنقلة في عهد محمد خالد زقل، وفي عهد يونس الدكيم الذي كان قد سجنه وقدم التماسا للخليفة عبدالله الذي أطلق سراحه، وأعاد تعيينه أمينا لبيت مال دنقلة في عهد محمد بشارة وعاد معه الى أم درمان ، وبعث مع محمود أحمد الى الشمال، ومكث أربعة أشهر عاد بعدها الى أم درمان حيث جعله الخليفة أحد ملازميه المقربين وكان يثق فيه وهو على درجة عالية من الذكاء. انظر فيفيان ياجي، المرجع السابق، ص219 .

(4)- وينجت : جنرال واداري بريطاني كان سردار الجيش المصري وحاكما عاما للسودان في الفترة 1899م – 1916م ورئيس أركان العمليات الحربية للحجاز 1916م-1919م، وأصبح المندوب السامي على مصر في 1917م-1919م أحيل على التقاعد سنة 1922م ، له عدة مؤلفات عن السودان والثورة المهدية أنظر عبد الوهاب الكيالي وآخرون، الجزء السابع، المرجع السابق، ص366.

الخليفة عبد الله لمواجهة الغزو، فرسمها ونجت استنادا على معلومات الطيب، ويتضح من تقديمه للخطة أنه تمكن فعلا من التغلغل إلى مجالس عبدا لله [1].

أما من ناحية أخرى فأزاد معدل تقارير عبد الباقي إلى الخليفة إلى ثلاثة تقارير يومية، ولم يستطع عبد الباقي أن يكبح جماح فرسانه، ويمنعهم من مناوشة العدو فقد أوضح الهجوم المنفرد الذي قام به أحد فرسانه، ويدعى الطاهر الأثر الكبير الذي يمكن أن تتركه العمليات الليلية، وقد رفع عبد الباقي تقريره إلى الخليفة موضحا اسم الفارس وهو من قبيلة الحم، ويقول تشرشل((...رغم إنشاء الزريبة تمكن أحد فرسان العدو عند حلول الظلام من اختراقها ومناورة كتيبة يوركشير، وقذف بحربته ذات الرأس العريض في وجههم متحديا، وأثارت العملية الجريئة المفاجئة الدهشة والاضطراب، للدرجة التي تمكن فيها الفارس الشجاع من الانسحاب دون أن يصاب بخدشه واحدة....)) [2].

ثم زحفت كل القوات الركبة تتقدمها البوارج النيلية، حتى الفرسان والهجانة، وفي قرية السرواب أقام كتشنر زريبة سميكة، وأقفلت مداخلها منذ مغيب الشمس، ومن ناحية أخرى أوضحت لهجة الأمير عبد الباقي عبد الوكيل في تقريره، أن العدو أصبح على الأبواب، فأرسل إلى الخليفة عبدالله بالإسراع في خروج الجيش والرايات، ومنذ فجر 31 أوت 1898م احتشدت الفرق المختلفة منذ السادسة صباحا، وبدأ تحرك جيش المهدية بالأرباع إلى ميدان العرضة شمال أم درمان في صفوف منتظمة، وكان الجديد في جيش الخليفة عبد الله، هو إعادة الراية الحمراء راية الخليفة محمد شريف إلى مكانها القديم، وانضمام قادت عثمان دنقة إلى جيش الخليفة عبد الله في أم درمان، وكان الخليفة على ود حلو على رأس الراية الخضراء، وازدحمت صفوفه بقبائل النيل الأبيض مثل دغيم وكنانة، محاربو المهدي الأوائل، وامتدت صفوفهم أكثر من نصف ميل، أما الراية الخضراء الغامقة راية عثمان شيخ الدين تكونت من الجهادية والملازمين أبناء زعماء القبائل العربية، وعن يسار شيخ الدين

(1)- زلفو عصمت، المصدر السابق، ص245.

(2)- Churchil ,S,W, Op;Cit.p.121 .

وقف الخليفة محمد شريف والراية الحمراء تعلو فوقه، ينضم تحتها الناقلة الجعليين، وفي أقصى اليسار تجمع رجال عثمان دنقة وخلف الجميع كانت الراية السوداء[1].

لم يكن يعقوب بن محمد بالقرب من الراية السوداء فمنذ رؤيته لموكب الخليفة عبدالله اتجه إلى استقباله، ومضى معه لاستعراض الجيش، وبعدها اقتربت الصفوف حول الخليفة عبد الله الذي توسطهم وألقى خطبة حماسية حاثا جنوده على الاستبسال، وبعد الخطبة أمر مقاتليه بالمبيت في مكان العرضة ومضى هو إلى خيمته التي كانت وسط المعسكر [2].

وخوفا من هجوم الخليفة ليلا أرسل كتشنر الجواسيس فتسللوا إلى جيش الخليفة في أم درمان، يشيعون بين الأهالي والأمراء بأن العدو سيهجم ليلا ولا لزوم للاستعجال للقائه بل الصوب انتظاره للقضاء عليه، وهكذا أثمرت جهود الطابور الخامس، إذ قوى التيار الذي يرى الهجوم نهارا [3].

ودعا الخليفة عبدالله مجلس الشورى للاستشارة قبل صرف الأوامر بالهجوم، وعقد المجلس برئاسته بحور شما، وقد حضره الخليفة على ود حلو الخليفة محمد شريف والأمير يعقوب بن محمد و يونس الدكيم، والأمير أحمد عبد الكريم و الأمير جابر الطيب، والسيد الكسى، والطيب العربي، وعبد القادر ودم أم مريوم، عبد الله أب سوار، وفي البداية كان هنالك شبه اجتماع على مبدأ الهجوم الليلي الكبير، غير أن الخليفة عبد الله استدعى قادة التشكيلات، فحضر كل من الأمير يعقوب محمد، والأمير عثمان دقنة، والأمير أحمد عبد الكريم، والأمير عثمان شيخ الدين، والأمير إبراهيم الخليل، والأمير عثمان الدكيم، والأمير عثمان أزرق، والأمير محمد بشارة، وبعد نقاش مع قادة التشكيلات اتخذ الخليفة عبدالله قرارا أخر وهو الهجوم نهارا[4].

---

(1)- ضرار صالح ضرار، المرجع السابق ، ص 202.

(2)- زلفو عصمت، المصدر السابق، ص380.

(3)- المهدي على، المصدر السابق، ص 212.

(4)- نعوم شقير ، المصدر السابق، ص 1278.

كما رأى الأنصار ألا يهجموا ليلا بسبب الأنوار الكاشفة التي تمكن أعدائهم من رؤيتهم، ولا يستطيعون هم أن يروهم [1].

تقدم جيش الخليفة عبد الله نحو كرري بعد صلاة فجر يوم الخميس الأول من سبتمبر 1898م، وقد طغى صوت الانفجارات البعيدة والصادرة من شاطئ النهر فقد بدأت معركة المدفعية بين الطوابى وكتشنر، وعهد بذلك لقوات الجعليين غير نظامية [2] الاستيلاء على الأماكن القريبة منها كما خربت مدافع البواخر سور أم درمان فأحدثت فيه فجوات كبيرة ووجهت نيرانها في النهاية لقبة المهدي، فأزالت قيمتها أما بقية قوات العدو فقد انشغلت في إقامة التحصينات الضرورية [3].

و تقدمت القوات الزاحفة إلى الإمام في سلسلة من المعارك الصغيرة مع المهديين المعسكرين في إقليم الخرطوم بحري، وانتصرت عليها واحتلت طوابي شمهات، وقضوا على كل مقاومة في المنطقة ثم أسكنت طوابي توتي، والخرطوم ونزلت قوة صغيرة في الخرطوم واحتلتها [4].

وقامت فرقة من الفرسان الإنجليزية باستطلاع صوب أم درمان، ولكنها وقعت في كمين للمهديين، وصدر الأمر بالتقدم نحو أم درمان في صف طويل يمتد من الشاطئ إلى الصحراء ليحتضن المدينة، وكان على ماكدونالد أن يكون الجناح الصحراوي والفرق الأخرى تواصل زحفها نحو أم درمان وترامى لهم من البعد الأنصار فرسانا ومشاة ورياتهم الكثيرة تخفق في الأفق، وقد خططت الزريبة على شكل نصف دائرة يتصل طرفها بالنيل، وأخذت مواقعها في الأطراف والمؤن والبهائم في الوسط، أما البواخر فقد واصلت سيرها مرسلة

(1)- ضرار صالح ضرار، المرجع السابق، ص 202.

(2)- هذه الفرقة أطلق عليها الكتاب الإنجليزي اسم "فرقة الأصدقاء" في صفوف السردار ،الجمل شوقي ، المرجع السابق، ص114.

(3)- المهدي على، المصدر السابق، ص 212.

(4) - أبو سليم محمد إبراهيم ، **تاريخ الخرطوم**، المصدر السابق ،ص 114.

أنوارها الكاشفة أمام الزريبة، يصاحبهم العربات المتطوعة في مسيرة الجيش شرقي النيل منذ أن تحرك من عطبرة [1].

وجه كتشنر نيرانه إلى جهة الغرب مع انحناء الزريبة الدائري، وكرس كل قوته الراجلة ومدفعيته على شكل قوس، وفي أقصى الجنوب احتلت ثلاث سرايا مشاة من الفرقة الإنجليزية مواقعها لتسد الثغرة بين نهاية الزريبة والنيل، وشكل كتشنر كل قوته البشرية على أعلى خطي دفاع بشريين الخط الأول خلف أشجار الزريبة مباشرة ، والخط الثاني على بعد ثلاثين ياردة خلف تمرير الذخيرة إلى الأمام، ونقل الجرحى للخلف[2].

تنفس كتشنر الصعداء حيث بات ليلته دون أن يهاجم، وبعد أن صلى أنصار التعايشي فجرا قاموا بتسوية صفوفهم، وتقدموا نحو الزريبة، والجيش يربض خلف الزريبة ليقوم بعملية حربية حاسمة، وبدأت المواقع البعيدة المرمى تصوب قنابلها لتقع وسط حشد من الأنصار فيتركون الشهداء ورائهم ويزحفون نحو غايتهم [3].

وفي الساعة الثامنة من صباح الثاني من سبتمبر، أمر كتشنر قواته بالخروج من الزريبة والتقدم نحو أم درمان، وفي تلك اللحظة كانت قوات الملازمين تستريح من عناء ومطاردة فرسان من العدو، و بدأت فلول الجرحى بالمئات ثم بآلاف تظهر على جانبي جبل سركاب، أما مسرح المعركة التي لم يمض على بدئها ساعة واحدة فقد غطى بآلاف الجثث التي تكدست بصفوف منظمة وذلك لان إبراهيم الخليل وعثمان أزرق وجهها هجومها في وضح النهار وفي أراضي مكشوفة لأكثر من ثلاث ألاف ياردة [4].

(1)- مكى شبيكة، **عبر القرون**، المصدر السابق، ص447.

(2)- زلفو عصمت، المصدر السابق ، ص 409.

(3)- مكى شبيكة، نفسه.

(4)- زلفو عصمت، نفسه، ص ص 442-443.

كان عثمان دقنة موفقا في تخطيطه لمعركته الصغيرة أو في إدارتها بارعا في جذب العدو نحوه بحيث أظهر لهم جزء قليل من قوته ليغريهم بالهجوم موفقا في اختيار الأرض العميقة الواسعة في تلك البقعة في خور أبو سنط بحيث لم يعد للعدو مفر من السقوط فيها [1].

بدا ماكدونالد في تغير صفوفه، وتحريك كتائبه لمواجهة الهجوم المرتقب، ومن ثم أمر أقرب مدفعية بفتح نيرانها بدون تصويب نحو الراية السوداء، ثم فجأة فتحت كل المدفعية نيرانها على الراية السوداء، وبعد أن نظم يعقوب صفوفه انتظر تعليمات الخليفة عبد الله ونفذ صبره وهو يرى العدو أمامه، ومن ثم تسلق لواء ماكسويل منحدرات جبل سركاب بينما اتجه لواء لويس لفتح نيرانه على الراية السوداء [2].

انطلق يعقوب قائد الراية السوداء يركض بجواده بأقصى سرعة، وأدى اندفاع يعقوب و قواته إلى بروز ثلاث كتل بشرية ضخمة منطلقة بسرعة، وفي الواقع انحصرت الراية السوداء بين نيران ثلاثة ألوية لواء لتلتون، ولواء أويس ولواء ماكسويل، وقد أصيب يعقوب وهو على صهوة جواده، وكان في مقدمة الراية السوداء منذ بداية هجومها إلى أن أصيب واستمر الرصاص ينهال على الراية السوداء من الثلاثة ألوية [3].

كان هجوم الراية السوداء بقيادة يعقوب هو نقطة التحول الحقيقية في معركة بدأت خاسرة من بدايتها، فكانت الراية السوداء خلف جبل سركاب بشكل أخر عقبة بين كتشنر وأم درمان وبتحركها من مكانها أصبحت أم درمان مدينة مفتوحة أمام كتشنر [4].

والواضح أن افتقار جيش الدولة المهدية عنصر مواصلات سريع ضمن و أثناء المعركة خلاف الرسل، كان ذا اثر فعال في فشله في تنفيذ خطته لإدارته للمعركة بحيث يضمن تحريك قواته وحشدها في الوقت المناسب [5].

---

(1)- فيفيان ياجي، المرجع السابق ، ص 223.

(2)- نفسه.

(3)- زلفو عصمت، المصدر السابق، ص449.

(4)- Churchil ,S,W, Op;Cit.p.214 .

(5)- زلفو عصمت نفسه، ص523.

بعد هجوم الراية السوداء أرسل الخليفة عبدالله إلى عثمان شيخ الدين عبد الله أبو سواره لإرسال نجدة سريعة حتى لا تقع الرئاسة في الأسر، واقتربت صفوف كتشنر من رئاسة الخليفة عبد الله، وقد أشار مجلس الشورى والقضاة الخليفة بالانسحاب وأشاروا عليه بإصرار، وعندما علم باستشهاد أخيه الأمير يعقوب قائدا الراية السوداء، صار همه الاستشهاد على هروبه [1].

وأخيرا وصل الجزء الأكبر من جيش الملازمين، وبدأ تجميع الصفوف مرة أخرى، وتجمعت أيضا صفوف الراية الخضراء، وركن الهجوم العنيف على الراية السوداء في أقصى لحظاته، ومن ثم تدافعت أرباع الراية الخضراء نحو ركن ماكدونالد، وكانت طلائع الراية الخضراء تصب نيران مدفعيتها أما لواء ووتشوب فكان يعمل على سد الثغرة بين لواء لويس ماكدونالد، وكانت الانتفاضة الأخيرة لجيش الخليفة هجوم فرسان دغيم على الجناح الأيسر، وبأقصى سرعة للجياد انطلقت المحاولة الأخيرة لجيش الخليفة يقودها الملازمون والراية الخضراء، ولكن هذه الهجمة لم تستق إلا عن مزيد من القتلى رغم الشجاعة التي أبداها فرسان الراية الخضراء [2].

وتكدست الجثث حتى أقدام ماكدونالد، وأصبح السهل الذي يفصل بين الجبال البعيدة غربا أو جنوبا قد امتلئ بالآلاف التي تحركت غربا نحو جبال المرخيات تحمل جراها وموتاها، و سقط في هذا الهجوم التي اشتركت فيه الراية الخضراء مع قوات الملازمين خمسة ألاف قتيل، من الراية الخضراء ألفان ومائة، ومن الملازمين ألفان، وبلغ عدد الجرحى من الراية الخضراء حوالي ألفان، أي أنها فقدت الكثير من رجالها، وبلغ عدد الجرحى من الملازمين ألفان وأربعمائة مقاتل [3].

(1)- المهدي على، المصدر السابق، ص 214.

(2)- كان الشيخ الذين قائد قوات الملازمين صغيرا في السن في الثالثة والعشرين من عمره ولم يسترك في معركة واحدة من قبل، وكان القائد الحقيقي للقوة الضاربة في كل الجيش. زلفو عصمت، المرجع السابق، ص252.

(3)- زلفو عصمت، المصدر السابق، ص537.

تم احتلال أم درمان في 02سبتمبر1898على الساعة 12و45د[1]بعدها عبر كتشنر وقواته النيل للخرطوم ورفع الرايتين المصرية والبريطانية على أطلال بيت الحاكم، وكانت وزارة الخارجية قد أصدرت تعليماتها إلى كرومر في 02أوت1898م والتي قدم السير رنييل رود صورة منها إلى وزير الخارجية المصري في 04سبتمبر1898م وجاء فيها "أنه بالنظر للمساعدات المادية التي قدمتها الحكومة البريطانية للحكومة المصرية من الناحيتين الحربية والمالية فقد قررت حكومة جلالة الملكة رفع العلم البريطاني إلى جانب العلم المصري في الخرطوم، وأن هذا الإجراء لا يقصد به تحديد كيفية إدارة الأراضي المحتلة في المستقبل وإنما يرمي إلى التأكيد أن حكومة جلالة الملكة تعتبر أن لصوتها الغلبة في جميع المسائل المتعلقة بالسودان وإنما تبعا لذلك تنتظر أن تلتزم الحكومة المصرية بكل نصيحة تقدمها إليها الحكومة البريطانية في شأن المسائل السودانية"[2].

- **احتلال جنوب السودان:**

ترك سقوط الوجود المصري في السودان سنة 1885م فراغا سياسيا وعسكريا في البلاد السودانية، وإذا كانت الدولة المهدية قد استطاعت سد جانب من هذا الفراغ في شمال السودان، خاصة أمام تحديات هائلة من احتمالات الغزو الخارجي والثورات الداخلية إلا أنها لم تستطع أن تقوم بهذا الدور كاملا في جنوبه للأسباب الآتية:

- ✓ صعوبة المواصلات بين الشمال والجنوب.
- ✓ عدم قبول قبائل تلك الجهات للحكم المهدي، وقيام عدة ثورات ضده.
- ✓ ضعف إمكانيات المهدية المادية عن تمويل حكم قوي يكفل سيطرة معقولة على تلك الجهات.

(1)- نعوم شقير، نفسه، ص1283.

(2)- يونان لبيب رزق، **السودان في عهد الحكم الثنائي الأول 1899م-1924م**، معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة، مصر، 1976م، ص 43.

- ✓ تعاظم الأطماع الإمبريالية الأوروبية في إفريقيا عامة في تلك الحقبة، ولا شك أن جنوب السودان بوضعه هذا كان هدفا مرغوبا لقوى الاستعمار النامية في تلك الجهات[1].

ومن هنا أتى تسابق تلك القوى المرير نحو السيطرة على ما كان يشكل مديريات جنوب السودان، وقد أدى هذا السباق إلى صدامات دبلوماسية عنيفة كادت تتحول في بعض مراحلها إلى مواجهات مباشرة.

ويذكر ضرار صالح ضرار أنه في ذلك الوقت كانت هناك مشكلتان في حاجة إلى حل سريع تواجهان المنتصرين: الأولى القضاء على الخليفة عبد الله التعايشي قضاء نهائيا، وقد تم ذلك لكتشنر بعد أكثر من عام منذ انتصاره في واقعة كرري، أما المشكلة الثانية فقد كانت بسبب تغلغل الفرنسيين من غرب السودان في طريقهم لاحتلال أعالي النيل في مديرية بحر الغزال، وكان القائد مارشان قد تقدم بجنوده حتى وصل فاشودة في النيل في تلك المديرية، ورفع العلم الفرنسي إيذانا بضم ذلك الجزء إلى الممتلكات الفرنسية[2] ويذكر عمر سالم بابكور أن مارشان اختار فاشودة لعدة اعتبارات هي:

- ✓ أن فاشودة عاصمة لمديرية مصرية وفرنسا تريد وضع يدها على الأراضي المصرية.
- ✓ أنها بمثابة مفتاح لمصر بفضل موقعها الجغرافي عند ملتقى السوباط بالنيل.

تقع فاشودة على امتداد الممتلكات الفرنسية بحيث أنه في سبيل الوصول إليها لا يتطلب الأمر الخروج إلى الأراضي الفرنسية[3].

وقد صدرت التعليمات إلى كتشنر بمتابعة السير في النيل الأبيض لاحتلال فاشودة وبعد وصوله إلى مشارفها أرسل إلى مارشان يخبره بأمر أم درمان وأنه عاقد العزم على مواصلة

---

(1)- يونان لبيب رزق، **فاشودة الصغيرة 1899م-1906م**، المجلة التاريخية المصرية، المجلد 15، الجمعية التاريخية المصرية، مصر، 1969م، ص 163.

(2)- ضرار صالح ضرار، المصدر السابق، ص 331.

(3)- عمر سالم بابكور، **حملة مارشان وأزمة فاشودة1898م**، مجلة جامعة أم القرى للبحوث العلمية المحكمة، العدد 18 جامعة أم القرى، مصر، 1998م، ص318.

الزحف لاحتلال فاشودة، وكان رد هذا الأخير على رسالة كتشنر برسالة أخرى هنأه فيها بالانتصار على قوات الخليفة التعايشي وأخبره باحتلاله لمنطقة بحر الغزال إضافة إلى بلاد الشلك حتى فاشودة، كما انه عقد اتفاقات مع زعماء تلك المناطق المحتلة بموجب هذه الاتفاقيات قبلوا فيها بالوضع القائم كما اخبره بعدم المغادرة إلى غاية وصول التعليمات من حكومته الفرنسية[1] .

وكان رد كتشنر على مارشان أنه مأمور من الحكومة البريطانية بأن يرفع الراية المصرية في فاشودة فوافق مارشان على رفع الراية المصرية شريطة بقاء الراية الفرنسية في مكانها وقبل ذلك كتشنر وتم رفع الراية المصرية على بعد 700 ياردة من الراية الفرنسية[2].

لكن أمام هذا الوضع الذي لم تقبل به بريطانيا ازداد إصرارها على انسحاب حملة مارشان قبل إجراء أية محادثات بخصوص هذه المسألة لتسويتها، ونظرا لتفوق الأسطول البحري البريطاني الذي يعادل أربعة أمثال الأسطول الفرنسي وكذا عملا بنصيحة حليفتها روسيا قررت الحكومة الفرنسية سحب بعثة مارشان من فاشودة دون قيد أو شرط ففي 21ديسمبر1898م أنزل العلم الفرنسي نهائيا ورحلت حملة مارشان إلى باريس[3].

وبرحيل حملة مارشان وإجلائها لفاشودة، تخلت فرنسا عن منطقة بحر الغزال[4] بمقتضى اتفاقية عقدت بين سالسبوري عن إنجلترا وكامبون عن فرنسا في 21مارس 1899م، وبذلك صارت إنجلترا على مرمى حجر من منابع النيل بجنوب السودان[5].

---

(1)- زناتي عامر، **الحركة الوطنية السودانية**، المرجع السابق، ص 62.

(2)- عبد الله عبد الرزاق إبراهيم وشوقي الجمل، **تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر**، المرجع السابق، ص 340.

(3)- نفسه.

(4)- أنظر الملحق رقم 09.

(5)- زكي البحيري، **مشكلة جنوب السودان بين الميراث التاريخي والتطورات السياسية 1955م- 2011م**، المرجع السابق، ص 49.

كان الهدف الأول لبريطانيا من بسط نفوذها حتى الجنوب، هو تثبيت أساسيات حكمها ونظامها الإداري، وكذلك كانت تسعى لإخضاع القبائل المتطاحنة التي كانت دائما تثير الفتن، وهذا الأمر كان يسبب القلق للشمال أيضا.

ثالثا: نهاية حكم الخليفة عبد الله التعايشي:

لما أيقن الخليفة عبد الله أن المعركة خاسرة، عاد إلى أم درمان، وهناك جمع كل من يرغب في الذهاب معه باتجاه الغرب ليجمع الرجال ليستعد لصد العدوان، ومضى الخليفة عبد الله إلى منزل أخيه يعقوب ليأخذ عائلته، على أن يلتقوا جميعا خارج أم درمان ، وكان معه الخليفة على ود حلو محمولا بعد أن أصيب بشظية في رجله وهو في مقر رئاسة الجيش مع الخليفة عبدالله [1].

وعندما علم كتشنر بأن الخليفة عبدالله اتجه غربا بعث وراءه طابورا سريعا للحاق به، لكنه عاد أدراجه ولم يلحقه، ودخل الجيش الغازي مدينة أم درمان، واستبيحت المدينة ورأى الناس أهوال الاحتلال، ووطأة الجيوش الغازية [2].

وصل الخليفة عبد الله إلى أبي ركبة، وكتب إلى الختيم موسى الذي أبقاه محمود أحمد في الأبيض خلفا له انضم إليه بأنصاره، كما لحق به الأمير عثمان دقنة بأنصاره، وانضم إليهم أيضا أحمد فضيل بعد انسحابه من القضارف تحت الهجوم المصري الإنجليزي، وكان الخليفة عبد الله قد اتصل به حاثا إياه على الصمود، و تمكن أحمد فضيل من عبور النيل واتجه غربا، والتقى بالخليفة عبد الله في دار الجوامعة [3].

وقد جعل جيش الاحتلال الحامية على النيل الأبيض لتقف حائلا بين الخليفة عبد الله في كردفان، وبين محاولته الدخول في الجزيرة، وأرسل السردار حملته إلى دار الجوامعة للقضاء على الخليفة عبد الله، وما إن اقتربت الحملة من الأنصار، وعلموا بقوتهم بالإضافة إلى أن

(1)-أبو سليم محمد إبراهيم ، تاريخ الخرطوم المصدر السابق، ص114.

(2)- مكى شبيكة، **عبر القرون**، المصدر السابق، ص 451.

(3)- زلفو عصمت، المصدر السابق، ص537.

الحملة عانت الكثير من التعب في أرض لم تألفها، ولذا عادت الحملة أدراجها خوفا من أن يكون مصيرها كحملة هكس [1].

أما الخليفة محمد الشريف فقد بقي في جزيرة آبا بعد الخروج من أم درمان، و سلم نفسه لقوات الجيش الغازي في نوفمبر1898م هو و أبناء المهدي، و أذن لهم بالإقامة في الشكاية بين مدنى، و سنار على النيل الأزرق، بدلا من نفيه خارج البلاد كما حدث مع غيره و قادة المهدية [2].

ولكن في منتصف أوت 1898م، أتت الأنباء بأن الخليفة محمد شريف يقرأ الراتب و يدعو للمهدية، ثم تتالت الأخبار بعد ذلك بأنه يجمع الأنصار سرا بهدف عبور النيل و اللحاق بالخليفة عبد الله، و نتيجة لذلك صدرت الأوامر على الفور باعتقاله [3].

تقدم الكابتن سميث "Smith" نائب مدير سنار في 26 أوت1898م مع الفرقة الخامسة عشر السودانية إلى الشكاية، و في اليوم التالي تم محاصرة مقر الخليفة محمد شريف، و تم اعتقاله هو و أبناء المهدي، و اقتضى الأمر جهدا كبيرا لاعتقال هؤلاء، و كانت القرية مليئة بالعرب المسلمين الذين أطلقوا النار على قوات الحكومة من المنازل، مما أدى إلى مقتل ضابط مصري، و جرح جنديين بينما الخليفة وقع في صفوف محمد شريف سبعة عشر قتيلا و خمسة و خمسون أسيرا، و قد حوكم كل من الخليفة محمد شريف، و أبناء المهدي أمام محكمة عسكرية، و صدر الحكم عليهم بالإعدام رميا بالرصاص، و نفذ الحكم على الفور، و وجدت في القرية ملابس المهدية إلى جانب كميات كبيرة من الأسلحة و الذخائر [4].

و من دار الجوامعة شق الخليفة عبد الله طريقه في جبال النوبا، و في طريقه إلى قدير، فآواه أهل تقلى، وفي قدير لقي حفاوة من ملك جبل قدير "بوش"، و عندما علمت

(1)- مكى شبيكة، **عبر القرون**، المصدر السابق، 453.

(2) نفسه، ص 459.

(3) - يونان لبيب رزق، المصدر السابق، ص 140.

(4)- نفسه، ص ص 140-141.

الاستخبارات بوجوده في قدير، جهز السردار حملة عظيمة تتكون من ثمانية آلاف جندي حشدهم في كاكا على النيل الأبيض، و بدأوا بترحيلهم إلى جبل قنقر، و لكن الخليفة عبد الله عقد على مهاجمة أم درمان، فغادر الجبل شمالا فباءت هذه الحملة أيضا بالفشل، و سرى اليأس بين الجنود والضباط، لمحاولاتهم الفاشلة و المتكررة [1].

ظل جنود الغزاة يرقبون حركات الخليفة عبد الله حتى علموا اتجاهه، و قاد ونجت حملة صوب أم درمان، و التقوا في أم دبيكرات قريبا من منهل جديد ودارت المعركة في فجر 24 نوفمبر 1899م فأبلى بلاء حسنا، و ما إن أيقن الخليفة عبد الله أنه أشرف على النهاية، لم يشأ أن يقع أسيرا عندما رأى إبادة الصفوف الأولى للأنصار، ترجل و من معه عن جيادهم، و افترش فروته على الأرض و جلس عليها واتجه إلى القبلة، و جلس الخليفة على ود حلو عن يمينه، و جلس أحمد فضيل عن يساره، و جلس خلفه كل من كان في رئاسته، و أصيب بجرح في ذراعه الأيسر فأوقف النزيف بيده اليمنى حتى أصيب بثلاث رصاصات في صدره اخترقت أحداها قلبه، وهكذا استشهد الخليفة عبد الله بعد أن انتهى حكمه فعلا بهزيمة الأنصار في معركة كرري [2].

واستمرت القوات المصرية البريطانية في مطاردة البقية من أنصاره والاستيلاء على المواقع التي كانت لاتزال تحت سيطرتهم، فتم احتلال مناطق سنار والرصيص على النيل الأزرق بين 11سبتمبر و02أكتوبر 1898م، وانهزمت قوات الخليفة في الرصيص في 26ديسمبر 1898م[3]أما في السودان الشرقي فقد تم في شهر أكتوبر احتلال القضارف[4]والقلابات في 08ديسمبر 1898م[1] وتلى ذلك احتلال فازوغلي وبقية المناطق المحاذية لها ثم بعد ذلك تم احتلال كردفان[2].

---

(1)- مكى شبيكة، **عبر القرون**، المصدر السابق، ص 453.

(2)- ضرار صالح ضرار، المرجع السابق، ص 404. وانظر ايضا : فيفيان ياجي، المرجع السابق، ص245

(3)- محمد فؤاد شكري، **مصر و السودان**، المصدر السابق، ص ص 543-544.

(4)- تعتبر منطقة القضارف – القلابات – وحدة جغرافية قائمة بذاتها لها خصائصها ومميزاتها الخاصة بها ، ويسميه الجغرافيون بمرتفع القضارف ، تقع هذه المنطقة بين خطي طول 37ْ و 34ْ شرقا ، وخطي عرض 15ْ و 12ْ شمالا

أما دارفور فقد استطاع الأمير علي دينار[3] تخليصها من انصار الخليفة التعايشي بعد واقعة أم درمان[4].

وفي الأخير فقد اتفق الكثير من المؤرخين على أن عصر الخليفة عبد الله في السودان عصر امتاز بالعنف والقسوة، وغلبت على أحكامهم مسلمات معينة ركزت على شخص الرجل لا على الدولة التي حكمها، ودون اهتمام بالدولة، ومما واجهته من تحديات .

إن عهد الخليفة عبد الله كمثل كل عهود الثورات على أنظمة المجتمع يرافقه العنف ولا يقبل إلا الانصياع لأوامر موحده، ولا مكان للمخالفين فيه، لقد كان العهد عهد ثورة على ما ألفه الناس من عادات وتحلل في الدين والاجتماع، وكان طبيعيا أن لا يرض الكثيرون باستبدال هذه الحالة بالشرائع والقوانين، فقد ورث الخليفة عبد الله عن المهدي مثلا عليا للحياة الفاضلة فبديهي وهو يؤمن ويعتقد برسالة المهدي وما جاء بها ألا يفرط في قليل منها، فالشريعة الإسلامية تطبق دون تهاون ومنشورات المهدي وأقواله كلها واجبة التنفيذ، بل ويجب عقاب مخالفيها، والذي ينكر المهدية أو يتقاعس عن الجهاد أو يفض الطاعة، أو حتى يتردد فهو خارج عن الدعوة المهدية، وهو مرتكب للخيانة العظمى للدولة، فمن آمن عن عقيدة وإيمان خضع للنظام الجديد بل وجد فيه لذة روحية وبذلك للمهدية بالنسبة للدولة في عهد الخليفة عبد الله هي التوجه الأساسي للحكم.

وهي جزء من أرض البطانة التي تقع بين النيل الأزرق ونهر عطبرة ، وتمتد حتى الحبشة . أنظر ، محمد سعيد القدال **المهدية والحبشة دراسة في السياسة الداخلية والخارجية لدولة المهدية 1881م – 1898م** ، الطبعة الأولى، دار الجيل ، بيروت، لبنان، 1992م ، ص 09.

(1)- نفسه، ص ص 186 187.

(2)- محمد فؤاد شكري، نفسه، ص 544.

(3)- علي دينار من أسرة السلاطين الذين حافظوا على استقلال دارفور تولى سلطنة دارفور في 1890م، وبعد احتلال الانجليز للسودان عقد معهم صلح لكنهم نقضوا هذا الصلح وهاجموا علي دينار في مارس 1916م ، واستطاعوا قتله في 1916/11/06م، وبذلك خضعت لهم السودان . أنظر عبد الوهاب الكيالي وأخرون، الجزء الرابع ،المرجع السابق، ص ص185 186.، وأيضا محمود خالد الحاج واخرون، **دارفور الحقيقة الغائبة**، الطبعة الأولى، المركز السوداني للخدمات الصحفية، الخرطوم، السودان، 2004م، ص 40

(4)- جوهر موسى النهار، **بريطانيا والحركة المهدية في السودان 1881م- 1899م**، المرجع السابق، ص 149.

أشتد الضغط الاستعماري على الدولة المهدية في عهد الخليفة من جبهات عدة بسبب المطامع الاستعمارية من إنجلترا وإيطاليا وبلجيكا وتظافرت مع الظروف الداخلية والثورات التي تتابعت على الدول المهدية، وكان أن فقدت الدولة المهدية الكثير من الإمكانات المادية و البشرية، وبسبب ذلك العداء مع عدم اتصالها بالعالم الخارجي و معرفة مدى التطور وخاصة في المجال العسكري الذي كان الفيصل في نهاية الدولة المهدية وبالتالي فقد تضافرت العوامل الداخلية مع عوامل الضغط الخارجي فقضى على أول دولة سودانية موحدة ومستقلة.

ومهما قيل عن عصر الخليفة عبد الله فقد أقام الرجل دولة سودانية أجلت خضوع السودان فريسة لموجة التكالب الاستعماري الذي راحت ضحيته القارة الإفريقية بعض الشيء، و أقامت الدولة نظمها وفقا لما اختطه قائد ثورتها الإمام المهدي، و ظل الخليفة عبد الله مثابرا في العمل على إتمام أنظمة الدولة و استمرارها حتى نهاية عهده.

لجأت بريطانيا في تنفيذ في السودان إلى الضغط على الخديوي والحكومة المصرية وبشكل إجباري، وهذا ما ظهر في اتخاذها قرارات إخلاء السودان ثم استرجاعه فيما بعد، في الوقت الذي كان للرأي العام البريطاني تأثير كبير على سياسته، فقد عملت الحكومة البريطانية على مراقبة أحوال السودان بعد إخلاءه واعتباره من أملاك مصر تسترجعه متى حان الوقت المناسب، وذلك لإبعاد أطماع الدول الأوروبية الاستعمارية عنه، بعقد سلسلة من المعاهدات، وتبرير وجودها في مصر من أجل بقاء السودان منطقة نفوذ لها، ولجأت لتنفيذ سياستها بإسناد الأمر للحكومة المصرية حتى لا تتحمل أعباء الأعمال العسكرية والمالية اللازمة لذلك، وحتى لا يؤدي ذلك إلى احتجاج الدول الأوروبية الطامعة والمنافسة لبريطانيا في السودان.

وبهذا انتهى عهد من الاستقلال السوداني لتلحق البلاد بمصر في الخضوع للاستعمار البريطاني، بعد أن نجح حكم الخليفة عبد الله في تأخير هذا المصير قرابة خمسة عشر سنة،

ويبدأ عهد جديد بتوقيع اتفاقية الحكم الثنائي المصري البريطاني، وكذلك رفع العلمين المصري والبريطاني، وهذا ما نسلط عليه الضوء في الفصل الموالي.

الفصل الثالث: أثر اتفاقية الحكم الثنائي على جنوب السودان 1899م

أولا: اتفاقية الحكم الثنائي جانفي 1899م.

1- خلفية الاتفاقية.

2- زيارة كرومر للسودان.

3- اتفاقية الحكم الثنائي 19جانفي 1899م.

4- ردود الفعل حول اتفاقية الحكم الثنائي.

5- أثر الاتفاقية 1899م على جنوب السودان.

ثانيا: مقاومة قبائل جنوب السودان للاستعمار الإنجليزي 1899م-1920م.

1- ثورات قبائل النوير.

2- ثورات قبائل الدينكا.

3- ثورات قبائل الزاندي.

4- ثورات قبائل البيير.

ثالثا: السياسة البريطانية الإدارية في جنوب السودان1899م-1920م.

1- نظام الإدارة في السودان بعد اتفاقية الحكم الثنائي.

2- الإدارة في جنوب السودان1899م-1920م.

- الجهاز الإداري.
- المفتش الإنجليزي.
- زعماء القبائل.
- الإدارة الأهلية.

رابعا: تكوين الفرقة الاستوائية.

خامسا: السياسة الجنوبية: (Southern Policy)

تجاوزت بريطانيا كل المعوقات السياسية والدبلوماسية والأدبية، وأيضا المالية في مهمة غزو السودان بالاشتراك مع مصر، وقد دمغت أهمية قيام حملة الغزو، بمسوغات أنه واجب وطني يتحتم أن تقوم به مصر قبل بريطانيا، لأنه لا حياة لمصر بدون النيل، ولا استقرار لها ما لم توطد نفوذها على مياهه، حتى لا يعبث بها عابث، وكان في ضمير البريطانيين أن مثل هذا التوسع يضمن لهم الاستقرار بمصر لأجل غير مسمى، إضافة إلى تثبيت أقدامهم في وادي النيل لوقف أي مصدر خطير يحل بمصر.

وقد تمكنت بريطانيا من تجاوز الضغوط الدولية بقيادة فرنسا، التي كانت ترنو إلى إنهاء قبضة بريطانيا على مصر، بممارسة مزيد من التدليس، وفشلت فرنسا في تقويض المشاريع البريطانية في مصر وأعالي النيل، وظهر تدليس بريطانيا جليا في إعلانها غزو السودان تحت شعار استرداد السودان وإعادته لمصر، وبعد أن تجاوزت هذه العقبة بإعلانها الحكم الثنائي على السودان، وهذا بتوقيع اتفاقية الحكم الثنائي عليه في 19جانفي 1899م.

أولا: اتفاقية الحكم الثنائي جانفي 1899م:

1-خلفية الاتفاقية:

بعد أن انتهت بريطانيا ومصر من غزو السودان في سنة 1898م برز سؤال مهم حول من يحكمه، هل تحكمه مصر أم بريطانيا، أم هما معا؟

لعل السؤال قديم لا يرجع إلى الفترة التي أعقبت الغزو البريطاني المصري للسودان فقط أو الأشهر التي سبقت سقوط الدولة المهدية، وإنما يرجع إلى الفترة التي أعقبت احتلال بريطانيا لمصر سنة 1882م، فمنذ سيطرتها عليها كانت تفكر في الطريقة التي تتعامل بها مع السودان وخاصة في نظام حكمه، إذا ما آل أمره إلى مصر بعد القضاء على الثورة المهدية، وإن لم تتضح الرؤية بسبب قوة الثورة المهدية، وتعقيدات الوضع الدولي، فكان التفكير في حكم السودان يظهر حينا ويختفي حينا آخر، وكانت سلطة الاحتلال البريطاني في مصر تقلبه وتعيد التفكير فيه، حيث جرت عدة مشاورات بين كرومر قنصل بريطانيا العام في

مصر وحاكمها الفعلي من جانب، وبين حكومته في لندن من الجانب الآخر حول وضع بريطانيا مستقبلا في حكم السودان، فكان أول عمل قامت به بعد غزو السودان وإخماد الثورة المهدية، هو صياغتها ما عرف باتفاقية الحكم الثنائي بين بريطانيا ومصر، ورفعت العلم البريطاني إلى جانب العلم المصري في الخرطوم معلنة بذلك بقيام الحكم الثنائي، وقد أخطرت الحكومة المصرية بذلك في 04سبتمبر 1898م[1].

لم تكن اتفاقية الحكم الثنائي المبرمة بين بريطانيا ومصر وليدة الصدفة[2]ولكنها كانت عملا مدروسا برهنت على دهاء السياسة البريطانية التي فرضت سيطرتها على مصر والسودان معا، وأعطت بريطانيا نفسها حق الاشتراك في حكم السودان للمبررات الآتية:

- ❖ أن بريطانيا أعادة تنظيم الجيش المصري وزودته بالأنظمة البريطانية الحديثة.
- ❖ إن الوحدات البريطانية اشتركت اشتراكا فعليا في حملة استعادة السودان.
- ❖ إن البريطانيين هم الذين أعادوا تنظيم الإدارة المالية في مصر.
- ❖ اذا لم تكن بريطانيا قد تدخلت لكانت فرنسا احتلت فاشودة، وجنوب السودان[3].

في حين أن إنجلترا لم تدخل معارك استرداد السودان إلا اعتمادا على اسم مصر، وظهر هذا من المذكرة التي أرسلتها بريطانيا إلى الخديوي في 04سبتمبر 1898م والتي تتضمن "" أنه بالنظر إلى المساعدات المادية التي قدمتها الحكومة البريطانية إلى الحكومة المصرية من الناحيتين الحربية والمالية، فقد قررت حكومة جلالة الملكة رفع العلم البريطاني بجانب العلم المصري في الخرطوم، وان هذا الإجراء لا يقصد به تحديد كيفية إدارة الأراضي

---

(1)- يسرية موسى أحمد جمال الدين، **الهيمنة البريطانية وإقصاء الدور المصري 1898م-1920م**، مجلة بحري للآداب والعلوم الإنسانية، العدد 11، المجلد 06، جامعة بحري، السودان، جويلية 2016م، ص 107. وأنظر أيضا: محمد سعيد القدال، **تاريخ السودان الحديث1820م 1955م**، الطبعة الثانية، مركز عبد الكريم الميرغني، السودان، 2002م، ص 326.

(2)- الملحق رقم 10.

(3)- يواقيم رزق مرقص، **تطور نظام الإدارة في السودان في عهد الحكم الثنائي الأول 1899م-1924م**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1984م، ص 07.

المحتلة في المستقبل، وإنما يرمي إلى التأكد من أن حكومة جلالة الملكة تعتبر أن لصوتها الغلبة في جميع المسائل المتعلقة بالسودان، وانها تبعا لذلك تنتظر من أن تلتزم الحكومة المصرية بكل نصيحة تقدمها لها الحكومة البريطانية في شأن المسائل السودانية""[1] ويذكر السيد عبد المنعم أن اللورد كرومر قد حرص هو يضع أسس لبنات وبناة الحكومة في السودان ما بعد القضاء على المهدية في الخرطوم أن يجنب بلاده عدة أمور:

- عدم إثارة شكوك الدول الأوروبية تجاه الاحتلال، خاصة وأن الحكومة البريطانية دأبت على التصريح بأن السودان أملاك مصرية، ولم يكن من المستساغ أن تنفرد إنجلترا بعد ذلك بحكم السودان.
- حرص كرومر على أن يباعد بين السودان وبين شبح النظم الدولية المعقدة (الامتيازات) تلك النظم التي كانت تعرقل جهوده وتحد من سيطرته على مصر.
- أن يعمل على عدم إثارة الشعور العام المصري، خاصة وأن بريطانيا تحتاج إلى الجهد البشري والمادي لمصر لإعادة بناء السودان وتعميره[2].

لم يكن الأمر بالسهل على بريطانيا في تنفيذ سياستها الرامية للاستئثار بالسودان لوحدها، فقد كانت تواجهها عدة مشاكل منها:

- ✓ **المشكلة الأولى:** السيادة، والتي كانت لمصر على السودان، ولم تستطع بريطانيا إنكارها رغم أن أوضاع مصر ظلت كما هي من الناحية السياسية، حيث مازالت تحت الاحتلال البريطاني من جهة، وتابعة للدولة العثمانية من جهة أخرى.
- ✓ **المشكلة الثانية:** مشكلة الانفراد بالإدارة، وهي استعادة مصر لسلطاتها الإدارية على السودان، والتي فقدتها إبان الثورة المهدية، والمستمدة أساسا من سياستها السياسية، وخشي كرومر استئثارها بها، فتعيده حسب ادعاءاته للحكم الفاسد، في حين كان

(1)- نفسه، ص 08.

(2)-سيد عبد المنعم السيد مرعي، **سياسة الاحتلال الإنجليزي في مصر في عهد كرومر(1883م-1907م)**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، مصر، 1965م ، ص ص 276-277.

اشتراك إنجلترا في حملة استرجاع السودان من أجل ترشيد الحكم في السودان كما تشدقوا.

- ✓ **المشكلة الثالثة:** مشكلة الامتيازات الأجنبية، فقد كان كرومر يريد أن يمنع الامتيازات الأجنبية، وهو في هذا يعد نفسه مسؤولا عن الشراكة التي أقحمت بريطانيا نفسها فيها في إدارة السودان، بدعوى تجنيب السودان ما نال مصر من جراء الامتيازات، ولعله في هذا كان يريد أن يبعد الدول الأجنبية معه في هذه الشراكة، ليظل السودان لبريطانيا وحدها في النهاية.
- ✓ **المشكلة الرابعة:** سيادة الدولة العثمانية، فكان كرومر قلقا من جراء تطلعات الدول الأوروبية إلى السودان، سيما وأن الدولة العثمانية كانت مازالت تمارس سيادتها على مصر، بالإضافة إلى منفذ التدخل الأوروبي بسبب الدين، فضلا عن مشكلة الرق والواجب التي حملته بريطانيا في محاربة تجارته، وأخيرا كيفية الاستقلال القضائي عن المحاكم المختلطة[1].

وقد أوضح كرومر ومن ورائه بريطانيا أن لهذه الأخيرة الحق في الاستئثار بحكمها للسودان، فقد قال "" إن إنجلترا وليست مصر في الحقيقة هي التي غزت السودان، صحيح أن المالية المصرية تحملت الجزء الأكبر من التكليف، وأن الجنود المصريين بقيادة الضباط الإنجليز قد شاركوا في الحملة، ومن السخف أن نزعم أنه بدون المشاركة البريطانية بالرجال والمال والتوجيه، كان في مقدور الحكومة المصرية أن تستعيد السودان، ومن هذا المنطلق فان ضم بريطانيا للأراضي التي تم غزوها له ما يبرره""[2].

وبهذه المبررات والاعتبارات أعطت بريطانيا نفسها الحق في المشاركة لإدارة وحكم السودان، وبدأ التفكير في نوع الحكم الذي يجب إقامته في السودان، ولقد ابتدع كرومر بمعونة رجال القانون حلا وسطا عرف في تاريخ السودان باتفاقية الحكم الثنائي.

(1)- يواقيم رزق مرقص، المصدر السابق، ص 09.

(2)- يسرية موسى أحمد جمال الدين، المرجع السابق، ص 108.

ويذكر مرقص أن كرومر قال في هذا الصدد عندما وجد حلا لهذه المشكلة أنه لقد طرأ على ذهني أن من الممكن للسودان ألا يصبح إنجليزيا ولا مصريا، بل يكون إنجليزيا مصريا، ولقد قام السير مالكوم ماكيلريث Malcom Mclluraith المستشار القضائي سنة 1898م بترجمة هذه الفكرة السياسية، والتي كانت بعيدة كل البعد عن المنطق إلى لغة قانونية تدل على المهارة وقبلها سالسبوري Salisbury دون تردد ووافق على إنشاء دولة مولدة Hybrid State في شكل حكم ثنائي Condiminium لإدارة السودان، فكانت سابقة في القانون الدولي أعطت لبريطانيا حق الوصاية الفعلية على أساس حق الفتح[1].

كان كرومر قد وضع في بادئ الأمر مشروعا للاتفاق الثنائي، ثم عرضه مع مذكرة تفسيرية على المسؤولين في لندن[2] حيث تم إرسال هذا المشروع إلي سالسبوري في 10 نوفمبر 1898م [3] وتكون المشروع من ثلاثة عشر بندا وصارت عند الاعتماد اثني عشر بندا، وقد استطاع كرومر أن يقنع الإدارة البريطانية والمصرية بمشروعية الوفاق بتحديد مستقبل السودان السياسي، ووضع نظم الإدارة وإدارة السودان في المستقبل، وأن كرومر لم يشر إلى أهل السودان في هذا المشروع ولم يتناول مسائل المجتمع السوداني، بل تعمد التجاهل حين نجده يقول "" إن من الميسور تناول المسائل المتعلقة بأهل السودان لأن هؤلاء حاجاتهم بسيطة لا تعدو نظام سهل للضرائب وإدارات غير معقدة للشؤون المدنية ولشؤون القضاء الجنائي وتعيين نفر من الموظفين الذين يختارون بعناية""[4].

وفيما يلي نص المشروع:

(1)- يواقيم رزق مرقص، المصدر السابق، ص 10.

(2)- عبد الفتاح عبد الصمد منصور، المرجع السابق، ص 69.

(3)- محمد فؤاد شكري، **مصر والسودان**، المصدر السابق، ص 555.

(4)- محمد إبراهيم محمد شهاب الدين، الرجع السابق، ص 58.

تضمنت مقدمة المشروع الاعتراف بحقوق مصر في السيادة على السودان قبل استرجاعه، أما حق بريطانيا في مشاركتها لحكم السودان فقائم على استرجاعه من خلال المساهمة بالوسائل الحربية والمالية والاتحاد مع مصر.

المادة الأولى: تعريف للأراضي التي شملها السودان، وقسمت إلى ثلاث مناطق.

المادة الثانية: رفع العلمين المصري والبريطاني معا في كل أنحاء السودان ماعدا سواكن.

المادة الثالثة والرابعة: كيفية ممارسة السلطة في السودان.

المادة الخامسة: القوانين التي تطبق في السودان[1].

المادة السادسة: مالية السودان.

المادة السابعة: شروط إقامة الأوروبيين في السودان.

المادة الثامنة: الرسوم الجمركية.

المادة العاشرة: السودان بأجمعه ماعدا سواكن تحت الأحكام العرفية بصورة مؤقتة.

المادة الحادية عشر: تعيين القناصل ووكلائهم ومآميرهم في السودان.

المادة الثانية عشر: الرقيق.

المادة الثالثة عشر: الأسلحة والذخائر الحربية[2].

جاء هذا المشروع في حوالي ثلاثة عشر مادة، راعى فيها كرومر مصالح بريطانيا في السودان باعتبارها صاحبة الكلمة العليا في البلاد المصرية في ذلك الوقت، وأن السودان ما هو إلا جزء من هذه السيادة لذلك فان الساسة البريطانيون حاولوا أن يتشبثوا بالسودان ويلحقوه بمصر اسميا برفع العلم المصري إلى جانب العلم البريطاني، مع وجود بعض الإداريين في الإدارة السودانية، ويعملون تحت إمرة البريطانيين ويأتمرون بأوامرهم، وقد جسد هذا المشروع في اتفاقية جانفي 1899م .

(1)- جوهر موسى النهار، **بريطانيا والحركة المهدية في السودان 1881م- 1899م**، المرجع السابق، ص151.

(2)- محمد فؤاد شكري، **مصر والسودان**، المصدر السابق، ص 573.

2-زيارة كرومر للسودان:

استطاعت بريطانيا أن تخلص السودان من المطامع الأوروبية عامة ومن المطامع الفرنسية خاصة، بحجة شرعية مصر على حوض النيل، فنجد أن توقيع الاتفاقية بعد أشهر قليلة بعد انسحاب مارشان من فاشودة، وفضلا عن ذلك تحرك كرومر بسرعة فائقة، إذ قام برحلة إلى السودان في 04 جانفي 1899م[1] بعدما غادر كرومر القاهرة في 28ديسمبر 1899م[2] وألقى هناك في أم درمان خطابا فاصحا فيه علنا عن نوع الحكم المقبل في السودان، وهذا لكي يهيئ الشعب السوداني لتقبل الاتفاق المزمع إبرامه بين مصر وبريطانيا ومما جاء في الخطاب قوله "" إنكم ترون أن العلم البريطاني والعلم المصري يرفرفان فوق هذا المنزل وفي هذا دليل على أن ملكة إنجلترا وخديوي مصر سيحكمونكم في المستقبل ""[3] ولهذا الخطاب أهمية خاصة للأسباب التالية:

- ✓ أنها كشفت لأول مرة لجماهير الشعب عن نية الإنجليز في حكم السودان، ونوع الحكم الذي سيقوم في البلاد، والذي كان مظهره رفع العلمين المصري والبريطاني متجاورين فوق أم درمان والخرطوم.
- ✓ إبراز وضع الحاكم العام للسودان في عهده الجديد على انه ملجأ للجميع، وأنه لا يجب التعويل على أحد غيره.
- ✓ اتجاه النية إلى فتح السودان للإرساليات التبشيرية على نطاق واسع وعلى الخصوص في السودان الجنوبي.
- ✓ أشار كرومر إلى أن تطبيق العدالة سوف تتولاه محاكم بسيطة، وكان في هذا إشارة مباشرة إلى أن القضاء المختلط لن يكون له وجود في السودان.

---

(1)- التيجاني عامر، **السودان تحت الحكم الثنائي 1898م-1918م**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، مصر، 1989م، ص 20.

(2)- يواقيم رزق مرقص، المصدر السابق، ص 11.

(3)- التيجاني عامر، نفسه.

- ✓ ضغط كرومر في خطابه على سوء الحكم المصري في السودان قبل الثورة المهدية، وذلك حتى يبرر الوضع السياسي الجديد في السودان، ألا وهو اشتراك الإنجليز مع مصر في حكمه، وكان ذلك بمثابة تذكير للناس بأنه في وجود الإنجليز ضمان لهم حتى يتقبلوا الحكم الجديد تقبلا حسنا باعتبار أن السودان سيخلو من المظالم المصرية حسبه.
- ✓ أفهم كرومر السودانيين أن الإدارة التنفيذية بالسودان سوف تكون بيد جماعة قليلة من الضباط الإنجليز، وهؤلاء سيقومون بتنفيذ القواعد التي أعلنها كرومر على الناس[1].

عبر الخديوي عباس لكرومر عن عدم رضاه واستيائه مما ورد بخطبته في أم درمان، وذلك حين استقبله في 18جانفي 1899م، بعد عودة الأخير من السودان بأربعة أيام وقبل توقيع الاتفاق الثنائي بيومين، فذكر الخديوي لكرومر أنه لم يكن له بالخطبة علم من قبل، فاعتذر كرومر بأنه قبل أن يذهب إلى السودان ولم يكن ينوي إلقاء الخطب أو تصريحات، ولكنه اضطر إلى ذلك اضطرارا، وأثناء نفس المقابلة أشار كرومر للخديوي في حديثه إلى أن اللورد سالسبوري بعث بصورة من اتفاق مصري إنجليزي يختص بالسودان، وأنه سلم نسخة من الاتفاق لبطرس غالي[2] ناظر الخارجية، فكان هذا أول إخطار رسمي من كرومر للخديوي بأن اتفاقا إنجليزيا مصريا خاصا بالسودان قد تم إعداده[3].

لقد أظهر كرومر في هذا الخطاب أن إنجلترا قد نجحت في فصل العلاقة المصرية السودانية، توطئة لنشر سيادتها كاملة عليه، في حين أن أعباء المالية كانت تتحملها الخزينة

(1)- عبد الفتاح عبد الصمد منصور، المرجع السابق، ص 76.

(2)- بطرس غالي: ولد في 1846/08/12م ببلدة الميمون ببني سويف، أكمل تعليمه بأوروبا، اشتغل كاتبا بمجلس التجارة فموظفا بوزارة الحقانية حتى صار وكيلا لها سنة 1881م ثم سكرتيرا لمجلس الوزراء، اختاره رياض باشا وزيرا للمالية في جانفي 1893م، واختاره نوبار باشا وزيرا للخارجية في أفريل 1894م وبقي بها حتى سنة 1908م وقع عن الحكومة المصرية على اتفاقية الحكم الثنائي في 1899/01/19م، عمل على تمديد فترة امتياز قناة السويس أربعين سنة بعد انتهاء الفترة الأولى اغتيل في فيفري 1910م . أنظر عبد الوهاب الكيالي وأخرون، الجزء الأول، المرجع السابق، ص 547.

(3)- عبد الفتاح عبد الصمد منصور، نفسه، ص 80.

المصرية رغم غرقها في الديون، إلا أن مصر قبلت هذا على أساس أن السودان جزء من مصر.

3-اتفاقية الحكم الثنائي 19جانفي 1899م:

لقد أبرمت اتفاقية الحكم الثنائي المصري الإنجليزي على السودان بالقاهرة في 19جانفي 1899م، وتم توقيعها عن الجانب المصري عن طريق بطرس غالي، وكرومر نيابة عن بريطانيا، وقد اشتملت على بنود سياسية وإدارية، تقرر على اثرها أن يكون السودان تابع لوزارة الخارجية البريطانية ولم يتبع لوزارة المستعمرات، ولعل السبب في ذلك هو أن كرومر يرى أن ضم السودان لبريطانيا سيثير حفيظة مصر والدولة العثمانية، وفوق ذلك فإنه أراد أن يقنع المصريين بأنهم شركاء في حكم السودان، بينما ظهرت الحقيقة، وهي أن الحاكم الفعلي هي بريطانيا، وأن عبارة الحكم الثنائي ماهي إلا لفظا وليس إلا[1].

تتكون الاتفاقية من اثني عشر بنداً وتجاهلت كل بنودها مسألة السيادة على السودان تماماً فلم يرد فيها ذكر للسلطان العثماني الذي مازالت له السيادة على السودان، فكانت الاتفاقية موقعة بين خديوي مصر وحكومة بريطانيا، وأعطت الاتفاقية لبريطانيا شرعية المشاركة في حكم السودان، إذ نصت على رفع العلمين البريطاني والمصري على كل الأراضي التي اشتركتا سويا في غزوها فأبعدت بذلك السيادة العثمانية عن السودان، وابتعدت به عن تعقيدات الدبلوماسية وعن سيطرة صندوق الدين العام.

انعقد مجلس النظار للنظر في مشروع الاتفاق الذي أبلغه كرومر لوزير الخارجية بطرس غالي، واتضح أن المجلس لم يكن لديه غير نسخة واحدة من هذا المشروع، وأن أغلبية المجلس لم يكونوا قد اطلعوا عليه، وأقر المجلس مشروع الاتفاق وتم التوقيع عليه في

(1)- نعمات محمد خير خوجلي، المرجع السابق، ص 19.

19جانفي1899م، وقعه من الجانب الإنجليزي كرومر ومن الجانب المصري بطرس غالي[1].

جاء الاتفاق الثنائي في اثني عشر مادة وديباجة جاء فيها (...بين حكومة جلالة ملكة الإنجليز وحكومة جناب خديوي مصر بشأن إدارة السودان في المستقبل. حيث أن بعض أقاليم السودان التي خرجت عن طاعة الحضرة الفخمية الخديوية قد صار افتتاحها بالوسائل الحربية والمالية التي بذلها بالاتحاد مع حكومة جلالة ملكة الإنجليز والجناب العالي الخديوي، وحيث قد أصبح من الضروري وضع نظام مخصوص لأجل إدارة الأقاليم المفتوحة المذكورة وسن القوانين اللازمة لها بمراعاة ماهو عليه الجانب العظيم من تلك الأقاليم من التأخر وعدم الاستقرار على حال إلى الآن وما تستلزم حال كل جهة من الاحتياجات المتنوعة، وحيث انه من المقتضى التصريح بمطالب حكومة جلالة الملكة المترتبة على حالها من حق الفتح، وذلك بأن تشترك في وضع النظام الإداري والقانون الآنف ذكره وفي إجراء تنفيذ مفعوله وتوسيع نطاقه في المستقبل، وحيث أن تراءى من جملة وجوه أصوبية الحاق وادي حلفا وسواكن إداريا بالأقاليم المفتوحة بهذا الشأن على ما يأتي وهو...)[2] :

✓ **المادة الأولى:**

تطلق لفظة السودان في هذا الوفاق على جميع الأراضي الكائنة إلى جنوبي الدرجة الثانية والعشرون من خطوط العرض وهي:

أولا: الأراضي التي تدخلها قط الجنود المصرية منذ سنة 1882م.

ثانيا: الأراضي التي كانت تحت إدارة الحكومة المصرية قبل ثورة السودان الأخيرة وفقدت منها وقتيا ثم افتتحتها الآن حكومة جلالة الملكة والحكومة المصرية بالاتحاد.

---

(1)- عبد الرحمان عبد الله، **السودان الوحدة أم التمزق**، ترجمة الفاتح التجاني، رياض الريس للكتب والنشر، لبنان، 2002م، ص 61.

(2)- رئاسة مجلس الوزراء، **السودان من 13 فبراير 1841م إلى 12 فبراير 1953م**، المطبعة الأميرية، مصر، 1953م ص05.

ثالثا: الأراضي التي تفتحها بالاتحاد الحكومتان المذكورتان من الآن فصاعدا[1].

✓ **المادة الثانية:**

يستعمل العلم البريطاني والمصري معا في البر والبحر وبجميع أنحاء السودان ماعدا مدينة سواكن فلا يستعمل فيها إلا العلم المصري فقط[2].

✓ **المادة الثالثة:**

تفوض الرئاسة العليا العسكرية والمدنية في السودان إلى موظف واحد يلقب حاكم عموم السودان ويكون تعيينه بأمر عال خديوي بناء على طلب حكومة جلالة الملكة ولا يفصل عن وظيفته إلا بأمر عال خديوي يصدر برضاء الحكومة البريطانية[3].

✓ **المادة الرابعة:**

القوانين وكافة الأوامر واللوائح التي يكون لها قوة القانون المعمول به والتي من شأنها تحسين إدارة حكومة السودان أو تقرير حقوق الملكية بجميع أنواعها وكيفية التصرف فيها يجوز سنها أو تحريها أو فسخها من وقت لآخر بمنشور من الحاكم العام وهذه القوانين والأوامر واللوائح يجوز أن يسري مفعولها على جميع أنحاء السودان أو على جزء معلوم منه ويجوز أن يترتب عليه صراحة أو ضما تحوير أو نسخ أي قانون أو أية لائحة من القوانين الموجودة، وعلى الحاكم العام أن يبلغ على الفور جميع المنشورات التي يصدرها من هذا القبيل إلى وكيل وقنصل جنرال الحكومة البريطانية بالقاهرة وإلى رئيس مجلس نظار الجناب العالي الخديوي[4].

✓ **المادة الخامسة:**

---

(1)- الشيخ أحمد عوضه، **السودان المفاوضات بين الحكومة المصرية والبريطانية من 13فبرايرسنة1841م إلى 12فبراير1953م**، الشركة العالمية للطباعة والنشر الخرطوم، السودان، 1953م، ص 18.

(2)- ملف خاص ، **التطور الدستوري في السودان 1899م 2002م**، مجلة الدراسات الإفريقية، العدد 29، جويلية، مصر،2003م، ص 50.

(3)- رئاسة مجلس الوزراء، المصدر السابق، ص 06.

(4)- الشيخ أحمد عوضه، المصدر السابق، ص 18.

لا يسري على السودان أو على جزء منه شيء ما من القوانين أو الأوامر العالية أو القرارات الوزارية المصرية التي تصدر من الآن فصاعدا إلا ما يصدر بإجرائه منها منشور من الحاكم العام بالكيفية السالف بيانها[1].

✓ **المادة السادسة:**

المنشور الذي يصدر من حاكم عموم السودان ببيان الشروط التي بموجبها يصرح للأوروبيين من أية جنسية كانت بحرية المتاجرة أو السكن بالسودان أو تملك ملك كائن ضمن حدوده لا يشمل امتيازات خصوصية لرعايا أية دولة أو دول[2].

✓ **المادة السابعة:**

لا تدفع رسوم الواردات على البضائع الآتية من الأراضي المصرية حين دخولها إلى السودان، لكنه يجوز مع ذلك تحصيل الرسوم المذكورة على البضائع القادمة من غير الأراضي المصرية إلا أنه في حالة ما إذا كانت تلك البضائع آتية إلى السودان عن طريق سواكن أو أي ميناء آخر من موانئ ساحل البحر الأحمر لا يجوز أن تزيد الرسوم التي تحصل عليها عن القيمة الجاري تحصيلها حينئذ على مثلها من البضائع الواردة إلى البلاد المصرية من الخارج، ويجوز أن تقرر عوائد على البضائع التي تخرج من السودان بحسب ما يقدره الحاكم العام من وقت إلى آخر بالمنشورات التي يصدرها بهذا الشأن[3].

✓ **المادة الثامنة:**

فيما عدا مدينة سواكن لا تمتد سلطة المحاكم المختلطة على أية جهة من جهات السودان ولا يعترف بها فيه بوجه من الوجوه.

✓ **المادة التاسعة:**

(1)- نفسه، ص 19.

(2)- رئاسة مجلس الوزراء، المصدر السابق، ص 08.

(3)- نفسه، ص09.

يعتبر السودان بأجمعه ماعدا سواكن تحت الأحكام العرفية ويبقى كذلك إلى أن يتقرر خلاف ذلك بمنشور من الحاكم العام.

✓ **المادة العاشرة:**

لا يجوز تعيين قناصل أو وكلاء أو مأموري قنصليات بالسودان ولا يصرح لهم بالإقامة به قبل المصادقة على ذلك من الحكومة البريطانية[1].

✓ **المادة الحادية عشر:**

ممنوع منعا مطلقا إدخال الرقيق إلى السودان أو تصديره، وسيصدر منشور بالإجراءات اللازم اتخاذها للتنفيذ بهذا الشأن[2].

✓ **المادة الثانية عشر:**

قد حصل اتفاق بين الحكومتين على وجوب المحافظة على تنفيذ مفعول معاهدة بروكسل المبرمة بتاريخ جويلية 1890م فيما يتعلق بإدخال الأسلحة النارية والذخائر الحربية والأشربة المقطرة الروحية وبيعها أو تشغيلها[3].

ومن خلال هذه المواد، يتضح أن بريطانيا أرادت حكما ثنائيا تنفرد فيه بالسلطة مع منح مصر بعض الامتيازات والإبعاد النهائي للسيادة العثمانية عن السودان، ويمكن تقسيم مواد الاتفاقية إلى مواد سياسية وهي المواد من المادة الأولى إلى المادة الخامسة، من خلالها حددت بريطانيا الحدود السياسية للسودان وجعلت من دائرة عرض22°[4] الحد الشمالي للسودان.

---

(1)- الشيخ أحمد عوضه، المصدر السابق، ص 20.

(2)- علي محمد بركات ، **السياسة البريطانية واسترداد السودان 1889م – 1899م**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر 1977م، ص 231.

(3)- رئاسة مجلس الوزراء، المصدر السابق، ص 08. وأيضا عبد الفتاح عبد الصمد منصور، المرجع السابق، ص 85.

(4)- دائرة عرض022 شمالا تقسم منطقة النوبة إلى قسمين: أحدهما شمال مصر وجنوبي ضمن حدود السودان فالمنطقة النوبية المصرية والسودانية تركزت فيها النشاطات الاقتصادية وخصوصا التجارة، وكانت مدينة عنقش(حلفا) مركز هذا النشاط، كما صارت كذلك المركز الحكومي الرئيسي في بلاد النوبة وتتميز النوبة المصرية بأنها مناطق مقفرة قليلة الزراعة سكانها قليلون يبلغ تعدادهم انذاك48080نسمة، يسكنون على ضفاف النيل في قرى متناثرة، أما شمال22° شمالا فبلغ

ومن خلال رسم حدود السودان التي أشارت لها المادة الأولى، فقد قسمت أهالي منطقة حلفا ووضعت هذه المادة بدون مراعاة لأهالي هذه المنطقة، وهكذا بواسطة الوفاق البريطاني شطرت أرض النوبة إلى جزء كبير من أهالي النوبة أصبحوا تابعين لمصر رغم أن ثقافتهم وعاداتهم سودانية، فهذه إحدى مساوئ اتفاقية الحكم الثنائي والتي وضعت بدون مشورة السودانيين ولم يكونوا طرف ثالث في وضع الاتفاقية، ونجد أن الاتفاقية رسمت حدود السودان من ثلاث نقاط:

- ❖ الأراضي التي تخلوها الجنود المصرية منذ سنة 1882م والغرض من هذا النص إدخال وادي حلفا وسواكن ضمن حدود السودان.
- ❖ الأراضي التي كانت تحت إدارة الحكومة المصرية قبل الثورة المهدية وتم استعادتها بواسطة حكومة جلالة الملكة والحكومة المصرية بالاتحاد.
- ❖ الأراضي التي سوف يتم فتحها بواسطة الحكومتان المذكورتان من الآن فصاعدا[1].

أما المادة الثانية فقد بررها كرومر بقوله "" إن العلمين البريطاني والمصري يرفرفان معا في الخرطوم، والمراد أن يكون الوضع في السودان نفس الشيء أن يتخذ إجراء مماثل ما عدا سواكن""[2].

والمادة الثالثة والرابعة فقد ركزتا على أن السلطات المدنية والعسكرية في يد الحاكم العام يعينه ويعزله الخديوي شرط موافقة إنجلترا وهذا يعني في النهاية أن القرار قرار بريطاني،

عدد سكانها13138نسمة، وقد ساعد على تركيز السكان في هذه المنطقة اتساع الوادي عندها فأصبحت منطقة زراعية ممتازة، وتتميز هذه المنطقة بزيادة سكانها من قبائل البشارين والحمد نتيجة لكثرة آبارها من ناحية وسقوط الأمطار بكثرة في الشتاء، وأن المنطقة بها جبل علبه وجبل الشلال اللذان يكتسيان بالخضرة وتظهر عليها الشجيرات والأشجار مما كان يساعد على زيادة استقرار هذه الجماعات والأهم من ذلك أن المنطقة تمتاز بثروتها المعدنية، هذه أهم ميزات المنطقة الواقعة شمال خط22°شمالا الذي جعله الاتفاق حدا فاصلا بين مصر والسودان. أنظر: عبد الفتاح عبد الصمد منصور، المرجع السابق، ص ص104-142.

(1)- محمد فؤاد شكري، المصدر السابق، ص 504.

(2)- نفسه، ص505.

ومنع تطبيق القوانين المصرية في السودان[1] وكذلك اشتملت على مواد إدارية، أما المواد الباقية فهي الخاصة بالرسوم الجمركية على البضائع المصرية وغيرها وإخضاع السودان للأحكام العرفية، ومنع إدخال الرقيق والأسلحة النارية إلى السودان[2].

فالمادة السادسة استطاعت بها بريطانيا أن تمنع تدخل الدول الأوروبية في شؤون السودان بإبعادها لشبح الامتيازات الأجنبية، ولكن لا توجد مساواة بين الأجناس فلقد كان هناك تميز واضح للرجل الأبيض الأوروبي عن غيره من الأفارقة، ومعنى ذلك أن الامتيازات الأجنبية تطبق في السودان من غير أن يحس بها الناس أو يعترف بوجودها رسميا أو بشكل ظاهر يثير شعور أهل البلاد[3].

أما المادة السابعة فقد استثنت البضائع المصرية من دفع الرسوم الجمركية، وكذلك المادة التاسعة التي وضعت السودان تحت رحمة الأحكام العرفية ماعدا مدينة سواكن، والمادة العاشرة التي نصت على أن تعيين قناصل أو وكلاء قناصل أو مأموري قنصليات بالسودان لا يكون إلا بعد مصادقة السلطات البريطانية على ذلك[4] .

وبذلك فإن الحكومة البريطانية انفردت بالسودان، وأخذت كل المسؤوليات الخارجية بيدها فهي التي تقوم بالموافقة على إقامة القناصل على الأراضي السودانية، ولا ترجع إلى حكومة مصر.

أما المادة الحادية عشر فقد نصت على أنه ممنوع منعًا مطلقًا إدخال الرقيق إلي السودان أو تصديره منه، وسيصدر منشور بالإجراءات اللازم اتخاذها للتنفيذ بهذا الشأن[5].

---

(1)- محمد فؤاد شكري، **مصر والسيادة على السودان الوضع التاريخي للمسألة**، دار الفكر العربي، مصر، 1946م ص 124.

(2)- سيد عبد المنعم السيد مرعي، **سياسة الاحتلال الإنجليزي في مصر في عهد كرومر(1883م-1907م)**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، مصر 1965م، ص 278.

(3)- وفد السودان، **مآسي الإنجليز في السودان**، دار الوثائق القومية، السودان، 1946م، ص 155.

(4)- داود بركات، السودان **المصري ومطامع السياسة البريطانية**، دار كلمات عربية، مصر،2013م، ص 60.

(5)- نفسه، ص 61.

أبطلت هذه المادة تجارة الرقيق، وهذا أحد الجوانب المتعلقة بمكافحة تجارة الرقيق، حتى إن كانت هذه المادة لم تتعرض لمسألة تحرير الرقيق الذين يعملون كخدم وترك هذه المسألة للوقت، ومسألة التحرير هي الجانب الثاني من قضية مكافحة الرق التي بدأت بها بريطانيا في السودان منذ عهد غوردون باشا.

وفي 10جويلية1899م وقع كرومر وبطرس غالي على قانون تكميلي لاتفاقية الحكم الثنائي الذي ألغي بموجبه النصوص الواردة في المادة الثامنة من الاتفاق الثنائي التي كانت قد استثنت مدينة سواكن من نظام المحاكم المختلطة[1].

4-ردود الفعل حول اتفاقية الحكم الثنائي:

يذكر كرومر "" ...أنه عندما نشرت هذه الاتفاقية استدعت النظر كثيرا بطبيعة الحال، وقد دهش الدبلوماسيون الذين يهتمون بالأوضاع المألوفة ومن المحتمل أن يكونوا قد انزعجوا قليلا عندما شهدوا خلق نظام سياسي لم يكن معروفا من قبل في القانون الأوروبي، وقد قال لي أحد زملائي الأجانب أنه لم يفهم أن هذا الإقليم إما بريطانيا أو يكون عثمانيا ولكنه لا يستطيع أن يفهم نظام السودان فهو لا هذا ولا ذاك فأجبت بأنه النظام السياسي للسودان هو هذا الذي تقرره اتفاقية 19جانفي1899م ولست بمستطيع أن أتقدم بتعريف أدق تحديدا و أكثر إيضاحا وإنما كان صحيحا أن السلطان خصه ببعض كلمات من الاحتجاج غير المجدي فإننا لم نواجه معارضة جدية من أي مقام..."[2].

ويذكر محمد عمر البشير "...أن اتفاقية الحكم الثنائي بين بريطانيا ومصر هي اتفاقية ذات طابع خاص وظلت مستمرة لأكثر من خمسين سنة، منحت من خلالها بريطانيا الوصاية على السودان بناءا على حق الفتح، وهي اتفاقية فريدة من نوعها وليس لها مثيل في القانون الدولي، فهي وليدة الانتهازية، وكان مؤلفوها على علم بذلك، وبحقيقة يمكن في أي وقت استبدالها باتفاقية أكثر ملاءمة للواقع كنتيجة للظروف السياسية الجديدة، ومهما يكن من أمر

(1)- محمد فؤاد شكري، **مصر والسيادة على السودان الوضع التاريخي للمسألة**، المصدر السابق، 127.

(2)- رئاسة مجلس الوزراء وهيئة المستشارين، **قضية السودان**، المطبعة الأميرية، القاهرة، مصر،1947م، ص22.

فان الاتفاقية قد نجحت في الاختبار على مدى أثر من خمسين عاما، ومن ثم فقد كان السودان من الناحية العملية دولة مستقلة خاضعة لحكم الإداريين البريطانيين بمساعدة صغار الموظفين المصريين، كانت الاتفاقية ذات طابع خاص إذ أعطت بريطانيا حرية التصرف والحركة لم تكن مألوفة عادة في مستعمراتها الأخرى..."[1].

أثار توقيع الاتفاقية ردود فعل متباينة ورفضها الوطنيون المصريون على اعتبار أن الاتفاقية سلبت مصر حقوقها في السودان، واعتبروها اتفاقية غير مشروعة لأنها تخالف الأعراف والقوانين الدولية، ثم أن ليس من حق الخديوي التنازل عن السيادة على السودان لبريطانيا، فصب المصريون جام غضبهم على الوزارة وعلى وزير الخارجية بطرس غالي الذي وقع الاتفاقية، وتزعم حركة التعبير عن غضب الرأي العام المصري مصطفى كامل[2] حيث احتج على هذه الاتفاقية احتجاجا شديدا واسمع العالم الأوروبي في خطاب نشره في جريدة "الجولوا" الفرنسية الصادرة في فيفري 1899م جاء فيه " ...إن اتفاقية السودان المزعومة بين مصر وإنجلترا قد جاءت برهانا على عدم مراعاة إنجلترا للعهود والمؤتمرات الشيء الذي يعتبره المصريون جميعا باطلا لأنه مخالف للنظم الأوروبية والقوانين الدولية..."[3].

(1)- محمد عمر البشير، **تاريخ الحركة الوطنية في السودان1900م- 1969م**، ترجمة هنري رياض وآخرون، الدار السودانية للكتب، السودان، 1980م، ص ص 30-31.

(2)- مصطفى كامل: ولد في 1874/08/14م بحي الصليبية بالقاهرة، توفي أبوه في سنة 1886م فكفله أخوه حسين واصف باشا وزير الأشغال، التحق بالحقوق في 1891م، واصدر مجلة المدرسة وبدأ في كتابته الصحفية، ومنذ أن تخرج من الحقوق في 1895م انصرف للدعوة للحركة الوطنية ومطالبة الإنجليز بالجلاء عن مصر، فكتب في الأهرام والمؤيد ثم أصدر صحيفته الخاصة اللواء في 1900/01/02م ثم اللواء الفرنسية والإنجليزية في 1906م، أنشأ الحزب الوطني في 1907م، ونادي المدارس العليا، واستمر نضاله 12 عاما، توفي مريضا في فيفري1908م.أنظر: زناتي عامر، الحركة الوطنية السودانية، المرجع السابق، ص 80.

(3)- زكي البحيري، **السودان تحت الحكم الإنجليزي المصري دراسة في علاقات وادي النيل 1899م-1936م**، مكتبة مدبولي، مصر، 2009م، ص 12. وأنظر أيضا: زناتي عامر، نفسه، ص 80.

ولقد اعتبر السودان قضية مصرية مرتبطة أشد الارتباط، وشكل موضوع السودان أحد البنود الأساسية في برامج أغلب الأحزاب المصرية وفي مقدمتها الحزب الوطني[1].

وبعد مرور عام على توقيع الاتفاقية نشر مصطفى كامل مقالا في جريدة اللواء وصف فيه يوم توقيعها بأنه من أيام الشقاء في تاريخ مصر، وأنها مصيبة كبرى ووصف السودان بأنه أصبح مستعمرة إنجليزية، وطلب من المصريين الإصرار على حقوقهم فيذكر ""...أن دماء مصرية عزيزة قد أريقت في عملية الاسترداد وأن على المصريين أن يذكروا حقوقهم في السودان صباح مساء..."[2].

ويرى شوقي الجمل وعبد الله عبد الرزاق أن الاتفاقية المذكورة آنفا لم تكن دستورا لحكم السودان بل هي وسيلة ابتدعتها بريطانيا لتضفي جوا من الرسمية على وجودها هناك، واذا كانت الاتفاقية تحمل شكل الثنائية في الحكم لكن الواقع أن يد بريطانيا كانت العليا من خلال الموظفين البريطانيين والذين عينتهم في المناصب الخطيرة بينما ترك للمصريين الأعمال الصغرى مما أثار حفيظة المصريين[3].

ومن جانب الدولة العثمانية فقد أرسل الصدر الأعظم إلى الخديوي يطلب منه الإيضاح العاجل عن هذه الاتفاقية، وأثرها في فصل مصر عن السودان، هذا وقد تدخلت بريطانيا وطلبت من الدولة العثمانية عدم إثارة هذه المشكلة فاستجاب الصدر الأعظم للطلب البريطاني ووعد بإهمال المسألة[4].

---

(1)- زكي علي علي البحيري، **السودان تحت الحكم الإنجليزي 1924م-1936م**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة عين شمس، مصر، 1981م، ص 10.

(2)- عفاف محمد خيري، **مجلس الحاكم العام وأثره في الحياة السياسية السودانية 1910م-1943م**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 2001م، ص 26.

(3)-الجمل شوقي و عبد الرزاق عبد الله، **الوثائق التاريخية دراسة تحليلية لبعض الوثائق باللغة الإنجليزية والتعليق عليه**، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، مصر، د ت، ص 32.

(4)- نفسه.

أما بالنسبة لاتفاق الحكم الثنائي في داخل السودان فإنه لم يجد معارضة تذكر من أنصار المهدية ولا من أعدائها، بل البعض أعجبه أن تنفرد بريطانيا بحكم السودان، لأن ذكريات ومآسي الحكم المصري لا تزال في الذاكرة ومع ذلك ما عدا فئة قليلة من الأنصار لم يجد النظام تحدياً أو معارضة، والواقع أن زعماء الطوائف الدينية كانوا مسرورين لأن الاتفاقية أعطت لبريطانيا السلطة العليا في البلاد[1].

وهذا مرده إلى تلك الأوضاع التي كانوا يعانوا منها طيلة فترة الحكم المصري الذي عمل على التمييز بين الطرق الصوفية، ضف إلى ذلك ظروف الثورة المهدية وما خلفته.

لقد أجمع الرأي العام العالمي على عدم مشروعية الاتفاقية من الناحية القانونية، لأنها خلقت نظاما دوليا لم يكن موجودا في الأعراف القانونية، لذا فقد احتار رجال القانون في إيجاد تفسير له.

بتوقيع اتفاقية الحكم الثنائي أصبح السودان بالفعل مستعمرة بريطانية، وصارت السلطة التشريعية والقضائية والتنفيذية العليا مركزة في يد الحاكم العام البريطاني ومساعديه من كبار الموظفين البريطانيين[2] واقتصر اشتراك مصر الفعلي في حكم السودان على وجود كتيبة من الجيش المصري في الخرطوم، واشتغال عدد من الموظفين المصريين في الجهاز الإداري التابع للحاكم العام، وفي الوقت الذي كانت فيه المناصب الإدارية العليا مثل مديري الإدارات وحكام المديريات والمفتشين من نصيب الإنجليز، كان أعلى مناصب تولاها المصريون هي مناصب المآمير[3] بالإضافة إلى الوظائف الصغير كمدرسين في المدارس الابتدائية وكتبة ومحاسبين في المصالح الحكومية وكانوا في معظمهم من الأقباط، كما وقع

(1)- محمد عمر البشير، المصدر السابق، ص 31.

(2)- المبارك الشريف أحمد النامي، **إدارة الحكم الثنائي لدارفور1899م-1956م**، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم التاريخ، جامعة الخرطوم، السودان، 2004م، ص 26.

(3)- مصطفى خبشي زهران، **دور عبد اللطيف في الحركة الوطنية في السودان من عام 1892م إلى عام 1924م**، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، مصر، 1992م، ص 24.

على كاهل مصر عبء النفقات المالية على الجيش والجهاز الإداري الاستعماري في السودان، وسداد عجز الميزانية[1].

فتح توقيع اتفاقية الحكم الثنائي بين بريطانيا ومصر بابا جديدا للنزاع بينهما بخصوص حكم السودان، وقد تمثلت فصول النزاع في النقاط التالية:

- مشكلة السيادة على السودان التي لم يحسمها الاتفاق الثنائي، ولجأت بريطانيا إلى شتى الوسائل حتى تقضي على ما قد يكون هناك من حقوق لمصر أو للدولة العثمانية فيه، ولم تتورع في هذا أن تلجأ إلى ساحة القضاء المختلط.
- مشكلة ثنائية الإدارة، التي كفلها نص الاتفاق الثنائي، ونوت بريطانيا ـ في تصميم ـ على تجاهلها والانفراد بالإدارة وحدها بقدر الإمكان، في الوقت الذي لم تفتر فيه محاولات مصر تحقيق الثنائية في الإدارة تحقيا فعليا، من حيث كفالة المساواة مع بريطانيا في التعيين في الوظائف وأخذ رأيها في شؤون حكم السودان وما إلى ذلك.
- مشكلة مسؤولية الحاكم العام أمام مصر، ففي الوقت الذي كفلت له الاتفاقية الثنائية وضعا خاصا في السودان، كان الحاكم العام موظفا بوزارة الحربية المصرية وخاضعا لوزيرها بوصفه قائد الجيش، فضلا عن مسؤوليته أمام وزير المالية المصرية و والسكرتير المالي عن شؤون السودان المالية بمقتضى القرار الوزاري المصري الصادر في 16جانفي 1899م[2].
- ديون مصر على السودان، فقد تعهدت مصر في القرار الوزاري الصادر في 16جانفي1899م بسد كل ما يظهر في ميزانية السودان من عجز، وأن تمنحه قروضا لتمويل مشروعات التنمية فيه، فأدى عدم وضوح الوضع في السودان من

(1)–عبد الرحمان عبد الوهاب أحمد، **مصر والسيادة على السودان نهاية حقبة تاريخية**، الطبعة الأولى، دار القلم، الإمارات العربية المتحدة، 2004م، ص ص 26–27.

(2)– عبد الفتاح عبد الصمد منصور، المرجع السابق، ص 124.

الناحية القانونية سببا في الاختلاف على طبيعة ما تؤديه مصر للسودان من أموال وعلى مقادير هذه الأموال أيضا[1].

وبناءً على ذلك فقد تمكنت بريطانيا من الانفراد في تنفيذ سياستها تجاه السودان. ومن أجل تحقيق تلك السياسة اتجهت بريطانيا نحو إحياء النعرات القبلية من خلال خلق طبقة حاكمة من القبليين بهدف استمالتهم وإبعادهم عن مسارات الحركة الوطنية لاستخدامهم أدوات تبريرهم سياستها من خلال إغرائهم بالمنافع التي من الممكن أن يحصلوا عليها فيما لو ابدوا تأييدهم لها[2].

5-أثر الاتفاقية 1899م على جنوب السودان:

كانت سياسة الحكومة البريطانية الاستعمارية تجاه الجنوب مستمدة من نظرتها إلى تباين المديريات الجنوبية عن المديريات الشمالية في اللغة والثقافة والعرق، إلا أنها لم ترغب في فصل هذه المديريات الجنوبية عن الشمالية في البداية حتى تتحين الوقت المناسب لذلك[3].

فبعد أن أرست السلطات الاستعمارية دعائم سلطتها في شمال السودان تحت غطاء اتفاقية الحكم الثنائي لعام 1899م، أخذت توجه اهتمامها إلى جنوب السودان[4].

فقد كانت تسعى بريطانيا منذ البداية اتفاقية 1899م إلى تكريس حالة الانفصال والتجزئة في الجنوب السوداني فاستطاعت أن تجعل حاجزا بينه وبين الشمال من ناحية الحدود الجغرافية بعد أن كان السودان واحدا[5] كذلك عملت على تشجيع الإرساليات

---

(1)- نفسه.

(2)- يونان لبيب رزق، **التكامل التاريخي بين مصر والسودان**، مجلة السياسة الدولية، العدد53، مؤسسة الأهرام، مصر، 1978م ،ص12.

(3)- محمود حسن أحمد خليل، **دور الاستعمار والإرساليات في مشكلة جنوب السودان**، العدد السادس، مجلة الدراسات الدبلوماسية، مصر، 1990م، ص 30.

(4) بدر الدين مدثر، **البعث ومسألة الجنوب في السودان**، دار العروبة للطباعة والنشر، لندن، د.ت، ص24.

(5)- حسن أبو حلو، **جنوب السودان الجذور التاريخية والأبعاد السياسية وآفاق المستقبل**، العدد 143، مجلة البيان، المنتدى الإسلامي، 1999م، ص 114.

المسيحية لارتياد الجنوب واستيطانه وكان معظمهما من الأمريكان والأوربيين لغرض التبشير للدين المسيحي، حيث أمدت المبشرين بالأموال المقتطعة من ميزانية الحكومة العامة، وأسندت اليهم مهمة التعليم بهدف نشر المسيحية بين أبناء الجنوب[1].

ولم تقتصر هذه الإرساليات في عملها على تحقيق ذلك الهدف فحسب بل سعت أيضا إلى وصف الإنسان الشمالي بالتسلط والمتاجرة بالجنوبي في سوق الرقيق، كما صورت الجنوب على أنه مسيحي إفريقي والشمال عربي مسلم[2] في حين أن هذه الافتراضات خاطئة لأن الشمال نفسه خليط متجانس من العروبة والنوبيين والجنوبيين (السودانيين) وهنالك من قبائل الجنوب من استعربت واتخذت من الإسلام ديناً[3] ولعل ذلك يكشف منذ البداية خطورة السياسة التي تنتهجها بريطانيا إزاء شعب السودان شماله وجنوبه.

كما اتبعت الإدارة البريطانية سياسة هدفت منها إخضاع بعض القبائل الجنوبية إذ شرعت في إقامة حاميات في الجنوب تحت الإشراف المباشر للضباط البريطانيين، إلا أن هؤلاء لم يتمكنوا من إخضاعهم إلا بالتدريج عن طريق تقديم الهدايا أحيانا وعن طريق التهديد وإثارة العداوات بين القبائل المختلفة أحيانا أخرى[4] وعن طريق استخدام العنف المسلح بإرسال حملات عسكرية أحيانا كما فعلت عام 1902م عندما أرسلت حملة عسكرية لمحاربة قبيلة النوير التي كانت ترفض الخضوع للاستعمار البريطاني، وحدث الشيء نفسه للقبائل الأخرى[5].

وقد كانت سياستها تقوم على ركيزتين هما:

---

(1) وفد السودان، **مآسي الإنجليز**، المصدر السابق، ص24.

(2)علي عبد الرحمن الأمين، **الديمقراطية والاشتراكية في السودان**، المكتبة العصرية، لبنان، 1970م، ص59.

(3)- محمد عمر بشير، **جنوب السودان دراسة لأسباب النزاع**، ترجمة اسعد حليم، الهيئة المصرية العامة للنشر، مصر، 1971م، ص23.

(4)-عمار الشيخ محمد، **معالجة الصحافة السودانية لقضية الحرب في جنوب السودان 1987م-1989م**، دار جامعة إفريقيا العالمية للطباعة، ط1، 1997،ص38.

(5)-محمد عمر بشير، **مشكلة جنوب السودان، خلفية النزاع من الحرب الداخلية إلى السلام**، الجزء الثاني، ترجمة هنري رياض وآخرون، دار الجيل، لبنان، 1983م، ص56.

● **الأولى :** محاولة إضعاف الوجود العربي في الجنوب بحجة أن وجودهم قد يؤدي إلى حدوث الاضطرابات، ولاسيما أن أبناء الجنوب ينظرون إلى الشماليين بعدوهم وأنهم من كانوا يمارسون تجارة الرق تجاه الجنوبيين، الأمر الذي أدى إلى وصفهم "بالجلابة."

● **الثانية:** السعي إلى إضعاف الثقافة العربية، من خلال إحلال اللغة الإنكليزية محل العربية كلغة عامة أو بتشجيع انتشار اللهجات المحلية وتحويلها إلى لغات مكتوبة، فضلا عن منع انتشار الإسلام الأمر الذي تكفلت به الإرساليات التبشيرية التي أطلق لها حرية العمل الديني في الجنوب على عكس الشمال، حيث حاولت تكريسها في ميادين التعليم والخدمات الصحية[1].

وبالرغم من إدخال الإدارة البريطانية لبعض الأساليب الإدارية الحديثة التي تمثلت في إنشاء الدوائر والمحاكم وتحسين المواصلات وشق الطرق[2] إلا أنها كانت تعمل في الوقت ذاته على خلق الفوارق بين جنوب السودان وشماله من خلال حرمان الجنوبيين من القيام بمشروعات تنموية واسعة فضلاً عن عدم إحداثها إي تغيير في العادات التي كان يمارسها سكان الجنوب على عكس ما قامت به تجاه شمال السودان حيث عملت على إحداث مشروعات تنموية فيه وخصوصا في مجال زراعة القطن، مما أدى ذلك إلى إحداث فجوة عميقة في مستويات التنمية بين اكثر المناطق تطوراً في الشمال وبين الجنوبيين الذين اخذوا يشعرون بالحرمان من ثمرات التنمية .

(1)- منى حسين عبيد، **قضية جنوب السودان دراسات تاريخية سياسية**، العدد 70، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العراق، ص 173.

(2)- نفسه، ص58.

لقد سارت الإدارة البريطانية على سياستها القائمة على فرق تسد وتنفيذاً لهذه السياسة أقدمت بريطانيا على منع الشماليين ومعهم المصريين من السفر إلى الجنوب عام 1904م، إلا بأذن الحاكم العام[1].

لقد سخر البريطانيون كل جهدهم لحكم جنوب السودان، فقد رسموا له سياسة خاصة بدأت منذ الاحتلال وكان تنفيذها يتم بسرية تامة دون علم المصريين الذين هم شركاء في الحكم، فكانت القرارات تصدر من الحاكم العمال مباشرة إلى حكام المديريات وفي بعض الأحيان تكون التعليمات بالشفرة ومنها القرار القاضي بوقف الملاحة النيلية بين الشمال والجنوب في سنة 1905م، حيث جاء في الأمر الصادر من الحاكم العام المستر أوين حاكم مديرية منقلا آنذاك مايلي:

- غير مسموح بالملاحة جنوبا من بور سواء بالمراكب أو الباخرة أبو بالسنابك في مجرى النيل الرئيسي أو فروعه إلا إذا كانت هذه المراكب تحمل تصريحا بالعبور من الضابط المسؤول.
- غير مسموح أيضا عبور أي مركب أو خلافه في مجرى النيل الرئيسي أو فروعه شمالا من خط عرض 10درجة إلا بإذن مماثل.
- يمكن للضابط المسؤول في بور أو أي ضابط مسؤول منح هذه الأذونات بعد التحري الدقيق عن هوية صاحب المركب وله الحق في عدم منحها بدون إبداء أي سبب وأن الذي يمنح يجب أن ترفق معه مذكرة توضيحية بالمبررات الخاصة بمنحه.
- أي مخالفة لهذه التعليمات تؤدي إلى مصادرة المركب بما فيه من حمولة وتؤدي إلى معاقبة صاحبه بالغرامة أو الحبس[2].

---

(1) الصادق المهدي، **مشكلة جنوب السودان وآثارها الداخلية والخارجية**، مجلة الثقافة الوطنية، العدد السادس، السودان، 1989م، ص22.

(2)- فيصل محمد موسى، **بريطانيا والتراجع عن فصل جنوب السودان**، العدد الثالث، المجلد الثاني، مجلة دراسات حوض النيل، جامعة النيلين، السودان، 2001م، ص ص 28-29.

ويذكر أحمد رشدي صالح أن بريطانيا بعد توقيعها لاتفاقية الحكم الثنائي عملت منذ البداية على إبقاء أهل الجنوب بمعزل عن تيار التقدم أينما وجد حتى ولو كان هذا التيار ساريا من الشمال، وأبقوا على الجنوبيين متأخرين يحرم حتى عليهم ستر عوراتهم، ويلقحون بأفكار استعمارية وتعاليم عبودية صارخة ويساند الاستعمار البريطاني الأوضاع البدائية الهمجية فلا تسمح بأن تقوم أية صناعة، وكذلك عرقل نشاط الزراعة[1].

عمل الإنجليز في سنواتهم الأولى لحكم السودان لتدعيم مركزهم والانفراد بحكم السودان ووضع حدود السودان مع جيرانه، فلقد قابلت الحكومة الوليدة بعض الصعاب مع الحبشة في ترسيم الحدود، إلا أن بريطانيا استطاعت وقف الاعتداءات الأثيوبية في منطقة القلابات بالتنازل عن بني شنقول رغم أنها سودانية خالصة قبل الحكم المصري للسودان وبموجب اتفاقية 15 ماي 1902م مع الملك مليك ملك الحبشة حددت حدود السودان معها بدخول مناطق القلابات والناصر إلى حدود السودان الجديد، أما منطقة فاشودة فلقد أنتهى الصراع بالوفاق بين الدولتين فرنسا وبريطانيا ـ كما ذكرنا سابق ـ تنازلت بموجبه فرنسا عن فاشودة وتغير اسمها إلى كدوك منذ ذلك التاريخ، وأصبحت جزء من السودان وتحددت الحدود النهائية مع إرتيريا في عامي 1902م و 1903م وعقدت اتفاقية عدلتا حدود السودان بالنسبة لخط العرض 22 درجة شمالا بإدخال منطقتي حلايب وبعض القرى شمال وادي حلفا ضمن الحدود الإدارية السودانية وفي عام 1906م وضعت الحدود وولاية الكنغو الحرة فأرجع حاجز اللادو إلى السودان بعد موت ليوبولد سنة 1910م وتم الاتفاق على حدود مع أوغندا سنة 1916م[2] .

ثانيا: مقاومة قبائل جنوب السودان للاستعمار الإنجليزي 1899م-1920م:

قام السودانيون بالعديد من الحركات الثورية ضد الاستعمار الموجود فوق الأراضي السودانية، وكانت هذه الثورات عديدة ومتنوعة الأسباب والجهات وهذا من خلال تنوع وتباين

(1)-صالح أحمد رشدي، **مسألة السودان**، د د، مصر، 1947م، ص ص 15-16.

(2)- محمد سعيد القدال، **تاريخ السودان الحديث**، المرجع السابق، ص 328.

المجتمعات الموجودة في السودان وتنوع مختلف البيئات[1] ومن بين هذه الثورات نجد ثورة علي عبد الكريم 1900م وهو أحد أقارب محمد أحمد المهدي، وحسب نعوم شقير فقد تم القضاء على هذه الحركة في مهدها في 04 مارس 1900م[2] وكذلك حركة الشريف محمد الأمين1903م التي كانت بدايات ظهورها في سنة 1902م[3] والتي فشلت في تحقيق مآربها وتم القضاء على صاحب الحركة في 22ماي 1903م[4] وفي سنار قام محمد ود آدم سنة 1904م بحركته ضد الوجود الأجنبي داخل السودان، لكن هذه الحركة كانت كسابقيها من الحركات الأخرى وتم القضاء عليها[5] أما ثورة عبد القادر إمام ود حبوبة سنة 1908م فهي من أهم الثورات التي قاومت الاستعمار البريطاني بسبب انضمام الأهالي لهذه الثورة[6] لكن الاستعمار البريطاني استطاع قضاء على هذه الثورة وتم إلقاء القبض على ود حبوبة وتمت محاكمته طبقا لأحكام المادة 93 من قانون عقوبات السودان التي تنص على أن كل من يحاول أن يثير حربا أو يحاول إثارة حرب على الحكومة السودانية يحكم عليه بالإعدام أو السجن المؤبد وتصادر أملاكه[7].

كما عرف إقليم دافور ثورة علي دينار والتي كانت من بين أعنف الثورات التي قامت عقب الاتفاق الثنائي بين مصر وبريطانيا، لكن قوة المستعمر في تلك الفترة استطاعت أن تقضي على آمال السودانيين في حكم أنفسهم بأنفسهم وتم القضاء عليها في 06نوفمبر 1916م[8]

---

(1)- مشاعر أحمد الأمين الدَّولب، **الاتجاهات الفكرية في الحركة الوطنية السودانية1899م-1958م**، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات الأفريقية والأسيوية، جامعة الخرطوم، السودان، 1999م، ص 105.

(2)- نعوم شقير، المصدر السابق، ص 1314.

(3)- أحمد إبراهيم دياب، **المقاومة الوطنية للإدارة البريطانية**، المرجع السابق، 21.

(4)- شوقي الجمل، **تاريخ سودان وادي النيل**، المرجع السابق، ص755. وانظر أيضا: رأفت غنيمي الشيخ، المرجع السابق، ص 359.

(5)- رياض زاهر، المصدر السابق، ص 205.

(6)- نعمات محمد خير خوجلي، المرجع السابق، ص 60.

(7)- نفسه، ص61.

(8)- مكي شبيكة، **السودان عبر قرون**، المصدر السابق، ص 521.

أما في جنوب دارفور فقد قامت ثورة عبد الله السحيني محمد إدريس سنة 1921م في نيالا جنوب دارفور أين توجد قبائل البقارة العرب ومعهم قبائل الفلاتا الذين هاجروا من غرب إفريقيا[1] وتم القضاء على هذه الثورة في نهاية أكتوبر 1921م[2].

أما في جنوب السودان فقد قاومت قبائله الثلاث وهي النوير والزاندي والدينكا الاستعمار البريطاني، وقد عرف أن أبناء جنوب السودان منذ الأزمنة البعدية بجرأتهم وإقدامهم وعدم مبالاتهم، وحسن استعدادهم لتلقي الأوامر وتنفيذها، وكل هذه المؤهلات جعلت منهم جنودا أكفاء ومقاتلين أشداء، والروايات القديمة عن أبناء الجنوب وميولهم لخدمة الجندية والقتال قد وصلتنا منذ عهود قديمة، فقد استعان أحد ملوك النوبة من الأسرة الخامسة والعشرين بأبناء جنوب السودان في حروبه، وقد وردت هذه الوقائع في لوحات ونقوش تذكارية منذ هذه العهود، وورد فيها تقرير عن أبناء وادي النيل في أقصى الجنوب يقول بأنهم أصلح البشر للجندية نتيجة لصفاتهم واستعدادهم الطبيعي، وعلى مر العصور لم تتغير الصفات التي اكتسبها أبناء الجنوب في السودان، والتي أكد المؤرخون بأنها صفات متوارثة تتلخص في الشجاعة الفائقة والقوة البدنية العالية وعدم الرهبة أو الخوف من العدو مهما كان متفوقا في سلاحه وعتاده[3].

ومن هذا المنطلق فقد قاوم أهالي جنوب السودان الاستعمار البريطاني الذي أولى هذه المناطق عناية خاصة، وهذا تمهيدا لمحاولة فصله عن الشمال، وقد واجهت الإدارة البريطانية في جنوب السودان مشكلتين أساسيتين :

- **المشكلة الأولى:** توطيد النظام الإداري وخلق أداة إدارية تسمح لها بفرض نفوذها على القبائل هناك.

---

(1)- حلمي جرجس غبريال مقار، المرجع السابق، ص ص 138-139.

(2)- شوقي الجمل، **تاريخ سودان وادي النيل**، المرجع السابق، ص770.

(3)- عبد المنعم علي محمد غنيم، **قضية جنوب السودان أصولها التاريخية تطورها حتى الاستقلال**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، مصر، 1984م، ص 321.

- **المشكلة الثانية:** إخضاع وتأديب القبائل المعادية لها وفرض السلام عليها[1].

واذا كانت الثورات في شمال قامت تحت لواء أتباع المهدية، فإن ثورات جنوب السودان قامت تحت لواء القبائل الموجودة هاك ومن بين هذه القبائل :

1-ثورات قبائل النوير:

النوير من قبائل الجنوب الكبرى كانوا وثنيين يعتقدون في حلول الأرواح على بعض الرجال فيصبحون أنبياء، وقد ادعى كثير منهم النبوة في أواخر القرن التاسع عشر، وكان الأهالي يحثونهم ويقدسونهم وكان باستطاعة هؤلاء الأنبياء حسبهم توجيه الأهالي إلى أي عمل حسب إرادتهم، إذ كان لهم نفوذ كبير وسيطرة كاملة على معظم القبائل، وكذلك كان للماشية دور كبير في حياة قبائل النوير فيهي إضافة إلى كونها مصدرا للثروة والغذاء هي أيضا مركز الطقوس الدينية، فالنوير يبنون صلتهم بالآلهة عن طريق الماشية لذلك فعلاقتهم مع أعدائهم وجيرانهم تتأثر بها، وحفاظا على حياتهم فقد قاموا الوجود الأجنبي على أراضيهم[2] فقد ذكر الإداري البريطاني جاكسون "" ...أنهم يقولون أننا لا نرغب في أي نوع من الحكومات، نحن لا نريدكم أيها البريطانيون، كل ما نريده أن تتركونا أحرارا كما نريد ...وعندما سألهم الأسقف جويني "" نحن النوير رجال أحرار وليس لنا ما نعمله مع حكومتك أو أي حكومة أخرى ...أبعدوا عنا..."[3] .

أسست الإدارة البريطانية محطة عسكرية في ناصر لتكون مركزا تنطلق منه العمليات العسكرية، وكذلك مركزا تجاريا للمبادلات التجارية، وقد حاولت الإدارة البريطانية استغلال مدعي النبوة في قبائل النوير، وكان أشهرهم دنجكور Dengkor وديو Dui وكان كسب ثقة هذين الرجلين يعني تسهيل وتدعيم دائم للحكم البريطاني هناك، لذلك أرسلت تدعوهم وتدعو

(1)- عبد المنعم علي محمد غنيم، نفسه، ص 344.

(2)- مشاعر أحمد الأمين الدّولب، **الاتجاهات الفكرية في الحركة الوطنية السودانية1899م-1958م**، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات الأفريقية والأسيوية، جامعة الخرطوم، السودان، 1999م، ص 114.

(3)- عبد المنعم علي محمد غنيم، المرجع السابق ص 345.

غيرهم من الزعماء والمشايخ للحضور ومقابلة الموظفين الحكوميين في محاولة لإقامة علاقات ودية معهم، لكن هؤلاء لم يلبوا تلك الدعوة، ونتيجة لذلك كان موظفو الإدارة يقضون الساعات في انتظار حضور هؤلاء، ولم تحاول الإدارة أن تتخذ إجراءات معادية ضد قبائل النوير، ومن جانبها ووضعت خطتها على أساس انتظار إعلانهم للعداء لها، وقد بقي دنجكور وديو على عداء للإدارة البريطانية، وحذر دنجكور رجال الإدارة من تقدم قواتها داخل بلادهم وهدد بقتل كل قطعانه حتى لا يستولي عليها أحد وأنه سيقاتل إلى النهاية[1].

وكان النوير يحسون بمكانتهم لذلك آثروا حياة العزلة عن الإدارة وجيرانهم، وكانوا مستمرين في إغارتهم على جيرانهم من قبائل الأنواك الذين يقيمون داخل حدود الحبشة[2] ففي سنة 1901م هاجم النوير الأنواك، مما أدى ببريطانيا أن ترسل في 08أفريل1902م حملة تأديبية[3] من 160رجلا تحت قيادة القائد بلويت Belwitt وقد تقدمت هذه الحملة إلى مناطق دنجكور وكان بصحبتها بعض قبائل الدينكا الذين ذهبوا لاستعادت نسائهم وأطفالهم الذين اختطفتهم قبائل النوير، أرسلت قيادة الحملة إلى دنجكور تطالبه بضرورة الاعتراف بسلطة الحكومة وإعلان الولاء لكنه رفض هذ النداء[4] فقامت الحملة بالهجوم على قبائل النوير وأبادت جميع القرى التي تجدها في طريقها واستطاع دنجكور الإفلات ولم تهتد السلطة الحاكمة إلى مكان إقامته[5].

أثرت هذه الحملة على القبائل المجاورة وخاصة قبائل الدينكا والأنواك آثار كبيرة، فقد وجدوا في الإدارة البريطانية سندا قويا لهم ضد النوير، ولذلك تعمدوا اتهام قبائل النوير بالإغارة

---

(1)- حلمي جرجس غبريال مقار، **موقف الإدارة البريطانية من نمو الحركة الوطنية خلال الحربين العالميتين في الفترة 1914م-1947م**، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم التاريخ، معهد الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، مصر 1976م، ص90.

(2)- محمد سعيد القدال، **تاريخ السودان الحديث**، المرجع السابق، ص 416.

(3)- نفسه.

(4)- عبد المنعم علي محمد غنيم، المرجع السابق ص 346.

(5)- نفسه، ص 347.

عليهم حتى تقوم القوات الحكومية بشن حملات على النوير، لكن دنجكور لم يأبه بذلك وواصل حملاته ضد قوات الحكومة نفسها، واستمرت حملات الإدارة ضد النوير خلال عامي 1903م و 1904م[1] .

بلغ عدد الحملات العسكرية التي جابت أراضي النوير ثلاث عشر حملة عسكرية، وتتخلص أسباب ثورة قبائل النوير في:

- أكثر القبائل تعرضوا إلى سوء المعاملة من الإنجليز.
- أكبر القبائل القاطنة بجنوب السكان، لذلك فإن خضوعهم يعني اتقاء الثورة مستقبلا.
- الضرائب الباهظة التي فرضت عليهم.
- وجودهم على مقربة من النيل جعلهم في متناول الحكومة[2].

بعد أن امتنع الإنجليز عن سياسة الإبادة دخل قبائل النوير في تعاون تجاري وأعطت الإدارة لشيوخ القبائل سلطة حكم قبائلهم والإشراف عليها تحت سيطرة وإشراف ضباط عسكريين ووضع تحت امرتهم قوات كبيرة في كل إقليم لقمع الثورات على السلطة، وكان هؤلاء الضباط يقضون فترة خدمتهم كلها في الجنوب، كما استطاعت الإدارة عن طريق عملائها تأليب القبائل على بعضها البعض حتى يفقدوا قوة ترابطهم ووحدتهم، وعندما يصبح شيخ القبيلة وحيدا يطلب مساندة الحكومة ويخضع لسلطتها، وتمكنت الإدارة بهذه السياسية من السيطرة على معظم قطاعات النوير، خاصة بعد أن فقد دنجكور أنصاره من فروع النوير الذين استسلموا لها وخضعوا لسلطانها، وبموت دنجكور في 1906م انتهت أكبر قوة مناوئة للإنجليز[3] ووجدت بريطانيا في ديو أكبر صديق لها، فقد أرسل لها هذا الأخير يعلن

(1)- حلمي جرجس غبريال مقار، المرجع السابق، ص 91.

(2)- عبد المنعم علي محمد غنيم، المرجع السابق ص 347.

(3)- حلمي جرجس غبريال مقار، المرجع السابق، ص 92.

مساندته لها واستعداده لدفع الضرائب المفروضة عليه، مقابل الاعتراف به زعيما على وادي الزراف ، وهو ما كان له، لكن بوفاته سنة 1907م انتهى الصراع[1].

وبين 1908م و1913م بدأت مرحلة التوغل البريطاني السلمي بعد إزاحة دنجكور وديو، وبدأت العلاقات التجارية، لكن النوير كانوا متوجسين من التدخل البريطاني في حياتهم، وظلوا أن تظل علاقاتهم في الحد الأدنى، فتدهورت علاقتهم معهم، وأرسلت بريطانيا حملات تأديبية بين سنوات 1913م و 1920م لتجريد النوير من السلاح الذي حصلوا عليه، وللحفاظ على الأمن ومنع الحروب القبلية، وقاوم النوير التدخل البريطاني، واعتبروا الضرائب نوعا من الجزية المفروضة عليهم مقابل حمايتهم، وأخذت تلك الحملات بعض أبقار النوير، مما زاد من شكوكهم تجاه نوايا الحكومة، وفي سنة 1916م اندلعت الحروب القبلية، ويبدو أن انشغال بريطانيا بالحرب العالمية كان أحد أهم أسباب اشتغالها، وأدى تفوق السلاح الناري إلى إخضاع تلك القبائل، ولم تهدأ أوضاعهم إلا سنة 1929م[2].

ويمكن القول بأن قبائل النوير كانت من أقوى قبائل جنوب السودان مقاومة للاستعمار الإنجليزي في السودان، لكن التخطيط المحكم من طرف الاستعمار الإنجليزي باتباعه سياسة فرق تسد استطاع في الأخير القضاء على مقاومتهم.

2-ثورات قبائل الدينكا:

يرجع اسم الدينكا تاريخيا إلى فترة الحم الثنائي الأخير أي الحكم البريطاني المصري، والاسم الذي يسمي الدينكا به أنفسهم هو جيينق أو مونجاق، ومصطلح جيينق هو جمع لكلمة مونجاق وتعني بلغة الدينكا سيد العالم، أما الدينكا فهي تعود إلى فترة الحكم المصري

(1)- نفسه.

(2)- محمد سعيد القدال، **تاريخ السودان الحديث**، المرجع السابق، ص 417.

البريطاني وأصل المصطلح هو عندما بحثوا عن الأمير دينق قالوا لهم دينق كا، ويعني بلغة الدينكا أن الدينق هناك لهذا سموهم دينكا[1] .

لم تختلف نظرة الدينكا للحكم الأجنبي داخل البلاد السودانية عن القبائل الأخرى في الجنوب السوداني، فكانوا يرونها قوة أجنبية تريد فرض سيطرتها عليهم، والدينكا كانوا يرون أنفسهم أنهم أحد أكبر قبائل جنوب السودان، يقطنون مساحات شاسعة تمتد على طول الحزام الاستوائي، لذلك وجب عليهم مقاومة هذا الغزو الأجنبي[2].

لذلك ثارت الدينكا ببعض فروعها خاصة فرع الدينكا آجار Agar Dinkaالذين قتلوا سنة 1902م القائد سكوت باربور S.Barbour الذي كان يريد دراسة هذه المنطقة ثم فرض السيطرة عليها، لذلك أرسلت لهم حملة أخرى بقيادة القائد هنتر Hunter، وأخرى بقيادة القائد شامبي بمرافقة بعض الضباط البريطانيين وجنود الفرقة العاشرة السودانية، وبصحبتهم مدافع المكسيم والأسلحة الرشاشة[3] .

ونجد أن قوات الوفاق الثنائي قد حققت انتصارا كبيرا على هذا الفرع من الدينكا، نتيجة لتفوق الأسلحة المتطورة على السلاح الأبيض، وقد وصلت العلاقة بين دينكا آجار والحكومة الإنجليزية إلى قمة النزاع خاصة عندما تمكن القائد ستاك ووضع دوريات تأديبية في ضواحي المنطقة، مما أدى إلى تقهقر آجار وقرروا الابتعاد إلى مسافة بعيدة وآمنة ويصعب تتبعهم إليها أي إلى منطقة الغابات البعيدة عن قبضة الإنجليز[4] وبعد فترة وجيزة أعاد آجار الكرة في فصل الخريف، فأرسل لهم الحاكم العام في السودان حملة بقيادة أرمسترونغ Armstrong الذي تحرك من واو إلى رومبيك وانتهت المعركة بهزيمتهم، ثم توالت الهزائم

---

(1)- التومية أزيكيال ترومبيل، **جنوب السودان مابين مؤتمر جوبا والاستقلال 1947م-1956م**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة النيلين، السودان، 2007م، ص 17.

(2)- محمد سعيد القدال، نفسه، ص 418.

(3)- عبد المنعم علي محمد غنيم، المرجع السابق ص 350.

(4)- بيتر أتيم دينق يوم، **علاقة الدينكا بالأنظمة السياسية وحكومات الشمال في تاريخ السودان الحديث في الفترة من 1504م-1956م**، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان، 2005م، ص 61.

بهذا الفرع من فروع الدينكا ما بين سنوات 1911م و1914م، وفي سنة 1917م قرر فرع آجار التحالف مع قبائل النوير ضد الحكومة الإنجليزية لكن أدى هذا التحالف إلى القضاء عليهم في مارس 1918م فقتلت منم أزيد من الستين رجلا واستولت على 1400 رأس من الأبقار، وهرب الباقون وسلم ملكهم نفسه، وبذلك انتهت مقاومة قبائل آجار للحكم الأجنبي[1].

لم يكن دينكا آجار الوحيدون الذين قادوا تمرادا على الحكومة الإنجليزية المصرية آنذاك، بل ثار فرع آخر من فروع الدينكا وهي قبائل أتوت بزعامة أوو Awo، هذا الفرع الذي كان في بداية الأمر مسالما مهادنا للحكومة، لكنه ثار عليها بسبب فداحة الضرائب المفروضة عليهم، وقد هاجم أتوت قوافل البريد الإنجليزية، فأرسلت لهم الحكومة في سنة 1907م حملة تأديبية قضت عليهم، ونصبت الحكومة أشول زعيما لهذه القبائل مواليا لهم، لكن هذا الأخير ثار ضدهم، وما بين سنوات 1910م-1918م نشبت مقاومة بين الطرفين انتهت بإخضاع فرع أتوت بعد معركة دارت بين الطرفين في 24ماي 1918م[2].

كذلك ثار فرع آخر من فروع الدينكا وهم الدينكا عالياب، الذين كانوا في بادئ الأمر مسالمين، إذ لم تطلب منهم الحكومة الضرائب، ولكن ما إن فرضت عليهم الحكومة الضرائب وطالبتهم بعدد كبير من الرجال للعمل في تعبيد الطرق، حتى بدأ تمردهم من الحكومة سنة 1913م وبدأت مقاومتهم بزعامة أجاكيير Ajaakeer الذي حرضهم على عدم دفع الضرائب، وبعد أسر هذا الأخير من طرف الإنجليز تولى زعامتهم مايار مات Mayar Matt الذي أمر قبيلته بالارتحال بعيدا عن الحكومة واتخذ الأحراش موطنا له ولقبيلته، وقد أخضعته الحكومة في سنة 1916م[3].

---

(1)- نفسه.

(2)- نفسه، ص 64.

(3)- عبد المنعم علي محمد غنيم، المرجع السابق ص 351.

كما واصل الدينكا عالياب المقاومة في مديرية منقلا في 08ديسمبر 1919م، حيث استطاعوا قتل القائد ستيجاند Stigand رفقة العديد من الجنود المصريين، واستمرت المعارك بينهم وبين الحكومة ما بين مارس وماي 1920م، انتهت هذه المعارك بانسحابهم واستسلامهم[1].

لقد بلغ النزاع بين الدينكا بفروعه والحكومة الإنجليزية المصرية إلى قمته ما بين 1919مو1921م خاصة عندما قام محافظ بور ومأمور منطقة دوكين النقيب إبراهيم عبد الرحمان بقيادة دوريات الشرطة إلى الأرياف لإجبار فروع الدينكا بدفع الضرائب والعمل في شق الطرقات، غير أن زعماء الدينكا رفضوا خدمة الحكومة وفضل شبابها المقاومة، فوجدت دوريات الشرطة مقاومة عنيفة من الدينكا، لكن هذه المقاومة لم تطل كثيرا بسبب تفوق الحكومة وتشتت القبائل وعدم توحدها[2].

وجدت الحكومة البريطانية مقاومة قبلية من قبيلة الدينكا آنذاك، ساهم فيها الزعماء الروحيين وحققت انتصارات كبيرة أمام الإنجليز في بعض المواقع الحربية، غير أن تلك المقاومة لم تأخذ شكلا متناسقا لأنه هو بداية ثورات لا محل لها على الاتصال مع العالم الخارجي. وبحلول القرن التاسع عشر اتسعت دائرة السياسة في المنطقة وظهر رواد الدينكا الأوائل في المحافل السياسية وهم ينط كور سنة 1918م وأترول وذيو ألام، وعلي عبد اللطيف قائد انتفاضة 1924م[3] وآخرون يمثلون البداية الحقيقية للحركة الوطنية في السودان[4].

3-ثورات قبائل الزاندي:

تحتل قبائل الزاندي جنوب غرب المديرية الاستوائية، وجنوب غرب مديرية بحر الغزال، وهي تنقسم إلى عدة فروع، وهم موزعون بين الكونغو والسودان، وذلك نتيجة لأحوال سياسية

(1)- بيتر أتيم دينق يوم، المرجع السابق، ص 65.

(2)- نفسه، ص 66.

(3)- يوشيكو كوريتا، **علي عبد اللطيف وثورة 1924م بحث في مصادر الثورة السودانية**، ترجمة مجدي نعيم، تقديم محمد سعيد القدال، الطبعة الأولى، مركز الدراسات السودانية، القاهرة، مصر، 1997م، ص 14.

(4)- بيتر أتيم دينق يوم، المرجع السابق، ص 69.

خارجية، ويقال أنهم وفدوا إلى موطنهم الحالي من أعالي الكونغو في أواسط إفريقيا[1] وتعتبر من القبائل المنظمة تنظيما إداريا جيدا، والملك أو الزعيم هو الذي يتزعم القبيلة ويرثه ابنه الأكبر وديانتهم تتركز في عبادة أرواح السلف[2] ويؤمنون بالسحر والشعوذة ومدى قدرتها على التأثير في سيرة حياتهم الخاصة والعامة[3].

كان من الصعب على الإدارة البريطانية السيطرة على هذه القبيلة وإدارة شؤونها، إذ كان يمكنها التنقل عبر الحدود إلى دول أخرى مثل الكونغو البلجيكي وإفريقيا الاستوائية الفرنسية، حيث احتل الفرنسيون والبلجيك بعض مناطقهم، وامتدت إدارتهم إليها، وخلال ذلك التنافس على أعالي النيل بعد حاثة فاشودة كانت الإدارة البريطانية ترسل حملاتها إلى مناطق المديرية الاستوائية وبحر الغزال للسيطرة عليها، وأعلن السلطان تمبورا Tambura سلطان منطلقة نيام في جوان 1910م صداقته مع الحكومة ووضع رجالة تحت سلطة الحكم الإنجليزي ، لكن القائد سباركس Sbarkes وجد أن رجال هذه القبيلة منقسمين إلى قسمين قسم تمبورا الصديق، وقسم يامبيو Ymibioالعدو، وبذلك بدأ في تأديب هذا القسم من عام 1903م إلى 1905م[4] وتوالت الحملات عليه حتى قتل يامبيو[5].

استطاعت الإدارة بذلك السيطرة على مناطق الزاندي بعد وفاة يامبيو وحققت سياستها وأهدافها في بسط نفوذها على تلك المناطق لأنها وجدت أنه من سوء السياسة السماح لقبيلة مسلحة بالبقاء في السودان دون أن تعترف لسلطة الحكومة، ولم يقبل أبناء السلطان المقتول أن يتولوا الحكم بعده على أساس خضوعهم للإدارة البريطانية لأنهم كانوا أكثر منه عداء لها، فتولى الحكم أحد أقربائه[6] وتم تقسيم منطقة الزاندي إلى ثلاث مناطق، مريدي و طمبرة

(1)- التومية أزيكيال ترومبيل، المرجع السابق، ص25.

(2)- حلمي جرجس غبريال مقار، المرجع السابق، ص 94.

(3)- التومية أزيكيال ترومبيل، نفسه، ص 28.

(4)- حلمي جرجس غبريال مقار، المرجع السابق، ص 95.

(5)- مشاعر أحمد الأمين الدولب، المرجع السابق، ص114.

(6)- حلمي جرجس غبريال مقار، نفسه.

ويامبيو بأسماء سلاطين الزاندي الثلاث[1] وكانت سياسة الإدارة دائما تجاههم هي قتل الروح العسكرية والقضاء على أي زعامات موجودة في وسطهم وعلى تجمعات منهم خوفا من تجدد الثورة بينهم[2].

4-ثورات قبائل البيير:

قامت حكومة الوفاق الثنائي بشن عدة حملات على قبائل البيير Bier التي تقطن شرق بلدة بور، وهذا نتيجة قيامهم بشن حملات ضد قبائل الدينكا الذين كانوا قد تحالفوا مع الحكومة، وخلال الفترة الممتدة مابين 1908م و1912م ظلت ترسل الحكومة الحملة تلو الأخرى بغية إخضاعهم لحكمهم، وتمكين الحكومة من إنشاء إدارة فعالة في تلك المناطق، وظلوا في مطاردتهم حتى تفرقوا وأعلن البيير خضوعهم للحكومة ووضع حد لغاراتهم مع قبائل الدينكا الخاضعة للحكومة[3].

كما قامت قبائل النوير بعدة انتفاضات ضد الحكم القائم، مما دفع بالإدارة إلى شن حملات ضدهم ما بين 1910م و1928م، ولم تتمكن من إخضاعهم إلا في سنة 1930م[4] وهذه المقاومات كلها تثبت مدى صلابة قبائل جنوب السودان ورفضها لأي تدخل أجنبي ومقاومتها للسيطرة البريطانية عليها.

وتكاد تكون طريقة إخماد تلك الثورات واحدة تتلخص في استعمال أعداد كبيرة من الجنود المدربين على الأسلحة الحديثة ضد قبائل لا تستخدم سوى الأسلحة البدائية، وكانت معظم الحملات تتكون من عناصر مصرية وسودانية، تحت قيادة مباشرة من الضباط المصريين وبإشراف عدد قليل من البريطانيين، ومنذ 07 ديسمبر 1917م خرج آخر جندي من العرب المسلمين من مديريات جنوب السودان لأنهم كانوا في نظر الإدارة البريطانية حاملين لواء

(1)- محمد سعيد القدال، **تاريخ السودان الحديث**، المرجع السابق، ص 418.

(2)- أحمد إبراهيم دياب، **المقاومة الوطنية للإدارة البريطانية**، المرجع السابق، 24.

(3)- حلمي جرجس غبريال مقار، المرجع السابق، ص 97.

(4)- محجوب عمر باشري ، **معالم الحركة الوطنية في السودان**، الطبعة الأولى المكتبة الثقافية، لبنان، 1996م، ص 62.

نشر الإسلام وهي ما تعمل ضده في جنوب السودان، وحلت محلهم الفرقة الاستوائية المكونة من أبناء الجنوب محل أبناء جيش الشمال والجنود المصريين، كما نشطت في جنوب السودان الجمعيات السرية، والتي اكتشفتها بريطانيا في أواخر سنة 1919م وأصدرت لها قانون رقم 07 الصادر عام 1919م[1].

إن ثورات قبائل الجنوب رغم أنها كانت قبلية إلا أن الأديان والمعتقدات المحلية جعلتها أكثر ضراوة خاصة عند كل من الدينكا والنوير والبيير، ولذلك فإن عمل الإدارة البريطانية في الجنوب انصب على الجانب التبشيري ليصبح دين الجنوب خليط من العقائد المحلية والمسيحية، وكراهية الإسلام والمسلمين لتجرد المجتمع الجنوبي من أخطر خصائص المجتمع التقليدي وهي فاعلية الثقافة المحلية وعلى رأسها الدين.

ثالثا: السياسة البريطانية الإدارية في جنوب السودان:

1-نظام الإدارة في السودان بعد اتفاقية الحكم الثنائي:

كانت سياسة بريطانيا الإدارية تهدف إلى فصل السودان عن مصر من خلال إقناع السودانيين بأن مصر ترمي إلى استعبادهم واستغلالهم، كما استعبدوهم أيام الحكم العثماني-المصري وأنها تسعى إلى الاستئثار بمياه النيل[2].

لذا عمدت بريطانيا إلى إبعاد المصريين عن الوظائف القيادية المهمة وقصرتها على الجانب البريطاني، وكخطوة أولى قامت بتعيين هربرت كتشنر حاكماً عاماً للسودان عام 1899م وفوضته سلطات واسعة لسن القوانين واللوائح أو إلغائها ومنعت سريان القوانين التي تصدرها الحكومة المصرية بشأن السودان إلا بعد صدورها من الحاكم العام[3].

(1)- حلمي جرجس غبريال مقار، المرجع السابق، ص 99.

(2)- وفد السودان، المصدر السابق، ص14.

(3)- جمهورية السودان، **لمحات تاريخية بمناسبة ذكرى استقلال السودان**، شركة مطابع السودان، السودان، 2002م، ص13.

وبقدر ما كان الهدف البريطاني في السودان واضحا لبريطانيا عند توقيع الاتفاق الثنائي كانت السياسة البريطانية لتحقيق هذا الهدف قد خطط لها هي الأخرى وبدأ تنفيذها في السودان، وقد وزع كتشنر وهو أول حاكم عام للسودان مذكرة سرية تحمل رقم 01 على مديري المديريات والمحافظين في السودان تضمنت السياسة المقرر اتباعها هناك وذلك للاسترشاد بها في عملهم، تنقسم هذه المذكرة إلى قسمين:

القسم الأول: تناول مبادئ السياسة التي كان على المديرين والمحافظين في السودان تحقيقها وقد صيغت في شكل تعليمات لهم للاستعانة بها في معالجة الأمور في مديرياتهم واستغرقت هذه التعليمات تسعة بنود في المذكرة.

القسم الثاني: رسم الاطار الإداري لأفراد الجهاز الحكومي في مديريات السودان، ومراكزه وترتيب الوظائف في كل منها ومهام كل موظف ابتداءا من المدير حتى الخفير وراتب كل من هؤلاء ومدى علاقته بالناس وأهم ما سيواجهه من مشاكل معهم مثل عملية تنظيم الضرائب وتسجيل الأراضي وغير ذلك[1].

كما قامت بتقسيم السودان إلى مديريات ومراكز وعملت على تعيين المديرين والمفتشين على هذه المراكز من البريطانيين في حين اقتصرت وظيفة المصريين على إدارة هذه المراكز ولكن تحت إشراف المفتشين البريطانيين[2].

أطلقت بريطانيا يدها في السودان بعد أن نجح اللورد كرومر المعتمد السامي البريطاني في مصر من عقد اتفاقية الحكم الثنائي بالقاهرة في 19 جانفي 1899م[3] ووضع نصوص اتفاقية الحكم الثنائي على أساس السيطرة والسيادة الإنجليزية، وقد تجلى ذلك بصورة واضحة في المادة الثالثة من الاتفاقية، والتي تفوض الرئاسة العليا العسكرية والمدنية في السودان إلى

---

(1)- عبد الفتاح عبد الصمد منصور، المرجع السابق، ص 133.

(2)- مكي شبيكة، **مختصر تاريخ السودان**، المصدر السابق، ص112.

(3)- أحمد إبراهيم العدوى، **يقظة السودان**، المكتبة الأنجلو مصرية، مصر، 1979م، ص 60. وأنظر أيضا: رئاسة مجلس الوزراء، المصدر السابق، ص 16.

موظف واحد يلقب بحاكم عموم السودان، ويكون تعيينه بأمر عال خديوي بناء على طلب حكومة جلال الملكة ولا يفصل من وظيفته إلا بأمر عال خديوي يصدر برضاء الحكومة البريطانية[1] وبهذه المادة وغيرها جعل كرومر أمر السودان في يد الحاكم العام دون أن يترك ثغرة للحكومة المصرية للتدخل في إدارته ومنحته سلطات وصلاحيات واسعة لكي يظهر أمام السودانيين هو صاحب الحل والعقد وتعمل على تقوية مركزه[2].

يعتبر الحاكم العام أعلى قمة الهرم الإداري، ويمتلك سلطات مطلقة منحته إياها الاتفاقية ويحظى بولاء تام من الموظفين البريطانيين في السودان، الذين كان تعيينهم في السودان بصفة اسمية [3] ويقضون فيه سنوات من عمرهم ولا توجد جهة في بريطانيا مسؤولة عنهم مباشرة لهذا كان ولاؤهم للحاكم العام[4].

عمدت الإدارة البريطانية في السودان إلى تقسيم البلاد المحتلة إلى ستة مديريات هي: دنقلة، بربر، كسلا، وسنار، وفاشودة والخرطوم، وعندما تم احتلال كردفان وبحر الغزال أضيفتا إلى المديريات الست السابقة وقد جعل على رأس كل مديرية ضابط بريطاني كمدير لها يساعده مفتشان من الضباط البريطانيين، وقسمت كل مديرية إلى عدة مراكز، وعين لكل مركز مأمور من الضباط المصريين[5] وكان أول حاكم عام للسودان هربرت كتشنر، وبالرغم من قصر المدة التي قضاها كتشنر في منصبه كحاكم عام في السودان إلا أن الصراع قد احتدم بينه وبين كرومر حول الأسلوب المتبع في إدارة السودان، فجاء بعده السير ريجنالند وينجت الذي عين في 23 نوفمبر 1899م[6] هذا الأخير الذي كانت سياسته تختلف عن سابقه

(1)- مكي شبيكة، **مختصر تاريخ السودان**، المصدر السابق، ص 121. وانظر أيضا: مكي شبيكة، **السودان عبر القرون**، المصدر السابق، ص 467.

(2)- Karamalla Awad: The Administration of the Sudan since 1898 – Uni. of Khartoum. 1957.p.3

(3)- رقية بشير إبراهيم، المرجع السابق، ص 43.

(4)- نفسه.

(5)- محمد فؤاد شكري، **مصر والسودان**، المصدر السابق، ص 511.

(6)- يواقيم رزق مرقص، المصدر السابق، ص 47.

كتشنر، فقد كان يرى ضرورة الاستفادة من أي شخصية سودانية ذات نفوذ ويحاول ضمها إليه[1] وقد ظل وينجت في هذ المنصب لمدة سبعة عشر عاما، لذا يرجع إليه الفضل في وضع القواعد والأسس التي جرت عليها سياسة بريطانيا في إدارة السودان، لذلك فيعتبر واضع الأسس الإدارية البريطانية في السودان[2] ثم تولى بعده السير لي ستاك Lee Stack وامتدت فترته من 1917مإلى 1924م [3].

ويأتي بعد الحاكم العام في جهاز الدولة المركزي السكرتيرون الثلاثة القضائي والمالي والإداري، وهم يخضعون مباشرة للحاكم العام ويساعدونه في إدارة البلاد ويستمدون سلطاتهم منه، وفي سنة 1900م أنشئ منصب جديد في الجهاز المركزي باسم المفتش العام وقد شغله سلاطين باشا، وانتهى المنصب باستقالته عام 1914م[4] كان السكرتيرون الثلاثة يسدون النصح والاستشارة للحاكم العام كل في مجال تخصصه، كما كان لسلاطين باشا الذي تولى منصب المفتش العام دورًا مؤثرًا في سياسة الإدارة الجديدة، نسبة لخبرته الطويلة في السودان ومعرفته[5].

ويجتمع الحاكم العام السكرتيرون الثلاث مع ثلاثة إلى أربعة من رؤساء الإدارات العامة في مجلس يطلق عليه مجلس الحاكم العام الذي أنشأ سنة 1910م واستمر في الوجود إلى غاية

---

(1)- نفسه.

(2)- محمد سعيد القدال، **تاريخ السودان الحديث**، المرجع السابق، ص 330.

(3)- نفسه.

(4)- المبارك الشريف أحمد النامي، المرجع السابق، ص 26.

(5)- الطيب أبشر الطيب، **السكرتارية البريطانية ودورها في تاريخ غانا والسودان الحديث 1874م-1958م "دراسة مقارنة"**، مجلة دراسات إفريقية، العدد 18، دار جامعة إفريقيا العالمية للطباعة، الخرطوم ، السودان، جانفي 1998م 98.

1948م[1]إضافة لهذا الجهاز كان هناك المديرون والمفتشون يقومون بإدارة مديريات السودان[2].

ويورد يواقيم رزق مرقص في كتابه تطور نظام الإدارة في السودان شكل الإدارة البريطانية في السودان في فترة الحكم الثنائي والتي جاءت على النحو التالي[3]:

(1)- صلاح الدين حافظ متولي، **موقف ثورة 23يوليو من المسألة السودانية حتى الاستقلال 1952م-1956م**، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، مصر، 1999م، ص 16.وأنظر أيضا:عبد الفتاح عبد الصمد منصور، المرجع السابق، ص 151.

(2)- رياض زاهر، المصدر السابق، 121.

(3)- يواقيم رزق مرقص، **تطور نظام الإدارة في السودان**، المصدر السابق، ص 33.

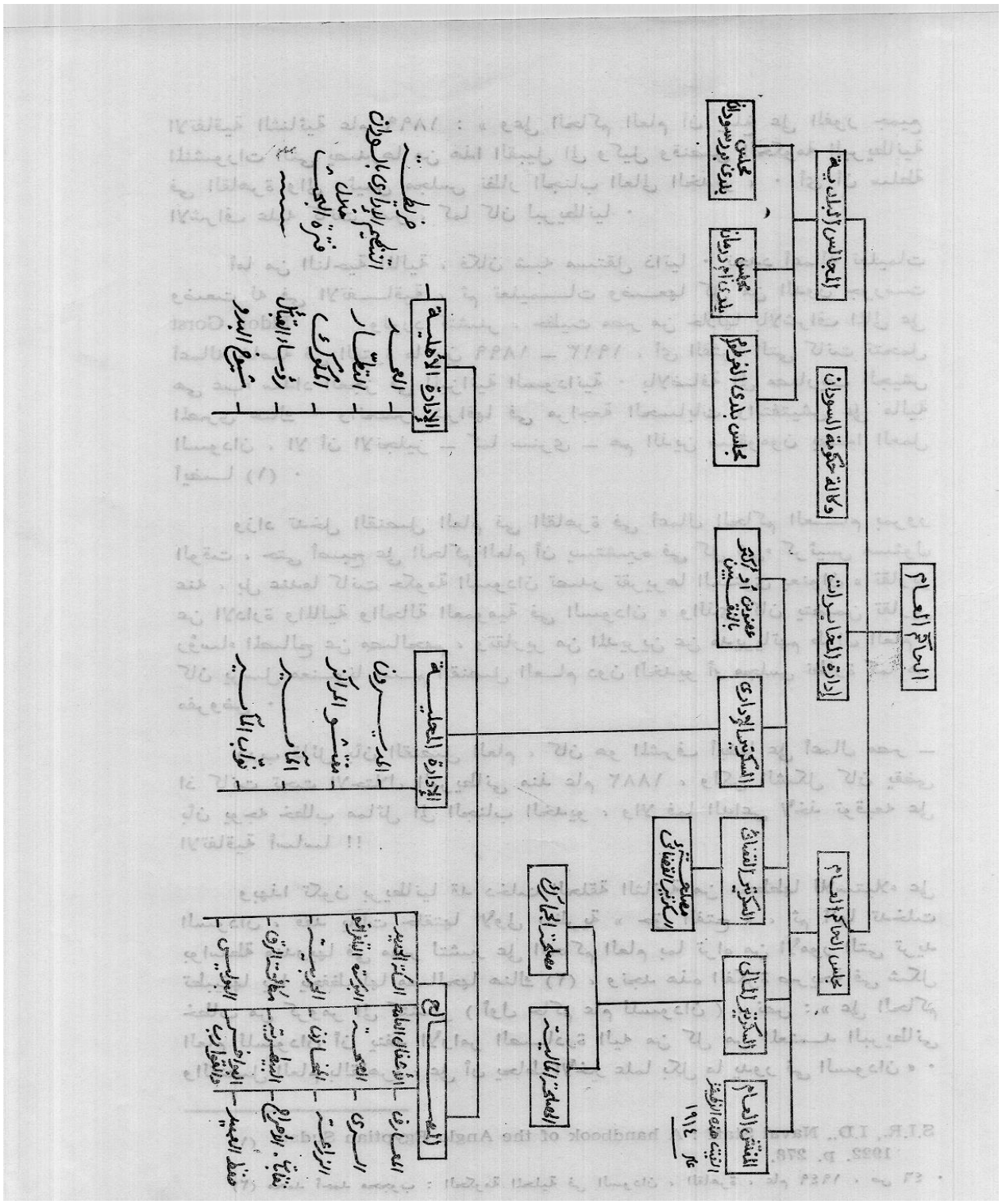

وبناءً على ذلك فقد تمكنت بريطانيا من الانفراد في تنفيذ سياستها تجاه السودان، ومن اجل تحقيق تلك السياسة اتجهت بريطانيا نحو إحياء النعرات القبلية من خلال خلق طبقة حاكمة من القبليين بهدف استمالتهم وإبعادهم عن مسارات الحركة الوطنية لاستخدامهم أدوات

تبرربهم سياستها من خلال إغرائهم بالمنافع التي من الممكن أن يحصلوا عليها فيما لو أبدوا تأييدهم لها[1].

وعمدت بريطانيا إلى تعديل مناهج التعليم بما يلبي أغراضها الاستعمارية، ففي 05 جانفي1900م، وضع كرومر الحجر الأساس لكلية غرودون التذكارية[2] وعين في العام نفسه جيمس كرري (James Carry) مديراً لمصلحة المعارف، وجعل كرومر التعليم مقتصراً على المرحلة الابتدائية، مدفوعاً باعتقاد مفاده أن التوسع في التعليم سيؤدي إلى ميلاد فئة وطنية تسعى للتخلص من الحكم البريطاني، وكان من أهداف السياسة التعليمية التي وضعها وعملت الإدارة البريطانية في السودان على تحقيقها هو تدريب السودانيين ليحلوا محل المصريين في الوظائف الإدارية منها والعسكرية كافة[3].

كما عمدت الإدارة البريطانية لتطوير طرق المواصلات بما يخدم مصالحها من خلال إنشاء السكك الحديدية التي تمكنها من استغلال السودان استغلالاً رأسمالياً إذ ربطت القدرات الإنتاجية السودانية في قطاع الزراعة ولاسيما القطن والفول وبعض المحاصيل الأخرى بالمصالح التجارية البريطانية بشكل غير مباشر وخاصة "بورصة القطن" الذي أضحى منافساً قوياً للقطن المصري[4].

ولم يكن بإمكان البريطانيين أن يفرضوا سياستهم الكاملة تجاه الشعب السوداني خاصة وأن غالبية سكانه من المسلمين، لذا كان لزاماً عليهم البحث عن أشخاص من أهالي البلاد

---

(1)- يونان لبيب رزق، **التكامل التاريخي بين مصر والسودان**، مجلة السياسة الدولية، العدد53، مؤسسة الأهرام، مصر، 1978م،ص12.

(2)- كان كتشنر واضع أول لبنة تعليمية في السودان فقد انتهز فورة حماس الشعب البريطاني لانتقامه لغوردون فطلب من البريطانيين أن يتبرعوا لتخليد ذكرى غرودون بإنشاء معهد تعليمي في السودان يطلق عليه (كلية غرودون التذكارية). للمزيد انظر ضرار صالح ضرار، المصدر السابق، ص244.

(3)- محمد عمر بشير، **تطور التعليم في السودان 1898م-1956م**، ترجمة هنري رياض وآخرون، دار الثقافة، لبنان، 1970م، ص69.

(4)- محمد سعيد القدال، **تاريخ السودان الحديث**، المرجع السابق، ص ص256-257.

يدينون بالولاء والإخلاص لنظام الإدارة الجديدة[1] وقد كان واضحاً للإدارة البريطانية منذ البداية الأهمية التي تحظى بها الطرق الصوفية وأتباعها الكثيرون[2].

2-الإدارة في جنوب السودان1899م-1920م:

- **الجهاز الإداري:**

بعد أن أرست السلطات الاستعمارية دعائم سلطتها في شمال السودان تحت غطاء اتفاقية الحكم الثنائي لعام 1899م، أخذت توجه اهتمامها إلى جنوب السودان[3] وقد اختلفت السياسة البريطانية في الجنوب عن شماله، منذ قيام الحكم الثنائي سنة 1899م وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى، ولم تتدخل الإدارة البريطانية في شؤون مواطني الجنوب، وكل ما فعلته هو إرسال الحاميات لحفظ الأمن وإرسال المبشرين المسيحيين لتنصير الأهالي، ولقد فرضت سيطرتها على جنوب السودان لأهداف عديدة أهمها:

- السيطرة على منابع النيل.
- إبعاد منافسيهم من السيطرة على جنوب السودان، ونعني بمنافسيها دولة الكونغو الحرة التي كانت تطمع في ضم أعالي النيل وحدود اللادو التي هي محل نزاع بين ليوبولد الثاني ملك الكونغو وحكومة السودان التي تسلمت حاجز اللادو عام 1910م بعد وفاة ليوبولد سنة 1909م.
- الحد من أطماع الفرنسيين والكونغوليين في أعالي النيل.
- ربط هذه الجهات في أوغندا وإفريقيا الشرقية تحت السيطرة البريطانية.
- التعاون مع أهالي الجنوب بحيث يتم صبغ المنطقة دينيا وثقافيا بصبغة مغايرة لأهل الشمال عن طريق الإرساليات التبشيرية.

---

(1) جعفر محمد علي بخيت، المصدر السابق ص18.

(2)- نفسه، ص19.

(3) بدر الدين مدثر، **البعث ومسألة الجنوب في السودان**، دار العروبة للطباعة والنشر، لندن، د.ت، ص24.

- الهدف من التغيير لهذا المجتمع، هو فصل الجنوب عن الشمال وقد عرف بالسياسة الجنوبية[1].

لذلك سعت بريطانيا منذ البداية إلى تكريس حالة الانفصال والتجزئة في الجنوب وذلك من خلال تشجيعها للإرساليات المسيحية لارتياد الجنوب واستيطانه وكان معظمهما من الأمريكان والأوربيين لغرض التبشير للدين المسيحي، حيث أمدت المبشرين بالأموال المقتطعة من ميزانية الحكومة العامة، وأسندت اليهم مهمة التعليم بهدف نشر المسيحية بين أبناء الجنوب[2].

ولم تقتصر هذه الإرساليات في عملها على تحقيق ذلك الهدف فحسب بل سعت أيضا إلى وصف الإنسان الشمالي بالتسلط والمتاجرة بالجنوبي في سوق الرقيق، كما صورت الجنوب على انه مسيحي إفريقي والشمال عربي مسلم[3] في حين أن هذه الافتراضات خاطئة لأن الشمال نفسه خليط متجانس من العروبة والنوبيين والجنوبيين (السودانيين) وهنالك من قبائل الجنوب من استعربت واتخذت من الإسلام ديناً[4] ولعل ذلك يكشف منذ البداية خطورة السياسة التي تنتهجها بريطانيا إزاء شعب السودان شماله وجنوبه، كما اتبعت الإدارة البريطانية سياسة هدفت منها إخضاع بعض القبائل الجنوبية إذ شرعت في إقامة حاميات في الجنوب تحت الإشراف المباشر للضباط البريطانيين، إلا أن هؤلاء لم يتمكنوا من إخضاعهم إلا بالتدريج عن طريق تقديم الهدايا أحيانا وعن طريق التهديد وإثارة العداوات بين القبائل المختلفة أحيانا أخرى[5] وعن طريق استخدام العنف المسلح بإرسال حملات عسكرية

---

(1)- نعمات محمد خير خوجلي، المرجع السابق، ص ص 149-150.

(2) وفد السودان، **مآسي الإنجليز**، المصدر السابق، ص24.

(3) علي عبد الرحمن الأمين، المصدر السابق، ص59.

(4) محمد عمر بشير، **جنوب السودان دراسة لأسباب النزاع**، ترجمة اسعد حليم، الهيئة المصرية العامة للنشر، مصر، 1971م، ص23

(5) عمار الشيخ محمد، **معالجة الصحافة السودانية لقضية الحرب في جنوب السودان 1987-1989**، دار جامعة إفريقيا العالمية للطباعة، السودان، 1997م، ص38.

أحيانا كما فعلت سنة 1900م بإرسالها لأول حملة رسمية مكونة من فرتي الأورطة السادسة عشر والسابعة عشر إلى بحر الغزال، وتأسست هناك عدة نقاط، ثم أرسلت حملة أخرى في نوفمبر 1901م ولكنها قوبلت بمقاومة شديدة من الأهالي وراح ضحيتها عدد من الجنود ومفتش إنجليزي، وكان رد الحكومة أن أرسلت حملة أشد ضراوة كان لها نتائج وخيمة على الأهالي[1] وفي عام 1902م أرسلت حملة عسكرية لمحاربة قبيلة النوير التي كانت ترفض الخضوع للاستعمار البريطاني، وحدث الشيء نفسه للقبائل[2] الأخرى كما تمت الإشارة إليه فيما سبق، وقد وصل عدد النقاط العسكرية في سنة 1905م إلى تسع نقاط في مديرية بحر الغزال[3] وحدها بقوات وصل تعدادها إلى 1300جندي و 64 ضابطا[4].

وبالرغم من إدخال الإدارة البريطانية لبعض الأساليب الإدارية الحديثة التي تمثلت في إنشاء الدوائر والمحاكم وتحسين المواصلات وشق الطرق[5] إلا أنها كانت تعمل في الوقت ذاته على خلق الفوارق بين جنوب السودان وشماله من خلال حرمان الجنوبيين من القيام بمشروعات تنموية واسعة فضلاً عن عدم إحداثها أي تغيير في العادات التي كان يمارسها سكان الجنوب على عكس ما قامت به تجاه شمال السودان حيث عملت على إحداث مشروعات تنموية فيه وخصوصا في مجال زراعة القطن، مما أدى ذلك إلى إحداث فجوة عميقة في مستويات التنمية بين أكثر المناطق تطوراً في الشمال وبين الجنوبيين الذين أخذوا يشعرون بالحرمان من ثمرات التنمية، لقد سارت الإدارة البريطانية على سياستها القائمة على

(1)- يواقيم رزق مرقص، **تطور نظام الإدارة في السودان**، المصدر السابق، ص 252.

(2)- محمد عمر بشير، **مشكلة جنوب السودان، خلفية النزاع من الحرب الداخلية إلى السلام**، جـ2، ترجمة هنري رياض وأخرون، دار الجيل، لبنان، 1983م، ص56.

(3)- تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر وفي السودان سنة 1906م، المصدر السابق، ص 196.

(4)- يواقيم رزق مرقص، تطور **نظام الإدارة في السودان**، نفسه، ص 253.

(5)- محمد عمر بشير، نفسه، ص58.

فرق تسد وتنفيذاً لهذه السياسة أقدمت بريطانيا على منع الشماليين، ومعهم المصريين من السفر إلى الجنوب عام 1904م، إلا بأذن الحاكم العام[1].

واجهت الإدارة البريطانية في الجنوب عدة مشاكل أحالت بينها وبين تطبيقها لسياستها التي فرضتها في الشمال ومن بين المشاكل التي عانت منها الإدارة البريطانية في الجنوب السودان نذكر:

- **مشكلة انعدام الأمن:** بسبب النزاع القائم بين قبائل المنطقة، وزرع الفتنة بينهم لإضعافهم.
- **مشكلة التمويل:** وهذا نظرا لما كان يواجه السودان من عجز في ميزانيته واعتماد على الخزينة المصرية، فقد تقرر ألا تقوم الحكومة بعمل إنشائي من شأنه تنمية الجنوب إلا في الحدود التي تفرضها ضرورات حفظ الأمن، ورعاية مصالح القائمين عليه من جنود ومستخدمين[2].
- **مشكلة الحدود:** خاصة مع بلجيكا، فهي مشكلة ذات بعدين سياسي واجتماعي، وكذلك مع فرنسا في إفريقيا الاستوائية الفرنسية[3].

ولفرض السيطرة على جنوب السودان كان لابد لحكومة السودان من إقامة جهاز إداري بريطاني بمساعدة الأهالي وقد تكون من:

❖ **المفتش الإنجليزي:**

المفتش الإنجليزي هو الحاكم الإداري في جنوب السودان الذي يتولى القضاء بسلطات غير محددة، ويقوم بإصدار الأحكام في القضايا والفصل في المنازعات، فيستطيع المفتش بمفرده

(1) الصادق المهدي، **مشكلة جنوب السودان وآثارها الداخلية والخارجية**، مجلة الثقافة الوطنية، العدد السادس، السودان، 1989م، ص22.

(2)- يواقيم رزق مرقص، **تطور نظام الإدارة في السودان**، المصدر السابق، ص 258.

(3)- نفسه، ص 260.

أن يحكم على أي شخص بالإعدام دون أن يعترض على أحكامه أحد حتى الحاكم العام الإنجليزي في الخرطوم الذي فوضه تفويضا مطلقا في إدارة إقليمه[1].

❖ **زعماء القبائل:**

لما طُبق نظام الإدارة الأهلية في الشمال أرادت الحكومة تقوية السلطات القبلية في الجنوب فتم إنشاء محاكم لزعماء القبائل الجنوبية أطلق عليها اسم"اللوكيكو"، وهي تشبه محاكم شيوخ القبائل الرحل في الشمال، وتكونت من أجل النظر في القضايا وفقا لأحكام العرف القبلي والتقاليد، وفي عام1922م افتتحت أربع محاكم في مديريتي منجالا وأعالي النيل، ففي منجالا أعتقد مديرها وودلاند في عام1924م بأن نظام تلك المحاكم مفيد للغاية بسبب إعفاء المفتش من النظر في القضايا الصغيرة من جهة، ومن أجل استتباب النظام لدى القبيلة وتنفيذ الأمر من جهة أخرى[2].

فقد كانت السلطة موزعة على كثير من الأفراد ولا تصدر القرارات إلا بعد اعتبار لمصالح وأعراف كثيرة لدى كل قبيلة كل على حدى، ولم تتمثل أهمية النظار والشيوخ والسلاطين بصورة محسوسة إلا في الحالات التي تلجأ فيها القبيلة إلى الاتصال بالحكومة أو غيرها من القبائل، وإن ما خاله الإداريون من أن أولئك حكام حقيقيون لم يكن صحيحا إذ لم يكونوا إلا وكلاء أو ممثلين لرعاياهم وذوي سلطات ضئيلة محدودة بمناطقهم وحدها[3].

ويعتبر هذا النوع من الحكم حكما غير مباشر، وهي من أقل الطرق وأسهلها لإدارة المناطق الواسعة التي تسكنها القبائل البدائية، التي كانت تعتقد أنها حصلت على مزايا بفضل هذا الحكم، وحين كان رؤساء القبائل يستمدون سلطانهم من قبائلهم أصبحوا الآن يخضعون ويستمدون ذلك السلطان من الاستعمار البريطاني مباشرة، ونظام حكم غير المباشر ينص

(1)- عبد الحميد جنيدي، **السياسة الاستعمارية البريطانية في السودان(1821م-1956)م**، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 02، الجزائر، 2016م، ص 177.

(2)- نفسه.

(3)- جعفر علي بخيت، المصدر السابق، ص 59.

على أن الحكم الوطني أو الإدارة الوطنية، يستمد سلطته من الحكومة مباشرة والحكومة هي التي تحدد هذه السلطات حتى تصبح الإدارة وطنية جزءا متمما للإدارة الحكومية[1].

❖ **الإدارة الأهلية:**

تناول مجلس الحاكم العام في العديد من جلساته الوضع الإداري في جنوب السودان، فقدم السكرتير الإداري مشروعات لتطوير الإدارة الأهلية في جنوب السودان، وهذا بإعطاء زعماء الحق في إدارة شؤون قبائلهم ومناطقهم بعد أن يتلقوا كافة التعليمات من المفتش الإنجليزي في الأقاليم[2].

وبعد قدوم لجنة ملنر في عام1920م ظهرت مخططات الإدارة الاستعمارية البريطانية في تطبيق الحكم اللامركزي في جنوب السودان بحيث تفصل الأراضي التي تقطنها القبائل الزنجية في جنوب السودان عن تلك التي تقطنها القبائل العربية في شمال السودان، و يكون خط التقسيم بين شمال السودان وجنوبه ممتدا من الشرق إلى الغرب مارا بأنهار السوباط والنيل الأبيض وبحر الغزال. وفي مذكرة لمدير المخابرات بتاريخ26جوان1920م شرح فيها سياسة الحكومة تجاه قبائل جنوب السودان والمعتمدة على خطتين، الأولى تكمن في ترك القبائل الجنوبية لتقرر شؤونها بنفسها مع المحافظ على الأمن والاستقرار، وأما الخطة الثانية فترمي إلى السعي الجاد للتقرب من المواطنين بغرض تحسين مستواهم المادي، وإدخال المؤثرات الحضارية وتشجيع الزراعة والصناعات المحلية[3].

وقد جاء في تقرير ملنر أن السودان مقسم بين العرب والزنوج، وفي كل من هذين الجنسين الكبيرين أجناس وقبائل يختلف بعضها عن البعض الآخر اختلافا عظيما، كم أشار التقرير إلى تطبيق نظام اللامركزية في الحكم وضرورة الاستعانة بالعناصر الوطنية بقدر الإمكان

(1)- صلاح محمد عبد القادر إجباره، **مشكلة جنوب السودان وآثارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية**، كلية الآداب والتربية، جامعة التحدي، ليبيا، 2000م، ص 46.

(2)-عفاف محمد خيري، المرجع السابق، ص 127.

(3)- عبد الحميد جنيدي، المرجع السابق، ص 178

في قضاء الأعمال الإدارية البسيطة التي تحتاجه البلاد، ومن ذلك يتضح أن تقرير لجنة ملنر كان يرمي إلى هدفين:

- إعطاء السلطات الأهلية حق إدارة الأقاليم كنواة لإيجاد حكومة لا مركزية وحكم غير مباشر.
- تعليم بعض الجنوبيين وتدريبهم على القيام بالأعمال الإدارية والفنية وتطعيم الإدارة المركزية بهم كنواة لإشراك الوطنيين في الإدارة [1].

قام أسلوب الإدارة في جنوب السودان أثناء الحكم الثنائي على أساس حكم البلاد من خلال الشعب واختلاف ما يتحكم فيهم من طباع وبيئات أنبتت عرفا وتقاليد مختلفة، فهم ما بين عربي في الشمال وبدائي عنيد في الشرق وشيلوك وزاندي وثنيين في بقية النواحي، وبعد أن انهارت سلطات القبائل وقلمت أظافر رؤسائها بفعل التجريدات العسكرية التي أرسلت الواحدة تلو الأخرى، أصبح على المفتش الإنجليزي الذي انتهت إليه الأمور أن يسوي النزاعات القبلية عندما رفض الزعماء وشعوبهم المثول أمام المحاكم، ولم يستلم الجنوبيين الإدارة بسهولة في مجال القضاء كما في الشمال بسبب اختلاف العرف والتقاليد[2].

أما نظام الضرائب فإنه لم يستتب إلا في سنة 1912م، وكانت تفرض بنسب متفاوتة حسب حالة القبيلة، وتحصل عينا[3].

فضلا عن ذلك كان للإدارة الجديدة في جنوب السودان جهودها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الموجهة خدمة لمصالحها، ظهرت فيما يأتي:

- قيام بعض الضباط بإجراء تجارب على بعض المحاصيل كالذرة والقطن.
- اشتراك الحكومة كمقايض مع شعوب تلك المنطقة، وأدخلت السلع البريطانية إلى الأسواق.

---

(1)- عفاف محمد خيري، نفسه، ص 160.

(2)- يواقيم رزق مرقص، **تطور نظام الإدارة في السودان**، المصدر السابق، ص ص 269-170.

(3)- نفسه، ص 272.

- منعت الإدارة الجديدة الإتجار في الأسلحة والبارود إلا في حدود القانون.
- أدى استتاب الأمن إلى الثقة بالإدارة بعد شراء ذمم رؤساء القبائل، تلك الثقة كانت سببا في رواج التجارة.
- بذلت الجهود لإدخال العملة في المعاملات بدلا من المقايضة، ونجحت هذه التجربة في مديرية منقلا وبحر الغزال.
- إجراء تجارب لتحسين محصول الموز في مديرية منقلا، وقد أتت أكلها في سنة 1908م، وكانوا يبيعونه ويدفعون الضرائب عنه بالعملة.
- تحسن وسائل النقل النهري، وبدأ سير السيارات في مديرية بحر الغزال سنة 1910م بين مشرع الرق و واو، كما نشط النقل بالعربات.
- إنشاء مراكز لفحص الحيوانات.
- منع صيد الحيوانات التي كان يخشى انقراضها.
- اشتراك الوطنيين في بعض الأعمال الصحية وعملوا كمعاونين صحيين في المستشفيات المتنقلة.
- احترام الإدارة لعادات وتقاليد الشعب، وفي نفس الوقت قاومت أعمال الشعوذة والسحر.
- توطين الزنوج ومحاربة الرق[1].

وما إن أسس البريطانيون المراكز العسكرية في جنوب السودان، في بحر الغزال وأعالي النيل ومنقلا حتى احتاجوا لخبرة هؤلاء المتعلمين حديثا، فلم تكن تصرفات الإدارة البريطانية في جنوب السودان أمرا عارضا بل كانت عملا منظما، وسياسة موضوعة لتحطيم العلاقات بين شمال السودان وجنوبه، تمهيدا لفصلهما عن بعضهما البعض، وما هذا التميز في نوع الإدارة إلا دليل على نوايا بريطانيا في تجسيد هذه السياسة التي أتت أكلها في الأخير.

(1)- نفسه، ص 278.

رابعا: تكوين الفرقة الاستوائية:

أثناء قيام الحرب العالمية الأولى أقدمت الإدارة البريطانية على اتخاذ خطوة مهمة تمثلت في قيامها عام 1917م[1] بتشكيل قوة عسكرية محلية من أبناء الجنوب المسيحيين اطلق عليها اسم الفرقة الاستوائية لتحل محل الحامية الشمالية التي كانت تضم خليطاً من أبناء الشمال والجنوب[2].

كان أول من فكر في تشكيل جيش محلي من أبناء الجنوب هو أوين Owen مدير مديرية منقلا واللادو سنة 1910م عندما كتب يقول "" ...أنه نظرا لما للجيش من أثر حضاري عظيم ونظرا لحرص العسكريين من السودانيين على أن يكون كل المجندين من المسلمين، وأن يقوم الإمام بإلقاء تعاليمه عليهم من القرآن، فإنه يقترح تشكيل فرقة استوائية للخدمة في الجنوب يكون جميع أفرادها من أبناء الجنوب السوداني، تلقى إليها التعليمات باللغة الإنجليزية وتقام بينها الشعائر المسيحية..."[3].

وبحلول عام 1911م، أصبح التجنيد العسكري في جنوب السودان مهمًا جدًا بالنسبة للإدارة البريطانية خاصة بأنها بصدد التفكير في سياسة خاصة لجنوب السودان وقد عزا البروفيسور كولينز الفضل إلى تكوين الفرقة الاستوائية إلى أوين، عندما أرسل مذكرة بتاريخ 29 مارس 1911م[4]

---

(1)- تم الحصول على تجنيد سنوي يتراوح بين 400 و 500 رجل من المنطقة بين عامي 1904م و 1912م، جزئيًا من خلال مخطط تجنيد تم إنشاؤه في عام 1904م خاصة بمنطقة بحر الغزال المكتظة بالسكان.أنظر:

Mawut, Lazarus Leek ,**The Southern Sudan under British Rule 1898-1924 : the constraints reassessed**. Doctoral thesis, Durham University,(1995), p 151.

(2)- منى حسين عبيد الشمالي، **الأحزاب الاتحادية في السودان 1944م- 1969م**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة، العراق،2004م، ص 20.

(3)- يواقيم رزق مرقص، **تطور نظام الإدارة في السودان**، المصدر السابق، ص 269. وأنظر أيضا:

(4)-Mawut, Lazarus Leek, Ipid. P 152.

وافق وينجت على هذه الفكرة على أساس أنها العلاج ضد أي ثورة عربية بل ضد أي وجود عربي يهدد الجنوب خاصة وأنه كان يعمل بالمخابرات من قبل، ويعلم كم تتأصل روح الدين الإسلامي في السودانيين، ومن هنا بدأ تشكيل جيش محلي في الجنوب السوداني تحت قيادة ضباط من الإنجليز [1].

وقد نجح تكوين الفرقة العسكرية المعروفة بالفرقة الاستوائية من حيث التأهيل والتدريب في سنة 1918م، وحرص وينجت أن يبني التشكيل العقائدي لهذه الفرقة على أسس دينية، وأن تقام فيها الشعائر المسيحية باللغة المحلية وأن تصدر الأوامر باللغة الإنجليزية[2] .

وبذلك يكون التخطيط السياسي البريطاني قد ذهب في خطين أساسيين لتجسيد هدفها الأساسي والمتمثل في فصل جنوب السودان عن الشمال، فالخط الأول تمثل في تدريب وتعليم جموع الكوادر السياسية في الكنائس وأماكن تواجد الإرساليات التبشيرية وذلك من أجل أن تقود الحركة السياسية، والخط الثاني لتكوين القيادات العسكرية الجنوبية من بين أفراد الفرقة الاستوائية، وهنا نقطة التقاء هذين الخطين والتي تتمثل في مواجهة السودان للوطن العربي[3].

وبداية من شهر ديسمبر1917م غادر آخر عسكري شمالي المنطقة الاستوائية وأصبحت القوة العسكرية الاستوائية هي الحامية الوحيدة هناك حتى قيام التمرد في الجنوب السوداني عام1955م، لأن بقاء جيش قوامه العرب في الجنوب من شأنه التأثير على ثقافته ودينه ولغته، وربما أوضاعه العرقية إذا ما حدث تزاوج بين الجنود الشمال والنساء الجنوبيات خاصة، وقد حدثت مثل هذه الزيجات آنذاك[4].

---

(1)- بنادي محمد الطاهر، **أزمات السودان بعد الاستقلال 1956م-2005م الجنوب أنموذجا**، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 02، الجزائر، 2015م، 64.

(2)- منى حسين عبيد الشمالي، **قضية جنوب السودان: دراسة تاريخية سياسية**، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 70، الجامعة المستنصرية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العراق، 2020م، ص 174.

(3)- عبد الحميد جنيدي، المرجع السابق، ص 185.

(4) نفسه.

إن الإدارة البريطانية في السودان كشفت منذ البداية عن نيتها في إعطاءه وضعا خاصا به فيما يسمى بسياسة الجنوب والذي يقضي بفصله عن شماله بشكل تدريجي تزامن ذلك مع رسمها لسياسة فرض السلام البريطاني، خاصة بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، عن طريق توسيع جغرافية المناطق التي تخضع لها والعمل على تنميتها بما يخدم مصالحها الاستعمارية[1].

خامسا: السياسة الجنوبية: (Southern Policy)

إذا كان أمل السودانيين في أنحاء البلاد حماية السودان من التفتت والتصدع بسبب الاختلافات العنصرية والثقافية بين شمال السودان وجنوبه، فإن السياسة البريطانية كان أملها كبير في تعميق الخلافات الموجودة أو التي هي تركة الوجود الماضي على أرض السودان، فأضافت خلافات جديدة تستوجب الاعتبار.

ومن الأمور التي لها في أذهان الجنوبيين آثار قوية تجارة الرقيق، فرغم انقضاء عهود الرق، إلا أنها تركت وراءها شعورا من الكراهية وعدم الثقة من جانب القبائل الجنوبية نحو الشماليين، غير أن المستعمر قد واظب على تذكير الجنوبيين في كل مناسبة بما آتاه الشماليون نحوهم من ضروب الاستعباد في عهود الرق، وكان الجنوبيين قد عانوا من آثار الرق في العهود السابقة مما جعل لديهم الشك في كل آت جديد، لذلك لم تكن عملية إخضاع القبائل الجنوبية ـ كما سبق ذكره ـ عملية سهلة بالنسبة للإدارة الجديدة القائمة في الخرطوم فقد أرسلت حملات متتالية إلى القبائل الجنوبية لإخضاعها[2].

لقد تناسى الإنجليز ومن ورائهم الأوروبيون الذين كان لهم الدور الفعال في عملية استرقاق السودان خاصة وإفريقيا عامة.

كان المستوى الاقتصادي في مناطق الجنوب بدائيا، ونظام ملكية الأرض قبلية، وكان نظام الإنتاج هدفه سد حاجات الاستهلاك الضروري فقط، وكانت العقائد الدينية ترتبط بالنظام

(1)- بنادي محمد الطاهر، المرجع السابق، ص 64.

(2)- زكي البحيري، **السودان تحت الحكم الإنجليزي المصري**، المرجع الساب، ص 319.

القبلي فخلافا لأن أهالي الجنوب كانوا يؤمنون بقوة الإله العظيم خالق الكون كانوا يعتقدون في أرواح الأسلاف وفي قوة وأثر الزعيم الروحي للقبيلة ذات العلاقة بالحياة الأخرى والحياة الدنيا، ولذلك كانت له زعامة على القبيلة وأملاكها، وترتب على ذلك أن كان سكان الجنوب عند قدوم الحكم الثنائي الذي يتحكم فيه الإنجليز في الغالب أميين ووثنيين وبعيدين عن العالم المتمدن[1].

وبعد احتلال بريطانيا للسودان أخذت تعمل على تحقيق سياستها الجنوبية، بفصل جنوب السودان عن شماله وربطه بأوغندا وغيرها من البلاد الإفريقية، وذلك لإبعاد التقدم الإسلامي عنه، وصبغه بثقافة ودين مختلفين، فهذه السياسة كان لها مكانة هامة في التخطيط الاستعماري البريطاني لمواجهة المخاطر التي تهدد وجوده في مصر والسودان، والتي انبثقت من حقيقتين برزتا خلال فترة الحكم الثنائي للسودان وهما أن البديل الذي تقدمت به بريطانيا لوحدة وادي النيل هو المزيد من التفتت، فهي تريد السيطرة على السودان ومنابع النيل للتحكم بمصر، وتشجيع القومية السودانية على الانفصال على مصر، وشحذ همة الشباب السوداني على التمسك بها والدعوة إليها[2].

كانت سياسة الحكومة الاستعمارية تجاه الجنوب مستمدة من نظرتها إلى تباين المديريات الجنوبية عن المديريات الشمالية في اللغة والثقافة والعرق، إلا أنها لم ترغب فصل هذه المديريات الجنوبية عن الشمالية لحين انتهاز الوقت المناسب لذلك، ولذا كرست عشرين سنة لتدعيم نفوذها وتقوية قبضتها، وعندما دانت لها كل الصقاع بالولاء راحت تبحث عن أنجع السبل في إدارتها، وكانت سياستها ترمي إلى تكوين مجموعات عنصرية أو وحدات قبلية كل

(1)- زكي البحيري، **مشكلة جنوب السودان**، المرجع السابق، ص ص 58-59.

(2)- جوهر موسى النهار المهيدات، **السياسة البريطانية و أثرها في تكوين مشكلة جنوب السودان 1899م-1956م**، المرجع السابق، ص 67.

منها تتميز بطابع الذاتية التي تبنى أساسا على العادات والتقاليد المحلية، حيث التزمت بعدم تغيير الأوضاع المتبعة هناك[1].

ولتنفيذ سياستها الجنوبية باشرت بريطانيا في تنفيذها بعد الاتفاق الثنائي، واعتمدت على مجموعة من الخطط والإجراءات التي تمثلت في:

- إضعاف الثقافة العربية ومنع انتشار الدين الإسلامي في الجنوب، سواء كان ذلك بإحلال اللغة الإنجليزية كلغة عامة أو بتشجيع انتشار اللغات المحلية ومحاولة تحويلها إلى لغات مكتوبة ومقروءة ووضع قواعد نحوية لها، أما منع انتشار الدين الإسلامي فقد تكفلت به الإرساليات التبشيرية.
- إحلال الأهالي من أبناء الجنوب في الجهاز الإداري محل أولئك الذين يتحدثون اللغة العربية سواء كانوا من الكتبة أو الفنيين.
- تشجيع تجار الغرب واليونانيين للإتجار في الجنوب أكثر من التجار العرب بدعوى أن الجنوبيين ينظرون إلى العرب كجلابة.
- حث الموظفين البريطانيين على أقلمت أنفسهم مع معتقدات وعادات ولغات القبائل التي يتولون إدارتها، وعدم الاعتماد على معرفتهم باللغة العربية التي تعلموها في السودان الشمالي[2].

وما إن أسس البريطانيون المراكز العسكرية في جنوب السودان، في بحر الغزال، وأعالي النيل ومنقلا حتى احتاجوا لخبرة المواطنين البسطاء من أهالي جنوب السودان، وبذلك سارعت بريطانيا إلى كسب ثقة القبائل الجنوبية من جهة ولتنفيذ سياستها من جهة أخرى، ومنذ 1904م وضعت بريطانيا العراقيل لمن يرغب في السفر للمديريات الجنوبية، وضيقت

---

(1)- محمود حسن أحمد خليل، **دور الاستعمار والإرساليات التبشيرية في مشكلة جنوب السودان**، مجلة الدراسات الدبلوماسية، معهد الدراسات الدبلوماسية ، السودان، 1990م، ص 30

(2)- جوهر موسى النهار المهيدات، **السياسة البريطانية و أثرها في تكوين مشكلة جنوب السودان 1899م-1956م**، المرجع السابق، ص 68.

على الشماليين ومنعتهم من الدخول إلى الجنوب بغرض التجارة، بينما أفسحت المجال أمام مختلف الجمعيات التبشيرية في أوروبا وغيرها لإقامة مراكز تبشيرية لها هناك بهدف إخضاع منطقة الجنوب إلى الحكومة إلى جانب نشر المسيحية[1] وفي نفس السنة دعى الحاكم العام في السودان وينجت إلى تعلم اللغة الإنجليزية، وهي نفس السياسة التي كررها كرومر في فيفري 1905م، فقد كتب هذا الأخير إلى الحاكم العم للسودان قوله "" ...عليك أن تختار في الجنوب بين العروبة والقرآن أو بين الإنجليزية والإنجيل..."[2].

أخذت بريطانيا في تطبيق سياستها الجنوبية بفصل الجنوب عن الشمال بداية من سنة 1910م، وهذا بعدما تمكنت الإدارة الجديدة من التمكين لنفسها، وكذلك أن في هذه السنة انتقل حاجز اللادو رسميا إلى الحكومة السودانية بعدما كان كونغوليا، وأضيف إلى مديرية منقلا[3].

ومنذ 1910م أنشأت الإدارة البريطانية فرقا عسكرية من أبناء الجنوب باسم الفرقة الاستوائية ثم استبعدت فرق الجيش المكونة من الشماليين من المديريات الجنوبية، وأيضا قررت الإدارة البريطانية في السودان أن يكون يوم الأحد عطلة رسمية في الجنوب[4] بدلا من يوم الجمعة اعتبارا من 03جانفي 1918م[5].

كما أراد الإنجليز ربط جنوب السودان بمستعمرات وسط إفريقيا إبعادا له عن الشمال، ولذلك فرضت الإدارة البريطانية على الطلاب الذين ينهون تعليمهم في جنوب السودان أن يذهبوا إلى كلية Makerere بأوغندا[6].

---

(1)- نعمات محمد خير خوجلي، المرجع السابق، ص 151.

(2)- جوهر موسى النهار المهيدات، **السياسة البريطانية و أثرها في تكوين مشكلة جنوب السودان 1899م-1956م**، المرجع السابق، ص 68

(3)- نفسه، ص 69.

(4)- منى حسين عبيد، **قضية جنوب السودان دراسات تاريخية سياسية**، المرجع السابق، ص 173.

(5)- نعمات محمد خير خوجلي، المرجع السابق، ص 152.

(6)- زكي البحيري، **السودان تحت الحكم الإنجليزي المصري**، المرجع الساب، ص 320.

فلم تكن تصرفات الحكومة البريطانية في الجنوب أمرا عارضا بل كانت عملا منظما وسياسة موضوعة لتحطيم تلك الروابط التي كانت تربط شمال السودان بجنوبه.

و في آخر هذا الفصل يمكننا القول أنه في الوقت الذي كانت مصر وبريطانيا تعملان على استعادة السودان وضمها لأملاك مصر، كان في ذهن كرومر وحكومته نوع من الإدارة لا يعيد للسودان النظام الذي كان سائدا قبل انفجار ثورة المهدية، نظام يعطي من الناحية القانونية حق امتلاك السودان الثنائي بين مصر وبريطانيا، ويخبئ في ثناياه سلطة بريطانيا المطلقة على السودان والانفراد به، وهذا ما جاء في اتفاقية الحكم الثنائي أو الاتفاقية المولدة.

جاءت اتفاقية الحكم الثنائي في اثني عشر مادة لتؤسس لنظام حكم فريد من نوعه فرضته بريطانيا دون استشارة مصر، وليطبق هذ النظام في السودان لانفراد بريطانيا به مع رفع العلمين المصري والبريطاني هذا الأخير الذي كانت له اليد العليا في إدارة شؤون السودان.

وقد ضمت هذه الاتفاقية جانبين الجانب السياسي الذي رسم حدود السودان السياسية وغبرها من المواد الأخرى، أما الجانب الإداري فقد حدد نوع الإدارة الذي يدار بها السودان بعد الاتفاقية.

تباينت ردود الأفعال حول اتفاقية الحكم الثنائي لكن هذه المقاومة لم تستطع تغير ما يمكن تغييره، فقد قاومت القبائل السودانية الحكم الإنجليزي، لكن قوة المستعمر استطاعت القضاء عليه.

ففي جنوب السودان الممثلة في مديريات أعالي النيل والاستوائية ومنقلا قاومت القبائل القاطنة في هذه المناطق واستمرت مقاومتها حتى سنة 1929م.

كانت سياسة بريطانيا الإدارية تهدف إلى فصل السودان عن مصر وجنوب السودان عن شماله، من خلال إقناع السودانيين بأن مصر ترمي إلى استعبادهم واستغلالهم هذا من جهة، وكذلك إقناع سكان الجنوب بأن سكان الجنوب كانوا مجرد جلابة كما استعبدوهم أيام حكم

المهدية، لذلك سعت بريطانيا منذ البداية إلى تكريس حالة الانفصال والتجزئة في الجنوب وذلك من خلال تشجيعها للإرساليات المسيحية لارتياد الجنوب واستيطانه وكان معظمهما من الأمريكان والأوربيين لغرض التبشير للدين المسيحي.

طبقت بريطانيا نوعا جديد من الإدارة في جنوب السودان، فكانت السلطة العليا في هذه المناطق طبعا بعد استشارة الحكام العام في السودان تؤول للمفتش الإنجليزي، ثم لزعماء القبائل هؤلاء الذين أغرتهم السلطات البريطانية بمنحهم بعض الحرية في بادئ الأمر، لكن بعد ذلك انفردت بالحكم في الجنوب، خاصة بعد إبعاد المصريين عنه وإن كان ولابد من وجودهم فيقتصر على القبطي منه دون المسلم، وهذا لأنها تمكنت من محاصرة الإسلام واللغة العربية في هذا الإقليم، كما أن إنشائها للفرقة الاستوائية المكونة من الجنود الجنوبيين مكنها من إبعاد الجند المصرية عن جنوب السودان.

ومع انتهاء الحرب العالمية الأولى، وتصاعد الوعي الوطني السوداني، أخذت الإدارة البريطانية تنتهج سياسة حازمة وصارمة لفصل الجنوب عن الشمال، وتجلت تلك السياسة في أساليب جديدة والتي سوف تكون محور دراستنا في المفصل الموالي.

الفصل الرابع: أساليب السياسة البريطانية في جنوب السودان 1899م-1920م

أولا: الإرساليات التبشيرية في جنوب السودان.

1-الإرسالية الإيطالية الكاثوليكية.

2-الإرسالية الأمريكية.

3- الإرسالية الإنجليزية أو إرسالية غدرودن.

4-الإرسالية السودانية المتحدة.

ثانيا: السياسة البريطانية تجاه التعليم في جنوب السودان.

1-التعليم في جنوب السودان قبل 1899م.

2-التعليم في جنوب السودان بعد1899م.

أ: مدارس القرى أو مدارس الغابة.

ب:المدارس الأولية.

ج: المدارس الوسطى.

ثالثا: مواجهة العروبة والإسلام في جنوب السودان.

1-مرحلة تمهيد الأرض: 1899م-1919م.

2-محاربة الإسلام والعربية في الجنوب.

رابعا: أثر ثورة 1919م على الأوضاع السياسية في جنوب السودان.

1-ثورة 1919م:

2-أثر ثورة 1919م على السودان وتشكيل لجنة ملنر.

خامسا: لجنة ملنر وجنوب السودان.

سادسا: قانون المناطق المقفولة.

عندما ثبت الحكم الثنائي الإنجليزي المصري ركائزه في السودان سنة 1899م، ظهرت سياسة حكومة الخرطوم الجديدة التي كان يسيطر عليها بالطبع الجانب البريطاني من خلال فرض إرادته السياسية على الجانب المصري، هذا الأخير الذي لم يكن له من الوجود في السودان سوى بعض الإداريين والجنود الذين يأتمرون بالضباط الإنجليز، وقد ركز الحكام العامون الذين مروا على حكم السودان تجاه جنوب السودان على ركيزتين أساسيتين:

- **الأولى:** إضعاف الوجود العربي، بحجة أن هذا الوجود يسبب المشاكل بين الطرفين، وذلك لأن الجنوبيين لا يمكن أن يروا في الشماليين غير أنهم تجار رقيق وهذا الأمر دفعهم لوصف الشماليين بالجلابة.
- **الثانية:** محاولة إضعاف أو محو الثقافة العربية بأي طريقة وذلك بإحلال اللغة الإنجليزية محلها كلغة عامة ومحاولة نشر اللهجات المحلية والاهتمام بها أكثر من العربية، وجعلها لغة تدريس، كما عمل الإنجليز على الحيلولة دون نشر الإسلام، وهذا الأمر كان من اختصاص الإرساليات التبشيرية التي خصص البعض منها جل مهامه لهذا العمل.

أولا: الإرساليات التبشيرية في جنوب السودان:

استغل المبشرون ومن يساندهم الأوضاع التي كان يعيشها أبناء السودان آنذاك والتي تجلت بالافتقار إلى ابسط مقومات الحياة فضلا عن الطابع القبلي، لذلك بدأ المبشرون ممارسة نشاطهم في بلاد السودان منذ أواخر القرن الثالث الميلادي وتواصل توافدهم فأنشأوا الكناس في جهات متعددة من البلاد، وبدأت المرحلة الحاسمة من مراحل دخول المسيحية إلى هذه المنطقة في عهد الإمبراطور البيزنطي جستنيان والإمبراطورة ثيودوار زوجة الإمبراطور يوستنياس سنة 525م-565م[1] عندما أرسلت الإمبراطورة مبشرين إلى ممالك النوبة ومملكة

(1)- حسن ريكان خلف، **الإرساليات التبشيرية في السودان 1914م-1964م**، مجلة الملوية للدراسات الآثارية والتاريخية، المجلد 04، العدد 08، السنة الرابعة، العراق، 2017م، ص 145.

نوباتيا حيث أرسلت لها الكاهن يوليانوس[1] وكذلك أرسلت مبشرين إلى كل من مملكة مقرة، ومملكة علوة [2] وقد بدأ تحول السكان في هذه المناطق من الديانة الوثنية إلى المسيحية بعد أن دخل ملوكهم وحكامهم في هذا الدين الجديد، وبعد سنة 577م حول الرومان هيكل الآلهة إيزس إلى كنيسة وأقاموا فيها الطقوس المسيحية، وبعد ذلك أخذت المسيحية تنتشر بسرعة في بلاد النوبة آنذاك، واعتنق عدد من السودانيين المذهب اليعقوبي التابع لكنيسة الإسكندرية، ولم يكن فهم السودانيين في ذلك الوقت عميقا، ولم تكن الديانة الجديدة واضحة ومفهومة لديهم، وكان فهم أهالي مقرة للمسيحية أقوى من أهالي مملكة علوة، وذلك بسبب قرب مملكة مقرة من مصر مما سهل عملية التواصل مع المبشرين الذين يقدمون إليهم من مصر، أما مملكة علوة فكانت بعيدة عن مركز الدعوة الروحي وانقطاع وصول القساوسة ورجال الدين الأقباط إليهم ولذلك كان انتشار الإسلام في مملكة علوة أسرع منه في مملكة مقرة لأنها لم تتأثر بنشاط المبشرين بالمسيحية، أما في العصر الحديث فقد اهتم المبشرون بنشر المسيحية في أنحاء إفريقيا المختلفة، وبدأ اهتمامهم بالسودان بشكل واسع إبان حكم محمد علي باشا لمصر(1805م-1848م) ولذلك عد المبشرون تدخل محمد علي باشا في السودان علامة بارزة في تاريخ المسيحية في السودان فبدأوا يعطونه اهتماما أكبر خاصة المبشرين البريطانيين والفرنسيين الذين أنشأوا مراكزا لهم في شرق إفريقيا، وكانوا يسعون إلى مد نفوذهم إلى وادي النيل، فقد أرسل الأب غريغوري السادس عشر (1831م-1846م) إرسالية إفريقيا الوسطى للخرطوم سنة 1846م[3] كما أن المبشر الإيطالي مانسوري كان من الأوائل الذين وصلوا للسودان في جويلية 1843م وبنى كنيسة كاثوليكية في الخرطوم ثم وصل إلى أعالي النيل في جنوب السودان ومارس نشاطه هناك بين أبناء قبيلة الشلك، وقد

(1)- طارق أحمد عثمان وعبد الوهاب الطيب البشير، **مدخل لدراسة المسيحية في إفريقيا**، دار جامعة إفريقيا العالمية للطباعة والنشر، السودان، 2003م، ص 26.

(2)- حسن ريكان خلف، المرجع السابق، ص 145.

(3)- جوهر موسى النهار المهيدات، **السياسة البريطانية و أثرها في تكوين مشكلة جنوب السودان 1899م-1956م**، المرجع السابق، ص 71.

وضع أول لبنة في بناء حركة التنصير الكاثوليكية في السودان والتي حظيت بالدعم البابوي عندما أرسلت سلطة البابا في فيفري 1848م بعثة تنصيرية إلى هذا الإقليم، كما أنشأ الدكتور كنوبلاخر النمساوي مركزين للتبشير في الجنوب الأول في غندكرو قرب جوبا والثاني في شامبي[1].

حرصت الإرساليات التبشيرية [2]على العمل في جنوب السودان إذ يعيش الناس هناك على الفطرة وعلى الوثنية والعقائد المحلية التي لا تقف عائقا أما مشروعهم التبشيري[3] كما أن الرحلات الكشفية ساعدت على انتشار التبشير في تلك المناطق.

وفي سنة 1858م قام معهد مازا التبشيري بإيطاليا بتنظيم وتمويل بعثة مسيحية مكونة من خمس مبشرين أقامت مراكز لها في جنوب السودان، وأثناء حكم غوردون للمديرية الاستوائية، وجه هذا الأخير رسالة إلى جمعية المبشرين البريطانية يدعوها للعمل في تلك المديرية، وبعد توقيع اتفاقية الحكم الثنائي شجع كرومر المبشرين على العمل داخل السودان، خاصة في جزئه الجنوبي، إذا نشطت الجمعيات التبشيرية في هذا المجال منذ سنة 1900م، وأصبح جنوب السودان مفتوحا أما الإرساليات التبشيرية.[4]

وقد ذكر كرومر قوله ""...ليس من أغراض الحكومة البريطانية دعوة الناس من الانتقال من مذهب إلى مذهب لا في مملكتها ولا في البلدان التي لها فيها شيء من السلطة والأدلة على ذلك كثيرة ولا سيما في الهند، كما يظهر من سياسة الحكومة فيها من مدة أكثر من قرن فإن أعمال التبشير فيها لا تتجاوز أناسا مخصوصين والحكومة لا تعطيهم أقل إعانة مالية وإنما

(1)- حسن ريكان خلف، المرجع السابق، ص 146.

(2)- أنظر الملحق رقم 11.

(3)- لم تسمح الإدارة البريطانية للإرساليات التبشيرية بالعمل في جنوب السودان في بادئ الأمر وذلك لعدة أسباب منها أن بعض الإرساليات لم تكن تتشرف برعاية الحكومة البريطانية، كما أن بريطانيا رأت ضرورة عدم اتخاذ أي خطوة تأجج فتيل الثورة في السودان من جديد، كما أن ارتكاب بعض الإرساليات لبعض الحماقات حال دون نشاطها، ضف إلى هذا كله عدم الاستقرار في الجنوب. أنظر: جوهر موسى النهار مهيدات، المرجع السابق، ص ص 74-75.

(4)- نفسه، ص 147.

تطلق الحرية لكل الأديان وتراقب أعمال المبشرين مراقبة تكفل أنهم لا يستخدمون لتنصير غير المسيحيين إلا الوسائل المحللة التي لا اعتراض عليها..."[1].

وفي عام 1903م أصدر الحاكم العام قرارًا حدد فيه بأن تكون هنالك منطقة خاصة بكل جمعية تبشيرية تريد العمل في السودان، وذلك على النحو الآتي[2]:

- ✓ الضفة الغربية للنيل في مديرية أعالي النيل، وهي مخصصة لنشاط الإرسالية الأمريكية وتعرف بالكنيسة الإنجيلية.
- ✓ الضفة الشرقية للنيل في مديرية أعالي النيل وهي مخصصة لنشاط الإرسالية الكاثوليكية، والتي لها أيضا أغلب المراكز في مديرية بحر الغزال ما عدا رمبيك.
- ✓ الضفة الغربية في مديرية الاستوائية، وهي مخصصة لنشاط الإرسالية الإنجليزية، وتعرف اليوم بالكنيسة الأسقفية.
- ✓ الضفة الشرقية في مديرية الاستوائية، والتي كانت تحت إدارة حكومة أوغندة لم يشملها القرار أعلاه.
- ✓ أما جميع المناطق الواقعة شمال الخط العاشر، وهي السودان الشمالي، فقد وافق الحاكم العام على أن تحتفظ الإرساليات بالأماكن التي كانت موجودة لديها سابقا[3].

ويرى عمر البشير أن الحكومة الاستعمارية لم تشجع نشاط المبشرين منذ البداية، ولكنها وافقت على ذلك تحت الضغوط، ومرد ذلك إلى الأسباب التالية[4]:

---

(1)- السيد سمير عبد المقصود السيد، **التعليم في عهد الحكم الثنائي في السودان من 1899م إلى 1924م**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، مصر، 1990م، ص 93.

(2)- رحاب عبد الرحمان أحمد، **التدخل العلماني في جنوب السودان أهدافه وآثاره الفكرية دراسة تاريخية تحليلية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية أصول الدين، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 2010م، ص 37.

(3)- عصام الدين أحمد عبد الله، المرجع السابق، ص 112.

(4)-Mohamed Omer Beshir, **The Southen Sudan** , Background Conflict , Hurst and Co, London, 1968, p 21

- لم يكن التبشير أو الدعوة المسيحية جزءا من سياسة الحكومة البريطانية في المستعمرات، حيث كانت الحكومة تلتزم، عادة بالإشراف والمراقبة لعمل جمعيات التبشير لضمان عدم استخدام وسائل غير مشروعة في التبشير للدين المسيحي.
- كانت سياسة الحكومة البريطانية إزاء النشاط التبشيري في البلدان الإسلامية التابعة لها هي إقناع أبناء هذه البلدان بأن العمل التبشيري ليس من الأدوات التي تستخدمها الحكومة المدنية.
- أنه من الممكن أن يرتكب المبشرون أخطاء فادحة في الوقت الذي كان فيه المسلمون الشماليون مهيؤون تماما لموجة من الانفعال الديني، كما أن اللورد كرومر كان قد قطع عهدا مع أعيان السودان بعدم التدخل في شؤونهم الدينية.
- كانت الإدارة البريطانية تخشى من أن يكون السماح بمثل هذه النشاطات التبشيرية مادة تستغلها العناصر الداعية للوحدة الإسلامية بين الموظفين المصريين في السودان لخلق متاعب للحكومة.
- إن مناطق الجنوب لم يكن قد تم إخضاعها بعد، وبالتالي لم يكن الوقت مناسبا للقيام بنشاط تبشيري[1].

أما أهم الإرساليات التبشيرية التي كانت تتسابق في جنوب السودان لنشر المسيحية فهي:

1- الإرسالية الإيطالية الكاثوليكية:

وهي تابعة للكنيسة الكاثوليكية الرومانية، وهي من أقدم الإرساليات التبشيرية في السودان عامة وجنوب السودان خاصة، بدأ نشاطها في فترة ما قبل الثورة المهدية، وقد أهلتها خبرتها السابقة ومكانتها المادية والبشرية الوافرة من إنشاء عدة مراكز تبشيرية في فترة وجيزة إذ أن المراكز التي أنشأتها في الفترة ما بين 1900م و

(1)- بهاء الدين مكاوي محمد قيلي، **تسوية النزاعات في السودان نيفاشا نموذجا**، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، السودان، 2006م، ص 168.

1910م في مديرية بحر الغزال وحدها بلغ خمس مراكز[1] كما كان لها مراكز في فاشودة[2] وأهم مراكزها نجد مركز تونجا الذي أسس سنة 1904م، ومركز لول سنة 1905م، ومركز بشرى سنة 1905م وكانت تتلقى الدعم المادي من معظم كاثوليك أوروبا مما جعلها أقوى الجمعيات التبشيرية في إفريقيا ومن أهم المبشرين الذين أسهموا في العمل التبشيري فيها الأب دانيال كمبوني[3] مؤسس مدارس كمبوني بالخرطوم[4].

2-الإرسالية الأمريكية:

وقد ارتبط نشاطها بنشاط الكنيسة المسيحية المتحدة بأمريكا الشمالية وهي كنيسة البريسبيتارين The Bresbyterian ونشاطها في مصر والسودان قد بدأ قبل الثورة المهدية، وبعد سقوط حكومة التعايشي، كانت الكنيسة الأمريكية على استعداد تام للعمل في السودان وقد تمكنت بعد تحديد مناطق النفوذ من فتح مراكز تبشير أهمها مركز تبشير جبل دوليب سنة 1899م ومركز تبشير الناصر سنة 1912م[5] أما وسائل هذه الإرسالية فقد شملت الرحلات النيلية التي يتم فيها الاتصال والإرشاد

(1)- فيصل محمد موسى، **الكنيسة ودورها في السياسة التعليمية في جنوب السودان تحت الإدارة البريطانية**، مجلة مركز البحوث والدراسات الإفريقية، العدد 01، جامعة إفريقيا العالمية، السودان، 1985م، ص 74.

(2)- محمود حسن أحمد خليل، المرجع السابق، ص 41

(3)- يرى القس جيوفاني فانتيني أن حركة التبشير المسيحي في السودان عامة قد بدأت في منتصف القرن التاسع عشر، بواسطة إرساليات كاثوليكية وبروتستانتية من الكنيستين الإنجيلية والأسقفية، وفي حدود هذه الفترة بدأ العمل التبشيري في جنوب السودان، فأنشأ القش كنوبلاخر النمساوي كنيسة في جوبا وسط قبيلة الباريا في قرية قندوكورو سنة 1805م وفي الفترة 1858م -1859م زار القس دانيال كمبوني السودان وأنشأ إرسالية في جنوب السودان، وقد استقر في منطقة الأبيض وتوفي بالخرطوم سنة 1881م. أنظر: قيصر موسى الزين، **الأديان في جنوب السودان في سياق الدينامية الثقافية والسياسية**، العدد، 70، مجلة دراسات إفريقية، جامعة إفريقيا العالمية، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، السودان، 2013م، ص 60.

(4)- نائلة أحمد العطا، **النشاط التنصيري والدعوي في السودان في الفترة من 1898م-1999م مع نموذج لدراسة النشاط وسط النازحين بولاية الخرطوم دراسة وصفية استطلاعية تاريخية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية أصول الدين، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان،2001م، ص 29.

(5)- فيصل محمد موسى، المرجع السابق، 74.

المسيحي وتوزيع الكتب المسيحية، وطباعة الكتب المسيحية والآداب المسيحية وتوزيعها، كما ركزت على العمل وسط النساء مع تقديم ألوان من الدعم النفسي والفكري[1].

3- الإرسالية الإنجليزية أو إرسالية غوردون:

وهي التي تزعمت حركة استغلال العاطفة الدينية والقومية لدى الشعب الإنجليزي والتي تولدت بعد مقتل غوردون[2] في الخرطوم على إثر دخول المهدي للخرطوم[3] واستطاعت هذه الإرسالية فرض إرادتها على الحكومة بل كانت تسير السياسة البريطانية إلى حد ما في جنوب السودان، حيث كان الإداريين البريطانيون يولونها اهتماما خاصا في توزيع مناطق النفوذ وفي دعمها المادي، وبالرغم من ذلك فإن نشاطها كان أقل بكثير من نشاط الإرساليات الإيطالية الأمريكية في جنوب السودان، ويعزى ذلك لانشغالها بالتبشير في شمال السودان ووسطه وفي جبال النوبة، ولم يدخل عملها في جنوب السودان إلا بعد سنة 1905م، وقد استطاعت الإرسالية الإنجليزية فتح عدة مراكز في مديرية أعالي النيل والمديرية الاستوائية ومديرية بحر الغزال، وبلغت في مجملها حتى سنة 1931م ثمانية عشر مركزا[4] ومن أشهر المبشرين الذين كانوا ضمنها الأب كيتشينغ الذي ألف كتابا عن نشاطه سماه من

(1)- حسن مكي محمد أحمد، **المشروع التنصيري في السودان 1843م-1986م دراسة تاريخية تحليلية عن الانتشار المسيحي ودور الإرساليات الأوروبية في تكييف السودان حضاريا وسياسيا**، شعبة البحوث والنشر، السودان، 1991م، ص 42.

(2)- استطاعت هذه الإرسالية أن تجمع مبلغ 3000 جنيه إسترليني لبدء عملها في السودان بعد هزيمة القوات المهدية. أنظر: حسين الحاج علي و حمدي عبد الرحمان، **المشهد السياسي في جنوب السودان ومخاطر النزاعات الانفصالية في العالم الإسلامي**، الطبعة الأولى، دار الكتب المصرية، مصر، ص 22.

(3)- حسن مكي محمد أحمد، المرجع السابق، ص 32.

(4)- فيصل محمد موسى، المرجع السابق، 74.

الظلمات إلى النور، وكذا المبشر جويني الذي مكث مدة طويلة في السودان وأوغندا وكتب العديد من المؤلفات يدعوا فيها البريطانيين إلى الإسراع إلى جنة إفريقيا[1].

4- الإرسالية السودانية المتحدة:

وهي إرسالية استرالية سمح لها في سنة 1913م بالعمل في مناطق ملوت وسط الدينكا الذين يقطنون في الجزء الشرقي للنيل الأبيض جنوب ملكال[2].

والخريطة التالي تبين مناطق نفوذ الإرساليات التبشيرية في جنوب السودان حتى سنة 1904م[3].

(1)- نائلة أحمد العطا، المرجع السابق، ص 30.+

(2)- محمود حسن أحمد خليل، المرجع السابق، ص 41.

(3)- فيصل محمد موسى، **الجدور التاريخية لمشكلة جنوب السودان**، مجلة جامعة سبها للعلوم الإنسانية، العدد 01، ليبيا، 1994م، ص 47.

حدود مناطق نفوذ الإرساليات التبشيرية ١٩٠٤.

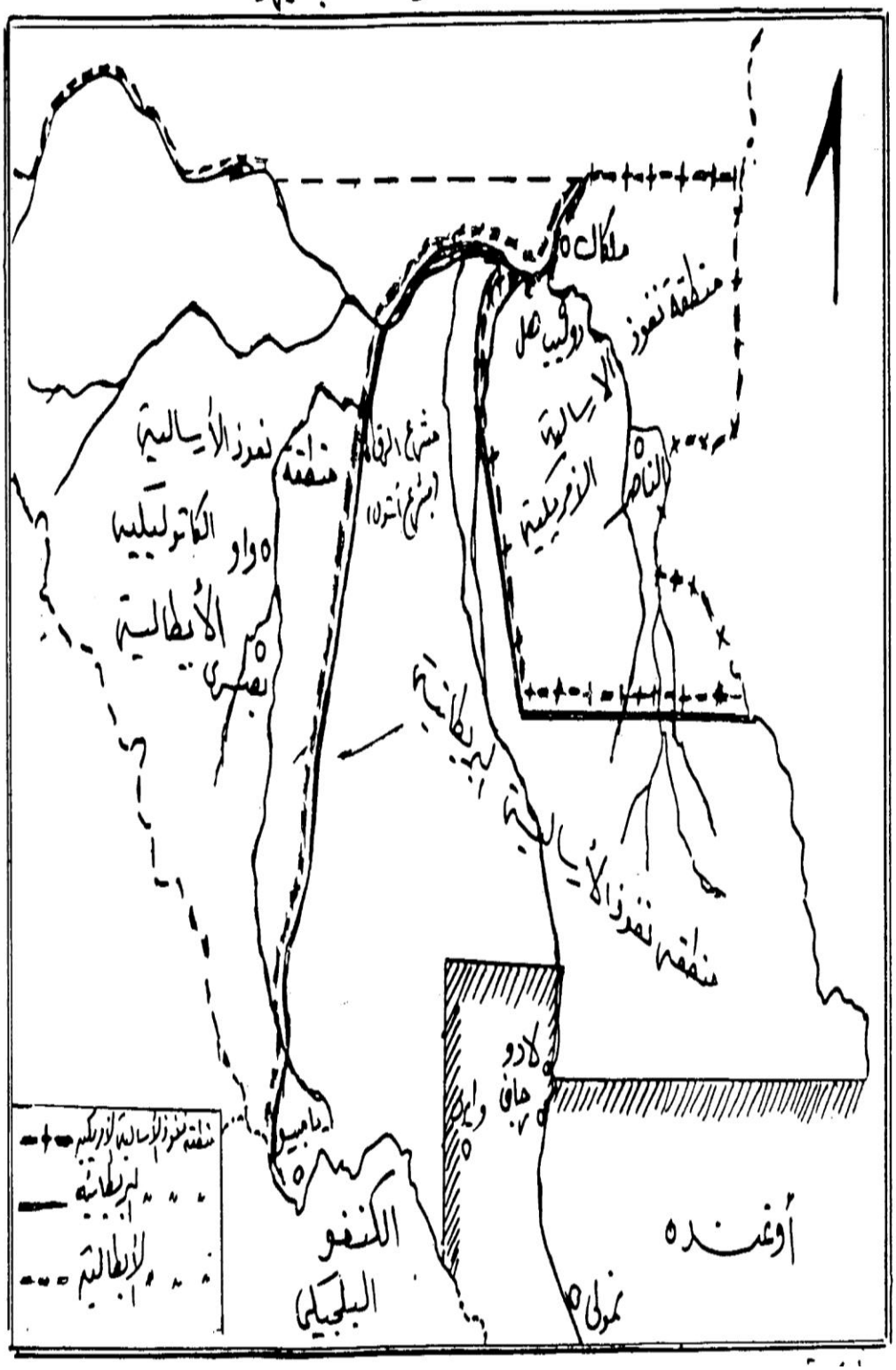

عملت هذه الإرساليات التبشيرية على تعميق الفصل بين الجنوب والشمال، وإمعانا في التفتيت كانت هذه الإرساليات من جنسيات مختلفة ومذاهب متعددة، ولكل منها منطقة نفوذ خاصة، وذلك حتى يتفكك الجنوب السوداني نفسه[1].

ومن ناحية أخرى فقد كان يسمح للإرساليات التبشيرية بممارسة أعمالها وواجباتها، رغم أنَّ الأمن في الجنوب كان غير مستتب، ورغم ذلك فلقد مارس المسؤولون البريطانيون سياسة تقوم على اعتبار المسيحية بمثابة الدين الرسمي لسكان السودان ومنذ قرون عديدة، ولذلك فإنَّ إعادة ضم السودان أتاح الفرصة لإعادة الوضع الديني إلى ما كان عليه سابقاً، وهذا إنما يعني بأنَّ الكنائس سوف تنتشر من القاهرة إلى رأس الرجاء الصالح.

ولقد ذهب بعض القادة الإنجليز في بريطانيا وحكام السودان الجدد إلى حدِّ القول والممارسة بأنَّ الإسلام وتعاليمه لا تصلح ولا تتماشى مع رفاهية وتطور الناس في السودان، ومن هنا زاد دعمهم للإرساليات، حيث قالوا ""علينا أن ندعم دور الإرساليات التبشيرية في السودان وخاصة في الجنوب، لتأييد ودعم دورها الحضاري التربوي""[2].

نشطت الإرساليات التبشيرية قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى في جنوب السودان، وقد استعمل المبشرون عدة طرق من أجل تحقيق غاياتهم وأهدافهم، فكان التطبيب أي معالجة المرضى مجانا في المستشفيات والمستوصفات من الوسائل التي اعتمدوا عليها لكسب الناس نحوهم، لذلك أنشأوا مستوصفا على سبيل المثال في بلدة الناصر، وكان الأطباء لا يعالجون المريض إلا بعد الاعتراف بأن الذي يشفيه هو المسيح لذلك كان التطبيب والتنصير متلازمان[3] وقد ذكرت المبشرة البريطانية إبرا هاريس Ebra Harris في ذلك "" يجب أن تنتهز الفرص لتصل إلى آذان المسلمين وقلوبهم فتركز لهم بالإنجيل، إياك أن تضيع

(1)- عبد العظيم الديب، المرجع السابق، ص 64.

(2)- أحمد أبو سعدة، المرجع السابق، ص 19.

(3)- حسن ريكان خلف، المرجع السابق، ص 149.

التطبيب في المستشفيات والمستوصفات فإنه أثمن تلك الفرص على الإطلاق ولعل الشيطان يريد أن يفتنك فيقول لك: إن واجبك التطبيب فقط لا التبشير، فلا تسمع منه""[1].

أما عن الكنائس فقد تم تأسيس كنيسة الجنوب سنة 1904م وكنيسة لير Leer وكنيسة واو وكنيسة كواجوك وكنيسة مبان أبون وهذا بالمديريات الخاصة بالدينكا[2].

بدأت الإدارة البريطانية في السودان منذ بداية الحرب العالمية الأولى بمحاولة كسب أبناء الشعب السوداني، ولذلك أعلن عدد من القادة السودانيين ولائهم للحكومة البريطانية، وساند المبشرون هذا المسعى وشاركوها جهودها في التعبئة، ومن جهة أخرى بدأ الحكام الإداريين منذ 1917م بتنفيذ سياسة وعلى مراحل من أجل إيجاد حالة من التباين الثقافي بين الشمال وجنوب السودان، لذلك قرروا جعل اللغة الإنجليزية لغة رسمية، ويوم الأحد عطلة رسمية، وكانت غايتهم في ذلك إنهاء حالة التواصل والعزلة بين الشمال والجنوب[3].

ولما قامت الحرب العالمية الأولى خشيت الإدارة البريطانية من وجود المبشرين النمساويين والألمان فأمرت بخروجهم خوفا على استقرار مناطق النفوذ الإنجليزي على الرغم من أن هؤلاء المبشرين لم يكن لهم أي نشاط سياسي، فتم إغلاق عددا من الإرساليات، وخلال الحرب العالمية الثانية رأت بريطانيا ضرورة خروج مبشري الكنيسة الكاثوليكية من الإيطاليين لأسباب سياسية هي اتجاه إيطاليا للتحالف مع ألمانيا، فأغلقت كثير من الإرساليات الإيطالية[4].

قاومت المجتمعات الجنوبية التقليدية محاولات التدمير لنظامها الاجتماعي غير أن محاولات فرض السيطرة البريطانية كانت أعلاها عنفا، ويبدو أن سبب ذلك ربما يكون رغبة الاستعمار

---

(1)- Milligan, **Facts and falks in our fields Abroad by Anna A.Millgan**, philadolphia, 1921, P.P. 133-134.

(2)- بيتر أتيم دينق، **علاقة الدينكا بالأنظمة السياسية وحكومات الشمال في تاريخ السودان في الفترة من 1504م-1956م**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان، 2005م، ص 56.

(3)- حسن ريكان خلف، المرجع السابق، ص 151.

(4)- زكي البحيري، **مشكلة جنوب السودان بين الميراث التاريخي والتطورات السياسية**، المرجع السابق، ص61.

البريطاني في قيادة التغيير الاجتماعي في الجنوب بسرعة أكبر بواسطة الحرب بدلا من ترك ذلك للأقناع والاقتناع والذي يأخذ زمنا أكبر، كما أن الاستعمار البريطاني كان في عجلة حيث دخل في استفزازات متعمدة للقبائل الجنوبية وجرها للحرب، وذلك حتى يحطم مؤسساتها التقليدية، سواء السياسية أو الدينية وحتى يسمح ذلك بسهولة تقبلهم للمسيحية التي حشد لها الجمعيات والإرساليات التبشيرية.

ثانيا: السياسة البريطانية تجاه التعليم في جنوب السودان:

ارتبط تطور التعليم في جنوب السودان بالسياسة الاستعمارية وأهوائها، وبني على سياسة بريطانيا في مستعمراتها، وهي سياسة "فرق تسد" إذ لم تنظر الإدارة البريطانية في السودان إلى التعليم باعتباره عاملا أساسيا في التنمية وتحقيق الوحدة الوطنية، بل نظرت إليه في إطار مصالحها الاستعمارية وعملت على الفصل بين شمال السودان وجنوبه، وكان طبيعيا أن يشمل ذلك نظام التعليم، وقد سهل الوضع الجغرافي لجنوب السودان على بريطانيا تنفيذ تلك السياسة[1] .

لقد كان التعليم أكثر الإجراءات فعالية في تكريس الانقسام بين الشمال والجنوب، فالتعليم منذ البدء وجه نحو غاية بسيطة وهي تخريج أكبر عدد من الجنوبيين المسيحيين ليحلوا محل نظرائهم الشماليين[2].

1-التعليم في جنوب السودان قبل 1899م:

كان التعليم قبل دخول البريطانيين إلى جنوب السودان عبارة عن بعض من الخلاوي والكتاتيب التي يدرس فيها معلمون خاصون كانوا يأتون مع السلاطين الذين يزورون الخليفة للمبايعة في أم درمان، وبعد عودتهم إلى ديارهم يقومون بفتح هذه الخلاوي في قراهم، وبعد

(1)- فدوى عبد الرحمان علي طه، **تطور التعليم في جنوب السودان 1899م-1956م وأثره على فترة ما بعد الاستقلال**، مجلة الدراسات السودانية، العدد 02، المجلد 13، معهد الدراسات الإفريقية والأسيوية، جامعة الخرطوم، السودان، 2007م، ص 47.

(2)- نفسه، ص 48.

أن احتلت بريطانيا السودان، قامت حكومة هذه الأخيرة بتصفية هدم وحرق كل هذه المعالم وخاصة في منطقة ديم الزبير التي أقامها الزبير باشا في بحر الغزال، وفي منطقة راجا وكافيا كنجي وحضرة النحاس في مديرية بحر الغزال أيضا، وفي الرجاف وجوبا في المديرية الاستوائية[1] .

كان هناك إلى جوار تلك الخلاوي عدة مدارس لتعليم أبناء الأورطة السودانية والمصرية العاملة في جنوب السودان في كل من جوبا وواو وملكال تحت إشراف مدرسين من الضباط المصريين أو السودانيين الشماليين، تدرس في هذه المدارس المعلومات الأساسية باللغة العربية، وقد وجدت هذه المدارس محاربة شديدة من المبشرين ومن السلطات البريطانية، ولو نظرنا إلى هذه المدارس لوجدناها نظامية متقدمة تجمع خليطا من أبناء السودان الشماليين والجنوبيين الشيء الذي أثار غضب الإداريين البريطانيين وعملوا على تحليل هذه الظاهرة والقضاء على تلك المدارس ومحوها[2].

2-التعليم في جنوب السودان بعد1899م:

نفذت الإدارة البريطانية سياسة الفصل بين الشمال والجنوب في مجال التعليم بترك إدارته للإرساليات التبشيرية، وتم تنفيذ سياسة تعليمية مختلفة تمامًا في جنوب السودان[3]وشجعها على ذلك قلة مواردها المادية في ذلك الوقت، كما وفرت الإرساليات على الإدارة البريطانية كثيرا من الوقت في تنفيذ سياسة الفصل، إذ أن تلك الإرساليات مع اختلاف جنسياتها ومذاهبها كان لها هدف واحد وهو نشر المسيحية في جنوب السودان، بل جعلت بعضها كالكنيسة الإيطالية الكاثوليكية اعتناق المسيحية شرطا أساسيا للذين يودون الالتحاق

(1)- السيد سمير عبد المقصود السيد، المرجع السابق، ص 92.

(2)- نفسه.

(3)- Iris Seri-Hersch. **Education in Colonial Sudan, 1900–1957**. Spear Thomas. Oxford Research Encyclopaedia of African History, Oxford, 2017.p 07.

بالمدارس التبشيرية، فقد كان الفصل الديني من العوامل الأساسية التي اتبعتها الإدارة البريطانية في تنفيذ سياسة الفصل بين الشمال والجنوب[1].

وقد قسم الجنوب إلى دوائر تبشيرية منحت كل جمعية من جمعيات الدول الأوروبية المختلفة دائرة نشاط لتعليم السودانيين هناك المسيحية على مذهبها، وقد أمرت الحكومة تلك الجمعيات بإنشاء الكنائس والمدارس لتعليم الأولاد تحت الموجهات التالية:

- الخطر الرئيسي في هذا الإقليم يأتي من خلق طبقة من المسلمين المتعلمين، وقد أصدر اجتماع التعليم بمديرية دنقلة أمرا بمنع استخدام اللغة العربية بأقصى ما يمكن.
- مطلوب تعليم عالي على نمط كلية غوردون التذكارية، على أن يكون دينيا مسيحيا ابتداءا.
- تعليم أبناء الزعماء تعليما عاليا يتناسب والإدارة المطلوبة منهم لتطوير بلدهم.
- إنشاء مدارس محلية شبيهة بالمدارس الأولية (صغرى أو تحت الدرجة) للأولاد الصغار لتعليمهم القراءة والكتابة باللغات المحلية أو باللغة الإنجليزية إذا تعذر التعليم باللغات المحلية، وتأهيلهم ليكونوا كتبة ومترجمين ليكفوا حاجة الحكومة هناك لتستغني بهم عن الموظفين المسلمين والناطقين بالعربية، وأن يشمل المنهج على تعليم اللغة الإنجليزية، والحساب، والتاريخ والجغرافيا والزراعة والصناعات كصنع الحبال، ونسيج البساط، وتعليم النجارة والحدادة والبناء والخياطة، وصناعة السلال، وهذا بهدف تخريج صناع مهرة[2].

وبالنسبة لمدارس تلك الإرساليات يقول عنها مدير بحر الغزال ""... ولازال مدارس المرسلين النمسويين مفتوحة وناجحة في مناهجها وخاصة مدرسة كايانجو... وهذه المدارس عبارة عن

(1)- فدوى عبد الرحمان علي طه، المرجع السابق، ص 50.

(2)- الطيب أحمد حسن هارون، **الآثار الثقافية والاجتماعية للأجانب في السودان 1899م-1956م**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 2005م، 54.

مدارس تحضيرية أولية وصناعية، والصناعة التي تعلم فيها هي النجارة، أما في مدرسة مبيلي التي في بلاد الجور حيث يصنع الأهالي الحديد فإنهم عازمون على تعليم الحدادة لبضعة أولاد..."[1].

أما في مديرية أعالي النيل فقد بدأت مدارسها سنة 1901م، ويقول عنها مدير أعالي النيل " ...إن المرسلين النمساويين يهتمون بتمدين الشلوك، وصقل ملكاتهم وطبائعهم وتحسين سلوكهم، وقد أضافوا إلى مراكزهم في طوبنجة عدة أبنية أكسبته جمالا رائعا، وهم يأتون على الأعمال النافعة المفيدة وبارعون في شأن الحدائق والبساتين..."[2]

ويذكر الباحث عبد الحميد جنيدي في أطروحته أن المدارس في جنوب السودان قد قسمت على النحو الآتي:

أ: مدارس القرى أو مدارس الغابة(الأحراش):

مدارس القرى هي مدارس المرحلة التمهيدية لدخول المدارس الأولية والدارسة فيها غير منتظمة والتلاميذ بها غير مقيدين بسن معين، ويُدرس فيها المبشرون أو المدرسون السودانيون الذين تم تنصيرهم وبعد أن حصلوا على شهادة تؤهلهم للتدريس في مدارس الأحراش[3].

والمادة التي تدرس فيها هي تلقين مبادئ الإنجيل والإلمام بالقراءة والكتابة، ولذلك كانت قائمة على أكبر وسائل نشر المسيحية لأنها تقوم بإعداد الطفل وتنشئته نشأة مسيحية حتى إذا ما انتهى من هذه المرحلة اعتبر مسيحيا وأخذ اسما مسيحيا بدلا من اسمه القبلي[4].

وقد اهتمت الإرساليات بوجه خاص بهذا النوع من التعليم الديني، وبلغ عدد مدارس هذه المرحلة سنة 1922م حوالي 260مدرسة، وارتفع عددها بشكل ملحوظ بعد سنة 1938م

(1)- السيد سمير عبد المقصود السيد، المرجع السابق، ص 106.

(2)- نفسه، ص 107.

(3)- عبد الحميد جنيدي، المرجع السابق، ص 271.

(4)- جوهر موسى النهار المهيدات، المرجع السابق، ص 85.

حيث بلغت 535مدرسة[1] وكان عدد التلاميذ يختلف من مدرسة إلى أخرى وكذلك الحال بالنسبة لمستواهم العلمي، وأفضل هذه المدارس تلك المدارس التي تعد تلاميذ قادرين على الاستمرار في المدرسة الأولية، وقد كان المبشرون الأوروبيون لا يرغبون التدريس بهذه المدارس لسوء الأحوال المناخية والظروف الطبيعية ولضآلة المرتبات التي تمنحها الكنيسة لهم[2].

ب: المدارس الأولية:

وهي المرحلة التي تلي مرحلة مدارس الأحراش، وغالبا ما توجد مدارسها داخل الكنيسة أو مركز التبشير وهي موزعة في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية، وفيها يتلقى التلاميذ دراسة منتظمة على أيدي مدرسين من المبشرين الأوربيين أو من الأفارقة[3] مدة الدراسة بها أربع سنوات، يقوم بالأشراف عليها مبشر أو مبشرة إذا كانت مدرسة للبنات، والطلبة الذين يتعلمون في هذه المرحلة يحصلون على شهادة تؤهلهم إلى دخول المدارس الوسطى أو العمل كمدرسين في مدارس الأحراش أو الانخراط في السلك الكنسي أو العمل في دواوين الحكومة كسعاة أو مساعدي كتبة[4].

ج: المدارس الوسطى:

ومدة الدراسة فيها ست سنوات[5] حيث يتم تدريس جميع المواد باللغة الإنجليزية ماعدا الدين الذي يدرس باللهجات المحلية، أما البنات فكن يدرسن في مدارس القرى الابتدائية وكان الإقبال على تعليمهن ضعيفا، مع أن المبشرين عملوا على تزويدهن بالمبادئ الأولية لعلوم الصحة والإرشاد المنزلي، وإلى جانب هذه المدارس الأكاديمية ظهرت المدارس الفنية

(1)- السيد سمير عبد المقصود السيد، المرجع السابق، ص 115.

(2)- نفسه.

(3)- عبد الحميد جنيدي، المرجع السابق، ص 272.

(4)- السيد سمير عبد المقصود السيد، المرجع السابق، ص 116.

(5)- زكي البحيري، **مشكلة جنوب السودان بين الميراث التاريخي والتطورات السياسية**، المرجع السابق، ص80.

التجارية والتي كان للإرسالية الكاثوليكية دور كبير في تطويرها مما جعلها تتميز بهذا العمل عن باقي الإرساليات[1].

ومنذ عام1918م أشار بعض الإداريين البريطانيين في جنوب السودان إلى قصورٍ وضعفٍ في نظام التعليم التبشيري ونادوا بضرورة تأسيس مدارس حكومية إلى جانب المدارس التبشيرية كشرط أساسي للتطور الاقتصادي في جنوب السودان إلا أن الحاكم العام لي ستاك صرح في تقريره في عام1921م بأن التعليم الكنسي لن يستبدل بالتعليم الحكومي بل سينظم جزءًا من مدارس الجمعيات التبشيرية على أسس تستفيد منها الحكومة[2].

أما بالنسبة للجهاز الفني لمدارس الإرساليات فانه ارتبط بسياسة كل كنيسة على حده وطريقتها وإمكانياتها لذلك فإن الكنيسة والمستوصف والمدرسة وحدة تبشيرية مكمل بعضها لبعض وتخضع لإشراف واحد وهذا الهيكل التنظيمي لتعليم الإرساليات يعطي فكرة عن التسلسل بالنسبة لإدارة مدارس التبشير، كما هو مبين في الشكل الآتي[3]:

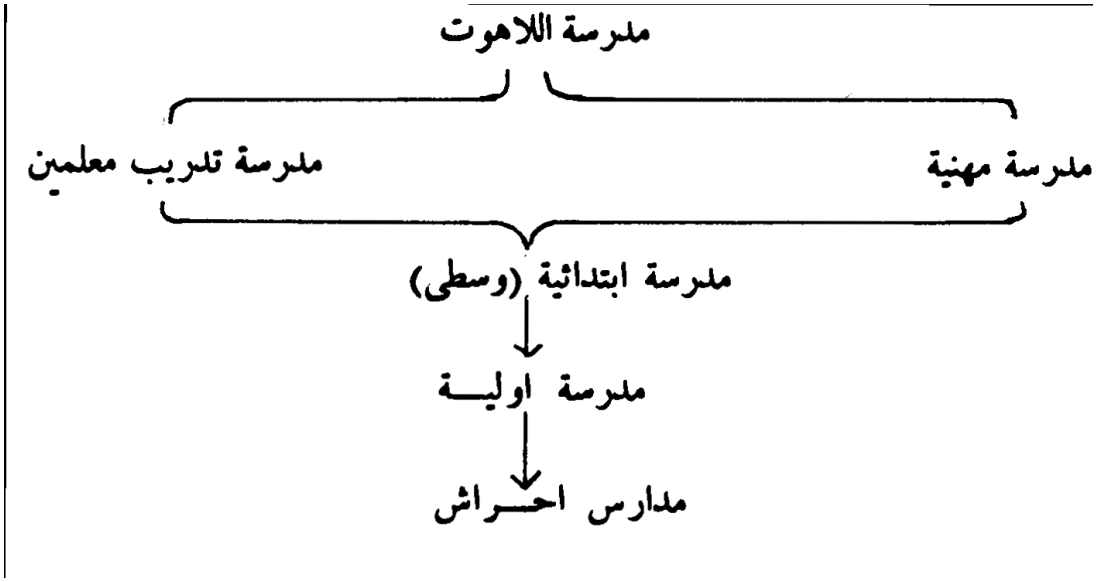

(1)- جوهر موسى النهار المهيدات، المرجع السابق، ص 85.

(2)- عبد الحميد جنيدي، المرجع السابق، ص 275.

(3)- فيصل محمد موسى، المرجع السابق، ص 83.

استمرت الشكوك تحوم نحو التعليم القائم في المديريات الجنوبية لأمد طويل قرابة العشرين سنة، منذ احتلال السودان، حتى رأت حكومة السودان أن تعطي الأمر عناية أكبر لأسباب لا تخلو من أن تكون سياسية، وبالرغم من ذلك واصلت الجهات التبشيرية نشاطها التعليمي في الجنوب ووضعت يدها عليه، رغم عدم وجود خطة تعليمية واضحة المعالم تسير عليها في هذه الجهات خاصة منطقة منقلا، حيث اجتمع كل من الكاثوليك ومجمع الكنائس لوضع خطة تعليمية مناسبة، إلا أنهم لم يدريان ماذا يفعلان لذلك ووضعوا اقتراح لنقل النظام القائم في أوغندا نحو التعليم لتشابه الظروف والمشاكل في بعض الجمعيات التبشيرية، وبالرغم من ذلك فقد ظل الجانب التعليمي قليل التطور، إلا أن هذه التجربة فشلت بالرغم من تظافر جهود كل الجمعيات الكنائسية لإنجاح البرنامج التعليمي في المنطقة لأسباب منها:

- عدم وجود المنهج المحدد في التدريس والعمل بطريقة عشوائية.
- عدم وجود وسائل فعالة، وعدم الحضور المنتظم، وعدم وجود معلمين مدربين[1].

كان موقف السودانيين الجنوبيين خاصة القبائل من التعليم سواء أريد به تغييرهم أو تعليمهم موقفا عدائيا، إذ نظرت إليه على انه شيء أجنبي أتى به من البيض ولذلك تشككت في بادئ الأمر من نوايا وأهداف الإرساليات التبشيرية، خاصة القبائل الرعوية الكبرى كالدينكا والنوير والشلك، وقد تمثل هذا الشك والعداء تجاه السياسة التعليمية في بداية الحكم الثنائي في إحجام تلاميذ القبائل عن الدخول إلى المدارس الأولية، وفي مديرية بحر الغزال وقف بعض السلاطين أمام التعليم الأجنبي ورفضوه صراحة وعلنا، وكان ذلك سببا في معاداة الإنجليز لهؤلاء السلاطين[2].

كانت هناك العديد من المشاكل والصعوبات التي واجهت المدارس التبشيرية في الجنوب أهمها:

- الشكوك والعداء من جانب القبائل الجنوبية.

(1)- آمال محمد بابكر، المرجع السابق، ص 89.

(2)- السيد سمير عبد المقصود السيد، المرجع السابق، ص 116.

- تعدد اللغات.
- ندرة المدرسين المدربين.
- قلة الموارد المالية.
- كما أن شيوخ القبائل كانوا يخشون من أن يؤدي التعليم المسيحي إلى تنشئة جيل يبتعد عن تقاليد القبيلة والأسرة، ويؤدي إلى حرمان القبيلة من أبنائها، لذا كان معظم التلاميذ في مدارس المبشرين من أبناء الوطنيين الذين يخدمون الإرساليات أو من أبناء رؤساء القبائل الذين أرسلتهم الحكومة إلى مدارس المبشرين كرهائن، وقد ارتبطت المدارس في أول الأمر بهاذين النوعين من الأحداث[1].

إنه ومع نجاح التعليم الإرسالي في خلق طبقة من المتعلمين الجنوبيين قادوا فيما بعد الحركة السياسية الحديثة في الجنوب، إلا أنه عمق مشاعر العداء نحو الشمال وأفرز شعورا متبادلا بعدم الثقة بين متعلمي الشمال ومتعلمي الجنوب.

كما أدى اختلاف المناهج واستخدام اللغة الإنجليزية لغة للتفاهم ووسيلة للتدريس إلى تخريج أجيال من سكان الجنوب تختلف اختلافا جوهريا عن مثيلاتها في الشمال، وإيجاد شقة بين أجزاء القطر.

وبالرغم من التغيير الجذري في سياسة حكومة السودان الخاصة بالجنوب، إلا أن الفجوة التي تركتها السياسة التعليمية جعلت من الصعوبة بمكان للجنوب أن يلحق بالشمال، ولم تفلح في تمهيد الطريق لأبناء الجنوب حتى يشقوا طريقهم في سلم الترقي الاجتماعي مع نظرائهم الشماليين[2].

استطاعت بريطانيا خلال هذه الفترة أن تنصب نفسها حامية لحقوق الجنوبيين، مستغلة خصوصياتهم الاجتماعية والثقافية، وتأجيجها تمهيدا لفصل الجنوب عن الشمال، وقد كانت

(1)- آمال محمد بابكر، **نشأة وتطور التعليم الفني في السودان في الفترة 1900م-1956م**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 1988م، ص 119.

(2)- فدوى عبد الرحمان علي طه، المرجع السابق، ص 64.

الإرساليات التبشيرية وسيلتها في ذلك، فاستطاعت عن طريقها إنشاء العديد من المراكز التبشيرية، والتي عملت على تقديم الخدمات التعليمية والصحية ونشر مبادئ الدين المسيحي بين الأهالي، وإجبارهم على التخلي عن اللغة العربية واللغات القبلية المنتشرة مقابل الأخذ باللغة الإنجليزية تمهيدا لجعلها اللغة الرسمية.

كما أدى النشاط التبشيري إلى تعرف المرأة الجنوبية على أسس القراءة والكتابة وخاصة مدارس القرى، وبذلك استهدف النشاط التبشيري زعزعة أركان المجتمع في جنوب السودان تمهيدا لتكريسه واقعيا في المرحلة القادمة[1] والتي رسمتها بريطانيا لمرحلة ما بعد استقلال السودان.

إن نتائج جهود المدارس التبشيرية في التعليم بالجنوب أتت أكلها فقد تخرج من هذه المدارس المعلمون الأوائل والحرفيين، كما تخرج الكتبة والمحاسبون، كما أن جهود الكنيسة في محاربة الإسلام واللغة العربية قد أتت أكلها في الجنوب، وبذلك استطاعت أن تنفذ السياسة البريطانية بأكمل وجها، وخلقت كيانا يتخلف لما هو في شمال السودان.

ثالثا: مواجهة العروبة والإسلام في جنوب السودان:

قامت السياسات الاستعمارية البريطانية على إظهار الاختلافات الإثنية واللغوية والعرقية والدينية، وفرقت بريطانيا في التعامل مع الجنوب والشمال في عدة قضايا من أهمها كما رأينا التعليم، فبدأت تظهر الاختلافات الثقافية.

قامت الإدارة الإنجليزية بين 1900م-1920م بقمع الحركات القبلية في الجنوب التي رفضت الخضوع لها، وظلت الإدارة البريطانية في السودان خلال هذه الفترة تمارس سياسة فصل الجنوب دون أن تدعو إلى ذلك صراحة، وإنما تحت ستار تطوير الحكم المحلي فيه[2].

(1)- جوهر موسى النهار المهيدات، المرجع السابق، ص 85.

(2)- يوناس بول دي مانيال، **الإسلام والمسلمون في جنوب السودان والتوقعات المستقبلية**، مجلة قراءات إفريقية، العدد الثاني عشر، بريطانيا، 2012م، ص 05.

1-مرحلة تمهيد الأرض: 1899م-1919م:

اتفق الكثير من المؤرخين على اعتبار الفترة بين 1899م-1919م تعتبر نقطة البدء في الاتجاه نحو تطبيق السياسة البريطانية لفصل جنوب السودان عن شماله وهذا بإقامة إدارة فعالة في تلك المناطق الشاسعة (أعالي النيل- بحر الغزال-منقلا) ، وقد استعانت السلطات البريطانية بوسائل متعددة لتحقيق ذلك مثل تخويل زعماء القبائل الصلاحيات الإدارية والاستعانة بالإرساليات التبشيرية لتنفيذ ما أسموه تمدين البشر[1] .

وابتداء من عام1902م عامل الإنجليز المديريات الجنوبية الثلاث (مديرية بحر الغزال ومديرية أعالي النيل، والمديرية الاستوائية) معاملة مختلفة عن شمال السودان بدعوى حماية القبائل البدائية من استغلال الشماليين ومنع الإنجليز الشماليين من دخول جنوب السودان[2] واتخذت السلطات الإدارية البريطانية في مديريات جنوب السودان مجموعة من الإجراءات لتنفيذ هذه السياسة تمثلت في ما يلي[3]:

- تهجير القبائل الجنوبية التي كانت على اتصال بالقبائل العربية في كردفان ودارفور إلى مناطق أخرى بعيدة عن أثر ونفوذ القبائل العربية المجاورة، ومثال ذلك: تهجير قبائل الباندا و دونجو وميزوج.
- الإبتعاد إلى خارج مناطق الحدود كما حدث لقبائل الفلاتة، والغرباويين من أهالي دارفور والبندلة (البندلة وهم من أباء عرب وأمهات من غرب بحر الغزال)، الذين تم إبعادهم إلى دارفور وكردفان.
- إحداث تعديلات في المراعي المشتركة بين القبائل الجنوبية والشمالية، منها ما بين قبائل الدينكا والقبائل العربية المجاورة لبحر العرب، وكما طُلب من الدينكا المقيمين في شمال السودان العودة إلى مواطنهم الأصلية.

---

(1)- يحي الشريف حامد التكينة، المرجع السابق، ص 22.

(2)- أنظر الملحق رقم 12.

(3)- عبد الحميد جنيدي، المرجع السابق، ص 182.

- الجمع بين القبائل الجنوبية على أساس القرابة القبلية وتوطينها بعيدا عن القبائل العربية كما حدث عندما جمعت بعض القبائل التي كانت تعيش قرب مركز كفياكنجي وتوطينها جنوب طريق راجا- كفياكنجي في مديرية بحر الغزال[1].

وسعت الحكومة البريطانية للتخلص من الوجود العربي الإسلامي الذي كان يتمثل في ثلاث مجموعات:

- الموظفون المصريون والسودانيون ممن كان يحتاج إليهم دولاب الإدارة في الجنوب.
- التجار الشماليون الذين كان يعمل بعضهم لحسابه الخاص.
- البعض الآخر الذي كان يعمل لحساب بيوت تجارية في الشمال[2].

و للتخلص من تهديدات المجموعة الأولى أوصى حاكم منقلا في مارس 1911م باتخاذ خطوات لتجنيد السودانيين الجنوبيين وتشكيل ما يعرف "بالفرقة الاستوائية"، وانتهى الأمر بخروج آخر جندي من القوات السودانية الشمالية من الجنوب يوم السابع من ديسمبر 1917م، ولم يمض أكثر من شهر حتى تم الاعتراف بيوم الأحد إجازة أسبوعية، كما سعت الحكومة الإنجليزية في السودان إلى استبدال المسلمين الشماليين، وقدمت كل التسهيلات لإلحاق الجنوبيين بالمدارس الحكومية ولكن بدون جدوى، الأمر الذي دفعهم في نهاية الأمر لأن يتركوا تلك المهمة للإرساليات التنصيرية، كما فرضت اللغة الإنجليزية في التعليم، وتم التخلص من التجار الشماليين، وقد أكد حاكم منقلا "أوين باشا" في كتاب له إلى الحاكم العام يوم 10 جانفي 1918م أنه قد نجح في إبعاد من أسماهم "كافة المتعصبين من الجنود أو التجار" وأعرب لسلطات الخرطوم عن رغبته في ألا يعودوا أبدا إلى الجنوب[3].

وعلى صعيد آخر كان الجنوب يعتبر مجالا حيويا للنشاط التجاري للشماليين العرب أو ما كانوا يعرفون بالجلابة، وهذا أقلق السلطات البريطانية لسببين:

---

(1)- Iris Seri-Hersch.Op. Cit. p 08.

(2)- يحي الشريف حامد التكينة، المرجع السابق، ص 23.

(3)- يونان لبيب رزق، **مشكلة جنوب السودان أصل النشأة الأولى**، موقع www.aljazeera.ne.

- **السبب الأول:** رغبة تلك السلطات في محو الوجود العربي في الجنوب، حيث لم يكن من الممكن توفير تجار جنوبيين على الفور للإحلال محل الجلابة العرب.
- **السبب الثاني:** أن وجود هؤلاء الجلابة كان يساعد على استمرار العلاقات بين الشمال والجنوب، واستمرار استخدام اللغة العربي، وذلك يتعاض مع المخططات البريطانية التي تسعى إليها.

لذلك فإن أساقفة الكنائس الجنوبية أداروا المناقشات ووجهوا حكومة السودان لتشجيع عقد الصفقات التجارية مع أبناء الجنوب وليس العرب، واستخدام الإنجليزية في عقد هذه الصفقات التجارية، وتفضيل خريجي مدارس التبشير عند التقدم للوظائف حتى يساعد ذلك على انتشار الإنجليزية، وكان عندما يحدث عجز في مدارس التبشير كانت تلجأ الإدارة المشرفة على ذلك إلى الاستعانة بأبناء وسط إفريقيا من أوغندا وكينيا لربط أبناء الجنوب بالمتحدثين بالإنجليزية بدلا من الارتباط بالشماليين العرب[1].

2-محاربة الإسلام والعربية في الجنوب:

يشير عبد الله كيري واني في دراسته عن الإسلام في جنوب السودان، إلى أن الإسلام دخل هناك في فترة الحكم العثماني للسودان، ويعتقد أن البداية الأولى لنشر الإسلام قام بها أمين باشا الألماني الأصل، الذي اعتنق الإسلام وعمل في خدمة حاكم ألبانيا الشمالية، ثم عين حاكما عاما لمحافظة المديرية الاستوائية سنة 1878م واستقر في لادو العاصمة، وقد بنى هناك مسجدا وخلوة قرآنية لتعليم أبناء الجنود والموظفين، وقد عمل الموظفون والجنود على نشر الإسلام، وأدى الجنود الجنوبيون الذين انخرطوا في الجيش العثماني المصري، وأولئك الذين خدموا في جيش الحكم الثنائي واعتنقوا الإسلام دورا كبيرا في نشر الإسلام في

(1)- زكي البحيري، **مشكلة جنوب السودان بين الميراث التاريخي والتطورات السياسية**، المرجع السابق، ص 66.

الجنوب، كما كان للموظفين السودانيين الشماليين والمصريين وخاصة الذين عملوا في مؤسسات الري المصري في السودان دور في نشر الإسلام والتعريف به[1].

و كان الاستعماريون الأوروبيون ينظرون منذ البداية للإسلام والعروبة باعتبارهما خطرا داهما يهدد استقرار النظم التي أقاموها، والتي يريدون إقامتها، وتحدث اللورد كتشنر قبل استعمار السودان عن ضرورة طرد العروبة والإسلام من المناطق الإفريقية، حيث جاء في مذكرته المؤرخة في سبتمبر 1892م بأنه "" ...إذا لم تقبض القوى المسيحية على ناصية الأمور في إفريقيا فأعتقد أن العرب سيخطون هذه الخطوة، وسوف يصبح لهم مركزا في وسط القارة، يستطيعون منه طرد كافة التأثيرات الحضارية إلى الساحل وعندئذ ستقع البلاد في وهدة العبودية وسوء الحكم كما يحدث في السودان الآن... ""[2] وذلك يدل على أن التأثيرات العربية الإسلامية لغة ودينا كانت تنتقل إلى جنوب السودان على نحو طبيعي وأن القوى الغربية هي التي أعاقت استمرارية سيادة هذا التأثير الطبيعي[3].

ولما كانت اللغة العربية لغة التخاطب والتجارة في كل من أعالي النيل وبحر الغزال، وبين والدينكا، ونظرا لاتصالهم بالقبائل العربية، فقد منع فتح المدارس في جنوب السودان طوال عهد ونجت 1900م- 1916م[4] وهذا لاعتقاد الحكومة أن ذلك سيؤدي إلى نشر الإسلام في جنوب السودان[5].

ويشرح اللورد كرومر المندوب السامي البريطاني في مصر سنة 1904م في تقريره السنوي السياسة البريطانية لحركة التبشير في جنوب السودان فيذكر، أن سكان هذا القسم وثنيون

(1)-Abdall Keri Wani, **Islam in Southen Sudan**, Its Impct, Past, Present and Future Khartoum University Press, 2006,p 17.

(2)- نفسه، ص 63.

(3)- زكي البحيري، **دور بريطانيا في خلق الصراع الثقافي في جنوب السودان 1899م-1947م**، حوليات آداب عين الشمس، المجلد 31، كلية الآداب، جامعة عين الشمس، مصر، ص 261.

(4)- Iris Seri-Hersch.Op Cit.p 07.

(5)- محمود قلندر، **جنوب السودان مراحل انهيار الثقة بينه وبين الشمال 1955م-1983م قراءة تاريخية للمشكلة من منظور الاتصال الاجتماعي**، دار الفكر، سوريا، 2004م، ص 86.

كلهم لم يروا أحدا من المسيحين إلا قريبا، واتصالهم بالمسلمين يذكرهم بفظائع الدراويش والنخاسين العرب، وكتب حاكم عام السودان السير وينجت في تقريره لنفس العام عن تقدم أعمال التبشير في جنوب السودان، كما كتب في سنة 1904م نفسه إلى حاكم مديرية بحر الغزال بأنه "" ...لا يجوز تدريس اللغة العربية لغير المسلمين، وبأن اللغة الإنجليزية ينبغي أن تكون هي لغة التعليم..."، وجدير بالذكر أنه بالرغم من أن سياسة الحكومة قد تركزت حول تدريس اللغة الإنجليزية واللغات المحلية الجنوبية فإن اللغة العربية ظلت أداة التعامل بين المستويات الدنيا من رجال الإدارة وبين التجار، وقد ساعد وجود قوات الجيش المكونة من العرب الشماليين على استمرارها[1].

ويذكر زكي البحيري أن اللورد كرومر أعلن سنة 1905م عن ميلاد السياسة الجنوبية، وذلك في رده على حاكم السودان العام بخصوص تعليم الجنوبيين بلغاتهم الأصلية فذكر له ""... دع الأمور تسير، ثم تولى الاختيار بعد ذلك، وبالرغم من أن سياستك الحالية تبدو مقنعة في الوقت الحاضر لكنها ستتوقف عند نقطة خطيرة، وعليك وقتها أن تختار بين العربية والقرآن أو بين الإنجليزية والإنجيل، وإذا قام المبشرون الإنجليز بتحمل تبعاتهم في هذا الشأن فسوف يحلون لك المشكلة..."[2] وبدأت الحكومة في عام 1910م في استخدام اللغة الإنجليزية كأداة للتخاطب الرسمي والعام في الجنوب، وقد طلب ونجت من مدير بحر الغزال تنفيذ هذه السياسة سرا ودون إثارة ضجة حولها[3].

وقد اتخذت الإدارة البريطانية الأساليب الآتية في سبيل القضاء على الإسلام والعربية:

- ✓ إلغاء المحاكم الشرعية من جنوب السودان.

---

(1)- زكي البحيري، **دور بريطانيا في خلق الصراع الثقافي في جنوب السودان 1899م-1947م**، المرجع السابق، ص 261. وأنظر أيضا: محمد فضل المولى آدم، **حاضر الدعوة الإسلمية ومستقبلها في جنوب السودان**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية أصول الدين، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 1999م، ص 22.

(2)- زكي البحيري، **دور بريطانيا في خلق الصراع الثقافي في جنوب السودان 1899م-1947م**، المرجع السابق، ص 64.

(3)- محمود قلندر، المرجع السابق، ص 86.

- ✓ إخراج المسلمين وإبعادهم عن الجنوب، فأخرجت الجماعات المسلمة بالقوة، ورحلوا إلى دارفور وكسلا.
- ✓ نقل السكان حديثي الإسلام من قراهم ومدنهم كما حدث في كافياكنجي وفي راجا، وذلك بقصد إبعادهم عن المساجد ودور العبادة.
- ✓ عدم استخدام أي مسلم يؤدي شعائر دينه ويتحمس لدينه في أي عمل بالجنوب، ولذا كان الموظفون الذين يريدون العمل بالجنوب يخفون استمساكهم بشعائر دينهم كما كان الذين يريدون الرحيل من الجنوب يكفيهم أن يصلوا ركعة واحدة بحيث يراهم أحد الإنجليز فينقلون فورا.
- ✓ لم تعترف السلطات الرسمية بالأسماء العربية التي تسمى بها الجنوبيون، وأرغمتهم على اختيار أسماء أخرى تقدمها لهم الإرساليات التبشيرية مثل جون، وليام، أندريه، ألبير.
- ✓ عدم استعمال لفظ شيخ أو سلطان لرؤساء القبائل حتى لا تحمل إلى الأذهان أي صورة أو ذكرى للعروبة والإسلام.
- ✓ منع أبناء الجنوب من الخروج إلى الشمال ومن يخرج يتعرض للعقوبة.
- ✓ محاربة العربية والقضاء عليها.
- ✓ تحريم استيراد الملابس التي يلبسها أهل الشمال مثل العباءة والجلابة[1].
- ✓ نشر اللغات القبلية وتشجيعها.
- ✓ تعليم اللغة الإنجليزية لتكون لغة التفاهم[2].
- ✓ وفي عام 1918م اتخذت الإدارة البريطانية قرارًا باعتبار يوم الأحد عطلة رسمية بالجنوب واللغة الإنجليزية لغة رسمية[3].

(1)- محمد فضل المولى آدم، المرجع السابق، ص 23.

(2)- عبد العظيم الديب، المرجع السابق، ص 45.

(3)- محمود قلندر، المرجع السابق، ص 80.

مارست بريطانيا سياسة خاصة بالجنوب استهدفت عزله ثقافيا ودينيا، ثم سياسيا لكي تسيطر عليه حتى تتحكم بالشمال، وقد وردت مثل هذه الأهداف والنوايا في تقرير السير مايلز لامبسون في قوله""...من يسيطر على الجنوب إنما يسيطر بخناق الشمال، ومن يسيطر على السودان بهذه الطريقة يمسك بزمام مصر..."" وجاء في رسالة ونجت إلى وزير خارجية بريطانيا آنذاك في ديسمبر1918م، قال فيها ""...طالما ظللنا مسيطرين على السودان كان هذا معناه أن بيدنا المفتاح إلى مصر..."" ويفيدنا التقرير السابق ورسالة ونجت أن إنجلترا هدفت من خلال سيطرتها على جنوب السودان وإبعاده عن كل من شمال السودان ومصر يعني هذا التحكم في كل من السودان ومصر[1].

وبالرغم من إدخال الإدارة البريطانية لبعض الأساليب الإدارية الحديثة التي تمثلت في إنشاء الدوائر والمحاكم وتحسين المواصلات وشق الطرق[2] إلا أنها كانت تعمل في الوقت ذاته على خلق الفوارق بين جنوب السودان وشماله من خلال حرمان الجنوبيين من القيام بمشروعات تنموية واسعة فضلاً عن عدم إحداثها أي تغيير في العادات التي كان يمارسها سكان الجنوب على عكس ما قامت به تجاه شمال السودان حيث عملت على أحداث مشروعات تنموية فيه وخصوصا في مجال زراعة القطن، مما أدى ذلك إلى إحداث فجوة عميقة في مستويات التنمية بين اكثر المناطق تطوراً في الشمال وبين الجنوبيين الذين اخذوا يشعرون بالحرمان من ثمرات التنمية[3].

(1)- عبد الحميد جنيدي، المرجع السابق، ص 184.

(2) محمد عمر بشير، المصدر السابق، ص58.

(3) الصادق المهدي، **مشكلة جنوب السودان وآثارها الداخلية والخارجية**، مجلة الثقافة الوطنية، العدد السادس، السودان، 1989م، ص22.

لقد سارت الإدارة البريطانية على سياستها القائمة على فرق تسد وتنفيذاً لهذه السياسة أقدمت بريطانيا على منع الشماليين، ومعهم المصريين من السفر إلى الجنوب سنة 1904م، إلا بأذن الحاكم العام[1].

لقد قرر المستعمرون الإنجليز كسب جولة الصراع الحضاري والثقافي بين العروبة والإسلام من جانب، والإنجليزية والمسيحية من جانب آخر على جميع المستويات وكان من الطبيعي أن يتم الصراع لصالح أصحاب التفوق الحضاري والثقافي والتكنولوجي والاقتصادي وهم الإنجليز والأوروبيين.

رابعا: أثر ثورة 1919م على الأوضاع السياسية في جنوب السودان:

ساءت أحوال مصر وتدهورت من الناحية الاقتصادية مما أدى إلى تغيير جذري في البناء الاقتصادي، وبالتالي فقد انعكس ذلك على الوضع الاجتماعي للبلاد وأجبرها على الثورة فقد استنزفت خيرات البلاد وتزعزعت المصالح والمرافق المالية والاقتصادية لبريطانيا في مصر منذ احتلالها ومع بداية الحرب العالمية الأولى انخفضت أسعار القطن، وأدى ذلك إلى تذمر الفلاحين[2].

كما أن ظروف الحرب العالمية الأولى ساعدت على نمو الروح الوطنية وتطلع الشعب المصري إلى التحرر وهذا بفضل التعليم والاحتكاك بالأجانب[3] وبعد نهاية الحرب العالمية وجد المصريون أن وعود بريطانيا لهم لم تحقق بعد، وأن الوضع العام في البلاد يزداد سوءا، فكان لابد من انتفاضة لعلها توقظ النفوس باسترجاع هيبة وكرامة الشعب المصري، وكان تتويجا لها ثورة 1919م.

---

(1)- عمار الشيخ محمد، **معالجة الصحافة السودانية لقضية الحرب في جنوب السودان 1987م-1989م**، دار جامعة إفريقيا العالمية للطباعة، السودان، 1997م،ص39.

(2)- جلال يحي و خالد نعيم، **مصر الحديثة 1919م-1956م**، المكتب الجمعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1988م ص ص 90 91.

(3)- زناتي عامر، **الحركة الوطنية السودانية**، المرجع السابق، ص 139.

1-ثورة 1919م:

لم تنشب ثورة 1919م في مصر فقط في تلك الفترة، وإنما امتدت شظاياها إلى الكثير من البلدان العربية التي كانت واقعة في تلك الفترة تحت وطأة الاحتلال والسيطرة البريطانية، بل نجد أن شظايا ثورة 1919م امتدت حتى الهند، وعلى النطاق العربي نجد أن خضعت البلدان العربية لتأثير الحرب العالمية الأولى والنتائج التي آلت إليها، وكانت معظم البلدان العربية ميدانا للقوات الأجنبية.

وبعد انتهاء الحرب نجد أن بريطانيا قد قدمت وعودا للعرب الذين شاركوا معها في القتال بالوقوف إلى جانبهم ومساندتهم لتقرير مصير بلادهم، لكن بعد انتهاء الحرب لصالح الحلفاء تنصلت بريطانيا عن تلك الوعود مما أثار استياء البلاد العربية فحدثت العديد من الثورات كانت بدايتها في مصر في شهلا مارس من سنة 1919م.

عندما قامت ثورة المصريين ولم يكن قد مضى على الهدنة سوى بضعة أشهر، فكانت أولى الثورات بعد انتهاء الحربي العالمية الأولى، فضلا عن أنها كانت شعبية اشتركت فيها كافة طوائف الشعب المصري[1] ويقسم عاصم محروس عبد المطلب هذه الثورة مرحلتين أساسيتين هما:

- **المرحلة الأولى:** في مارس 1919م وهي الثورة العنيفة، على إثر نفي سعد زغلول[2] وزملائه إلى مالطة، وهي مرحلة قصيرة قاومتها السلطة العسكرية بكل

(1)- نسيمة سيف الإسلام سعد، **أثر ثورة 1919م في الحركة الوطنية في السودان 1919م-1924م**، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، العدد 10، الجزائر، ديسمبر 2015م، ص 23.

(2)- سعد زغلول من مواليد 1860م في قرية البيانة، أبوه الشيخ إبراهيم زغلول عميد القرية، وأمه بنت الشيخ عبده بركات من أسرة عريقة، توفي والده وهو في سن السادسة فرباه أخوه الأكبر، ولما بلغ التاسعة عشر من العمر أرسل إلى الأزهر، كان كثر التردد على مجلس جمال الدين الأفغاني، استعان به محمد عبد في تحرير جريدة الوقائع المصرية اشترك في الثورة العرابية، كما احترف مهنة المحاماة وعمل كنائب للقاضي سنة 1892م وبقي في القضاء أربعة عشر عاما، ثم عين وزيرا للمعارف فوزيرا للحقانية، ثم اعتزل الوزارة وأصبح وكيلا للجمعية التشريعية، وشكل الوفد المصري، وبعد الاستقلال أصبح أول رئيس للوزارة وأول مصري ألقى خطبة حين افتتح الملك فؤاد البرلمان في 1924/03/15م وتولى بعد ذلك

عنف، تتميز هذه المرحلة باشتراك الفلاحين فيها اشتراكا فعليا، وقيام الحكومات الوطنية المستقلة[1] هذه المرحلة كان يمكن أن تتطور وتصبح من ثورة سياسية إلى ثورة اجتماعية، تنادي إلى تغيير الوضع الاجتماعي السائد آنذاك في مصر.

- **المرحلة الثانية:** تبدأ من أفريل 1919م وهي الأطول، تتميز بخروج الفلاحين من العمل الثوري الإيجابي، وانحصرت الثورة في القاهرة، والمدن ولعب فيها أهالي المدن بجميع طوائفها من طلبة وموظفين ومحامين وعمال الدور الرئيسي، وهي المرحلة التي يطلق عليها بمرحلة الكفاح السلمي[2].

دعت بريطانيا المصريين إلى الدخول في مفاوضات لإيجاد علاقة مرضية مع المصريين غير أسلوب الحماية المتبع، فمضت وزارة عدلي باشا بالمفاوضات لكنها لم تنجح، بعد ذلك نشر سعد زغلول نداءه ودعا الشعب إلى مواصلة التحرك ضد الاحتلال البريطاني، فاعتقلته السلطات العسكرية هو وزملائه وتم نفيهم إلى السيشل في مارس 1922م، وبعد مفاوضات عسيرة استطاعت الثورة أن تحقق المطالب التالية:

- إنهاء الحماية البريطانية على مصر، وتصبح مصر دولة مستقلة ذات سيادة.
- إنهاء الأحكام العرفية التي أعلنت في 1914/11/02م.
- وإلى أن يحين الوقت الذي يتسنى فيه إبرام اتفاقات بين حكومة جلالة الملك وبين الحكومة المصرية في الأمور الآتي سياقتها بالمفاوضات الودية بين الفريقين تحتفظ حكومة جلالة الملك بتولي هذه المسائل بصورة مطلقة وهي:
  - تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية في مصر.
  - الدفاع عن مصر ضد أي عدوان خارجي أو التدخل المباشر وغير المباشر.

رئاسة مجلس النواب، توفي في 1927/08/23م عن عمر ناهز 67عاما .أنظر: عباس محمود العقاد، **سعد زغلول زعيم الثورة**، مؤسسة هنداوي، القاهرة، مصر، 2012م، ص ص 09 10.

(1)- عاصم محروس عبد المطلب، **دور الطلبة في ثورة 1919م**، الهيئة المصرية، مصر،1990م، ص 24

(2)- نفسه.

- حماية مصالح الأجانب في مصر والأقليات في السودان.
- السودان[1].

وهكذا وعلى حد قول الرئيس جمال عبد الناصر"" ...ضاعت ثورة 1919م ولم تستطع أن تحقق النتائج التي كان يجب أن تحققها الصفوف التي تراصت سنة 1919م لمواجهة الطغيان، ولم تلبث إلا قليلا حتى شغلها الصراع فيما بينها أفرادا وطبقات، وكانت النتيجة فشلا كبيرا، فقد زاد الطغيان بعدها، سواء بواسطة قوات الاحتلال السافرة أو بصنائع الاحتلال المقنعة التي كان يتزعمها في ذلك الوقت السلطان فؤاد وبعده ابنه فاروق ولم يحصد الشعب إلا الشكوك في نفسه، والكراهية والبغضاء والأحقاد فيما بين أفراده وطبقاته، وشحب الأمل الذي كان ينتظر أن تحققه ثورة 1919م..."[2].

2-أثر ثورة 1919م على السودان وتشكيل لجنة ملنر:

شهدت نهاية الحرب العالمية الأولى نشوء الحركة الوطنية السودانية وتكوين الجماعات والمنظمات السياسية التي أضحت فيما بعد مسؤولة عن ثورة عام 1924، وقد وضعت أسس جديدة للإدارة والاقتصاد مما مهد الطريق لقيام الإدارة الأهلية ومشروع الجزيرة، وتعد الحركة الوطنية ومشروع الجزيرة والإدارة الأهلية هي المحاور الرئيسية التي دارت حولها الحوادث في ذلك العهد.

جرت تلك الحوادث في ظروف تأججت فيها الحركة الوطنية المصرية التي أضحت أكثر صلابة في النضال من أجل المطالبة بالاستقلال والمطالبة بنصيب في الإدارة الفعلية في السودان، ذلك إنه منذ إعادة استعادة السودان في سنة 1899م لم يكن لمصر دور فعال في السودان، واستشعر الوطنيون المصريون بأن الإجراءات والترتيبات التي توصل إليها كرومر وبطرس غالي كانت مجحفة في حق مصر، ذلك أن إعلان بريطانيا الحماية على مصر

(1)- زناتي عامر، الحركة الوطنية السودانية، المرجع السابق، ص ص 143-143. وأنظر أيضا: جاد طه، **الصراع الاستعماري في حوض النيل**، مطبعة الدار القومية، مصر، د ت، ص 293.

(2)- جاد طه، نفسه، ص 294.

سنة 1914م لم يقبل من الوطنيين المصريين كنهاية للصراع، إذ نمت الروح الوطنية وكان تتويجها ثورة 1919م[1].

رأت الحركة الوطنية المصرية أن مصير مصر والسودان واحد، وصرح في هذا الصدد سعد زغلول بذلك في الاجتماع الذي عقد بمنزله في 13 جانفي 1919م ومطالبته باستقلال مصر والتمتع بحكومة دستورية، وأن كل ما يقال عن مصر ينطبق على السودانّ، لأن الأخير ومصر كل لا يقبل التجزئة، وأدرك بعض السودانيين كما أدرك المصريون أن مصلحة البلدين تتمثل في التخلص من العدو المشترك[2] وتوصل المجتمعون إلى القرارات التالية:

- أن الجمعية التشريعية تعتبر الحماية التي أعلنتها إنجلترا من تلقاء نفسها على مصر باطلا لا قيمة له من الوجهة القانونية.
- تقرر الجمعية أن البلاد المصرية التي تشمل مصر والسودان مستقلة استقلالا تاما وفقا لقواعد الحق والعدل والقانون، وكل مظهر من مظاهر اعتداء القوة على هذا الاستقلال لا يؤثر وجوده من الوجهة القانونية وليس من شأنه إلا أنه يزيدنا تمسكا به.
- تحتج الجمعية على تعطيلها وعلى كل القوانين والنظامات التي وضعت في أثناء تعطيلها لصدورها من غير عرضها عليها.
- تحتج على كل الاعتداءات التي أصابت البلاد وأبناءها سواء كان الاعتداء واقعا على النفس أو المال أم أي نوع من أنواع الحرية.

(1)- أحمد رحيم فرهود العكيلي، **ثورة 1919م المصرية وأثرها على الحركة الوطنية في السودان حتى عام 1924م**، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، العدد 03، العراق،2019م ، ص 230.

(2)- نفسه.

- تحتج على البدء في مشروعات ري السودان وتطلب وفق هذه المشروعات وقفا تاما حتى يبت في المسألة المصرية ويعرض الأمر على الهيئة النيابية التي تمثل البلاد بجميع أجزائها وذلك للأسباب الآتية:
  - ❖ لأن مصر والسودان كل لا يقبل التجزئة، وكل مشروع يتعلق بهما لا يجوز تنفيذه قبل أن توافق الأمة عليه.
  - ❖ لأن هذه المشروعات لم تلاحظ فيها مصلحة السودان منفردا، ولا مصلحة مصر وحدها ولا مصلحة الاثنين معا، وقد قامت عليها اعتراضات فنية واقتصادية وسياسية وصحية من كثيرين ومنهم رجال من الإنجليز ذوو المكانة الذين أثبتوا أن كل هذه المشروعات ضارة بالبلاد وأنه لم يقصد بها سوى مصلحة الأجنبي، وفائدة رؤوس الأموال والشركات من الإنجليز.
- قررت أن ما قامت به أو تقوم به الهيئة الحاكمة ويكون فيه مساس بالاستقلال التام لمصر والسودان أو مصالحهما يعد لغوا ولا يلزم الأمة في شيء فالأمة وحدها صاحبة الشأن في تقرير كل ما يتعلق بأمورهما الحاضرة والمستقبلة[1].

ودخلت الحركة الوطنية السودانية في مرحلة جديدة بفعل عوامل عديدة منها انتشار مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، واتساع التعليم والذي أدى بدوره إلى نمو الحركة الوطنية والقومية، كما كان لتزايد الأطماع البريطانية في السودان دورا في إثارة سخط الشعب السوداني ضد بريطانيا، فأسس زعماء الحركة الوطنية نادي الخريجين منذ صيف سنة 1918م في مدينة أم درمان الذي أثار روح الحماسة عند السودانيين من خلال إصدار المنشورات السرية التي طالبت بالثورة ضد الوجود البريطاني حتى نيل الاستقلال، ويرجع العامل الأكبر في إشعال الحركة الوطنية في السودان إلى ثورة 1919م[2] وهذا ما جعل تيار

(1)- عبد الفتاح عبد الصمد منصور، المرجع السابق ص 259

(2)- نسمة سيف الإسلام سعد، **أثر ثورة 1919م في الحركة الوطنية في السودان 1919م-1924م**، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، العدد رقم 10، الجزائر، ديسمبر 2015م، ص ص 25-26.

كبير من السودانيين يرون في ثورة 1919م المخرج والمنفذ لهم، وبالتالي فإن ثورة 1919م لها الأثر البالغ في تطور مجريات الحركة السياسية في السودان.

وبعد أن اشتدت الثورة في مصر تم تعين الجنرال اللنبي Allenby مندوبا ساميا على مصر بسلطات واسعة[1] وهذا لمعالجة الوضع واتبع هذا الأخير سياسة التعاون مع الوفد وفي نفس الوقت قررت الحكومة البريطانية إرسال لجنة لتقصي الحقائق والأوضاع في مصر تحت قيادة ملنر Milner وزير المستعمرات وعضوية كل من رنيل رود، وجون ماكسويل John Maxwell، وهرسيت Hersit المستشار الأول في وزارة الخارجية وسبندر Spender من حزب الأحرار وصحيفة وستمنستر جاريتWestminster Jarrett، والسير أوين توماس من حزب العمال وغيرهم، لكن هذه اللجنة قوبلت بالمقاطعة، رغم أن خطة ملنر تقضي بعدم الإشارة إلى موضوع السودان ضمن اهتماماتها، إلا أن ملنر أرسل إلى السودان عضوين من لجنته وهما ماكسويلMaxwell وتوماس Thomasهذا الأخير خبير زراعي، وقد بقيا في السودان بضعة أسابيع، ومن ضمن ما توصلا إليه من أراء ضرورة عقد معاهدة بين البلدين ترضى فيها مصر مقابل تعهد بريطانيا بالدفاع عن سلامتها، واستقلالها هذا بشرط أن توافق على المعاهدة هيئة ممثلة للشعب حتى لو كانت الجمعية التشريعية المعطلة[2].

ويذكر ملنر"" ...ويجمل بنا في هذا المقام أن نورد بالإيجاز الأسباب التي نرى أنها تقضي باستحالة تسوية مسألة السودان على المبادئ التي يراد تسوية المسألة المصرية عليها، ونشير في الوقت عينه إلى الخطة العامة التي يلوح لنا أنها أصلح من سواها لسد حاجات السودان الحالية، إن الأكثرية الكبرى من أهل مصر متجانسة بالنسبة إلى سواها، وأما السودان فمقسوم بين العرب والسود، وفي كل من الجنسين الكبيرين أجناس وقبائل يختلف بعضها عن بعض اختلافا عظيما، ويضاد بعضها بعضا كثيرا، أما عرب السودان فيتكلمون باللغة التي يتكلم بها أهل مصر و تجمع بينهم جامعة الدين، والإسلام آخذ في الانتشار في

(1)- عبد الفتاح عبد الصمد منصور، المرجع السابق ص 254.

(2)- زناتي عامر، **الحركة الوطنية السودانية**، المرجع السابق، ص 149.

السودان حتى بين الأجناس غير العربية من أهله... والضرورة تقضي الآن بأن يكون السودان كله تحت سلطة واحدة عليا، ولكن لا يستحسن أن ينحصر الحكم كله في حكومة مركزية، بل الواجب إلقاء مقاليد إدارته بقدر الإمكان إلى حكام من الوطنيين حيثما وجدوا تحت المراقبة البريطانية، نظرا لاتساع أرجائه واختلاف طباع أهله وأخلاقهم، فالحكومة البيروقراطية المركزية لا تلائم السودان على الإطلاق، وإنما تلائمه اللامركزية، واستخدام العناصر الوطنية حيث يستطاع لقضاء الأعمال الإدارية البسيطة التي تحتاج البلاد إليها في الحالة التي هي عليها من التقدم، لأن ذلك يقلل نفقاتها ويزيد من كفاءة رجالها وحسن إدارتها ... ويقال بالإجمال أن الغرض الذي ترمي إليه السياسة البريطانية يجب أن يكون إخلاء جانب مصر من كل مسؤولية مالية للسودان، وتقرير العلاقات بين البلدين في المستقبل على قاعدة تضمن ارتقاء السودان ارتقاءً مستقلا ومصالح مصر الحيوية في ماء النيل، فلمصر حق لا ينازع فيه في الحصول على إيراد كاف مضمون من الماء لري أراضيها الزراعية الحالية، وعلى نصيب عادل من كل زيادة في إيراد الماء يتيسر للبراعة الهندسية أن تأتي بها..."[1].

إن تقرير ملنر ومقترحاته الواردة بشأن السودان كانت بمثابة خطة عمل لتحقيق هدف بريطانيا الأكبر في السودان وهو الانفراد به، الأمر الذي لم يكن يعني سوى إزالة كل أثر لمظاهر الوجود المصري هناك، وقد حدد التقرير دون لبس هذه الخطة في الآتي:

- تأسيس إدارة لامركزية في السودان تنتهي فيما تنتهي إليه بالاستغناء عن الموظفين المصريين في حكومته.
- إخلاء السودان من القوات المصرية، وقيام قوة سودانية خالصة تدين بولائها للحاكم العام وحده.

(1)- رئاسة مجلس الوزراء، المصدر السابق، ص ص 13-14. وأنظر أيضا: الشيخ عووضه، المصدر السابق، ص ص 23-24. وأنظر أيضا: تقرير ملنر، **المسألة المصرية في دورها الأخير**، دار البستاني، مصر، 01مارس1921م، ص 105.

- إخلاء جانب مصر من كل مسؤولية مالية تجاه السودان.
- تعيين حاكم عام ملكي للسودان بدل حاكمه العسكري.
- صدور تصريح رسمي تعترف فيه بحق مصر في الحصول على إيراد كاف مضمون من الماء لري أراضيها وعلى نصيب عادل من كل زيادة في إيراد النهر نتيجة تنفيذ المشروعات الهندسية المختلفة على النيل[1].

على أن ينتهي تنفيذ هذه الخطة إلى قصر العلاقات بين مصر والسودان على رابطتي الجوار والمشاركة في ماء النيل مع حدوث كل ذلك في نطاق الاتفاق الثنائي المعقود بين مصر وبريطانيا سنة 1899م، والذي تتمسك به بريطانيا كأساس يحدد وضع السودان السياسي وعلاقاته بكل من إنجلترا ومصر[2].

وهكذا يكون تقرير ملنر قد منح الأوضاع في السودان نوعا من الوضوح المطلوب لها بالنسبة لسياسة بريطانيا تجاهه.

خامسا: لجنة ملنر وجنوب السودان:

أما جنوب السودان فقد قدمت الحكومة السودانية ممثلة في الإدارة البريطانية لملنر ثلاث مذكرات :

- **المذكرة الأولى:** في 1920/02/15م وضعت سياسة حكومة السودان في المديريات الجنوبية بانها كانت تهدف لعزلها عن المؤثرات الإسلامية لأبعد ممكن، فلا يستخدم فيها من الموظفين غير السود إلا إذا دعت الضرورة القصوى لذلك، وفي الحالات القليلة التي كانت تحتم استخدام موظفين مصريين في الجنوب فإن الإدارة تتحرى أن يكونوا من الأقباط ما أمكن، يضاف إلى ذلك أن الأحد قد جعل يوم العطلة الأسبوعية بدلا من يوم الجمعة كما هو الحال في المديريات الشمالية، وأن الجمعيات التبشيرية المسيحية تلقى كل تشجيع ممكن من قبل الإدارة، وأن فصل الجزء الجنوبي

(1)- عبد الفتاح عبد الصمد منصور، المرجع السابق ص 278.

(2)- نفسه.

الأسود عن الإقليم الشمالي العربي من السودان، وضمه آخر الأمر إلى إدارة أخرى تنشأ في أواسط إفريقيا مازال موضوع نظر المسؤولين[1].

- **المذكرة الثانية:** في 1920/02/25م جاءت تحت عنوان فصل السودان عن مصر وأشارت إلى إنشاء نظام لامركزي في السودان، فأشارت إلى فكرة إنشاء نظام لامركزي في السودان يستهدف فصل الأقاليم الزنجية عن المناطق العربية، وأن الفصل التام بين الإقليمين أمر صعب للغاية، وتمضي المذكرة في بيان الحدود التي يمكن إنشاؤها بين الشمال والجنوب فتذكر بأن خطا يمتد من الشرق إلى الغرب محاذيا لنهر البارو ونهر السوباط ثم النيل الأبيض وبحر الجبل قد يكون بداية حسنة لوضع حدود فاصلة بين الإقليمين[2].
- **المذكرة الثالثة:** وصلت في 1920/03/14م وقد تناولت الفصل بلهجة حاسمة فذكرت أنه لابد من دمج الأقاليم الزنجية من السودان في إدارة ممتلكاتنا الأخرى مثل أوغندا وشرق إفريقيا، أما المديريات العربية فستتطلب نوعا آخر من الترتيبات الإدارية، ولذلك فلابد من بحث إمكان إنشاء اتحاد فيدرالي في إفريقيا الوسطى يكون تحت الإدارة البريطانية، ويضاف إليه السودان الزنجي في الوقت المناسب طبعا، وناقشت المذكرة الهدف السياسي الذي تسعى إليه بريطانيا وهو إبعاد جنوب السودان عن المؤثرات العربية الإسلامية ووضع سياسة جديدة للجنوب بقولها ""...إن سياسة الحكومة هي الحفاظ بقدر الإمكان على جنوب السودان بعيدا عن التأثير الإسلامي، ففيه يتم توظيف المأمورين السود، وعندما يكون من الضروري إرسال كتبة من

(1)- جوهر موسى النهار المهيدات، **السياسة البريطانية و أثرها في تكوين مشكلة جنوب السودان 1899م-1956م**، المرجع السابق، ص 101.

(2)- نفسه، ص 102.

المصريين فيختار الأقباط، وأصبح يوم الأحد هو يوم العطلة بدلا من يوم الجمعة كما هو في الشمال، هذا بالإضافة إلى تشجيع المشروعات التبشيرية..."[1].

وبذلك نجد المذكرات الثلاث التي قدمتها لجنة ملنر، وما نادى به مديرو المديريات الجنوبية في نفس الفترة، وهي النداءات التي غذتها وحفزتها المخابرات البريطانية، جعل هذه الأخيرة تعمل على اتخاذ الإجراءات الفعلية لفصل الجنوب عن الشمال، وهذا رغم أن تقرير ملنر كما هو مبين لم يقم بتقديم التوصيات اللازمة حول السودان الجنوبي(... أما مسألة السودان فلم تطرح تحت البحث ولكن الوفد قد حصل على تأكيدات تضمن الطمأنينة على مياه النيل لري الأراضي المصرية المزروعة الآن والقابلة للزراعة في المستقبل...)[2] بحد ذاته، باستثناء سياسة اللامركزية التي أوصت بها إحدى المذكرات باتخاذها لفصل الأقاليم الزنجية عن المناطق العربية، وانسجاما مع هذه السياسة تقرر عدم حضور حكام المديريات الجنوبية الثلاث بحر الغزال وأعالي النيل ومنقلا للاجتماعات السنوية لحكام المديريات في الخرطوم، وقرروا أن يعقدوا اجتماعاتهم في الجنوب، وأن يحافظوا على الاتصال بحكام كينيا وأوغندا[3] وهذا لربط جنوب السودان أكثر بشرق إفريقيا، وفصله عن كل ماهو شمالي عربي مسلم.

أما عن دوافع بريطانيا للمضي في فصل جنوب السودان عن شماله، فمرد ذلك لعدة عوامل وظروف منها:

- تغير نظرة الدول الاستعمارية بما في ذلك بريطانيا تجاه البلاد المستعمرة، فقد أخذت السلطات البريطانية تعمل على مساعدة الدول المستعمرة على التطور بدلا من سياسة إخضاعها وإذلالها واستنزاف مواردها وهو بنظام الانتداب، ومما ساعد ذلك تكوين عصبة الأمم التي دارت بها مداولات حول شؤون المستعمرات والاهتمام بتطوير المجتمعات المتخلفة.

---

(1)- نفسه.

(2)- تقرير ملنر، المصدر السابق، ص 149.

(3)- زكي البحيري، **مشكلة جنوب السودان بين الميراث التاريخي والتطورات السياسية**، المرجع السابق، ص 68.

- أن الإرساليات التبشيرية التي كانت توجه منذ 1910م عناية خاصة بالمستعمرات أكثر من الدول الاستعمارية، والتي حالت الحرب دون ازدياد نشاطها في مجالات التعليم والتبشير والخدمات الطبية، قد قررت التعاون مع الحكومة أكثر من ذي قبل في أداء تلك الخدمات، ومن ثمة نشأت الدراسات الخاصة التي قامت بها لجنة فليب ستوك Phelps Stokes كما تكونت اللجنة الاستشارية الخاصة بدراسة النظم التعليمية في إفريقيا الاستوائية[1].
- أدى نمو الروح الوطنية لدى المواطنين بعد الحرب العالمية الأولى إلى إشاعة الحذر بالنسبة لتصرفات الإدارة البريطانية، فقد كان انتشار الوعي الوطني يتمركز في الشمال، وكانت قيادة الحركة الوطنية بأيدي المثقفين السودانيين، إضافة إلى ظهور قيادة متمرسة مناضلة من الضباط ومعظمهم من العناصر الزنجية.
- أصبح نظام الحكم غير مباشر منذ نهاية الحرب العالمية وهو السياسة الرسمية للإدارة البريطانية.

مثلت مقترحات لجنة ملنر بداية مرحلة جديدة بالنسبة لجنوب السودان في الحكم والسياسة والاقتصاد، فأصبحت تلك المقترحات تمثل في جملتها الآراء الرسمية للحكومة البريطانية بالنسبة لهذا الإقليم، وبداية الفصل بين الشمال والجنوب، وهو ما تريده بريطانيا مستقبلا، مع محاولة ربطه بمستعمراتها في شرق إفريقيا، وخلق هوة بينه وبين الشمال من جهة وبينه وبين مصر من جهة.

سادسا: قانون المناطق المقفولة:

على إثر تقري لجنة ملنر وما صاحبه من مذكرات زودته بها الإدارة في السودان، إضافة إلى تبني مديري المديريات الجنوبية لسياسة الفصل وعدم حضورهم للاجتماع مع مديري مديريات السودان في الخرطوم، أصبح واضحا ما ترمي إليه السياسة البريطانية في السودان،

(1)- جوهر موسى النهار المهيدات، **السياسة البريطانية و أثرها في تكوين مشكلة جنوب السودان 1899م-1956م**، المرجع السابق، ص 105.

وأصبحت هذه السياسة تأخذ شكلها التطبيقي اعتبارا من 1921م، وبلغت ذروتها سنة 1930م، ومن خلال منشور للي ستاك سنة 1921م الذي يقول فيه ""... اتخذت عدة خطوات تجريبية منذ بداية 1921م في سبيل إعطاء المواطن قسطا من تصريف شؤونه ومساعدته ليعد نفسه للمسؤوليات المتزايدة المقترنة بهذا العمل... وباختصار هو ترك مسؤولية الإدارة في يد السلطات الوطنية حيثما وجدت تحت إشراف الحكومة مبتدئة بما هو موجود فعلا من سلطات في يدهم مع الاعتراض على كل تصرف خطير أو غير عادل وتدعيم كل ماهو عادل ومناسب لمصلحة الأهالي..."[1].

من خلال هذا المنشور ندرك تماما أن الإدارة البريطانية في السودان أخذت في اتخاذ الخطوات اللازمة لعملية فصل شطري السودان.

ولعل من بين أهم ما باشرت به هو قانون المناطق المقفولة، والذي يعني تحريم دخول بعض مناطق السودان على السودانيين من المناطق الأخرى إلا بتصريح من المدير أو السكرتير الملكي يحدد فيه مدة الزيارة ومكانها والغرض منها[2] ويطلق عليه أيضا قانون الجوازات وتصاريح العمل، وقد صدر هذا القانون في 02سبتمبر 1921م[3].

هذا القانون يعتبر من أكثر الوسائل التي اتخذتها الإدارة البريطانية في السودان لإبعاد الشماليين والمصريين عن تلك المديريات المعنية بالقفل، وهذا حتى تتمكن الإدارة والمبشرين من صياغة تلك المديريات وبألوان مختلة من الديانات والثقافات غير الإسلامية والعربية، وفصله فصلا تاما عن جزئه الشمال.

وخول هذا القانون المذكور الحاكم العام أو من ينوب عنه في المراكز والأقاليم من مديرين ومفتشين سلطة أو حق إعلان أي جزء من السودان منطقة مقفولة، وقد جعلت المناطق

---

(1)- جوهر موسى النهار المهيدات، **السياسة البريطانية و أثرها في تكوين مشكلة جنوب السودان 1899م-1956م**، المرجع السابق، ص 105.

(2)- عبد العظيم الديب، المصدر السابق، ص 42.

(3)- إبراهيم أحمد العدوي، يقظة السودان، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 1956م،

المقفولة بموجب هذا القانون تنقسم إلى قسمين، القسم الأول مناطق مقفولة تماما، وقد حرم دخولها على الأجانب والسودانيين تحريما تاما، أما القسم الثاني فلقد سميت بالمناطق المقفولة العادية، وجعلت هذه موضع نظر الإداريين البريطانيين، إن شاءوا منحوا التراخيص الناس اللازمة وإن شاءوا منعوهم، و إن شاءوا سحبوها منهم دون إبداء سبب أو مبرر، وقد يكون المنح مشروط بشروط معينة تحددها الجهة التي تصدر التصريح عنها بحيث يكون في مقدور تلك الجهة قانونا بإلغاء التصريح الممنوح في أي وقت ترى فيه أن الشخص الذي منح التصريح قد أخل بأي من الشروط المذكورة فيه[1].

أما المناطق التي شملها القانون والمقفلة بشكل كامل والأخرى بشكل جزئي فتمثلت فيمايلي:

- مديرية دارفور.
- مديرية بحر الغزال.
- مديرية منقلا (الاستوائية).
- السوباط ومركز بيور[2].
- ما يقع من مديرية حلفا ودنقلة إلى الغرب من مسافة 20ميلا عن النهر بين وادي حلفا والدبة إلى الغرب من خط مرسوم إلى الجنوب حتى الحد الجنوبي من المديرية.
- جميع مديرية كردفان ماعدا الجزء الواقع شرق وشمال الخطين التاليين:

الأول : خط مرسوم من أبو حزام إلى الأبيض ثم إلى بارا ثم إلى كجمار ثم جبل حراز ومنه شمالا إلى حد المديرية.

الثاني : خط مرسوم من أبو حراز إلى باروكي ثم الشركيلة ومنها شرقا إلى الحد الشرقي من المديرية.

(1)- صديق الفكي علي، **سياسة الإدارة البريطانية في منطقة كردفان 1914م-1947م**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 2000م، ص 26

(2)- عبد العظيم الديب، المصدر السابق، ص 42.

- جميع مديرية جبال النوبة ماعدا الجزء الواسع شرق خط مرسوم من الملاكال ومنها شرقا إلى حد المديرية[1].

والجدول التالي يبين المناطق المقفول بالميل المربع[2].

المديرية	المساحة المقفلة بالميل المربع	مساحة المديرية
دارفور	١٣٨ ١٥٠	١٣٨٫١٥٠
الاستوائية	١٥٩ ٠٢٥	١٥٩٫٠٢٥
اعالى النيل	٠٩٢ ٢٧٠	٩٢٫٢٧٠
كردفان	١٤٦ ٥٨٠	١٤٦٫٩٣٠
الشمالية	١٦٦ ٢٠٠	٣٩٢٫٢٠٠
النيل الأزرق	٠١٥ ٠٠٠	٥٤٫٧٧٥
الجملة	٧٠٧ ٢٢٥	

والملاحظ لهذه المناطق التي سن القانون قفلها على الأجانب والسودانيين يرى أنها تضم الجهات التي تشمل جنوب السودان، أي التي لم تتأصل فيها العروبة بعد، وكذلك الجهات العريقة في ميدان العروبة مثل دارفور وكردفان وجبال النوبة، ذلك أن الإدارة البريطانية استهدفت تمزيق وحدة السودان ومنع امتزاج سكانه مع بعضهم البعض، وهي تريد تربية أبناء الجنوب تربية خاصة [3]وفصله فصلا تما وهي السياسة التي أتت أملها في قادم الأيام.

وختاما يمكن القول أن سياسة بريطانيا في خلق مشكلة جنوب السودان لم تأت من فراغ، فأسباب المشكلة كامنة في مجتمع جنوب السودان، ولكن بريطانيا عملت على تأجيجيها وإذكاء نارها في وقت مبكر، لكي تمهد لانفصال شطري السودان شمال وجنوب، ولخلق شعبين متباينين لغة ودينا، وحتى في الجنوب نفسه ميزت بين القبائل الكبيرة والصغيرة، وهذا

(1)- إبراهيم أحمد العدوي، المصدر السابق، ص 63.

(2)- وفد السودان، المصدر السابق، ص 28.

(3)- نفسه.

تعمدا لعدم استقرار هذا الإقليم لكي تزيد من فوارق الانفصال خاصة بين تلك القبائل التي لها جذور في الشمال محاولة استئصال هذه الجذور.

ومع نجاح التعليم الإرسالي في خلق طبقة من المتعلمين الجنوبيين الذين قادوا فيما بعد الحركة السياسية الحديثة في الجنوب، إلا انه عمق مشاعر العداء نحو الشمال، وأفرز شعورا متبادلا بعدم الثقة بين متعلمي الشمال ومتعلمي الجنوب.

كما أدى اختلاف المناهج واستخدام اللغة الإنجليزية لغة للتفاهم ووسيلة للتدريس إلى تخريج أجيال من سكان الجنوب تختلف اختلافا جوهريا عن مثيلاتها في الشمال، وإيجاد شقة بين أجزاء البلد الواحد.

وبالرغم من التغيير الجذري في سياسة الحكومة البريطانية الموجودة في السودان تجاه الجنوب، إلا أن الفجوة التي تركتها السياسة التعليمية جعلت من الصعوبة بمكان للجنوب أن يلحق بالشمال، ولم تفلح في تمهيد الطريق لأبناء الجنوب حتى يشقوا طريقهم في سلم الرقي الاجتماعي مع نظرائهم الشماليين، كما لم تساعد جهود الحكومة السودانية لأخذ المدارس التبشيرية والتركيز على الإسلام بدلا عن المسيحية وعلى اللغة العربية بدلا عن الإنجليزية .

إن ثورة 1919م المصرية ساهمت بشكل كبير في تبلور الفكر التحرري السوداني، وهذا ما كان في ثورة 1924م التي فجرها علي عبد اللطيف في السودان.

كما أن لجنة ملنر ساهمت بقراراتها وخاصة تلك المذكرات الثلاث التي تخص السودان في زيادة تعميق الهوة بين الشمال والجنوب.

أوضحت السياسة البريطانية أهدافها من قانون المناطق المقفولة، إذ سوت بين السوداني الشمالي والأجنبي، كل منهما لا يستطيع الدخول إلى جنوب السودان إلا بترخيص يحدد مدة الإقامة والغرض من الزيارة، فالسوداني الشمالي الذي له الحق في التجوال في أرضه أصبح بحكم هذا القانون ممنوع من زيارة أهله في جنوب السودان، ومحرم عليه مزاولة أي عمل هناك.

كما أن هذا القانون بث في نفوس الجنوبيين الخوف نحو إخوانهم الشماليين، وتم عزلهم عن المؤثرات الخارجية من مظاهر الرقي والحضارة، وحرمانهم من التمدن والعمران، وخلق هذا القانون في الجنوب مجموعات سكنية بعيدة في تفكيرها عن بني جلدتها في السودان.

كما أن هذا القانون أتاح الفرصة للجمعيات التبشيرية لاستغلال هذا الفراغ وتبشير جنوب السودان، وتنفيذ السياسة البريطانية الرامية لفصله فصلا تاما عن جزئه الشمالي.

الخاتمة

خـاتمة:

وفي الأخير يمكننا القول أن السودان قبل سنة 1821م كان يتكون من مجموعة من المماليك والسلطنات الإسلامية المنفصلة عن بعضها البعض، وكانت الروح السائدة فيه هي روح القبيلة، أما جنوب السودان فقد كان عبارة عن مجموعة من القبائل الممثلة في قبائل الدينكا والزاندي والنوير والشلوك، هذه القبائل تشكل في مجموعها جنوب السودان الذي لم يكن معروف بهذا الاسم، وقد مثلته كل من مديريات الاستوائية وأعالي النيل وبحر الغزال.

إن سودان القرن التاسع عشر كان يشكل جزءا هاما من مشروع محمد علي باشا لإقامة إمبراطورية كبيرة، ودولة حديثة وقوية تشمل معظم بلدان الوطن العربي وقتذاك، ومن ضمن الأهداف التي دفعته للسيطرة على السودان أنه يستهدف وضعه في مصر ضد خطر احتمال الغزو والهجوم من قبل الدول الأوروبية خاصة بريطانيا، ولتأمين ما يحتاجه لمشروعه التوسعي وكذلك لبناء الدولة الحديثة التي كان يطمح لها.

تعود جذور الأطماع البريطانية في السودان إلى ما قبل قيام المهدية، خاصة في منطقة خط الاستواء بدعوى محاربة تجارة الرقيق واكتشاف منابع النيل، وازدادت هذه الأطماع في عهد الخديوي إسماعيل، وكانت تعتبر وادي النيل وحدة واحدة من منبعه إلى مصبه، وازداد هذا التوجه بعد احتلالها لمصر، فمن يسيطر على مصر لابد له من السيطرة على السودان، وهذا لأنه في نظرها أنه امتداد طبيعي وجغرافي لمصر، ولذلك اعتبرت السودان منطقة نفوذ خاصة بها فاستغلت قيام الحركة المهدية سنة 1881م لإضعاف النفوذ المصري في السودان، وأعلنت موقفها مما يجري في السودان وهو اتخاذ سياسة عدم التدخل، وأن إعادة النظام إليه ليس جزءا من مهامها، وتركت الحكومة المصرية تواجه حركة محمد أحمد المهدي لوحدها.

شكل نوع إدارة السودان من طرف الحكام المصرين تذمر وسخط السودانيين، إذ كان ينظر إلى هذه الإدارة على أنها لا تتلاءم وطبيعة السكان، خاصة بما امتازت به من تسلك الحكام

وقسوتهم، لذلك فقد كانت الحافز لقيام ثورة محمد أحمد المهدي، هذه الشخصية التي صقلتها الظروف الدينية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية للقيام بثورتها ضد الوضع المتردي الذي كان يعيشه السودان في تلك الفترة.

استطاعت ثورة محمد أحمد المهدي في أربع سنوات امتدت من 1881م إلى 1885م أن تحقق عدة انتصارات على الحكم المصري القائم بفضل التفاف السودانيين حول شخصيته، مما جعل ثورتها ثورة شعبية، استطاعت في الأخير إجبارهم على التخلي على السودان وتحرير الخرطوم.

إن توقيت قيام هذه الثورة في نقطة زمنية معينة وقيادة معينة وبمحتوى فكري معين هو الناحية الجوهرية التي تهتم بها التفسيرات الأحدث لثورة المهدي، فيعود هذا إلى التقاء العوامل العثمانية والسودانية والمصرية، و قدرة المهدي على نقل أفكاره إلى أكبر دائرة ممكنة سواء شفهيا أو كتابيا من خلال منشوراته المعروفة، وكذلك من خلال الوفود التي كانت تفد إليه من كل جهات السودان مبايعة له، بفضل هذا اكتسبت هذه الثورة الطابع الشعبي لها.

أقام محمد أحمد المهدي نظاما يرتكز في الأساس على النظام الإسلامي فنظم إدارته الداخلية ، وقسم البلاد إلى عمالات، كما نظم جيشه بأن أعطاه صبغة الحداثة ، لكن القدر شاء أن يأخذه دون أن يتم مشروعه التوسعي فتوفي بعد شهور من فتحه للخرطوم تاركا وراءه هم هذه الدولة لخليفته عبد الله التعايشي، هذا الأخير الذي لم يستطع أن يحافظ على هذا الموروث، وهذا لكثرة المشاكل التي واجها، وتكالب قوى الاستعمار الغربي عليه.

كانت ثورة محمد أحمد المهدي بمثابة إعلان وتعريف بالسودان ترابا و أهلا، فقد كان السودان قبلها ذا تاريخ قديم طواه النسيان وصار قبيلها محافظة نائية من محافظات مصر الخديوية تتأثر بالإحداث ولا تؤثر فيها، لكن بعد قيام الثورة صار السودان مسرح أحداث عظام وقف العالم الإسلامي والعربي، والإفريقي والأوروبي والأسيوي يشاهدها ويتتبع أحوالها من موقف التعاطف في عالم إسلامي يتطلع للبعث والاتحاد، وعالم عربي يتحرق للتخلص

من الظلم ولرد الكرامة العربية السلبية وعالم إفريقي وأسيوي يتغنى بالخلاص من السلطان الأوروبي ويطرب طربا هائلا للحركات التي تتحداه وتنازل وتهزمه، ومن موقف الإشفاق والخوف في عالم أوروبي كان يرى أن ازدهاره الاقتصادي وضمان حصوله على المواد الخام وعلى الأسواق مقرونا بفرض الأسر والاستعمار والحماية على الأقطار الأخرى.

كانت بريطانيا مقتنعة باستحالة قضاء الحكومة المصرية على حركة الدراويش في ضل ضآلة الموارد العسكرية والمالية، في حين أن بريطانيا عملت على فصل السودان عن مصر بعد هزيمة هيكس، وتبين لها ضعف سياستها فاتخذت قرارا بإخلاء السودان وفرض هذا القرار على الحكومة المصرية، هذه الأخيرة التي لم تفكر في التخلي عن السودان.

اتفق الكثير من المؤرخين على أن عصر الخليفة عبد الله في السودان عصر امتاز بالعنف والقسوة، وغلبت على أحكامهم مسلمات معينة ركزت على شخص الرجل لا على الدولة التي حكمها، ودون اهتمام بالدولة، ومما واجهته من تحديات .

إن عهد الخليفة عبد الله كمثل كل عهود الثورات على أنظمة المجتمع يرافقه العنف ولا يقبل إلا الانصياع لأوامر موحده، ولا مكان للمخالفين فيه، لقد كان العهد عهد ثورة على ما ألفه الناس من عادات وتحلل في الدين و الاجتماع، وكان طبيعيا أن لا يرضى الكثيرون باستبدال هذه الحالة بالشرائع والقوانين، فقد ورث الخليفة عبد الله عن المهدي مثلا عليا للحياة الفاضلة فبديهي وهو يؤمن ويعتقد برسالة المهدي وما جاء بها ألا يفرط في قليل منها، فالشريعة الإسلامية تطبق دون تهاون ومنشورات المهدي وأقواله كلها واجبة التنفيذ، بل ويجب عقاب مخالفيها، والذي ينكر المهدية أو يتقاعس عن الجهاد أو يفض الطاعة، أو حتى يتردد فهو خارج عن الدعوة المهدية، وهو مرتكب للخيانة العظمى للدولة، فمن آمن عن عقيدة وإيمان خضع للنظام الجديد بل وجد فيه لذة روحية و بذلك للمهدية بالنسبة للدولة في عهد الخليفة عبد الله هي التوجه الأساسي للحكم.

أشتد الضغط الاستعماري على الدولة المهدية في عهد الخليفة من جبهات عدة بسبب المطامع الاستعمارية من إنجلترا وإيطاليا وبلجيكا وتضافرت مع الظروف الداخلية والثورات التي تتابعت على الدول المهدية، وكان أن فقدت الدولة المهدية الكثير من الإمكانات المادية و البشرية، وبسبب ذلك العداء مع عدم اتصالها بالعالم الخارجي و معرفة مدى التطور وخاصة في المجال العسكري الذي كان الفيصل في نهاية الدولة المهدية وبالتالي فقد تضافرت العوامل الداخلية مع عوامل الضغط الخارجي فقضى على أول دولة سودانية موحدة ومستقلة.

ومهما قيل عن عصر الخليفة عبد الله فقد أقام الرجل دولة سودانية أجلت خضوع السودان فريسة لموجة التكالب الاستعماري الذي راحت ضحيته القارة الإفريقية بعض الشيء، و أقامت الدولة نظمها وفقا لما اختطه قائد ثورتها الإمام المهدي، و ظل الخليفة عبد الله مثابرا في العمل على إتمام أنظمة الدولة و استمرارها حتى نهاية عهده.

لجأت بريطانيا في تنفيذ في السودان إلى الضغط على الخديوي والحكومة المصرية وبشكل إجباري، وهذا ما ظهر في اتخاذها قرارات إخلاء السودان ثم استرجاعه فيما بعد، في الوقت الذي كان للرأي العام البريطاني تأثير كبير على سياسته، فقد عملت الحكومة البريطانية على مراقبة أحوال السودان بعد إخلاءه واعتباره من أملاك مصر تسترجعه متى حان الوقت المناسب، وذلك لإبعاد أطماع الدول الأوروبية الاستعمارية عنه، بعقد سلسلة من المعاهدات، وتبرير وجودها في مصر من أجل بقاء السودان منطقة نفوذ لها، ولجأت لتنفيذ سياستها بإسناد الأمر للحكومة المصرية حتى لا تتحمل أعباء الأعمال العسكرية والمالية اللازمة لذلك، وحتى لا يؤدي ذلك إلى احتجاج الدول الأوروبية الطامعة والمنافسة لبريطانيا في السودان.

وفي الوقت الذي كانت مصر وبريطانيا تعملان على استعادة السودان وضمها لأملاك مصر، كان في ذهن كرومر وحكومته نوع من الإدارة لا يعيد للسودان النظام الذي كان

سائدا قبل انفجار ثورة المهدية، نظام يعطي من الناحية القانونية حق امتلاك السودان الثنائي بين مصر وبريطانيا، ويخبئ في ثناياه سلطة بريطانيا المطلقة على السودان والانفراد به، وهذا ما جاء في اتفاقية الحكم الثنائي أو الاتفاقية المولدة.

جاءت اتفاقية الحكم الثنائي في اثني عشر مادة لتؤسس لنظام حكم فريد من نوعه فرضته بريطانيا دون استشارة مصر، وليطبق هذ النظام في السودان لانفراد بريطانيا به مع رفع العلمين المصري والبريطاني هذا الأخير الذي كانت له اليد العليا في إدارة شؤون السودان.

وقد ضمت هذه الاتفاقية جانبين الجانب السياسي الذي رسم حدود السودان السياسية وغبرها من المواد الأخرى، أما الجانب الإداري فقد حدد نوع الإدارة الذي يدار بها السودان بعد الاتفاقية.

تباينت ردود الأفعال حول اتفاقية الحكم الثنائي لكن هذه المقاومة لم تستطع تغير ما يمكن تغييره، فقد قاومت القبائل السودانية الحكم الإنجليزي، لكن قوة المستعمر استطاعت القضاء عليه.

ففي جنوب السودان الممثلة في مديريات أعالي النيل والاستوائية ومنقلا قاومت القبائل القاطنة في هذه المناطق واستمرت مقاومتها حتى سنة 1929م.

كانت سياسة بريطانيا الإدارية تهدف إلى فصل السودان عن مصر وجنوب السودان عن شماله، من خلال إقناع السودانيين بان مصر ترمي إلى استعبادهم واستغلالهم هذا من جهة، وكذلك إقناع سكان الجنوب بأن سكان الجنوب كانوا مجرد جلابة كما استعبدوهم أيام حكم المهدية، لذلك سعت بريطانيا منذ البداية إلى تكريس حالة الانفصال والتجزئة في الجنوب وذلك من خلال تشجيعها للإرساليات المسيحية لارتياد الجنوب واستيطانه وكان معظمهما من الأمريكان والأوربيين لغرض التبشير للدين المسيحي.

طبقت بريطانيا نوعا جديد من الإدارة في جنوب السودان، فكانت السلطة العليا في هذه الناطق طبعا بعد استشارة الحكام العام في السودان تؤول للمفتش الإنجليزي، ثم لزعماء

القبائل هؤلاء الذين أغرتهم السلطات البريطانية بمنحهم بعض الحرية في بادئ الأمر، لكن بعد ذلك انفردت بالحكم في الجنوب، خاصة بعد إبعاد المصريين عنه وان كان ولابد من وجودهم فيقتصر على القبطي منه دون المسلم، وهذا لأنها تمكنت من محاصرة الإسلام واللغة العربية في هذا الإقليم، كما أن إنشائها للفرقة الاستوائية المكونة من الجنود الجنوبيين مكنها من إبعاد الجند المصرية عن جنوب السودان.

إن سياسة بريطانيا في خلق مشكلة جنوب السودان لم تأت من فراغ، فأسباب المشكلة كامنة في مجتمع جنوب السودان، ولكن بريطانيا عملت على تأجيجيها وإذكاء نارها في وقت مبكر، لكي تمهد لانفصال شطري السودان شمال وجنوب، ولخلق شعبين متباينين لغة ودينا، وحتى في الجنوب نفسه ميزت بين القبائل الكبيرة والصغيرة، وهذا تعمدا لعدم استقرار هذا الإقليم لكي تزيد من فوارق الانفصال خاصة بين تلك القبائل التي لها جذور في الشمال محاولة استئصال هذه الجذور.

ومع نجاح التعليم الإرسالي في خلق طبقة من المتعلمين الجنوبيين قادوا فيما بعد الحركة السياسية الحديثة في الجنوب، إلا انه عمق مشاعر العداء نحو الشمال، وأفرز شعورا متبادلا بعدم الثقة بين متعلمي الشمال ومتعلمي الجنوب، كما أدى اختلاف المناهج واستخدام اللغة الإنجليزية لغة للتفاهم ووسيلة للتدريس إلى تخريج أجيال من سكان الجنوب تختلف اختلافا جوهريا عن مثيلاتها في الشمال، وإيجاد شقة بين أجزاء البلد الواحد، وبالرغم من التغيير الجذري في سياسة الحكومة البريطانية الموجودة في السودان تجاه الجنوب، إلا أن الفجوة التي تركتها السياسة التعليمية جعلت من الصعوبة بمكان للجنوب أن يلحق بالشمال، ولم تفلح في تمهيد الطريق لأبناء الجنوب حتى يشقوا طريقهم في سلم الرقي الاجتماعي مع نظرائهم الشماليين، كما لم تساعد جهود الحكومة السودانية لأخذ المدارس التبشيرية والتركيز على الإسلام بدلا عن المسيحية وعلى اللغة العربية بدلا عن الإنجليزية .

إن ثورة 1919م المصرية ساهمت بشكل كبير في تبلور الفكر التحرري السوداني، وهذا ما كان في ثورة 1924م التي فجرها علي عبد اللطيف في السودان، كما أن لجنة ملنر ساهمت بقراراتها وخاصة تلك المذكرات الثلاث التي تخص السودان في زيادة تعميق الهوة بين الشمال والجنوب.

أوضحت السياسة البريطانية أهدافها من قانون المناطق المقفولة، إذ سوت بين السوداني الشمالي والأجنبي، كل منهما لا يستطيع الدخول إلى جنوب السودان إلا بترخيص يحدد مدة الإقامة والغرض من الزيارة، فالسوداني الشمالي الذي له الحق في التجوال في أرضه أصبح بحكم هذا القانون ممنوع من زيارة أهله في جنوب السودان، ومحرم عليه مزاولة أي عمل هناك.

كما أن هذا القانون بث في نفوس الجنوبيين الخوف نحو إخوانهم الشماليين، وتم عزلهم عن المؤثرات الخارجية من مظاهر الرقي والحضارة، وحرمانهم من التمدن والعمران، وخلق هذا القانون في الجنوب مجموعات سكنية بعيدة في تفكيرها عن بني جلدتها في السودان، كما أن هذا القانون أتاح الفرصة للجمعيات التبشيرية لاستغلال هذا الفراغ وتبشير جنوب السودان، وتنفيذ السياسة البريطانية الرامية لفصله فصلا تاما عن جزئه الشمالي

كانت سياسة الحكومة الاستعمارية البريطانية تجاه جنوب السودان مستمدة من نظرتها في تباين المديريات الجنوبية عن المديريات الشمالية في اللغة والثقافة والعرق، إلا أنها لم ترغب في فصل هذه المديريات الجنوبية عن الشمالية لحين انتهاز الوقت المناسب لذلك، ولذا كرست عشرين سنة لتدعيم وتقوية قبضتها، وعندما دانت لها كل الصقاع بالولاء أخذت تبحث عن أنجع السبل في تحقيق إرادتها، فكونت مجموعات عنصرية ووحدات قبلية كل منها يتميز بطابع الذاتية التي تبنى أساسا على العادات والتقاليد المحلية، حيث التزمت بعدم تغيير الأوضاع المتبعة هناك رغم شذوذ بعضها بالنسبة للسلوك الحضاري.

اعتمد الاستعمار البريطاني في تحقيق سياسته الرامية لفصل جنوب السودان على الكثير من الإرساليات التبشيرية، هذه الأخيرة التي وجدت الفرصة سانحة لتوسيع نشاطها التبشيري في جنوب السودان ومواجهة الإسلام والعرب، منفذة السياسة الاستعمارية البريطانية التي كانت قد رسمتها الحكومة الاستعمارية في سبيل فصل جنوب السودان والاستفراد بحكمه.

كما عملت السياسة البريطانية بصورة جادة على فصل جنوب السودان عن الشمال، وقد استخدمت الإدارة البريطانية عدة أساليب رسخت لمفهوم وثقافة الانفصال، وهي سياسات صبت كلها في خانة وضع الحواجز النفسية والاجتماعية بين إنسان جنوب السودان والشمال، فسياسة المناطق المقفولة أوقفت التلاقي بينهما، وجعلت منهما شعبين مختلفين وهذا ما كانت تصبو إليه بريطانيا لكي تخلق في الوطن الواحد شعبين متمايزين عرقين ودينيا بفعل الإرساليات التبشيرية.

الملاحق

الملحق رقم 01

خريطة تبين الحدود الجغرافية للسودان [1]

(1)- جرهام ف توماس، **السودان الصراع من أجل البقاء 1984م-1993م**، ترجمة الطيب زبير الطيب منصور، دار الفرجاني، مصر، 1998م، ص 164.

الملحق رقم 02

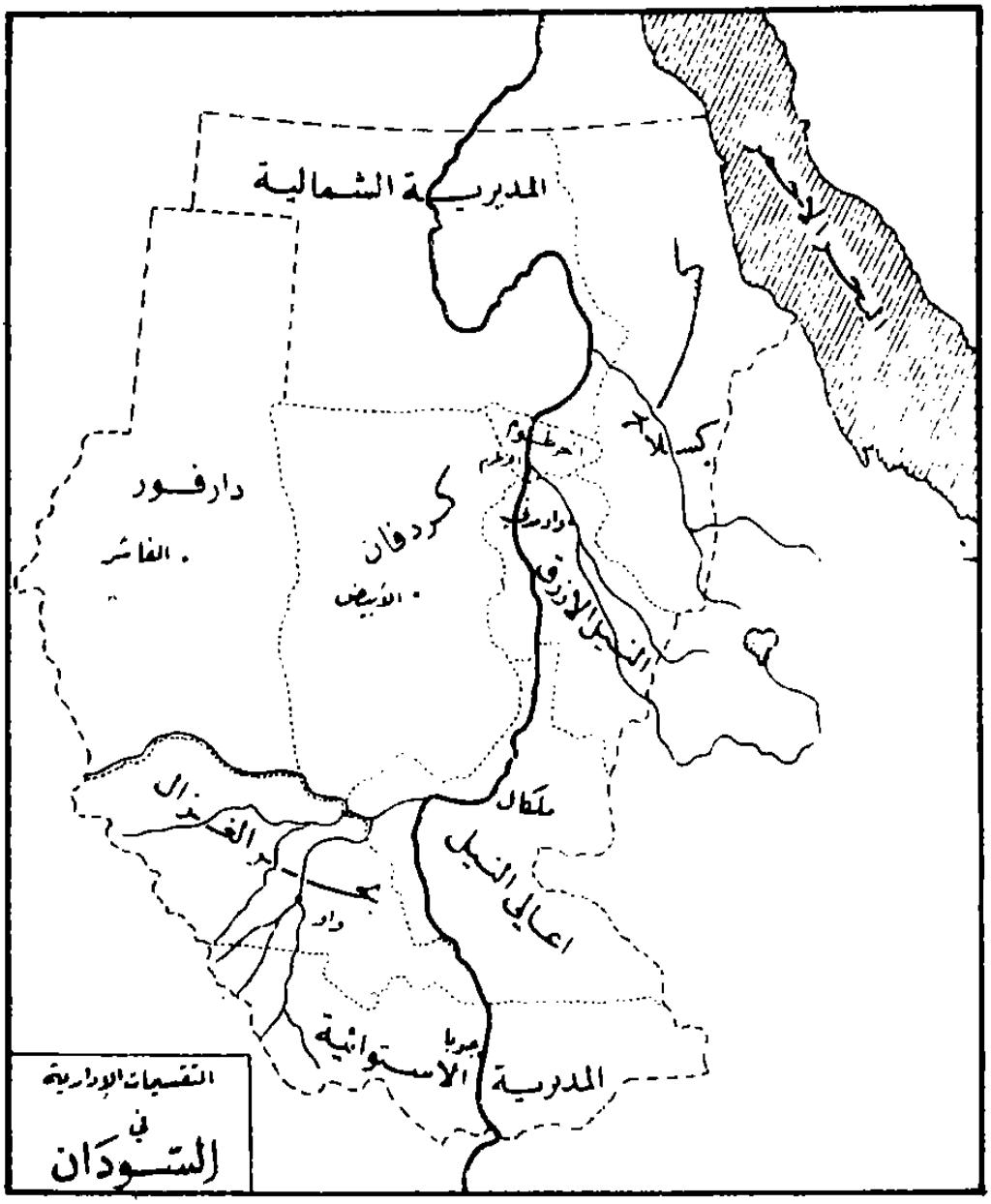

التقسيم الإداري للسودان بعد اتفاقية الحكم الثنائي[1]

(1)- محمود شاكر، **مواطن الشعوب الإسلامية في إفريقيا السودان**، الطبعة الثانية، المكتب الإسلامي، لبنان، 1981م، ص 81.

الملحق رقم 03

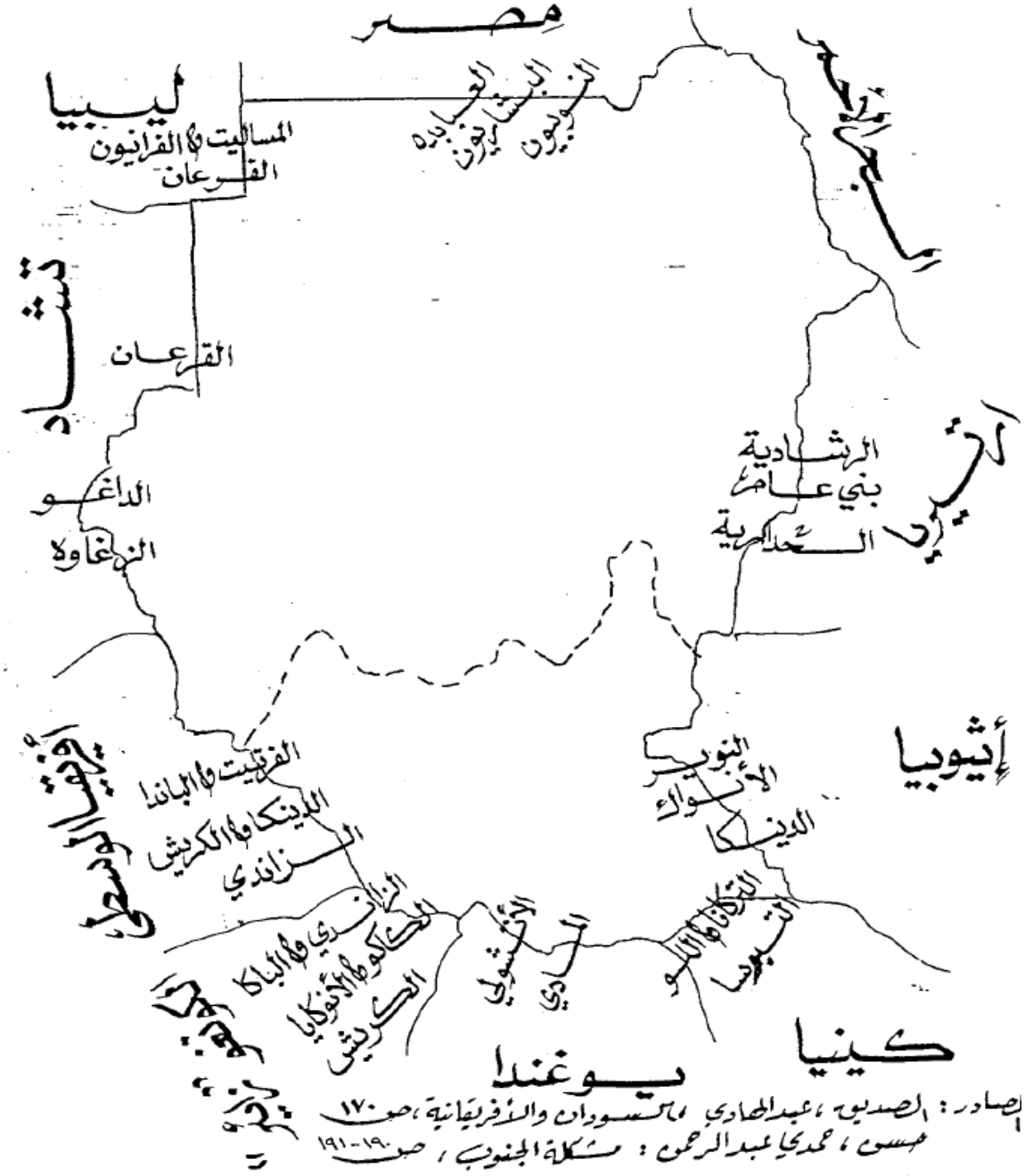

خريطة امتداد القبائل في السودان[1]

(1)- صالح محمود القاسم، **النظام السياسي ومشكلة الجنوب في السودان في الفترة من 1969م إلى 1989م**، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت، السعودية، 1998م، ص 189.

الملحق رقم 04

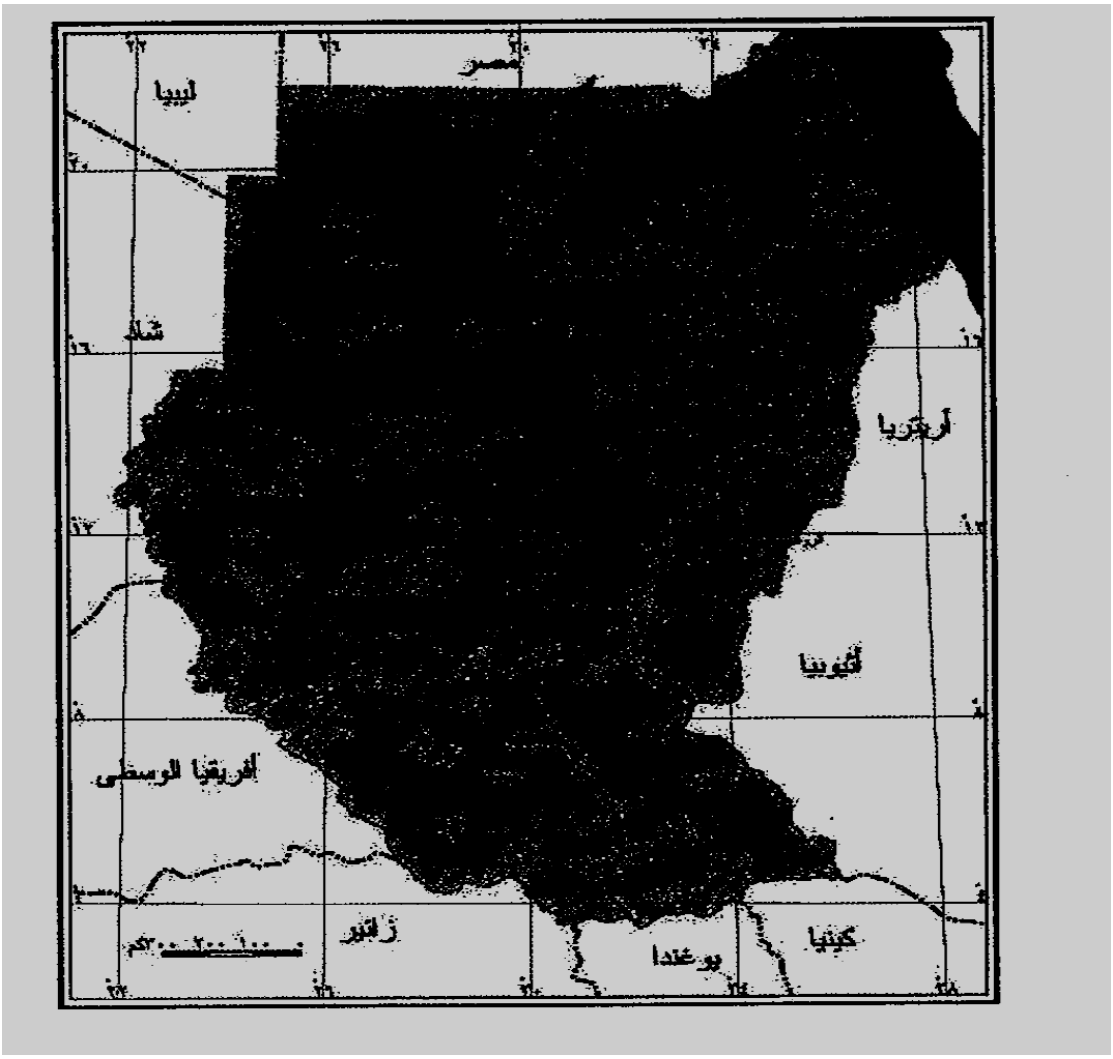

خريطة الحدود الجغرافية لجنوب السودان[1]

(1)- حسن الحاج علي و حمدي عبد الرحمان، **المشهد السياسي في جنوب السودان ومخاطر النزاعات الانفصالية في العالم الإسلامي**، دار الكتب المصرية، مصر، 2010م، ص 13.

الملحق رقم 05

413

No. 86

SUDAN GAZETTE.

الغازيت السودانية

PUBLISHED BY AUTHORITY OF THE SUDAN GOVERNMENT.

الصادرة بتصريح حكومة السودان

العدد ٨٦

Khartoum, 1st January 1906.

الخرطوم في اول يناير سنة ١٩٠٦

Price 2 P.T.

ثمن النسخة غرشان صاغ

FORMATION OF THE MONGALLA PROVINCE.

From 1st January, 1906, that portion of the Upper Nile Province which lies South of North latitude 7° 30′ will be formed into a new Province to be known as the Mongalla Province, with Head-quarters at Mongalla.

BOUNDARIES :—

The Boundaries of the Mongalla Province will be as follows :—

SOUTH.— From the intersection of the left bank of the River Nile by the 5° parallel of North latitude Eastwards along that parallel of latitude [the Northern boundary of the Uganda Protectorate] till it meets the existing Eastern Boundary of the Anglo-Egyptian Sudan at Lake Rudolf.

EAST.— The existing Eastern Boundary of the Anglo-Egyptian Sudan from Lake Rudolf to Mefile, and thenceNorthwards along the left or Western bank of the river Akobo, till cut by the 7° 30′ parallel of North latitude.

NORTH.— A line drawn along the 7° 30′ parallel ofNorth latitude from the riverAkobo to the left bank of the Nile.

WEST.— From the intersection of the 7° 30′ parallel of North latitude with the left bank of the Nile, South along the West bank of the Nile till the Shambé District is reached. Thence Southwards along the Western limit of the Dinka Aliab Sub-tribe, to the Lado Enclave, thence along the frontier of the Enclave Eastwards and Southwards to its intersection with the Northern limit of the Uganda Protectorate.

انشاء مديرية منقله

من اول يناير سنة ١٩٠٦ يصير الجزء الواقع جنوبي الدرجة السابعة والدقيقة الثلاثين من خطوط العرض الشمالي بمديرية اعالي النيل مديرية جديدة تعرف بمديرية منقله وقاعدتها منقله

الحدود:—

تكون حدود مديرية منقله كما يلي :—

جنوباً : من تقاطع الضفة اليسرى لنهر النيل بالدرجة الخامسة من متوزايات خط العرض الشمالي غرباً بطول متوازيات خط العرض المذكور (الحد الجنوبي لمقاطعة يوغندا) الى ان يلتقي بالحد الشرقي الحالي للسودان الانكليزي المصري عند بحيرة رودلف

شرقاً : الحد الشرقي الحالي للسودان الانكليزي المصري من بحيرة رودلف الى مليل ثم يتجه شمالاً بطول الضفة اليسرى او الغربية لنهر اكوبو الى ان تقطعها الدرجة السابعة والدقيقة الثلاثين من متوازيات خط العرض الشمالي

شمالاً : خط مرسوم بطول متوازيات خط الطول الشمالي في الدرجة السابعة والدقيقة الثلاثين من نهر اكوبو الى الضفة اليسرى لنهر النيل

غرباً: من تقاطع الدرجة السابعة والدقيقة الثلاثين من متوازيات خط العرض الشمالي بالضفة اليسرى لنهر النيل جنوباً على الضفة الغربية لنهر النيل الى ان يصل مركز شمبي . ثم يتجه جنوباً بطول الحد الغربي لفرع قبيلة الدنكه علياب الى اقليم لادو ثم يسير مع حد هذا الاقليم شرقاً وجنوباً لحد تقاطعه بالحد الشمالي لمقاطعة يوغندا

إنشاء مديرية منقلا[1]

(1)– جريدة الغازيتة السودانية، **الصادرة بتصريح الحكومة السودانية . إنشاء مديرية منقلا** . العدد السادس والثمانون، الخرطوم 01 جانفي 1906م.

الملحق رقم 06

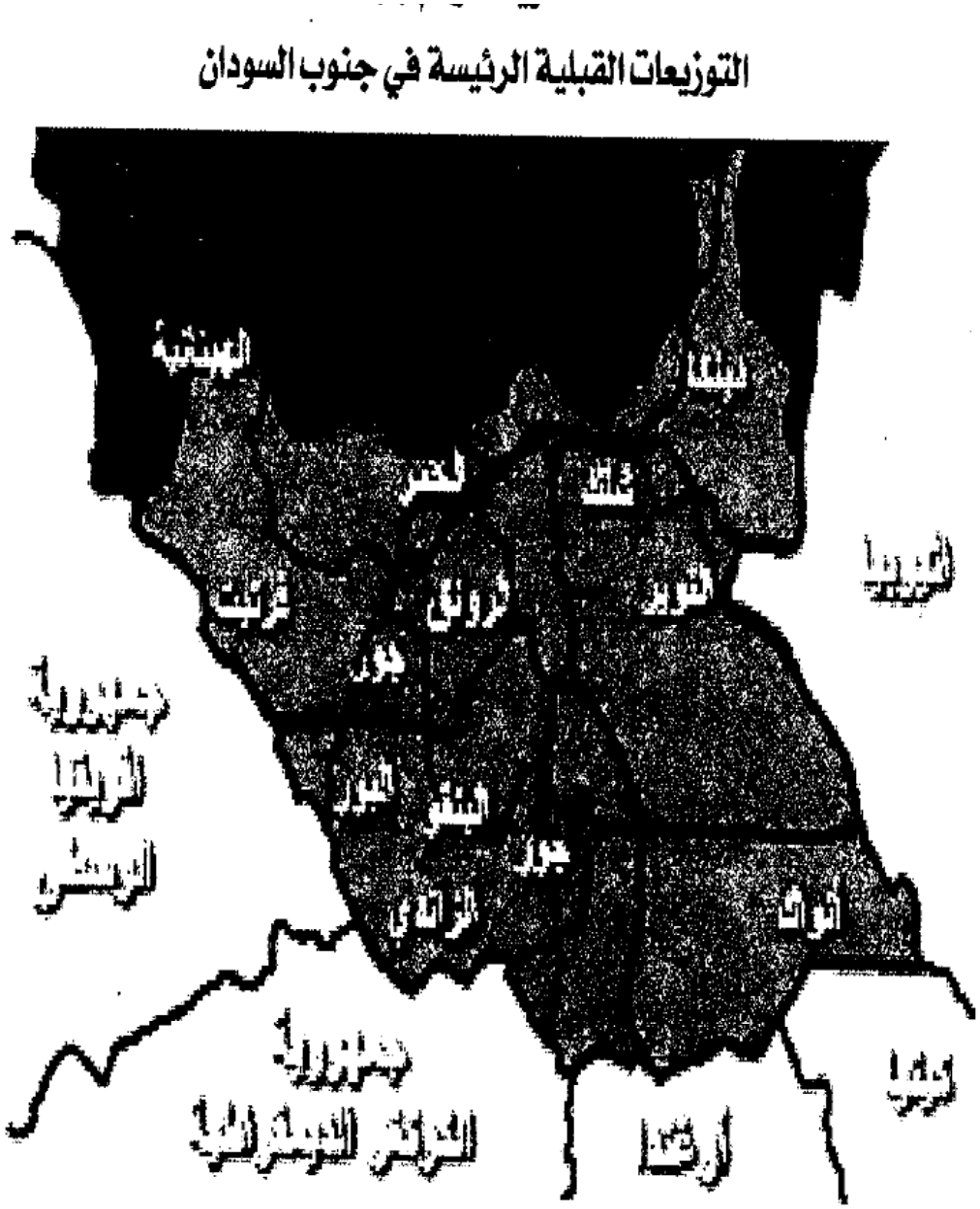

خريطة توزيع القبائل في جنوب السودان[1]

(1)- حسن الحاج علي و حمدي عبد الرحمان، المرجع نفسه، ص 19.

الملحق رقم 07

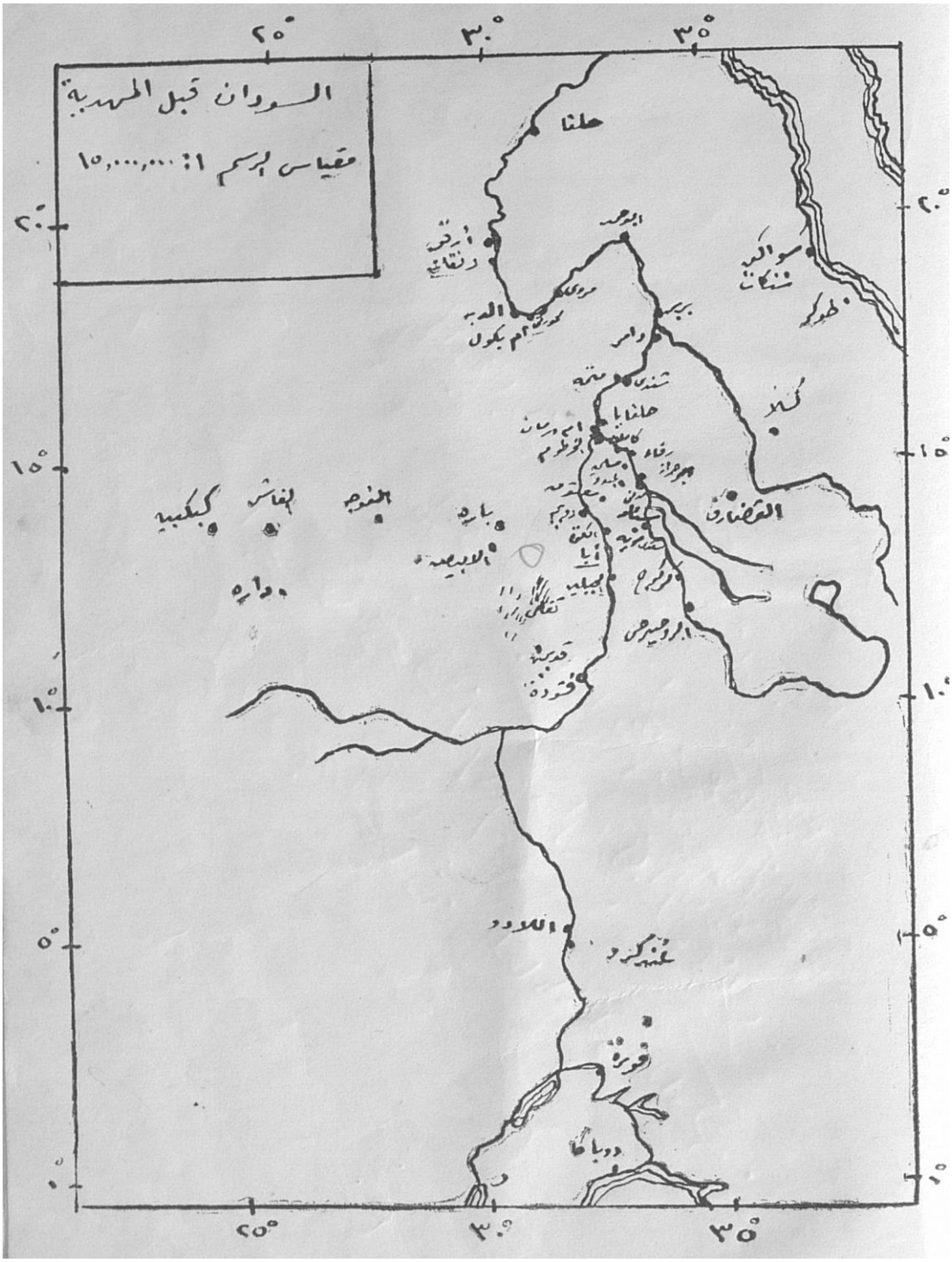

خريطة السودان قبل الثورة المهدية[1]

(1)- مكي شبيكة، **السودان في قرن**، المصدر السابق، ص 347.

الملحق رقم 08

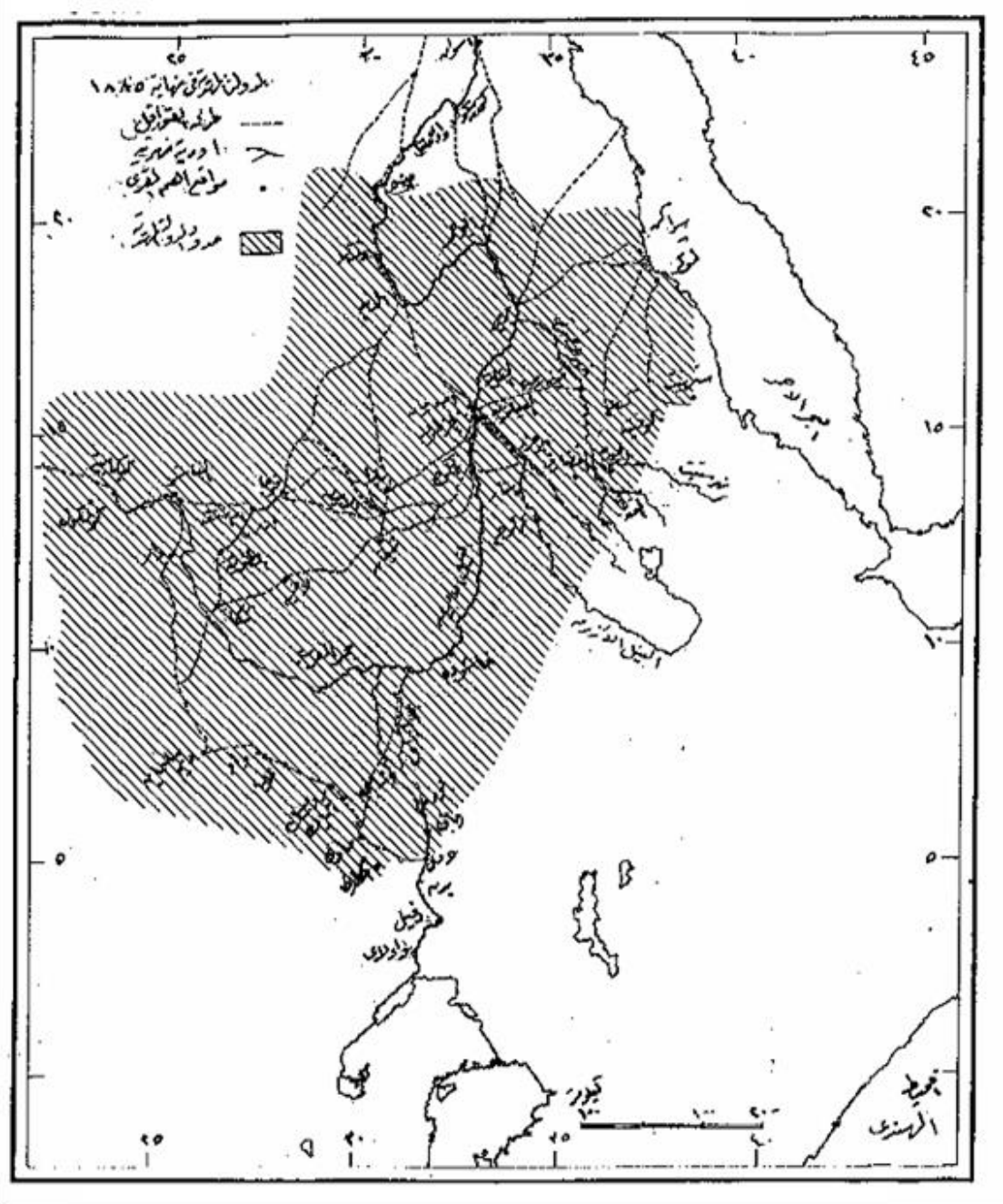

خريطة توضح حدود الدولة المهدية في نهاية عام 1885[1]

([1])-Wingate, Rignald, F. : **Mahadism and Egyptian Sudan**, (London, 1891).p252.

الملحق رقم 09

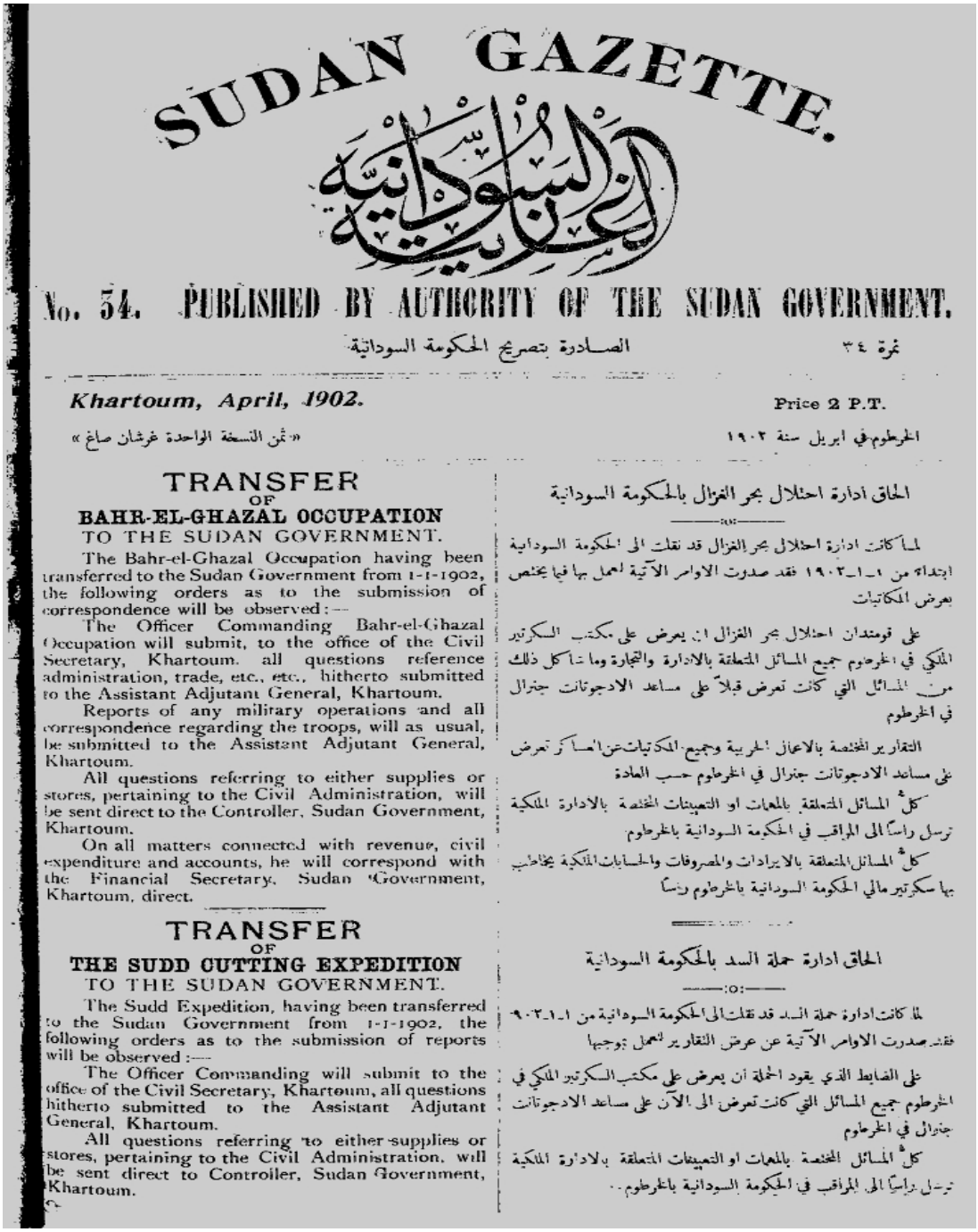

SUDAN GAZETTE.

الغازيتة السودانية

No. 54. PUBLISHED BY AUTHORITY OF THE SUDAN GOVERNMENT.

الصادرة بتصريح الحكومة السودانية — نمرة ٥٤

Khartoum, April, 1902. — Price 2 P.T.

الخرطوم في ابريل سنة ١٩٠٢ — «ثمن النسخة الواحدة غرشان صاغ»

TRANSFER OF BAHR-EL-GHAZAL OCCUPATION TO THE SUDAN GOVERNMENT.

The Bahr-el-Ghazal Occupation having been transferred to the Sudan Government from 1-1-1902, the following orders as to the submission of correspondence will be observed:—

The Officer Commanding Bahr-el-Ghazal Occupation will submit, to the office of the Civil Secretary, Khartoum. all questions reference administration, trade, etc., etc., hitherto submitted to the Assistant Adjutant General, Khartoum.

Reports of any military operations and all correspondence regarding the troops, will as usual, be submitted to the Assistant Adjutant General, Khartoum.

All questions referring to either supplies or stores, pertaining to the Civil Administration, will be sent direct to the Controller, Sudan Government, Khartoum.

On all matters connected with revenue, civil expenditure and accounts, he will correspond with the Financial Secretary, Sudan Government, Khartoum, direct.

TRANSFER OF THE SUDD CUTTING EXPEDITION TO THE SUDAN GOVERNMENT.

The Sudd Expedition, having been transferred to the Sudan Government from 1-1-1902, the following orders as to the submission of reports will be observed:—

The Officer Commanding will submit to the office of the Civil Secretary, Khartoum, all questions hitherto submitted to the Assistant Adjutant General, Khartoum.

All questions referring to either supplies or stores, pertaining to the Civil Administration, will be sent direct to Controller, Sudan Government, Khartoum.

الحاق ادارة احتلال بحر الغزال بالحكومة السودانية

—:o:—

لما كانت ادارة احتلال بحر الغزال قد نقلت الى الحكومة السودانية ابتداء من ١-١-١٩٠٢ فقد صدرت الاوامر الآتية لعمل بها فيما يختص بعرض المكاتبات

على قومندان احتلال بحر الغزال ان يعرض على مكتب السكرتير المالي في الخرطوم جميع المسائل المتعلقة بالادارة والتجارة وما شاكل ذلك من المسائل التي كانت تعرض قبلاً على مساعد الادجوتانت جنرال في الخرطوم

التقارير المختصة بالاعمال الحربية وجميع المكاتبات عن العساكر تعرض على مساعد الادجوتانت جنرال في الخرطوم حسب العادة

كل المسائل المتعلقة بالمهمات او التعيينات المختصة بالادارة المالية ترسل رأساً الى المراقب في الحكومة السودانية بالخرطوم

كل المسائل المتعلقة بالايرادات والمصروفات والحسابات المالية يخاطب بها سكرتير مالي الحكومة السودانية بالخرطوم رأساً

الحاق ادارة حملة السد بالحكومة السودانية

—:o:—

لما كانت ادارة حملة السد قد نقلت الى الحكومة السودانية من ١-١-١٩٠٢ فقد صدرت الاوامر الآتية عن عرض التقارير للعمل بموجبها

على الضابط الذي يقود الحملة أن يعرض على مكتب السكرتير المالي في الخرطوم جميع المسائل التي كانت تعرض الى الآن على مساعد الادجوتانت جنرال في الخرطوم

كل المسائل المختصة بالمهمات او التعيينات المتعلقة بالادارة المالية ترسل رأساً الى المراقب في الحكومة السودانية بالخرطوم..

الحاق مديرية بحر الغزال بالحكومة السودانية[1]

(1)- جريدة الغازيتة السودانية، **الصادرة بتصريح الحكومة السودانية . إلحاق إدارة احتلال بحر الغزال بالحكومة السودانية** . العدد الرابع والثلاثون، الخرطوم أفريل 1902م.

الملحق رقم 10

THE SUDAN GAZETTE.

Published by Authority of the Sudan Government.

الغازيتة السودانية

الصادرة بتصريح الحكومة السودانية

PRICE OF ADVERTISEMENTS EACH INSERTION. { 6 P.T. a line in the body of the Gazette. 1 P.T. a line on last page.

اجرة الاعلانات من كل دفعة { ستة غروش صاغ عن كل سطر في وسط الجريدة واربعة غروش صاغ عن كل سطر في الصحيفة الاخيرة

No. 1. March 7th, 1899. Price 2 P.T.

نمرة ١ (٧ مارس سنة ١٨٩٩) ثمن النسخة الواحدة غرشين صاغ

OFFICIAL.

القسم الرسمي

AGREEMENT between Her Britannic Majesty's Government and the Government of His Highness the Khedive of Egypt, relative to the future administration of the Soudan.

WHEREAS certain provinces in the Sudan which were in rebellion against the authority of His Highness the Khedive have now been reconquered by the joint military and financial efforts of Her Britannic Majesty's Government and the Government of His Highness the Khedive;

AND whereas it has become necessary to decide upon a system for the administration of and for the making of laws for the said reconquered provinces, under which due allowance may be made for the backward and unsettled condition of large portions thereof, and for the varying requirements of different localities;

AND whereas it is desired to give effect to the claims which have accrued to Her Britannic Majesty's Government, by right of conquest, to share in the present settlement and future working and development of the said system of administration and legislation;

AND whereas it is conceived that for many purposes Wadi Halfa and Suakin may be most effectively administrated in conjunction with the reconquered provinces to which they are respectively adjacent;

NOW, it is hereby agreed and declared by and between the Undersigned, duly authorized for that purpose, as follows:—

ART. I.

The word "Soudan" in this agreement means all the territories South of the 22nd parallel of latitude, which:

1. Have never been evacuated by Egyptian troops since the year 1882; or

2. Which having before the late rebellion in the Soudan been administered by the Government of His Highness the Khedive, were temporarily lost to Egypt and have been reconquered by Her Majesty's Government and the Egyptian Government, acting in concert; or

3. Which may hereafter be reconquered by the two Governments acting in concert.

ART. II.

The British and Egyptian flags shall be used together both on land and water, throughout the Soudan, except in the town of Suakin, in which locality the Egyptian flag alone shall be used.

(وفاق)

بين حكومة جلالة ملكة الانكليز وحكومة الجناب العالي خديوي مصر بشان ادارة السودان في المستقبل

حيث ان بعض اقاليم السودان التي خرجت عن طاعة الحضرة الفخيمة الخديوية قد صار افتتاحها بالوسائل الحربية والمالية التي بذلتها بالاتحاد حكومتا جلالة ملكة الانكليز والجناب العالي الخديوي

وحيث قد اصبح من الضروري وضع نظام مخصوص لاجل ادارة الاقاليم المفتتحه المذكورة وسن القوانين اللازمة لها بمراعاة ما هو عليه الجانب العظيم من تلك الاقاليم من التاخر وعدم الاستقرار على حال الى الآن وما تستلزمه حالة كل جهة من الاحتياجات المتنوّعة

وحيث انه من المقتضي التصريح بمطالب حكومة جلالة الملكة المرتبة على ما لها من حق الفتح وذلك بان تشترك في وضع النظام الاداري والقانوني الآنف ذكره وفي اجراء تنفيذ مفوله وتوسيع نطاقه في المستقبل

وحيث انه تراآى من جملة وجوه اصوبية الحاق وادي حلفا وسواكن اداريًا بالاقاليم المفتتحة المجاورة لها

فلذلك قد صار الاتفاق والاقرار فيما بين الموقعين على هذا بما لهما من التفويض اللازم بهذا الشان على ما يأتي وهو:—

(المادة الاولى)

تطلق لفظة السودان في هذا الوفاق على جميع الاراضي الكائنة الى جنوبي الدرجة الثانية والعشرين من خطوط العرض وهي:—

(اولاً) الاراضي التي لم تخلها قط الجنود المصرية منذ سنة ١٨٨٢ او

(ثانيًا) الاراضي التي كانت تحت ادارة الحكومة المصرية قبل ثورة السودان الاخيرة وفقدت منها وقتيًا ثم افتتحتها الآن حكومة جلالة الملكة والحكومة المصرية بالاتحاد او

(ثالثًا) الاراضي التي قد تفتحها بالاتحاد الحكومتان المذكورتان من الآن فصاعدا

(المادة الثانية)

يستعمل العلم البريطاني والعلم المصري معًا في البر والبحر بجميع انحاء السودان ما عدا مدينة سواكن فلا يستعمل فيها الا العلم المصري فقط

ART. III.

The supreme military and civil command in the Soudan shall be vested in one officer, termed the "Governor-General of the Soudan." He shall be appointed by Khedivial Decree on the recommendation of Her Britannic Majesty's Government, and shall be removed only by Khedivial Decree, with the consent of Her Britannic Majesty's Government.

ART. IV.

Laws, as also Orders and Regulations with the full force of law, for the good government of the Soudan, and for regulating the holding, disposal, and devolution of property of every kind therein situate, may from time to time be made, altered, or abrogated by Proclamation of the Governor General. Such Laws, Orders and Regulations may apply to the whole or any named part of the Soudan, and may, either explicitly or by necessary implication, alter or abrogate any existing Law or Regulation.

All such Proclamations shall be forthwith notified to Her Britannic Majesty's Agent and Consul General in Cairo, and to the President of the Council of Ministers of His Highness the Khedive.

ART. V.

No Egyptian Law, Decree, Ministerial Arreté, or other enactment hereafter to be made or promulgated shall apply to the Soudan or any part thereof, save in so far as the same shall be applied by Proclamation of the Governor General in manner hereinbefore provided.

ART. VI.

In the definition by Proclamation of the conditions under which Europeans, of whatever nationality, shall be at liberty to trade with or reside in the Soudan, or to hold property within its limits, no special privileges shall be accorded to the subjects of any one or more Power.

ART. VII.

Import duties on entering the Soudan shall not be payable on goods coming from Egyptian territory. Such duties may, however, be levied on goods coming from elsewhere than Egyptian territory, but in the case of goods entering the Soudan at Suakin, or any other port on the Red Sea Littoral, they shall not exceed the corresponding duties for the time being leviable on goods entering Egypt from abroad. Duties may be levied on goods leaving the Soudan, at such rates as may from time to time be prescribed by Proclamation.

ART. VIII.

The jurisdiction of the Mixed Tribunals shall not extend, nor be recognised for any purpose whatsoever, in any part of the Soudan, except in the town of Suakin.

(المادة الثالثة)

تفوّض الرئاسة العليا العسكرية والمدنيـة في السودان الى موظف واحد يلقب (حاكم عموم السودان) ويكون تعيينه بامر عال خديوي بناء على طلب حكومة جلالة الملكه ولا ينفصل عن وظيفته الا بامر عال خديوي يصدر برضاء الحكومة البريطانية

(المادة الرابعة)

القوانين وكافة الاوامر واللوائح التي يكون لهـا قوة القانون المعمول به والتي من شأنها تحسين ادارة حكومة السودان او تقرير حقوق الملكيه فيه بجميع انواعها وكيفية انتقالها والتصرف فيها يجوز سنها او تحويرها او نسخها من وقت الى آخر بمنشور من الحاكم العام وهذه القوانين والاوامر واللوائح يجوز ان يسري مفعولها على جميع انحاء السودان او على جزء معلوم منه ويجوز ان يترتب عليها صراحة او ضمنا تحوير او نسخ اي قانون او اية لائحة من القوانين او اللوائح الموجودة

وعلى الحاكم العام ان يبلغ على الفور جميع المنشورات التي يصـدرها من هذا القبيل الى وكيل وقنصل جنرال الحكومة البريطانية بالقاهرة والى رئيس مجلس نظار الجناب العالي الخديوي

(المادة الخامسة)

لا يسري على السودان او على جزء منـه شيء ما من القوانين او الاوامر العالية او القرارات الوزارية المصرية التي تصدر من الآن فصاعدا الا ما يصدر باجرائه منها منشور من الحاكم العام بالكيفية السالف بيانها

(المادة السادسة)

المنشور الذي يصدر من حاكم عموم السودان ببيان الشروط التي بموجبها يصرح للاوربيين من اية جنسية كانت بحرية المتاجرة او السكنى بالسودان او تملك ملك كائن ضمن حدوده لا يشمل امتيازات خصوصيه لرعاية اي دولة او دول

(المادة السابعة)

لا تدفع رسوم الواردات على البضائع الآتية من الاراضي المصرية حين دخولها الى السودان ولكنه يجوز مع ذلك تحصيل الرسوم المذكورة على البضائع القادمة من غير الاراضي المصرية الا انه في حالة ما اذا كانت تلك البضائع آتية الى السودان عن طريق سواكن او اية مينا اخرى من موانئ ساحل البحر الاحمر لا يجوز ان تزيد الرسوم التي تحصل عليها عن القيمة الجـاري تحصيلها حينئذ على مثلها من البضائع الواردة الى البلاد المصرية من الخارج . ويجوز ان تقرر عوائد على البضائع التي تخرج من السودان بحسب ما يقدر الحاكم العام من وقت الى آخر بالمنشورات التي يصدرها بهذا الشأن

(المادة الثامنة)

فيما عدا مدينـة سواكن لا تمتد سلطة المحاكم المختلطة على اية جهة من جهات السودان ولا يعترف بها فيه بوجه من الوجوه

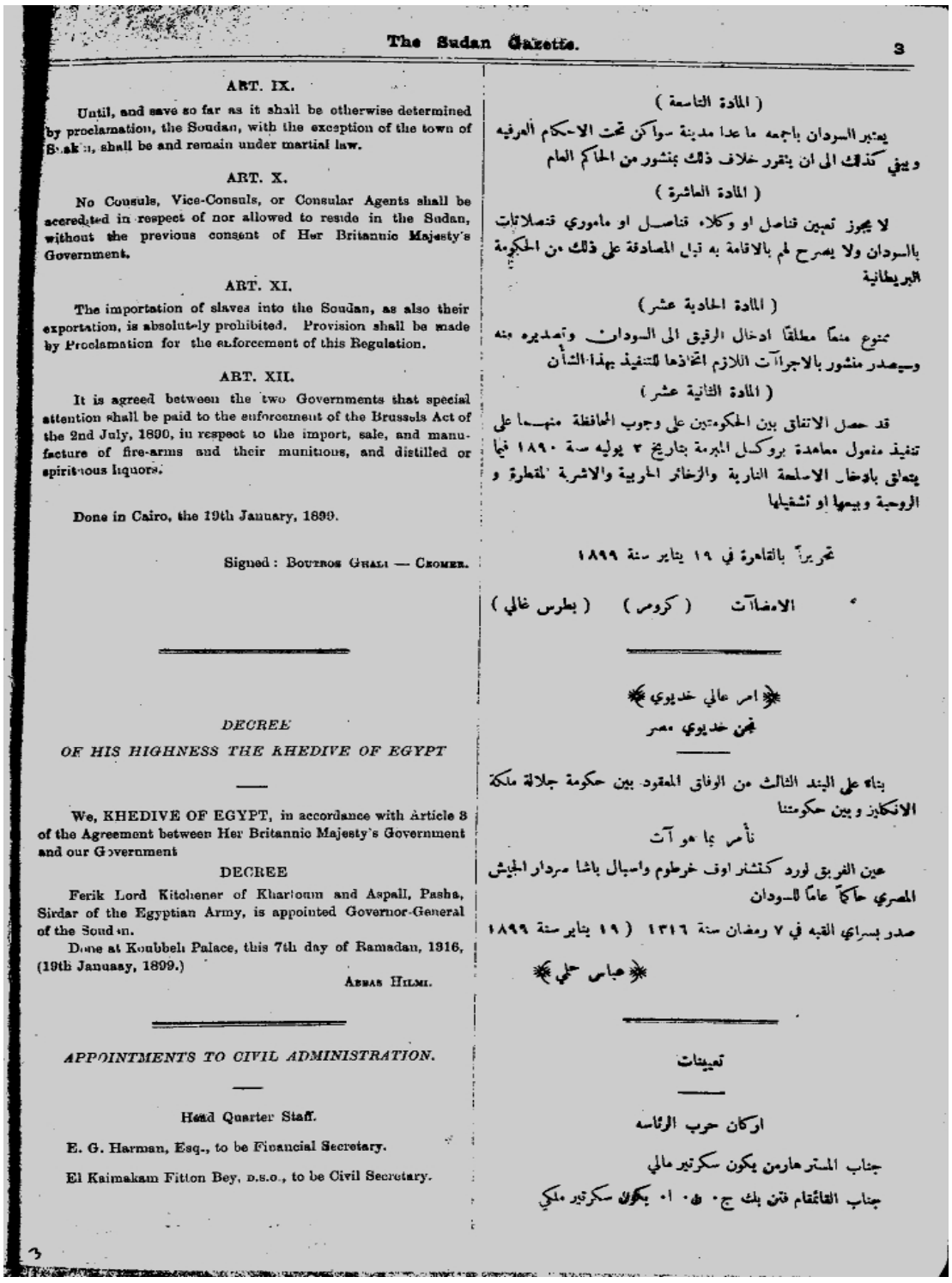

The Sudan Gazette. 3

ART. IX.

Until, and save so far as it shall be otherwise determined by proclamation, the Soudan, with the exception of the town of Suakin, shall be and remain under martial law.

ART. X.

No Consuls, Vice-Consuls, or Consular Agents shall be accredited in respect of nor allowed to reside in the Sudan, without the previous consent of Her Britannic Majesty's Government.

ART. XI.

The importation of slaves into the Soudan, as also their exportation, is absolutely prohibited. Provision shall be made by Proclamation for the enforcement of this Regulation.

ART. XII.

It is agreed between the two Governments that special attention shall be paid to the enforcement of the Brussels Act of the 2nd July, 1890, in respect to the import, sale, and manufacture of fire-arms and their munitions, and distilled or spirituous liquors.

Done in Cairo, the 19th January, 1899.

Signed : Boutros Ghali — Cromer.

DECREE

OF HIS HIGHNESS THE KHEDIVE OF EGYPT

We, KHEDIVE OF EGYPT, in accordance with Article 8 of the Agreement between Her Britannic Majesty's Government and our Government

DECREE

Ferik Lord Kitchener of Khartoum and Aspall, Pasha, Sirdar of the Egyptian Army, is appointed Governor-General of the Soudan.

Done at Koubbeh Palace, this 7th day of Ramadan, 1316, (19th January, 1899.)

Abbas Hilmi.

APPOINTMENTS TO CIVIL ADMINISTRATION.

Head Quarter Staff.

E. G. Harman, Esq., to be Financial Secretary.

El Kaimakam Fitton Bey, D.S.O., to be Civil Secretary.

(المادة التاسعة)

يعتبر السودان باجمعه ما عدا مدينة سواكن تحت الاحكام العرفيه وبقي كذلك الى ان يتقرر خلاف ذلك بمنشور من الحاكم العام

(المادة العاشرة)

لا يجوز تعيين قناصل او وكلاء قناصل او ماموري قنصلاتات بالسودان ولا يصرح لهم بالاقامة به قبل المصادقة على ذلك من الحكومة البريطانية

(المادة الحادية عشر)

تمنوع منعاً مطلقاً ادخال الرقيق الى السودان وتصديره منه وسيصدر منشور بالاجراآت اللازم اتخاذها للتنفيذ بهذا الشأن

(المادة الثانية عشر)

قد حصل الاتفاق بين الحكومتين على وجوب المحافظة منهما على تنفيذ مفعول معاهدة بروكسل المبرمة بتاريخ ٢ يوليه سنة ١٨٩٠ فيما يتعلق بادخال الاسلحة النارية والذخائر الحربية والاشربة المقطرة و الروحية وبيعها او تشغيلها

تحريراً بالقاهرة في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩

الامضاآت (كرومر) (بطرس غالي)

امر عالي خديوي

نحن خديوي مصر

بناء على البند الثالث من الوفاق المعقود بين حكومة جلالة ملكة الانكليز وبين حكومتنا

نأمر بما هو آت

عين الفريق لورد كتشنر اوف خرطوم واسبال باشا سردار الجيش المصري حاكماً عاماً للسودان

صدر بسراي القبه في ٧ رمضان سنة ١٣١٦ (١٩ يناير سنة ١٨٩٩

عباس حلمي

تعيينات

اركان حرب الرئاسه

جناب المستر هارمن يكون سكرتير مالي

جناب القائمقام فتن بك ج. ط. ا. يكون سكرتير ملكي

3

اتفاقية الحكم الثنائي 1899م[1]

(1)-جريدة الغازيتة السودانية، الصادرة بتصريح الحكومة السودانية ـ **وفاق بين حكومة جلالة ملكة الإنجليز وحكومة الجناب العالي خديوي مصر بشأن إدارة السودان في المستقبل** ـ العدد الأول، الخرطوم 07 مارس 1899م.

الملحق رقم 11

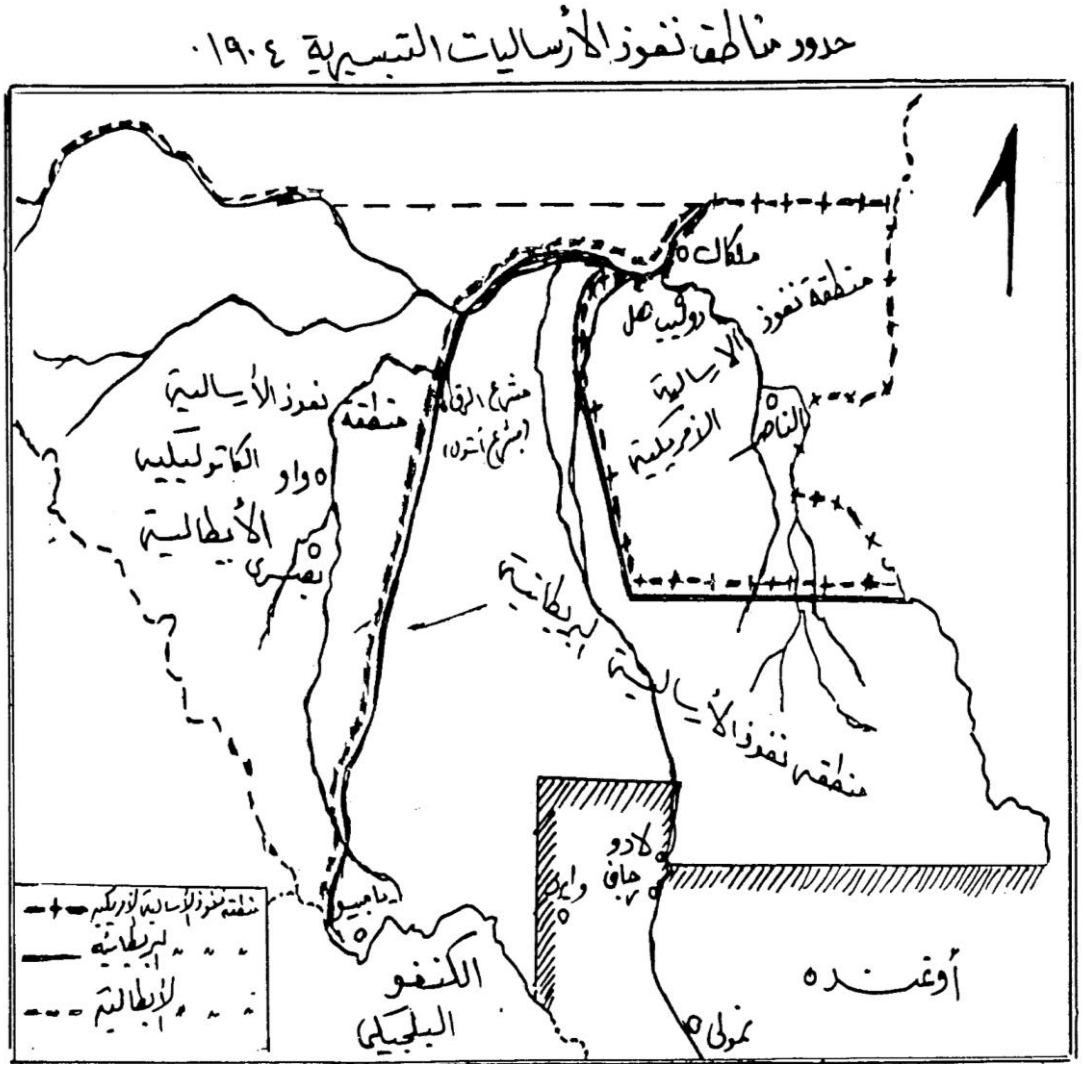

حدود مناطق الارساليات التبشيرية في جنوب السودان سنة 1904م[1]

(1)- موسى فيصل محمد، المرجع السابق، ص 98.

الملحق رقم 12

223

No. 64

SUDAN GAZETTE.

الغازيتة السودانية

PUBLISHED BY AUTHORITY OF THE SUDAN GOVERNMENT.

الصادرة بتصريح حكومة السودان

العدد ٦٤

Khartoum, 1st July 1904.

الخرطوم في اول يوليو سنة ١٩٠٤

Price 2 P.T.

ثمن النسخة غرشان صاغ

PROCLAMATION

—:o:—

PERMITS to trade in BAHR EL GHAZAL, UPPER NILE PROVINCE and WESTERN KORDOFAN

Whereas trading in ivory has hitherto been prohibited in the Bahr El Ghazal and Upper Nile Provinces, and it is desired to permit the same subject to the conditions hereinafter mentioned.

And Whereas it is desired to modify and republish the conditions under which persons other than natives of the said provinces or of that part of Kordofan West of Nahud are permitted to enter and trade in the said provinces and districts. It is hereby proclaimed and ordered as follows :—

1. The notice as to Government Monopolies and Trade published in the Sudan Gazette No. 47 of 1st May 1903 P-60, is hereby cancelled.

2. No person not being a native of the Bahr-El Ghazal Province or the Upper Nile Province or of that part of the Kordofan Province West of Nahud may trade in the Bahr El Ghazal or that part of the Upper Nile Province which lies south of Kodok or that part of the Kordofan Province which lies West of Nahud unless he holds a permit authorising him to do so.

3. Permits to trade in the Bahr El Ghazal and the Upper Nile Province, south of Kodok, will be issued by the Secretary General or the Governor of the Upper Nile Province after reference to the Secretary General and will bear a date not earlier than 1st November next. They may be renewed for one year by the Governor of the Upper Nile Province or the Governor of the Bahr El Ghazal. Permits to trade in Kordofan West of Nahud will be issued and re-newed by the Governor of Kordofan or any officer deputed by him.

The issue or renewal of any such permits may be refused without reason assigned.

منشور عام

—:o:—

تصاريح للاتجار بمديريتي بحر الغزال واعالي النيل وغربي كردوفان

بما ان الاتجار في سن الفيل كان في ما سبق ممنوعاً في مديريتي بحر الغزال واعالي النيل وقد رؤي التصريح به تحت الشروط التالية

وبما انه مطلوب تحوير ونشر الشروط التي بمقتضاها يؤذن للاشخاص (عدا اهالي المديريتين المذكورتين او الذين من غربي النهود بمديرية كردوفان) بالدخول في المديريتين والمراكز المذكورة والاتجار فيها — فقد صدر الامر بنشر ما يأتي —

(١) يلغى الاعلان الصادر في الغازيتة السودانية العدد ٤٧ المؤرخة اول مايو سنة ١٩٠٣ صحيفة ٦٠ الخاص بمحتكرات الحكومة والتجارة

(٢) لايجوز لاي شخص ليس من اهالي مديرية بحر الغزال او مديرية اعالي النيل او من غربي النهود بمديرية كردوفان ان يتجر ببحر الغزال او القسم الواقع جنوبي كودك بمديرية اعالي النيل او غربي النهود بمديرية كردوفان ما لم يكن معهُ تصريح يخوّل له الاتجار

(٣) التصريح بالاتجار بمديريتي بحر الغزال واعالي النيل جنوبي كودك يعطيه السكرتير جنرال او مدير مديرية اعالي النيل بعد اخطار السكرتير جنرال ولا يكون تاريخهُ قبل اول نوفمبر المقبل. ويمكن تجديد التصاريح لسنة اخرى بواسطة مدير مديرية اعالي النيل او مدير مديرية بحر الغزال وكذلك التصريح بالاتجار غربي النهود بمديرية كردوفان يصدر ويجدَّد من مدير كردوفان او من اي ضابط يندبهُ عنهُ

قد يمكن رفض اعطاء هذه التصاريح او تجديدها اذا لم يذكر سبب لذلك

4. A permit issued under this proclamation will run for one year from the date of issue.

(٤) كل تصريح يعطى حسب هذا المنشور يسري عمله لمدة سنة من تاريخ صدوره

5. If the holder of a permit desires to act through an agent, the agent must be approved by the Secretary General or the Governor of the province in which the Agent is trading and his name written in the permit, as agent to the permit holder, and any change of agent must be approved by the same authorities. A separate permit must be taken out for each agent.

(٥) اذا شاء حامل التصريح ان يقيم له وكيلاً لتأدية اعماله فلابد من المصادقة على الوكيل من السكرتير جنرال او من مدير المديرية التي يتجر فيها الوكيل وان يكتب اسمه على التصريح بصفته وكيلاً عن حامل التصريح. واذا أُبدل الوكيل يجب التصديق على من يخلفه من أُولي الامر المشار اليهم. وكل وكيل يعطى له تصريح على حدته

6. Any person applying for a permit may be required, previously to the issue of the same, to enter into a bond with or without sureties in a penalty of not more than £E. 50 for the observance of the provisions of his permit.

(٦) كل طالب تصريح يحتم عليه قبل ان يُعطى له ان يكتب صكاً سواء بضمانة او بدونها يضع نفسه فيه تحت عقوبة لا تتجاوز ٥٠ جنيهاً اذا هو اخل بالشروط المذكورة في التصريح المعطى له

7. Each of the said permits authorises its holder to trade in any articles or goods except india rubber, gutta percha, alcoholic liquors, firearms, ammunition, explosives, cow elephant ivory, elephant tusks under 10 lbs in weight and any other thing which is declared contraband or the trade in which is forbidden by law.

(٧) كل تصريح يخوّل لحامله حق الاتجار في اي صنف او بضاعة عدا الصمغ الهندي (اللستيك) والكوتابرشا والمشروبات الروحية والاسلحة النارية والذخيرة والمفرقعات وسن انثى الفيل وسن الفيل الذي يقل وزنه عن عشرة ارطال وكل شيء معروف بانه مهرب او اي تجارة ينهي عنها القانون

8. (I) It is forbidden to purchase or trade in india rubber or gutta percha.

(II) It is forbidden to sell or give firearms, ammunition or explosives to natives, and holders of permits will only be allowed to take with them such firearms and such a limited amount of ammunition, to be noted on their permits, as may be considered necessary for their personal protection, and for these the usual licence must be obtained.

(III) It is forbidden to shoot animals or birds protected by the Preservation of Wild Animals Ordinance 1903 without a licence. Holders of trading permits may be granted a licence "B" but not a licence "A".

(IV) It is forbidden to sell or give alcoholic liquors to natives, and holders of permits will only be allowed to take with them sufficient for their own consumption and for this a pass must be obtained from the Secretary General or the Governor of the Province in which they are trading.

(٨) (ا) ممنوع شراء الصمغ الهندي (اللستيك) او الكوتابرشا او الاتجار فيها

(ب) ممنوع اعطاء الاهالي او بيعهم اسلحة نارية او ذخيرة او قذائف . ويسمح لحاملي التصاريح ان ياخذوا معهم اسلحة نارية وكمية محدودة من الذخيرة تكفي لحراسة اشخاصهم وهذا يذكر في التصريح وتؤخذ لاجله الرخصة الاعتيادية

(ج) ممنوع صيد الحيوانات او الطيور المنهي عنها في قانون وقاية الحيوانات البرية لسنة ١٩٠٣ الا برخصة . ويمكن اعطاء رخصة صيد « ب » لحاملي التصاريح لا رخصة « ا »

(د) ممنوع اعطاء الاهالي او بيعهم مشروبات روحية . ويؤذن لحاملي التصاريح ان ياخذوا معهم الكفاية من مشروبهم الخاص يعطى عنه اذن من السكرتير جنرال او من مدير المديرية التي يتجرون فيها

9. The above mentioned Provinces and districts having been only recently occupied the Government cannot accept responsibility for the safety of permit holders, their servants or goods.

(٩) ان المديريات والمراكز المشار اليها آنفاً قد فُتحت حديثاً ولذلك فالحكومة لا يمكنها ان تاخذ على عاتقها سلامة حاملي التصاريح وخدامهم وبضائعهم

10. The Governor may declare any district closed to trade, and holders of permits must not enter any district so closed, and any holders of a permit within the district must within one month of receiving notice that the district has been closed leave the district.

(١٠) للمدير الحق ان يعلن بقفل اي مركز في وجه التجارة فلا يجوز لحاملي التصاريح ان يدخلوا مركزاً قفل والذين يكونون في المركز الذي أُعلن قفله يلزمهم ان يخرجوا منهُ بعد مضي شهر من وصول الاعلان الذي يخطرهم باقفال المركز

11. If in the opinion of the Governor or an inspector or an officer in command of a Post the presence of a particular permit holder is not desirable in any district he may order him to leave the same, and the permit holder must comply with such order and shall have no right of compensation on account of such order.

12. The said provinces and districts being subject to Martial Law permit holders must comply with the regulations and orders issued by the Military Authorities.

13. On arrival at Government Posts, holders of permits must get them countersigned by the officer in charge of the Post. No trade must be commenced before this has been done.

14. All articles liable to royalty must be brought into a Government station and registered before leaving the Province.

15. Contravention of the terms of the Permit will render the permit holder liable to confiscation of the goods in his possession and cancellation of the permit and expulsion without rendering the Government or its Agents in any way liable in addition to any penalties which he may have incurred under any Ordinance.

PROCLAMATION

—:o:—

IMPORTATION of and DEALING in AMMUNITION and EXPLOSIVES.

Whereas by the Contraband Goods Ordinance 1901 it is enacted that the importation of ammunition gunpowder explosives and materials for the manufacture of explosives is prohibited except under a Government permit, and that the possession by a person of any of the said articles shall be considered as proof of his having assisted in its introduction, unless he can show that he obtained the same lawfully without knowing that the same was contraband.

It is hereby proclaimed and ordered as follows:—

(1) Permits for the importation of ammunition gunpowder explosives and materials for the manufacture of the same will be issued only by the Agent General, Sudan Government Cairo, to whom all applications must be made.

(2) Applications for permits must state the nature and quality of the explosive which it is desired to import, and the person or company on whose behalf the application is made.

(3) Every such permit shall be personal, and the explosives imported under it must not be transferred to any person not named in the permit except with the consent of the Agent General.

(4) Holders of firearm licences and persons authorized to carry firearms without a licence may without a special permit import into the Sudan ammunition for their private use, made up into cartridges and suitable for the firearms which they are authorized to carry.

(١١) اذا رأى المدير او مفتش ما انهُ لا يصح وجود واحد من حملة التصاريح في اي مركز فعليهِ ان يأمرهُ بالانسحاب من المركز وعلى حامل التصريح إطاعة الامر دون ان يكون له حق في تعويض بناء على هذا الامر

(١٢) حيث ان المديريات والمراكز المار ذكرها خاضعة للاحكام العرفية فيتحتم على حاملي التصاريح الرضوخ للاوامر التي يصدرها الرؤساء العسكريون

(١٣) عند وصول حامل التصريح الى مركز للحكومة عليه ان يوقع على تصريحه ممن في عهدته المركز ولا يبدأ بالتجار قبل هذا التوقيع

(١٤) كل صنف تدفع عليه عوائد يؤتى بهِ الى محطة الحكومة ويقيد قبل ان يغادر المديرية

(١٥) مخالفة نص التصريح تعرّض حاملهُ الى ضبط بضاعته والغاء تصريحهِ وطردهِ دون ادنى مسؤالية على الحكومة او عمالها وذلك عدا العقوبات التي تتوقع عليه طبقاً لاي قانون من القوانين

منشور عام

—:o:—

توريد الذخيرة والمفرقعات والتعامل بها

بما انه قد صدر الامر في قانون الاشياء المهربة لسنة ١٩٠١ بمنع ادخال الذخيرة والبارود والقذائف والمواد التي تصنع منها القذائف الى السودان الا باذن من الحكومة كما ان استحواز شخص على الاشياء المذكورة يعتبر برهاناً على ان للشخص يداً في ادخالها الى السودان ما لم يثبت انه تحصل عليها بطريقة قانونية دون ان يعرف انها مهربة — فقد صدر الامر بما يأتي :—

(١) يعطي الوكيل العام لحكومة السودان بمصر تصاريح بتوريد الذخيرة والبارود والقذائف والمواد التي تصنع منها وله وحدهُ تقدم جميع الطلبات في هذا الشأن

(٢) يذكر في طلبات التصاريح مادة وصفة القذائف المراد توريدها مع اسم الشخص او الشركة التي تشاء منها الطلب

(٣) هذه التصاريح تكون شخصيّة. والقذائف التي ترد بمقتضاها لا يجوز إعطاءها لاي كان لم يرد اسمه في التصريح الا بمصادقة الوكيل العام

(٤) ان الذين بايديهم رخصة لحمل الاسلحة النارية والاشخاص المصرح لهم بحمل الاسلحة النارية بدون رخصة يستطيعون ان يجلبوا الى السودان الذخيرة اللازمة لهم بدون اذن خصوصي على شرط ان تكون هذه الذخيرة طلقات ملائمة للاسلحة النارية المصرح لهم بحملها

تصريح التجارة الخاص ببعض مديريات جنوب السودان[1]

(1)–جريدة الغازيتة السودانية، **الصادرة بتصريح الحكومة السودانية . تصاريح للإتجار بمديريتي بحر الغزال وأعالي النيل وغربي كردفان**، العدد الرابع و الستون، الخرطوم 01 جويلية 1904م.

البيبليوغرافيا

أولا: الوثائق الأرشيفية والتقارير.

1- تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر وفي السودان سنة 1906م، إدارة المقطم، مصر، 1907م.

2- تقرير ملنر، **المسألة المصرية في دورها الأخير**، دار البستاني، مصر، 01مارس1921م.

3- جريدة الغازتية السودانية، **الصادرة بتصريح الحكومة السودانية . إلحاق إدارة احتلال بحر الغزال بالحكومة السودانية** . العدد الرابع والثلاثون، الخرطوم أفريل 1902م.

4- ـــــــــــــــــــــــــــ، **الصادرة بتصريح الحكومة السودانية . إنشاء مديرية منقلا** . العدد السادس والثمانون، الخرطوم 01 جانفي 1906م.

5- ـــــــــــــــــــــــــــ، **الصادرة بتصريح الحكومة السودانية . تصاريح للإتجار بمديريتي بحر الغزال وأعالي النيل وغربي كردفان**، العدد الرابع و الستون، الخرطوم 01 جويلية 1904م.

6- ـــــــــــــــــــــــــــ، الصادرة بتصريح الحكومة السودانية . **وفاق بين حكومة جلالة ملكة الإنجليز وحكومة الجناب العالي خديوي مصر بشأن إدارة السودان في المستقبل** . العدد الأول، الخرطوم 07 مارس 1899م.

7- رئاسة مجلس الوزراء وهيئة المستشارين، **قضية السودان**، المطبعة الأميرية، القاهرة، مصر،1947م.

8- ـــــــــــــــــــــــــــ، **السودان من 13 فبراير1841م إلى 12 فبراير1953م**، المطبعة الأميرية، مصر، 1953م.

9- وفد السودان، **مآسي الإنجليز في السودان**، دار الوثائق القومية، السودان، 1946م.

ثانيا: المصادر العربية.

10- الأفغاني جمال الدين، محمد عبده، **العروى الوثقى**، تقديم سيد هادي خسرو باشا، الطبعة الأولى، الشروق الدولية القاهرة، مصر، 2002م.

11- الأمين علي عبد الرحمن، **الديمقراطية والاشتراكية في السودان**، المكتبة العصرية، لبنان، 1970م.

12- ب م هولت، **الدولة المهدية في السودان**، ترجمة جميل عبيد، مراجعة احمد عبد الرحيم مصطفى، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، 1978م.

13- بدر الدين مدثر، **البعث ومسألة الجنوب في السودان**، دار العروبة للطباعة والنشر، لندن، د.ت.

14- البشير محمد عمر، **تاريخ الحركة الوطنية في السودان1900م- 1969م**، ترجمة هنري رياض وآخرون، الدار السودانية للكتب، السودان، 1980م.

15- ـــــــــــــــــــــــــ، **تطور التعليم في السودان 1898م-1956م**، ترجمة هنري رياض وآخرون، دار الثقافة، لبنان، 1970م.

16- ـــــــــــــــــــــــــ، **جنوب السودان دراسة لأسباب النزاع**، ترجمة اسعد حليم، الهيئة المصرية العامة للنشر، مصر، 1971م.

17- ـــــــــــــــــــــــــ، **مشكلة جنوب السودان، خلفية النزاع من الحرب الداخلية إلى السلام**، الجزء الثاني، ترجمة هنري رياض وآخرون، دار الجيل، لبنان، 1983م.

18- تشرشل ونستون، **تاريخ الثورة المهدية والاحتلال البريطاني للسودان** ، ترجمة عز الدين محمود ، مراجعة يوسف حسن ، الطبعة الأولى ، دار الشروق ، مدينة نصر ، مصر ، 1427هـ ، 2006م.

19- التونسي محمد بن عمر، **تشحيذ الأذهان بسيرة بلاد العرب والسودان**، تحقيق ظليل محمود عساكر و مصطفى محمد مسعد، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، 1965م.

20- جلال يحي، **الثورة المهدية وأصول السياسة البريطانية في السودان**، مكتبة النهضة المصري، مصر، 1959م.

21- حسين الحاج علي و عبد الرحمان حمدي، **المشهد السياسي في جنوب السودان ومخاطر النزاعات الانفصالية في العالم الإسلامي**، الطبعة الأولى، دار الكتب المصرية، مصر، دت.

22- الحموي ياقوت، **معجم البلدان**، المجلد الثاني، دار صادر، لبنان ، 1977م.

23- حميدة بشير كوكو، **صفحات من تاريخ التركية والمهدية**، دار الإرشاد، الخرطوم السودان، 1969م.

24- الرافعي عبد الرحمان، **الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي**، الطبعة الرابعة، دار المعارف، مصر 1983م.

25- ـــــــــــــــــــــــــ، **عصر إسماعيل باشا**، الجزء الأول، الطبعة الرابعة، دار المعارف، مصر ، 1987م.

26- ـــــــــــــــــــــــــ، **مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال – تاريخ مصر القومي من سنة 1882مإلى 1892م**- الطبعة الثالثة، الدر القومية للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 1966م.

27- رزق محمد محي الدين، **إفريقيا وحوض النيل**، الطبعة الثانية، مطبعة عطايا، مصر، 1935م.

28- رشدي صالح أحمد، **مسألة السودان**، د د، مصر، 1947م.

29- سلاطين باشا، **السيف والنار**، تعريب جريدة البلاغ، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، 2008م.

30- سمرنوف سيرجي، **دولة المهدية من وجهة نظر مؤرخ سوفياتي**، ترجمة هنري رياض، دار الجيل، بيروت، 1994م.

31- شبيكة مكي، **السودان عبر قرون**، الطبعة الأولى، دار الثقافة، بيروت، لبنان، 1964م.

32- ـــــــــــــــــــ، **السودان في قرن 1819م-1919م**، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، مصر، 1947م.

33- ـــــــــــــــــــ، **تاريخ شعوب وادي النيل مصر والسودان في القرن التاسع عشر**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، لبنان، دت.

34- ـــــــــــــــــــ، **مختصر تاريخ السودان الحديث**، الطبعة الثالثة، بيروت، لبنان، 1965م.

35- ـــــــــــــــــــ، **مقاومة السودان للغزو والتسلط** ، معهد البحوث والدراسات العربية، مطبعة الجبلاوي، القاهرة، مصر، 1972م.

36- شقير نعوم، **جغرافية وتاريخ السودان**، الطبعة الأولى، دار الثقافة، لبنان، 1967م.

37- شكري محمد فؤاد، **مصر والسودان تاريخ وحدة وادي النيل السياسية في القرن التاسع عشر 1820م- 1899م**، الطبعة الثالثة، دار المعارف، مصر، 1963م.

38- ـــــــــــــــــــ، **مصر والسيادة على السودان الوضع التاريخي للمسألة**، دار الفكر العربي، مصر، 1946م.

39- ضرار صالح ضرار، **تاريخ السودان الحديث**، الطبعة الرابعة، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان ، 1968م.

40- طه جاد، **الصراع الاستعماري في حوض النيل**، مطبعة الدار القومية، مصر، د ت.

41- طوسون عمر، **تاريخ مديرية خط الاستواء المصرية من فتحها إلى ضياعها من سنة 1869م-1889م**، الجزء الأول، مطبعة العدل، مصر، 1938م.

42- ــــــــــــــــــ، **صفحة من تاريخ مصر في عهد محمد علي الجيش المصري البري والبحري في عهد محمد علي باشا**، الطبعة الثانية، مكتبة مدبولي، مصر، 1996م.

43- ــــــــــــــــــ، **كلمات في سبيل مصر**، المطبعة السلفية، مصر، 1928م.

44- العدوى أحمد إبراهيم، **يقظة السودان**، المكتبة الأنجلو مصرية، مصر، 1979م.

45- عصمت زلفو، **تحليل عسكري لمعركة كرري** ، دار جامعة الخرطوم للنشر والطباعة ، السودان، 1970م.

46- العقاد عباس محمود، **سعد زغلول زعيم الثورة**، مؤسسة هنداوي، القاهرة، مصر، 2012م.

47- على المهدي، **أوراق المهدي**، تحقيق عبد الله محمد احمد، دد، السودان، 1965م.

48- عوضه الشيخ أحمد، **السودان المفاوضات بين الحكومة المصرية والبريطانية من 13فبراير سنة1841م إلى 12فبراير1953م**، الشركة العالمية للطباعة والنشر الخرطوم، السودان، 1953م.

49- فوزي إبراهيم باشا، **السودان بين يدي غرودون وكتشنر**، الجزء الأول، طبع على نفقة مؤلفه، إدارة جريدة المؤيد الخرطوم، السودان، 1319هـ.

50- القدال محمد سعيد، **المهدية والحبشة دراسة في السياسة الداخلية والخارجية لدولة المهدية 1881م – 1898م** ، الطبعة الأولى، دار الجيل ، بيروت، لبنان، 1992م.

51- ـــــــــــــــــــ، **الإمام المهدي محمد بن عبد الله 1844م – 1885م**، الطبعة الأولى، دار الجيل، لبنان، 1992م.

52- ـــــــــــــــــــ، **السياسة الاقتصادية للدولة المهدية. مصادرها. مظاهرها. تطبيقها. 1881م-1898م**، الطبعة الأولى، دار الجيل، لبنان، 1992م.

53- ـــــــــــــــــــ، **تاريخ السودان الحديث 1820م-1955م**، مكرز عبد الكريم الميرغني، السودان، 2002م.

54- لبيب رزق يونان، **السودان في عهد الحكم الثنائي الأول 1899م-1924م**، معهد البحوث والدراسات العربية، مصر، 1976م.

55- محمد فريد بك المحامي، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، تحقيق إحسان حقي، دار النفائس، الطبعة الأولى، بيروت لبنان، 1401هـ - 1981م.

56- مدثر بدر الدين، **البعث ومسألة الجنوب في السودان**، دار العروبة للطباعة والنشر، لندن، د.ت.

57- مرقص يواقيم رزق، **تطور نظام الإدارة في السودان في عهد الحكم الثنائي الأول 1899م-1924م**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1984م.

58- المهدي الصادق، **يسألونك عن المهدية، دار القضايا**، مصر، 1975م.

ثالثا: المراجع العربية

59- إبراهيم محمد أمال، **الصراع الدولي حول البحر الأحمر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر**، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، 1993م.

60- إبراهيم محمد علي، **المنافسة الدولية في أعالي النيل**، الدار القومية، القاهرة، مصر،1963م.

61- أبو سعدة أحمد، **جنوب السودان وآفاق المستقبل**، الهيئة العامة السورية للكتاب، سوريا، 2011م.

62- أبو سليم محمد إبراهيم، **الحركة الفكرية في المهدية**، دار جامعة الخرطوم، الخرطوم، السودان، 1989م.

63- إجباره صلاح محمد عبد القادر، **مشكلة جنوب السودان وآثارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية**، كلية الآداب والتربية، جامعة التحدي، ليبيا، 2000م.

64- أحمد عبد الرحمان عبد الوهاب، **مصر والسيادة على السودان نهاية حقبة تاريخية**، الطبعة الأولى، دار القلم، الإمارات العربية المتحدة، 2004م.

65- إسماعيل عز الدين، **الزبير باشا و دوره في السودان في عصر الحكم المصري**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1988م.

66- الأنصاري ناصر، **المجمل في تاريخ مصر النظم السياسية والإدارية**، الطبعة الأولى، دار الشروق، مصر 1993م.

67- باز كرم الصاوي، **ممالك النوبة في العصر المملوكي . اضمحلالها وسقوطها و أثره في انتشار الإسلام في سودان وادي النيل 1250م 1517 م** .، المكتبة الأنجلو مصرية، مصر، 2006م.

68- باشري محجوب عمر، **معالم الحركة الوطنية في السودان**، الطبعة الأولى المكتبة الثقافية، لبنان، 1996م.

69- البحيري زكي ، **مشكلة دارفور الجذور التاريخية، الأبعاد الاجتماعية والتطورات السياسية**، دار الجيل، مصر، 2006م.

70- ـــــــــــــــــــــ، **السودان تحت الحكم الإنجليزي المصري دراسة في علاقات وادي النيل 1899م-1936م**، مكتبة مدبولي، مصر، 2009م

71- ـــــــــــــــــــــ، **مشكلة جنوب السودان بين الميراث التاريخي والتطورات السياسية 1955م- 2011م**، دار ركائز المعرف، مصر،2010م.

72- بركات داود، **السودان المصري ومطامع السياسة البريطانية** ، دار كلمات عربية للترجمة والنشر، مصر، 2013م.

73- بركات علي محمد، **السياسة البريطانية واسترداد السودان 1889م - 1899م**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر 1977م.

74- جرهام ف توماس، **السودان الصراع من أجل البقاء 1984م-1993م**، ترجمة الطيب زبير الطيب منصور، دار الفرجاني، مصر، 1998م.

75- الجمل شوقي وعبد الرزاق عبد الله ، **تاريخ المسلمين في إفريقيا ومشكلاتهم**، معهد الدراسات الإفريقية، مصر، 1996م.

76- الجمل شوقي، **تاريخ سودان وادي النيل حضارته وعلاقاته بمصر من أقدم العصور إلى الوقت الحاضر** الطبعة الأولى، المكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، مصر، 2008م.

77- جمهورية السودان، **لمحات تاريخية بمناسبة ذكرى استقلال السودان**، شركة مطابع السودان، السودان، 2002م.

78- الحاج محمود خالد وآخرون، **دارفور الحقيقة الغائبة**، الطبعة الأولى، المركز السوداني للخدمات الصحفية، الخرطوم، السودان، 2004م.

79- حسن الحاج علي و حمدي عبد الرحمان، **المشهد السياسي في جنوب السودان ومخاطر النزاعات الانفصالية في العالم الإسلامي**، دار الكتب المصرية، مصر، 2010م.

80- الديب عبد العظيم محمود، **جنوب السودان وصناعة التآمر ضد ديار المسلمين**، دار الجيل للطباعة، مصر، 1992م.

81- السيد محمود، **تاريخ الشعوب الإسلامية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2002م.

82- شاكر محمود، **مواطن الشعوب الإسلامية في إفريقيا السودان**، الطبعة الثانية، المكتب الإسلامي، لبنان، 1981م.

83- الشامي صلاح الدين علي، **السودان دراسة جغرافية**، منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر، 1972م.

84- شلبي عبد الودود، **الأصول الفكرية لحركة المهدي السوداني ودعوته**، مكتبة الآداب، مصر، 2001م.

85- شوقي الجمل و عبد الله عبد الرزاق، **الوثائق التاريخية دراسة تحليلية لبعض الوثائق باللغة الإنجليزية والتعليق عليه**، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، مصر، د ت.

86- شوقي عطا الله الجمل، **سودان وادي النيل وعلاقاته بمصر ،الجزء الثالث من الحركة المهدية إلى قيام الجمهورية** مكتبة الأنجلو مصرية ، القاهرة 1980م.

87- الشيخ محمد عمار، **معالجة الصحافة السودانية لقضية الحرب في جنوب السودان 1987م-1989م**، دار جامعة إفريقيا العالمية للطباعة، ط1، 1997م.

88- الصاوي عبد العزيز و محمد علي جادين، **الثورة المهدية مشروع رؤية جديدة**، الطبعة الأولى، دار الفارابي، السودان، 1987م.

89- عامر التيجاني، **السودان تحت الحكم الثنائي 1898م-1918م**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، مصر، 1989م.

90- عبد الرزاق إبراهيم عبد الله والجمل شوقي، **تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، مصر، 1997م.

91- عبد الرزاق محمد الأمين، **جنوب السودان والطريق إلى الوحدة المستدامة**، الطبعة الأولى، دار الكتب والوثائق القومية، مصر، 2015م.

92- عبد الصمد منصور عبد الفتاح، **العلاقات المصرية السودانية في ظل الاتفاق الثنائي 1899م-1924م**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1993م.

93- عبد العزيز الصاوي و علي جادين محمد، **الثورة المهدية مشروع رؤية جديدة**، الطبعة الأولى، دار الفارابي، السودان، 1987م

94- عبد العلي محمد عبد الغفار، **أثر العوامل السياسية والاقتصادية في سقوط الدولة المهدية 1881م-1898م**، دار الأهداف، السودان، 2004م.

95- عبد الله عبد الرحمان، **السودان الوحدة أم التمزق**، ترجمة الفاتح التجاني، رياض الريس للكتب والنشر، لبنان، 2002م.

96- عبد المطلب عاصم محروس، **دور الطلبة في ثورة 1919م**، الهيئة المصرية، مصر،1990م.

97- عبد الودود شلبي، **الأصول الفكرية لحركة المهدي السوداني ودعوته**، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، 2001م.

98- عثمان طارق أحمد وعبد الوهاب الطيب البشير، **مدخل لدراسة المسيحية في إفريقيا**، دار جامعة إفريقيا العالمية للطباعة والنشر، السودان، 2003م.

99- علي إبراهيم عبد الله، **الصراع بين المهدي والعلماء**، دار خويار للطباعة، السودان، 1999م.

100- علي طه فدوى عبد الرحمان، **السودان في عهد الحكم الثنائي**، دار الزهراء، السودان، 1997م.

101- علي فرغلي هريدي، **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر الكشوف-الاستعمار-الاستقلال**، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، مصر، 2008م.

102- العوض عبد الهادي العطا، **تاريخ كردفان السياسي**، المجلس القومي لرعاية الآداب والفنون، السودان، 1973م.

103- الغنام سليمان، **سياسة محمد علي باشا التوسعية في الجزيرة العربية والسودان واليونان وسوريا 1811م-1840م قراءة جديدة**، الطبعة الأولى، المركز الثقافي العربي، المغرب، 2004م.

104- قاسم جمال زكريا، **الأصول التاريخية للعلاقات العربية و الإفريقية**، دار الفكر، مصر، 1996م.

105- قلندر محمود، **جنوب السودان مراحل انهيار الثقة بينه وبين الشمال 1955م-1983م قراءة تاريخية للمشكلة من منظور الاتصال الاجتماعي**، دار الفكر، سوريا، 2004م.

106- كمال حمّاد، **إدارة الأزمات**، مجلة الدفاع الوطني، العدد 75، السودان، 2006م.

107- كوريتا يوشيكو، **علي عبد اللطيف وثورة 1924م بحث في مصادر الثورة السودانية**، ترجمة مجدي نعيم، تقديم محمد سعيد القدال، الطبعة الأولى، مركز الدراسات السودانية، القاهرة، مصر، 1997م.

108- الكيالي عبد الوهاب و آخرون، **موسوعة السياسة**، الجزء الرابع، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 1990م.

109- ــــــــــــــــــــ، **موسوعة السياسة**، الجزء الخامس دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، 1990م.

110- محمد أحمد حسن مكي، **المشروع التنصيري في السودان 1843م-1986م دراسة تاريخية تحليلية عن الانتشار المسيحي ودور الإرساليات الأوروبية في تكييف السودان حضاريا وسياسيا**، شعبة البحوث والنشر، السودان، 1991م.

111- محمد على بركات، **السياسة البريطانية واسترداد السودان**، الهيئة العامة للكتاب ،مصر، 1977م.

112- محمد قيلي بهاء الدين مكاوي، **تسوية النزاعات في السودان نيفاشا نموذجا**، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، السودان، 2006م.

113- محمد محسن، **أصول الحكم تاريخ مصر بالوثائق البريطانية والأمريكية**، دار المعارف، مصر، 1980م.

114- محمد موسى فيصل، **موجز تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**، منشورات الجامعة المفتوحة، ليبيا، 1997م.

115- المديني توفيق، **تاريخ الصراعات السياسية في السودان والصومال**، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، سوريا، 2012م.

116- مصطفى حسن حمدنا الله، **دراسات في تاريخ السودان الحديث والمعاصر**، مكتبة النهضة المصرية، مصر،1991م.

117- مصطفى محمد محمود، **جغرافية الوطن العربي**، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي، الأردن، 2005م.

118- يحي جلال و نعيم خالد، **مصر الحديثة 1919م-1956م**، المكتب الجمعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1988م.

رابعا: المصادر والمراجع باللغة الأجنبية.

119- Churchil ,z,s: **The river of war**, London 1951.

120- Colline robert.O the southem sudan1883-1889 struggle for control 5 yale 1962.

121- Featherstone Donald**, ((General Gordon's last stand))** campaign series 23Khartoum , Sudan ,1885.

122- Holt,P.M. :**The Mahdist State in the Sudan**,Oxford,1959.

123- Iris Seri-Hersch**. Education in Colonial Sudan, 1900–1957**. Spear Thomas. Oxford Research Encyclopaedia of African History, Oxford, 2017.

124- Karamalla Awad: **The Administration of the Sudan since 1898** – Uni. of Khartoum. 1957.

125- Mawut, Lazarus Leek ,**The Southern Sudan under British Rule 1898-1924** : the constraints reassessed. Doctoral thesis, Durham University 1995.

126- Milligan, **Facts and falks in our fields Abroad by Anna A.Millgan**, philadolphia, 1921.

127- Mohamed Omer Beshir, **The Southen Sudan** , Background Conflict , Hurst and Co, London, 1968.

128- Rebert et Mainne Cornevin , **Histoire de L' Afrique des origine à la deuxiéme guerre mondiale** , 3 eme trim, Paris , France, 1974.

129- Samone Damoulin , **Soudan** , Edition du seuil , Paris , France , 1979 .

130- Shibeika Mekki **: British, policy in the Sudan, 1882-1902** Oxford,1952 .

131- Theobald, A. b.: **The Mahdiya, A History of the Anglo Egyptian Sudan 1881- 1899**, London, 1951.

132- Warner,**P,M,Dervich,the,riqe qnd the fall of an African Empire**,(New,york,1975 .

133- Wingate Rignald, F. : **Mahadism and Egyptian Sudan** ,London, 1891.

134- Young George, **Egypt from the Napoleonic Wars Down to Cromer and Allenby** ,Gorgla press .United State of America , 2002.

خامسا: الرسائل الجامعية:

135- أحمد النامي المبارك الشريف، **إدارة الحكم الثنائي لدارفور1899م-1956م**، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم التاريخ، جامعة الخرطوم، السودان، 2004م.

136- احمد عبد الله عصام الدين، **مشكلة جنوب السودان صراع الهوية تحليل إعلان كوكادام 24مارس 1986م**، رسالة ماجستير غير منشورة، دراسات الإدارة العامة والحكم الاتحادي، جامعة الخرطوم، السودان، 2005م.

137- آدم عوض جبر، **نظم الحكم والإدارة في دولة المهدية بالسودان 1885م-1898م**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة النيلين، السودان، 2004م.

138- آدم محمد فضل المولى، **حاضر الدعوة الإسلامية ومستقبلها في جنوب السودان**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية أصول الدين، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 1999م.

139- بابكر محمدين إبراهيم، **البعد الديني للثورة المهدية في السودان 1881م-1898م**، رسالة ماجستير غير منشورة، دامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 2005م.

140- الباحوث إبراهيم بن سليمان، **الحركة المهدية في السودان عقيدتها وآثارها**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العقيدة، كلية أصول الدين بالرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، 1404هـ.

141- البحيري زكي، **السودان تحت الحكم الإنجليزي 1924م-1936م**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة عين شمس، مصر، 1981م.

142- ترومبيل التومية أزيكيال، **جنوب السودان مابين مؤتمر جوبا والاستقلال 1947م-1956م**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة النيلين، السودان، 2007م.

143- التكينة يحي الشريف حامد، **مسألة جنوب السودان في الصحافة السودانية (دراسة تحليلية على صحف النيل والسودان الجديد والرأي العام في الفترة 1945م-1958م)**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 2004م.

144- جنيدي عبد الحميد، **السياسة الاستعمارية البريطانية في السودان(1821م-1956)م**، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 02، الجزائر، 2016م،

145- حسن هارون الطيب أحمد، **الآثار الثقافية والاجتماعية للأجانب في السودان 1899م-1956م**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 2005م.

146- خيري عفاف محمد، **مجلس الحاكم العام وأثره في الحياة السياسية السودانية 1910م-1943م**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 2001م.

147- الدَّولب مشاعر أحمد الأمين، **الاتجاهات الفكرية في الحركة الوطنية السودانية1899م-1958م**، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات الأفريقية والأسيوية، جامعة الخرطوم، السودان، 1999م.

148- دينق يوم بيتر أتيم، **علاقة الدينكا بالأنظمة السياسية وحكومات الشمال في تاريخ السودان الحديث في الفترة من 1504م-1956م**، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان، 2005م.

149- الروقي عائض بن خزام، **حروب محمد علي في الشام وأثرها في شبه الجزيرة العربية 1247هـ -1255هـ('1821م-1839م)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ،مكة ، المملكة العربية السعودية، د ت.

150-ريهام مامون، **غوردون حكمدار وحاكم عام السودان 1874م-1885م**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، كلية الآداب، جامعة النيلين، السودان 2018م.

151-زهران مصطفى خبشي، **دور عبد اللطيف في الحركة الوطنية في السودان من عام 1892م إلى عام 1924م**، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، مصر، 1992م.

152- السيد مرعي سيد عبد المنعم، **سياسة الاحتلال الإنجليزي في مصر في عهد كرومر(1883م-1907م)**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، مصر، 1965م.

153- الشمالي منى حسين عبيد، **الأحزاب الاتحادية في السودان 1944م- 1969م**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة، العراق،2004م.

154- صالح محمود القاسم، **النظام السياسي ومشكلة الجنوب في السودان في الفترة من 1969م إلى 1989م**، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت، السعودية، 1998م.

155- عامر زناتي، **الحركة الوطنية السودانية 1899م-1956م**، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم التاريخ، جامعة الجزائر02، الجزائر، 2017م.

156- ـــــــــــــــــــ، **ثورة محمد احمد المهدي 1881م-1885م**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009م.

157- عبد الرحمان أحمد رحاب، **التدخل العلماني في جنوب السودان أهدافه وآثاره الفكرية دراسة تاريخية تحليلية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية أصول الدين، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 2010م.

158- عبد المقصود السيد سمير، **التعليم في عهد الحكم الثنائي في السودان من 1899م إلى 1924م**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، مصر، 1990م.

159- علي محمد غنيم عبد المنعم، **قضية جنوب السودان أصولها التاريخية تطورها حتى الاستقلال**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، مصر، 1984م.

160- علي مهاني أكرم فضل، **العلاقات الصهيونية البريطانية في فلسين1918م-1936م**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة غزة، غزة، فلسطين، 2010م.

161- غبريال حلمي جرجس، **موقف الإدارة البريطانية من نمو الحركة الوطنية خلال الحربين العالميتين في الفترة 1914م-1947م**، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم التاريخ، معهد الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، مصر 1976م.

162- الفكي علي صديق، **سياسة الإدارة البريطانية في منطقة كردفان 1914م-1947م**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 2000م.

163- متولي صلاح الدين حافظ، **موقف ثورة 23يوليو من المسألة السودانية حتى الاستقلال 1952م-1956م**، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، مصر، 1999م.

164- محمد إبراهيم محمد شهاب الدين، **الوفاق الثنائي البريطاني المصري وآثاره السياسية والإدارية على السودان 1899م- 1936م**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 2014م.

165- محمد الطاهر بنادي، **أزمات السودان بعد الاستقلال 1956م-2005م الجنوب أنموذجا**، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 02، الجزائر، 2015م.

166- محمد بابكر آمال، **نشأة وتطور التعليم الفني في السودان في الفترة 1900م-1956م**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 1988م.

167- محمد حسن إبراهيم إحسان، **منهج المهدية كفكرة ودعوة وأثر ذلك في تغيير المجتمع 1881م- 1885م**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 2007م.

168- المهيدات جوهر موسى النهار، **السياسة البريطانية و أثرها في تكوين مشكلة جنوب السودان 1899م- 1956م**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، قسم التاريخ، جامعة اليرموك، العراق، 2006م.

169- نائلة أحمد العطا، **النشاط التنصيري والدعوي في السودان في الفترة من 1898م-1999م مع نموذج لدراسة النشاط وسط النازحين بولاية الخرطوم دراسة وصفية استطلاعية تاريخية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية أصول الدين، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان،2001م.

سادسا: المقالات.

170- أبو حلو حسن، **جنوب السودان الجذور التاريخية والأبعاد السياسية وآفاق المستقبل**، العدد 143، مجلة البيان، المنتدى الإسلامي، 1999م.

171- أحمد خليل محمود حسن، **دور الاستعمار والإرساليات التبشيرية في مشكلة جنوب السودان**، مجلة الدراسات الدبلوماسية، معهد الدراسات الدبلوماسية ، السودان، 1990م.

172- بابكور سالم عمر، **أوضاع السودان في عهد الخليفة عبد الله التعايشي**، الجمعية التاريخية السعودية، الإصدار التاسع، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، 2000م.

173- ـــــــــــــــــــ، **غوردون وسياسة إخلاء السودان1884م-1885م**، مجلة المؤرخ العربي، العدد التاسع المجلد الأول، اتحاد المؤرخين، القاهرة، مصر، مارس 2001م.

174- ـــــــــــــــــــ، **حملة مارشان وأزمة فاشودة1898م**، مجلة جامعة أم القرى للبحوث العلمية المحكمة، العدد 18 جامعة أم القرى، مصر، 1998م.

175- البحيري زكي، **دور بريطانيا في خلق الصراع الثقافي في جنوب السودان 1899م-1947م**، حوليات أداب عين الشمس، المجلد 31، مصر، 2003م.

176- الجابري علي، **الحركة المهدية في السودان**، مجلة الثقافة الجديدة، العدد 76، بغداد، العراق، 1975م، ص77. وأيضا:

177- خلف حسن ريكان، **الإرساليات التبشيرية في السودان 1914م-1964م**، مجلة الملوية للدراسات الآثارية والتاريخية، المجلد 04، العدد 08، السنة الرابعة، العراق، 2017م.

178- دي مانيال يوناس بول، **الإسلام والمسلمون في جنوب السودان والتوقعات المستقبلية**، مجلة قراءات إفريقية، العدد الثاني عشر، بريطانيا، 2012م.

179- الديب عبد العظيم، **جنوب السودان دراسة تاريخية**، مجلة التربية، العدد 46،اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم، قطر، 1981م.

180- زكي عبد الرحمان، **حكمدارو السودان**، المجلة التاريخية المصرية، العدد الأول، الجمعية الملكية للدراسات التاريخية، القاهرة، مصر، 1948م.

181- الزين قيصر موسى، **الأديان في جنوب السودان في سياق الدينامية الثقافية والسياسية**، مجلة الدراسات الإفريقية، العدد 49، جامعة إفريقيا العالمية، السودان، 2013م.

182- سعد نسيمة سيف الإسلام، **أثر ثورة 1919م في الحركة الوطنية في السودان 1919م-1924م**، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، العدد 10، الجزائر، ديسمبر 2015م.

183- الشمالي منى حسين عبيد، **قضية جنوب السودان: دراسة تاريخية سياسية**، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 70، الجامعة المستنصرية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العراق، 2020م.

184- الطيب أبشر الطيب، **السكرتارية البريطانية ودورها في تاريخ غانا والسودان الحديث 1874م-1958م "دراسة مقارنة"**، مجلة دراسات إفريقية، العدد 18، دار جامعة إفريقيا العالمية للطباعة، الخرطوم ، السودان، جانفي 1998م.

185- عبد الفتاح الكباشي، **حملة أمير الأمراء عبد الرحمان النجومي إلى مصر أسبابها ونتائجها**، مجلة دراسات حوض النيل، العدد 10، مج 05، جامعة النيلين، السودان، 2007م.

186- العكيلي أحمد رحيم فرهود، **ثورة 1919م المصرية وأثرها على الحركة الوطنية في السودان حتى عام 1924م**، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، العدد 03، العراق،2019م.

187- علي طه فدوى عبد الرحمان، **تطور التعليم في جنوب السودان 1899م-1956م وأثره على فترة ما بعد الاستقلال**، مجلة الدراسات السودانية، العدد 02، المجلد 13، معهد الدراسات الإفريقية والأسيوية، جامعة الخرطوم، السودان، 2007م.

188- لبيب رزق يونان، **التكامل التاريخي بين مصر والسودان**، مجلة السياسة الدولية، العدد53، مؤسسة الأهرام، مصر، 1978م.

189- ـــــــــــــــــ، **فاشودة الصغيرة 1899م-1906م**، المجلة التاريخية المصرية، المجلد 15، الجمعية التاريخية المصرية، مصر، 1969م.

190- ـــــــــــــــــ، **مشكلة جنوب السودان أصل النشأة الأولى**، موقع www.aljazeera.ne.

191- محمد موسى فيصل، **الجدور التاريخية لمشكلة جنوب السودان**، مجلة جامعة سبها للعلوم الإنسانية، العدد 01، ليبيا، 1994م.

192- ـــــــــــــــــ، **الكنيسة ودورها في السياسة التعليمية في جنوب السودان تحت الإدارة البريطانية**، مجلة مركز البحوث والدراسات الإفريقية، العدد 01، جامعة إفريقيا العالمية، السودان، 1985م.

193- ـــــــــــــــــ، **بريطانيا والتراجع عن فصل جنوب السودان**، العدد الثالث، المجلد الثاني، مجلة دراسات حوض النيل، جامعة النيلين، السودان، 2001م.

194- مكاوي محمد قيلي عفاف، **أساليب الدولة المهدية 1881م-1898م في نشر الدعوة الإسلامية في السودان**، مجلة الدراسات الإنسانية، العدد 07، جامعة دنقلة، السودان، 2012م.

195- ملف خاص، **التطور الدستوري في السودان 1899م 2002م**، مجلة الدراسات الإفريقية، العدد 29، جويلية، مصر،2003م.

196- المهدي الصادق ، **مشكلة جنوب السودان وآثارها الداخلية والخارجية**، مجلة الثقافة الوطنية، العدد السادس، السودان، 1989م.

197- موسى أحمد جمال الدين يسرية، **الهيمنة البريطانية وإقصاء الدور المصري 1898م-1920م**، مجلة بحري للآداب والعلوم الإنسانية، العدد 11، المجلد 06، جامعة بحري، السودان، جويلية 2016م.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

البسملة

التشكرات

الإهداء

مقدمة:.....06-16

الفصل الأول: الأوضاع السياسية في جنوب السودان ما بين 1820م-1881م.....19

أولا: جنوب السودان:.....19

1-الموقع:.....20

2-السكان:.....23

3-القبائل السودانية:.....25

ثانيا: الأوضاع السياسية في السودان1820م-1881م:.....28

1- ضم مصر للسودان 1820م:.....28

2-حكام السودان:.....32

ثالثا: جنوب السودان والحكم المصري1821م-1881م:.....37

1-حكم صمويل بيكر:.....37

2-حكم غوردون باشا:.....40

3-الزبير باشا:.....45

4-تجارة الرقيق:.....47

رابعا: ثورة محمد أحمد المهدي1881م- 1885م:.....49

1-أسباب الثورة المهدية:.....51

أ-السياسية:.....51

ب-الاقتصادية:.....52

ت-الدينية:.....54

2-إعلان دعوته:.....55

خامسا: انتصارات محمد أحمد:.....58
1-مهمة غوردون:.....63
2- سقوط الخرطوم:.....67
سادسا: الثورة المهدية في جنوب السودان في عهد محمد أحمد:.....68
الفصل الثاني: ثورة عبد الله التعايشي و التدخل الأجنبي في السودان 1885م-1899م:.....75
أولا: الثورة المهدية في عهد عبد الله التعايشي:.....75
1- توليه الحكم:.....75
2- سياسته في الحكم:.....79
3- حروبه:.....83
أ- الحروب الداخلية:.....83
- كسلا:.....84
-سنار:.....85
-جنوب السودان(مديرية الاستوائية):.....88
ب-الحروب الخارجية:.....93
-الحبشة:.....93
-مصر:.....95
ثانيا: التنافس الأوروبي على السودان:.....99
1-الاحتلال الإنجليزي للسودان:.....105
أ-أسباب الاحتلال:.....105
ب-مراحل الاحتلال:.....111
-احتلال دنقلة:.....112
-احتلال عطبرة:.....122
-احتلال أم درمان:.....131

-احتلال جنوب السودان:.....140
ثالثا: نهاية حكم الخليفة عبد الله التعايشي:.....143
الفصل الثالث: أثر اتفاقية الحكم الثنائي على جنوب السودان 1899م:.....150
أولا: اتفاقية الحكم الثنائي جانفي 1899م:.....150
1-خلفية الاتفاقية:.....150
2-زيارة كرومر للسودان:.....156
3-اتفاقية الحكم الثنائي 19جانفي 1899م:.....158
4-ردود الفعل حول اتفاقية الحكم الثنائي:.....165
5-أثر الاتفاقية 1899م على جنوب السودان:.....170
ثانيا: مقاومة قبائل جنوب السودان للاستعمار الإنجليزي 1899م-1920م:.....174
1-ثورات قبائل النوير:.....177
2-ثورات قبائل الدينكا:.....180
3-ثورات قبائل الزاندي:.....183
4-ثورات قبائل البيير:.....185
ثالثا: السياسة البريطانية الإدارية في جنوب السودان1899م-1920م:.....186
1-نظام الإدارة في السودان بعد اتفاقية الحكم الثنائي:.....186
2-الإدارة في جنوب السودان1899م-1920م:.....193
-الجهاز الإداري:.....193
-المفتش الإنجليزي:.....196
-زعماء القبائل:.....197
-الإدارة الأهلية:.....198
رابعا: تكوين الفرقة الاستوائية:.....201
خامسا: السياسة الجنوبية: 203

الفصل الرابع: أساليب السياسة البريطانية في جنوب السودان 1899م-1920م:.....210
أولا: الإرساليات التبشيرية في جنوب السودان:.....210
1-الإرسالية الإيطالية الكاثوليكية:.....214
2-الإرسالية الأمريكية:.....215
3- الإرسالية الإنجليزية أو إرسالية غوردون:.....216
4-الإرسالية السودانية المتحدة:.....217
ثانيا: السياسة البريطانية تجاه التعليم في جنوب السودان:.....221
1-التعليم في جنوب السودان قبل 1899م:.....221
2-التعليم في جنوب السودان بعد1899م:.....222
أ: مدارس القرى أو مدارس الغابة:.....224
ب:المدارس الأولية:.....225
ج: المدارس الوسطى:.....225
ثالثا: مواجهة العروبة والإسلام في جنوب السودان:.....229
1-مرحلة تمهيد الأرض: 1899م-1919م:.....223
2-محاربة الإسلام والعربية في الجنوب:.....232
رابعا: أثر ثورة 1919م على الأوضاع السياسية في جنوب السودان:.....237
1-ثورة 1919م:.....238
2-أثر ثورة 1919م على السودان وتشكيل لجنة ملنر:.....240
خمسا: لجنة ملنر وجنوب السودان:.....245
سادسا: قانون المناطق المقفولة:.....249
الخاتمة:.....255
الملاحق:.....264
البيبليوغرافيا:.....279

فهرس المحتويات:.....304